

KILIÇ ALİ PŞ.

807

907 / 926

926

907

SÜLEYMANİYE O. KÜTÜPHANESİ	
Kiemi :	Kılıç Ali Paşa
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	907 / 926
Tasni No	

بسم الله

مما اشه

٩

عصمت
على الجاني

كاتبه على
افندي
خواصه
غلطه

صاحب
وفاي الدين
خواصه
غلطه

غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه

٩٠٧



٩٤٤

٩٢٦

مكتبة
الشيخ
الفاضل
الطباطبائي
في
مكة

من كتب
الفقيه
الشيخ
الواعظ
الحلي
مراد
هو
مراد
هو
عنه
والله



منك البداية والنهاية يا كريم الحمد لله الذي جعل كلمة
 الباقية كافية في توجيها نحو المقصود والصلوة
 والسلام على من رفعه بالكلام التام ونصب في مقام
 المحمود وعلى نوابه المعطوفة ضمائرهم بالحرفة
 الموصوفة سائرهم بالمحبة والشهود جعل
 فوائدهم الضيائية الوافية باقية الى يوم
 الموعود وبعد فيقول احوج عباد الله
 الود ود العبد الحقير محمد عصمة الله بن
 محمود لما توفقت بمطالعة الشرح الشريف
 والتأليف اللطيف المستغنى عن الوصف
 لكبر المتبحر الكرام نور الملة والدين
 عبد الرحمن الجامي قدس سره ونور
 قلوبنا بلمعات انواره اردت ان اكتب

ما

ما عثرت عليه من اللطائف والفوائد
 التي فيه وما وجدت من الثبات في بعض
 حواشه وما سخر لي طري من المناقشة
 والتوجيه فشرعت فيه مع قلة البصيرة
 وقصور الباع في الصناعة في زمام
 اختلا البال وانكسار الاحوال والله
 سبحانه وتعالى عصمة وهداية وعليه التوكل
 في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم
 الوكيل **قوله** قدس سره **ال** لما يتن بالسمية
 افترج بعد اليمين بها بحمد الله سبحانه وتعالى
 اما اقتداء بكتابه الكريم او اقتداء بكثير من
 السلف المهتدين الى الصراط المستقيم او اذ
 الحق بعض من نغائمه التي تأليف هذا الشرح
 الشريف اثر من انارها واظهارها في اول
 الامر بكونه من جملة حامدين القاصدين
 الحمد عليه تبارك وتعالى بدلالة لامي التعريف
 والاختصاص على هذا المعنى او على ما لا

الحمد لله الذي جعل كلمة
 الباقية كافية في توجيها نحو المقصود والصلوة
 والسلام على من رفعه بالكلام التام ونصب في مقام
 المحمود وعلى نوابه المعطوفة ضمائرهم بالحرفة
 الموصوفة سائرهم بالمحبة والشهود جعل
 فوائدهم الضيائية الوافية باقية الى يوم
 الموعود وبعد فيقول احوج عباد الله
 الود ود العبد الحقير محمد عصمة الله بن
 محمود لما توفقت بمطالعة الشرح الشريف
 والتأليف اللطيف المستغنى عن الوصف
 لكبر المتبحر الكرام نور الملة والدين
 عبد الرحمن الجامي قدس سره ونور
 قلوبنا بلمعات انواره اردت ان اكتب

اللام للجنس والاستغراق اي كل واحد من الازد
 الى الابد سواء كان حامدا او كافرا
 او فاعلا غيره تأييد لله تعالى
 على اختلاف مذهبي والافعال
 حاشية

في شأن الافتتاح بالحمد المشهور عن سيدنا
المصطفى وهو قوله عليه السلام كل امرئ
بال لم يبداء بحمد الله فهو اجزم فان قلت
كما ورد الحديث في شأن الافتتاح بالحمد
كذلك ورد في حق الابتداء بالتسمية وهو
قوله عليه السلام كل امرئ بال لم يبداء
باسم الله فهو ابتر ولا يمكن العمل بمقتضى كلا
الحديثين لان الابتداء امر بشئ وهو ذكر
هذا الشئ في اول ذلك الامر بجمله جزء اول
ان كانا من جنس واحد كما ابتداء الالفاظ
المخصوصة بلفظ الحمد او بجمله مقدما على ذلك
الامر بحيث لم يكن قبله شئ آخر ان كانا من
جنسين كما ابتداء الاكل والركوب بالتسمية
او الحمد مثلا اذا عرفت هذا فنقول ان
اعتبرنا قول عن هذا الكتاب من التسمية لم
تحقق الابتداء بالحمد وان لوحظ اول من
الحمد لم يحقق الا بالتسمية بل بين مقتضى الحديثين

الابتداء

تدافع

تدافع يقتضي عدم صحة احدهما قلت
هذا البحث مدفوع من وجوه الاول ان
الابتداء الوارد في الحديثين لانهم ان يكون
حقيقا كما زعمت لجواز ان يراد منه معنى
اضافي وهو ذكر التسمية والحمد مقدما
على الامر المشروع فيه والابتداء بهذا المعنى
يتحقق بامور متكثرة فضلا من التسمية
والحمد والثاني ان المراد بالابتداء في الحديثين
يجوز ان يكون معناه العرفي وهو بهذا
المعنى يكون يسع فيه التسمية والحمد
وكل ما يتعلق به الابتداء وفيه ان امتداد
الابتداء العرفي يكون بحسب المبتدأ به
واذا كان التسمية والحمد مبتدأ بهما بالابتداء
واحد يكون ابتداء هذا المبتدأ بحيث يسع
فيه التسمية والحمد بأقوالها جميعا واما اذا كان
كل منهما مبتدأ بالابتداء على حدة كما نطق به
الحديثان يكون الابتداء بالتسمية بحيث يسع

ط
الابتداء العرفي يطلق على الشئ الذي
يقع قبل المقصود فيبدأ بالحمد
التسمية بمراتب

بأقوالها

فيه اجزاء التسمية فقط وآلا ابتداء بالحمد يكون
 بحيث فيه اجزاء الحمد فقط لم يندفع الاشكال
 بجعل الابدائين المذكورين في الحديث
 عرفيين ممتدين فان امتداد احدهما على
 حسب اجزاء التسمية وامتداد الآخر بحسب
 اجزاء الحمد والثالث ان الابداء يجوز ان
 يكون في احد الحديثين حقيقيا وفي الآخر
 اصافيا وفي احدهما حقيقيا وفي الآخر
 عرفيا وفيه ما فيه والرابع ان الباء في
 الحديثين في قوله باسم الله وقوله بحمد الله
 يجوز ان يكون صلة الابداء يكون للاستعانة
 فيكون الابداء ح بمعنى الشروع فمضمون
 الحديثين ان الشروع في كل امر ذي
 بال لا بد ان يكون باستعانة التسمية والحمد
 ولا يخفى صحة ذلك وامكأ وقوعه والخ
 ان الباء في الموضعين يجوز ان يكون
 للملازمة والابتداء في كل امر بلازمة

التسمية

الحمد العقلي وهو الايمان بالاعمال
 البدنية ابتغاء لوجه الله تعالى

التسمية والحمد ممكن بجعل احدهما جزءا وذكر
 الاخر قبله بدون فصل فيكون ان الابداء
 ان التلبس بها والسادس ان الباء يجوز ان
 يكون في احدهما صلة الابداء وفي الاخر
 للاستعانة او الملازمة او في احدهما
 للاستعانة وفي الاخر الملازمة والسابع
 ان المراد بالحمد في الحديث يجوز ان يكون
 معناه العرفي وهو فعل شئ عن تعظيم
 المنعم ولا يخفى جواز الابداء الحقيقي
 بالتسمية والحمد الفعلي لكن هذا الجواب يدفع
 التذاع بين مقتضى الحديثين لا المناقشة
 في الابداء بالتسمية والحمد في هذا الكتاب
 كما لا يخفى والثامن ان الابداء الحقيقي
 بالتسمية والحمد ممكن وان كان الحمد لغويا
 من مقولة القول فان لفظا واحدا يجوز
 ان يكون حمدا وتسمية معا كقولنا الله قدير
 عالم في مقابلة النعمة بل قولنا بسم الله

الحمد الحامي وهو الذي يكون بحسب
 الروح والقلب كالانصاف بالامالات
 العلمية والعلمية والتخلق بالاخلاق
 الالهية

الحمد العقلي فعل تنفيضي
 بمراد من ان يكون
 فعل الانسان او الاركان

الحمد العقلي هو الوصف بالجليل على جهة التنفيضي
 والتعجب باللسان وحده

الحمد في اللغة هو الثناء باللسان على
 الجليل الاختياري على قصد التعظيم واما
 في الاصطلاح فهو صرف التعظيم
 ولاجله لا لغيره والحمد
 والحمد هو الثناء باللسان على
 الجليل الاختياري على قصد التعظيم واما
 في الاصطلاح فهو صرف التعظيم

الحمد القولي وهو حمد اللسان وثناءه على الحق بما اثنى به نفسه على اللسان انبياءه

الرحمن الرحيم في مقابلة الانعام حمدا ايضا
 باعتبار انه ثناء على قصد التعظيم في مقابلة
 الانعام وهذا لما يقع اذا كانت التسمية و
 الحمد في الحديثين معبرين بقوله باسم الله
 ومجد الله كما نقلناه سابقا واما اذا وقع
 في الحديث بسم الله وبالحمد لله كما نقل
 بعضهم وامكان التعبير عنهما بعبارة واحد
 محل نظر وايضا ورود الحديث في شات
 كل واحد منهما على حدة وايضا هذا الجواب
 على تقدير صحته يدفع التداخيل بين الحديثين
 لا المناقشة في الابتداء بالحمد والتسمية في
 هذا الكتاب ثم الحمد في اللغة هو الثناء
 باللسان على الجميل الاختياري على قصد
 التعظيم وقال بعضهم هو الوصف بالجميل
 على الجميل الاختياري على جهة التعظيم و
 التجليل وهذا التفسير حسن من الاول
 فان الاول بظاهره لا يصدق على حمده

يقتضيه ان المراد انما هو كل منهما بعبارة
 على حدة

تعالى

تعالى فانه منزله عن جارية اللسان او كان
 ذكر اللسان للتصريح بانه لا بد ان يكون قوليا
 لا اعتبارا لهذا العباد الواقع في المحاورات
 ثم انهم صرحوا في التفسيرين على ان يكون
 الثناء والوصف بالجميل في مقابلة الفعل
 الاختياري المحمود وذا يستلزم خروج
 الحمد في مقابلة صفاته تعالى عن التعريف
 الا ان يقال ان الحمد في مقابلة الصفات
 انما هو بعد تنزيلها منزلة الاختيارية
 اما لاجل ان الذات مستقل فيها كما في
 الاختياريات واما بسبب ان تلك
 الصفات مبادي افعاله الاختيارية
 وفي الاصطلاحية فعل ينشئ عن تعظيم
 المنعم لكونه منعا يقال العلامة الرازي في شرح
 المطالع وبين المعنى اللغوي والعرفي للحمد
 عموم من وجه فان العرفي اعم باعتبار
 مورد الذي يجوز ان يكون الفعل المكني

تعالى

عن تعظيم المنعم باللسان وان يكون بالجنان
وسائر الاركان واللغوي اعم منه باعتبار
متعلقه اذ متعلقه يجوز ان يكون انعاما
او غيره من الافعال الحميدة بخلاف العرفي
فانه لا بد ان يكون في مقابلة الانعام ثم اعلم
انه يصح ارادة كل واحدة من المعنى اللغوي
والعرفي في امثال هذا المقام لكن الشارح
لا مثال هذه العبارات فترويه بمعنى اللغوي
كما هو اللائق في ارادة الالفاظ في المحاور
ثبانه لا بد بتحقيق الحمد بكل من معنييه
من اربعة امور احدها الحمد والثناء
المجود والثالث الحمد عليه وهو الفعل الاختياري
الجميل الذي يحد في مقابله والرابع المجود
وهو الامر الذي يدل على تعظيم المجود قولا
كان او فعلا وهو اذ كان قولنا يكون
لانشاء الحمد وان كان بصورة الاختيار
كما في ما نحن فيه في كثير من مواقع الحمد لا يلزم

ان

ان يكون جميع الامور الاربعة المذكورة عند
ذكر الحمد بل قد يكفي باثنين منها كما في هذا الحمد
اعني قوله الحمد لوليه فان المذكور فيه الحمد
به وهو في هذا الكلام والمجود وهو الولي وقد
يذكر الجميع كما وقع في كلام بعض الشارحين
من قوله احمد الله على عظمة جلاله ثم كون
قوله الحمد لوليه وامثاله مجودا بليس
باعتبار اشتماله على لفظ الحمد ومعناه بل
باعتبار انه وصف بالجميل للمجود حتى يصح بدون
ذكر الحمد كما في قولنا سبحانه ذي الملك و
الملكوت لكن تلفظ الحمد انشبا باعتبار ان
الحمد كانه وقع ملحوظا مرتين ثم اللام في قوله
الحمد اما الجنس كما هو الملائم في اللام الدالة
على المصادر الواقعة موقع الافعال وفيها
نحن فيه كذلك اذ اصل احمد حمدا لوليه فحذف
الفعل وعدل الى الجملة الاسمية للدوام
الثبات كما صرح بهذا المعنى صاحب الكشاف

ان

ثم اللام في قوله الحمد لوليه
اما الجنس فمعناه من جنس
الحامد في متعلق لوليه وانما
لا يستغنى في معناه من جميع
القائمة لفاعلا متعلق لوليه كما

فالولي بمعنى المالك وهو المشهور
ومنه كل من يتولى امر احد فهو وليه
اي وكيله

الولي في فعل بمعنى الفاعل وهو من
توالت طاعته من غير ان يتجملها
عصيانا او بمعنى المفعول فهو
تعالى وافضل له سبحانه

اللام في قوله الحمد لوليه
معناه من جنس الحامد

في امثال هذه المواضع واما للاستغراق اذ
 المصدر نكرة يصح ان يقصد منه جميع الافراد
 والحمد مصدر سواء قصد منه المعنى اللغوي
 كما هو الظاهر والعرفي واما ان يكون مصدراً
 مبنياً للفاعل فمعناه هو جنس الحمادية
 او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق لوليه
 او مصدر مبنياً للمفعول فمعناه ~~فمعناه~~
 جنس الحمودية او جميع افرادها قائمة لوليه
 وقد جوز ان يراد منه القدر المشترك
 الشامل لنوعيه من المصدر المبنى للفاعل
 والمبنى للمفعول بزيادة ما يطلق عليه الحمد
 استيفاءً بانواع الحمد الملائم بمقام الحمد و
 بالاستغراق وجوز ايضا ان يراد منه
 الحاصل بالمصدر وهو المعنى الحاصل بعد
 صدور المصدر من الفاعل وتعلقه بالمفعول
 وعبر عنه ههنا بسياس وستائش قال
 بعض المحققين معنى لطيفاً للدرر قائم وهو

قوله الحمد مصدر العلوم واللام
 للجنس او الاستغراق اي
 كل حمد من الازل الى الابد من
 اي حامد كان ويحتمل ان يكون
 مصدر المجهول او القدر المشترك
 بين المصدرين فان مقام حمده
 سبحانه بلايم الاستيعاب
 كما يلايم الاستغراق ويحتمل
 ان يكون الحاصل بالمصدر
 يعني سياس وستائش
 غلب الغفور

المراد ببعض المحققين مولانا
 عصام الدين

ان

ان يكون الحمد مصدر مبنياً للفاعل ثانياً تعالى
 بان يكون فاعله هو الله تعالى فيكون المعنى الثاني
 له مختصة به تعالى لا يتأتى من غيره فيكون
 وصفاً بالجمل باظهار العجز عن الحمد كانه قال
 لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
 كما وقع من خير الانام عليه السلام ولا شك
 ان هذا الحمد من اعلى واجل افراد الحمد ثم اعلم
 ان لام التعريف والجار في قوله الحمد لوليه
 يدلان على اختصاص الحمد وقصره على الله سبحانه
 اما دلالة لام الجارة ولام التعريف اذ كانا
 للاستغراق على هذا المعنى قط واما اذا كان
 للجنس فلما تقرر من ان المعرف بلام الجنس
 اذا جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر وهذا
 القصر ليس بصحيح بظاهره اذ لا شك انه
 قد يمد بغيره تعالى كما يقال حمدت زيداً
 على سنيته او شجاعته او غير ذلك الا ان
 يقال ان هذه القصرة على او باعتبار المعتد

الحمد مصدر العلوم واللام
 للجنس او الاستغراق اي
 كل حمد من الازل الى الابد من
 اي حامد كان ويحتمل ان يكون
 مصدر المجهول او القدر المشترك
 بين المصدرين فان مقام حمده
 سبحانه بلايم الاستيعاب
 كما يلايم الاستغراق ويحتمل
 ان يكون الحاصل بالمصدر
 يعني سياس وستائش
 غلب الغفور

او باعتبار الحال فان جميع المحامد يرجع اليه
 تعالى باعتبار ان المجد عليه في الحقيقة في
 امثال هذه المحامد فعل اختياري له تعالى
 لكن تعلق المجد على غيره تعالى بحسب الظاهر
 باعتبار انه مظهر لهذه الامور الجميدة وقيل
 ان المجد لغيره تعالى بمعنى المدح تأمل **قوله**
 قدس سره لوليه نقل عن الصريح الولي ضد
 العدو وكل من ولي امر احد وكل من المعنيين
 محتمل فمعنى الكلام على الاول ان المجد يختص
 بمحب المجد وهو الله تعالى وقيه ان محب
 المجد لا ينحصر في الله تعالى فان اكثر الناس
 يحبون المجد الا ان يقال المراد محب المجد
 على نفسه فان قلت بعض الناس يحب
 المجد على نفسه فلم يختص بالله تعالى وحده
 قلت المراد محب كل حمد لنفسه وغيره تعالى
 لا يحب كل حمد لنفسه بل الله تعالى وعلى الثاني
 ان المجد يختص بمن تعهد امر المجد والله تعالى

قوله لوليه اي للولي بحسب المجلد
 يخفى ما في ترك التصريح باسمه
 سبحانه من التعظيم والاحكام
 وادعاء التعيين وان الوهم
 لا يذهب الى ان المدين بالمجد
 غيره تعالى وتعلق المجد
 صريحا بشعره بالعليه و
 غرابه الاسلوب التي تجلب
 الطبايع اليه لكونه الجديد
 لذيقا عبد العصور

قوله لوليه اي لصاحبه واهل
 والضمير في وليه راجع الي
 المجد والمراد من صاحب المجد
 واهله هو الله تعالى والضمير
 في نية راجع الى الولي مظهر

من

من خلق ما يمد عليه وبه وخلق استعداد
 المجد واسبابه للمحامد وجزاء المجد بما يليق به
 وقيل المراد بالولي ههنا من هو اولى بالمجد
 وينبغي ان يمد عليه لعل هذا القائل عمل الولي
 على فعل للمبالغة وقصد منه افعل التفضيل
 لما سببه بينهما ويجوز ان يكون بمعنى القريب
 وهو قريب من هذا المعنى وقيل المراد منه
 صاحب المجد وهو مناسب بمقام تخصيص
 المجد وقصره في الله تعالى كما لا يخفى وانما لم
 يصرح في مقام المجد باسمه سبحانه انه ام
 للتعظيم كما هو الشايع في المحاورات لدلالة
 على ان كمال العظمة يمنع من التعيين او لا دعاء
 التعيين فان الوهم لا يذهب الى الغير او
 لغرابه الاسلوب التي يميل اليها الطبايع او تجدد
 الطريق الدال على الحمد لما في كل جديد من اللذة
 او لينال المخاطب المقصود بعد التأمل و
 التعب اذ النيل بعد التعب لذو آثما اختار

الاستعداد هو كون الشيء
 بالقوة القريبة والبعيدة
 الى الفعل تعويها

هذا المجلد هو المجلد
 من المجلدات وهو المجلد
 الذي فيه المجلدات
 والضمير في وليه راجع الي
 المجد والمراد من صاحب المجد
 واهله هو الله تعالى والضمير
 في نية راجع الى الولي مظهر

فمخصوص لفظ الولي اما لتعليق الحكم بما يشير
 بالعلية على طريق التصریح أو لتعليق الحكم
 بالمشق يقيد عليه ما خذا لا اشتقاق وهو
 الولاية أو لأن هذا العنوان في التعبير عن الجود
 نظراً إلى المقصود اعني المحصر المذكور اظهر من
 سائر العنوانات أو لتوافق فقرتي الصلوة
 والمجد فانه يلاحظ الفقرات السابقة والآية
 في الانشآت وأما قدم المجد على لوليه مع ان
 المراد من الولي ذات الله وهو اقدم من حيث
 هو ذاته لكون المجد مبتداء ولولية خبره والاصل
 في المبتداء التقديم أو للدلالة في اول الامر على
 انه مقام المجد **قول** قال قدس سره والصلوة
 على نبيه لما كان الحامد في غاية السفل و
 المجد في نهاية العلو حتى لا يصل الفيض منه
 اليه الا بواسطة جعل النبي عليه السلام
 واسطة في ذلك وهكذا التصلية على الآل و
 الأصحاب ويمكن ان يقال فانه واسطة بين المصل
 والنبی

قول والصلوة الرحمة واسطة
 الخير نازلة من علو جناب
 الحق سبحانه على نبيه
 النبوة بمعنى الرفعة وهو في
 الشرع عبارة عن انسان
 بعث الله على عبادته للتبليغ
 ويظهر مما ذكر في الفقرة
 السابقة وجب ترك الصريح
 باسم عليه السلام على ان
 فيه حسن الموافقة **عند**
 الفقه

والنبي عليه السلام والصلوة ههنا بمعنى الرحمة
 فان فاعلا هو الله تعالى بقرينة كلمة على فانه
 متعلقة بنزلة المقدرة والصلوة من الله
 الرحمة فيكون المعنى الرحمة نازلة من الله تعالى
 على نبيه ويجوز ان يكون بمعنى الدعاء اذ المصل
 هو المصل والصلوة من المؤمنين بمعنى الدعاء
 كما هو المشهور فان قلت على هذا كلمة على تدل
 على ان يكون هذا الدعاء دعاء عليه وهو باطل
 قطعاً قلت دلالة كلمة على على هذا المعنى مخصوصة
 بما اذا كانت صلة للفظ الدعاء واما اذا وقعت
 صلة للفظ الصلوة فلا كما يظهر من موارد
 استعمالها والنبي اما ما خوذ من النبوة والنبي
 وكلاهما بمعنى الرفعة أو من النبأ بمعنى الخبر
 فيكون معناه اللغوي الرفيع أو الخبر وفي العرف
 انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام
 والرسول عند الجمهور اخص منه فانه انسان
 كذلك ويكون له كتاب وشرعية واضافة

النبى الى ضمير الولى عهدية كما هو الاصل في الاصناف
 فيكون المراءى منه نبينا عليه الصلوة والسلام
 لكن ترك التصريح باسم لبعض ما ذكرنا من
 النكات في ترك التصريح باسم الله تعالى واختار
 لفظ النبى على الرسول للاشارة بان صلى الله
 عليه وسلم ينحى الصلوة بمزية النبوة
 ويعلم منه استحقاقه الصلوة بمزية الرسالة
 بالطريق الاول اولان بين النبى والولى كمال
 مناسبة لفظا واستحقاقا ليست بين الولى
 والرسول وليوافق بالتصلي الواقعة عن
 الله سبحانه في القرآن اوليا وفق بالاعنوان الذى
 وقع في امرنا بالتصلي عليه في القرآن حيث
 قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى
 يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 ويجوز ان يكون الاضافة جنسية واستغرافية
 فيكون المعنى والصلوة على جنس النبى او على
 كل نبى وتكثرت اعتبارا على الرسول عليه

السلام

والصلوة والسلام
 على النبى وآله
 والصلوة والسلام
 على النبى وآله
 والصلوة والسلام
 على النبى وآله

عليه السلام اما التعميم او رعاية المناسبة
 بالولى قول قدس سره وآله واصحابنا
 بادابه منع الشيعة ادخال على الال عند
 التصلية على النبى وآله ونقلوا في ذلك حديثا
 والتزم اهل السنة ذكرها ردا عليهم
 فان جميع الاحاديث الصحيحة المذكورة
 فيها الصلوة على النبى عليه السلام وآله
 دخل كلمة على على آله فالظاهر ان نقطوه
 موضوعا والال اصل اهل بيته اهل في
 تصغيره كما هو المشهور وقيل اهل بيته
 اهل وتصغير الال اويل وهذا يدل على
 ان اصله شئ آخر وآله عليه السلام اهل بيته
 في المشهور ومن له قرآنية به عليه السلام
 من المؤمنين وفي الصحاح آل الرجل اهله
 وعياله وآله ايضا اتباعه والاصحاب
 جمع صاحب بمعنى الصحابة وهو المشهور
 مؤمن ادرك مشرف صحبته عليه السلام

قوله وعلى آله واصحابه جمع
 صاحب سطره والى راو جمع
 صاحب يسكن الى كثره
 انهارا وصحب بكسر
 وانما رخصت صاحب بناء
 على ما قيل من ان فاعلا لا جمع
 على افعال عبد الغفور

قوله المتأدبين بادابه الادب
 نگاه داشت حد حرجى
 اى الذى ثبت فيما بينهم التأدب
 بادابه والالتصاف بصبغته
 لغايم في ذاته صلى الله عليه
 والسلام عبد
 الغفور

وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال بل هو جمع صجب
يسكون الحاء كثر وانها راو جمع صجب بكسر
الحاء كثر وانما تخفف صاحب فان اريد
من الله اهل وعياله واقرباؤه فالنسبة بينه
وبين الآل والاصحاب عموم من وجه وان اريد ان
فذكر الاصحاب تخصيص بعد التعميم والآداب
نكاهه داشتن حد برخير و قيل صرف الفعل
الى مواضع يستحسنه العقلاء والمتأديبين
الذين ثبت في ماهيتهم فيما بينهم في الآداب
بآداب والاضباع بصيغة لغنائهم في ذاتة ونقل
عن الصحاح الآداب النفس وآداب الدرس
ولاشك ان اصحابه صلى الله عليه وسلم
مأدبون بآداب درسه ايضا وهو تبليغ
الكتاب والاحكام ولا يخفى ان في ذكر الآداب
براعة الاستهلال لان الخ من علم الآداب و
المثا دبين يحتمل ان يكون لغت لمجموع الآب
والاصحاب وان يكون للاصحاب فقط وعلى

براعة الاستهلال وهي كون
ابتداء الكلام مناسبة
للمقصود وهو يقع في
ديباجة الكتب كثيرا
بشبه
شريف

كل

ان يكون لغت لمجموع الآل والاصحاب وان
يكون للاصحاب فقط وعلى كلا التقديرين
فهو اما للتخصيص او للمجرد المدح وعلى كل
تقدير في هذا التوضيف اشعار بان استحقاق
الصلوة فيهم باعتبار هذا الوصف فان
قلت الضمير في الروا بعد من الضمير راجع
الى بنيه وضمير وضمير راجع الى وليه و
ضمير وليه راجع الى الحمد فيلزم في كلامه
انتشار الضمير قلت نعم لكن لانهم ان جميع
الانتشارات غير مستحسنة بل الانتشار
واقع في كلام البلغاء عند ظهور المراد سببا
عند قرب مرجع الضمير الى المأخوذة خصوصا
ذا لوحظ في تلك نكتة وهي ههنا ان يكون
بين تلك الفقرات الثلاث وفي فقره الحمد
وفقره الصلوة على النبي وفقره الصلوة
على الآل والاصحاب ارتباطا بالضمير ايضا
بان يكون الضمير الواقع في اخر الفقرة المأخوذة

راجعاً إلى ما هو مذكور في آخر الفقرة المتقدمة
 مضافاً إلى ضمير آخر فإن الضمير في بنيت راجع
 إلى الولد الواقع في آخر الفقرة الأولى مضافاً
 إلى ضمير والضمير في اله واصحابه راجع إلى
 النبي الواقع في الفقرة الثانية مضافاً إلى
 ضمير ولا يخفى ههنا حسن هذا الانتشار وما
 قيل إن جميع الضمائر راجع إلى الحمد بان يراد من
 بنيت الحمد اسم بنتنا عليه السلام ومن آل
 الحمد أهل الحمد وهم آل بنتنا ومن اصحاب الحمد
 اصحاب بنتنا لا يخفى عن بعد وتكلف كما لا يخفى
قول قد ستر اما بعد كلمة بعد من الظروف
 اللازمة الاضافة التي بعد قطعها عن الاضافات
 وتقديرها اضيف اليها تنبي على الضم وههنا كذا
 والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل اذا اضرب
 بها يكن من شئ بعد الحمد والفتوة في حذف
 بها يكن من شئ واقيم اما مقامه كما يحذف
 الجملة ويقام بغير مقامها في قولنا نعم لمن

قال

قال اقام زيد وقيل حذف الفعل وغير
 ٢٢٢ هما اما ان بقلت الهاء همزة لقرب المجرم
 وتقدريم همزة على الميم لكونها من اقصى الحلق
 أو لاقتضائاً للصدارة في بعض استعمالات
 شتراً دغام الميم في الميم وزئيف هذا القول
 بان هما اسم واما حرف ولم يعهد في
 كلامهم تغيير الاسم وجعله حرفاً **قول**
 فهذه هي فاء جزاء شرط حذف واقيم
 اما مقامه والتزم ذكرها ابقاء لاش
 الشرط في الجملة وهذه اشارة إلى المعاني
 الحاضرة في نفسه التي سيدكرها في كناية
 تجوزاً اذا سمى والاشارة موضوعاً للاشارة
 إلى الامور المنبصرة الحاضرة في مرمى الخاطب
 فنكتة هذا التجوز اما الاشارة إلى اتفاق
 لهذه المعاني حتى صارت لكل علم بها
 كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة
 إليها أو الاشارة إلى كمال فطانه إلى الخاطب

هذه اشارة إلى الفوائد التي كتبها ما اشارة حسنة بناء على ان الدباجة هذه متاخمة على كتبه
 كما هو الاثر بين المصنفين أو اشارة ذهنية بناء على تأخرها فتكون من باب تنزيل المعقول
 منزلة المحسوس لفائدتين اما للاشارة إلى ان الالفاظ وان كانت غير محسوسة لكنها كالألفاظ
 على المعاني ووضوحها من الموضوع فكانت
 محسوسة وأما للاشارة إلى فطانه
 السامع للتخيل على معنى أنها يكون
 الامور المعقولة عنده قبل ورود
 عليه كما لمحسوس المشاهدة كذا في
 بعض الشروح **تمت**

قول فهذه اشارة إلى
 المسألة في الكتاب الكافية
 بناء على تغيير الدباجة
 عن تدوينها أو في الذهب
 بناء على تقدمها فاضراراً

وقد فهذه اي ما يستلزم عليه
 عبد القدر

هذه اشارة إلى المعاني ذهنية كما هو
 المتعارف في أوائل المصنفين
 إلى مكتوب باحتمال تأخر ديباجة
 كما هو دأب المصنفين في
 تحفة الملوك في الفقه

الطالب الى ان يبلغ مبلغا صار المغيبات
معها كالمبصرات او يستحق ان يشار له الى
المعقولات بالاشارة الحسية او الاشارة
الى الالفاظ والعبارات التي سيتلو عليك
تجوزا بآراءه انما في تعينها وتخصرها وتحقيق
وقوعها كانها محسوسة يستحق الاشارة
الحسية ويجوز ان يكون الخطبة الخياقية
بعد ثلث ليل الكتاب وكتبه او يكون هذه
اشارة الى ما بين الدفتين المحسوس وثما
للخير او الى النقوش المحسوسة وفيه بعد
لا يخفى لان المقصود ليس ما بين دفتي
المصرا والنقوش في كتابه بخصوص فلا بد
ان يراد ما بين الدفتين او النقوش على
الوجه المحلى ولا شك انما ليست بحسوسة
فلا بد من القول بالتجوز ايضا **قوله**
فوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدت
من علم او مال او غيره وقد مشتق من الفيد

قوله فوائد جمع فائدة من
الفيد يعني انما كرفته و
دادته شود از دانش
و مال عبد الغفور

وفي تاج المصاوير الفيد زيادة شدة ومنه
الفائدة قال الفاضل المحشي الفيد انما كرفته
وداده شود از مال وقال ويجوز ان يكون
من فاد المال له بمعنى ثبت المال له فيكون
الفوائد بمعنى الثوابت فالمعنى في هذه الامور
ثابتة بعيدة عن البطلان وعرفا ما يترب
من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه واما
اطلاق الفوائد على المعاني على تقدير الاشارة
اليها في طريق التجوز باعتبار ان معاينها
فوائد او بطريق الحقيقة باعتبار انها
فائدة تحصل بالتلفظ ومصلحته مترتبة
عليه **قوله** وافية اي كثيرة تامة من
وفي الشيخ اذا كثرت ونوع على هذا المعنى تعلق
قوله بحل على وافية باعتبار تضمنه معنى التعليق
اي كثيرة تامة متعلقة بحل مشكلات الكافية
ويجوز ان يكون من وفي بعينه اذا لم يفد
وعلم به وجه الاحتياج في تعلق حل اليها الى

المراد منه مولانا عبد الغفور
مير

على الحقيقة واما على الالفاظ
على تقدير الاشارة اليها

الضمين تأمل **قوله** بحمل مشكلات الكافية
المشكل مأخوذ من الاشكال بمعنى الاشتباه
سمي الحق الخفي شكلاً لانه يشبه الباطل وقيل
من اشكل على هذا اذا دخل في اشكال وامثاله
بحيث لا يعرف الا بدليل يتميز به وفي البلوغ
اذا خفي المراد بعارض سمي خفياً وان خفي
لنفسه فان اذكر عقلاً فشكل او لا بل
نقلًا فحمل او لا اصلاً فمتشابه انتهى والثاني
في الكافية للتأنيث باعتبار ان الكتاب رسالة
او المبالغة او للنقل من معنى الوصف الى
الاسم فان المعنى المنقول اليه فرع للمعنى
المنقول عنه كما ان التأنيث فرع **للمذكر**
للتذكير فحمل ما كان علامة للتأنيث
علامة للنقل **قوله** للعلامة هي ظروف مستقرة
اعني متعلقة بمحذوف فان قدر متعلقه
نكرة كما هو القاعدة في تقدير متعلقات
الظروف المستقرة فيكون حالاً من الكافية

قوله بحمل المشكلات المشكل من
الاشكال بمعنى الاشتباه وانما
سمي الحق الخفي شكلاً لانه
يشبه الباطل والتاء في الكافية
للمبالغة او النقل او التأنيث
باعتبار ان الكتاب رسالة
عبد الغفور

قوله للعلامة تأخذه للمبالغة
ولم يطلق على الدسجى لانه
تعالى مع انه الحديس بذلك
لنوعه التأنيث عبد الغفور

تقديره

تقديره بحمل مشكلات الكافية حال كون الكافية
كاشفة للعلامة ويترجح ان الكافية ليست
بفاعل ولا مفعول بل مضاف اليه للمشكلات
التي هي مفعول المحل والجواب ان الحال عن
المضاف اليه للفاعل او المفعول يصح اذا
صح اوجهها والاكتفاء بالمضاف اليه كما
في رابع ملة ابراهيم حنيفا وسيجي تحقيق
ذلك في هذا الكتاب وفيما نحن فيه يجوز ان
يقال بحمل الكافية كما يجوز ان يقال اتباع
ابراهيم حنيفا وان قدر متعلقه معرفة
رعاية لجانب المعنى كما وقع من المتأخرين
في امثال هذه التراكيب يكون صفة للكافية
اي مشكلات الكافية الكاشفة للعلامة
والعلامة صيغة المبالغة والتاء في رعا
للمبالغة باعتبار ان المبالغ به بالغ من صوته
لكثرة علمه وكما له فيه بانه في حكم جماعه موصوفه
بالعلم فادخل التاء في الصفة باعتبار ان

وفي بعض النسخ المشتهر بالتذكير وقال بعض الناس ينبغي ان يكون بالتأنيث لانه مستند الى ضمير المؤنث اللفظي
فيوجب تأنيث المسند اذ قد ثبت في قاعدتهم انه اذا اسند الفعل او شبهه الى ضمير المؤنث الغير الحقيقي فالتأنيث
او ضمير الجمع واجب الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد به العلامة المذكورة وانت تحيّر في ارجحية التذكير والتأنيث
اذا كان اللفظ مؤنثاً والمعنى مؤنثاً او بالعكس

وهذا خطأ لانا لا نسلم ان تاء التأنيث
بل للبالغة ولئن سلم ان تاء التأنيث
فلا يجوز تذكير العصف المسند الى ضمير
المؤنث الغير الحقيقي كما عرفت انفسا
كذا قرره في كتب النحويين بعض الرسالة
شمس

موصوفها جماعة في التأنيث حقيقة ولهذا
لا يجوز جعلها صفة لله تعالى مع انه اجد
بإطلاق هذه الصيغة البالغة عليه تعالى
ثم ان توصيف ابن حبيب بوصف العلامة
انما هو البالغة والتجمل والآ فالمشهور
انها صفة من جمع جميع اقسام العلوم العقلية
والنقلية كما هو حقيقة وليس ابن حبيب الا
من العلماء في العلوم النقلية ولذا خص
قطب الملة والدين الشيرازي بوصف
العلامة حيث اسبق العلماء كلهم في جميع
اقسام العلوم ويجوز ان يكون ذلك التوصيف
بناء على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية
قوله المشتهر مشتهر بكسر الهاء وقد جوز
بالفتح بناء على ان اشتهر جاء لازماً ومتعدياً
وفي وصف ابن الحاجب بالاشتهار اظهر عدم
اجتيازه الى التوصيف بالها مثل تفضيل
واعتذار عن ذلك **قوله** في المشارق والمغارب

قوله في المشارق والمغارب كناية
عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب
المشرق والمغرب وتوجيه
الجمع ان الشمس من اول السرطان
الى اول الجدي في كل يوم مطلع
وهي ثمانية واثمان وثمانون
يوماً ثم تعود على مطلعها
كذلك وكذا حال المغارب
وقد وقع تشبيه المشرق
والمغرب ايضا كناية عن
جميع الارض كما في قوله سبحانه
رب المشرقين ورب المغربين
على ارادة مشرق الازهار
والعود المتناولين للكل وكذا
حال المغربين عبد الغفور

المشرق جمع مشرق وهو اسم مكان
من المشرق بمعنى الشمس قال في الصراح المشرق
والشارق افتاب والمراد من المشرق
ح يكون محل طلوع المشرق او من المشرق
بمعنى الاشراق قال في الصراح الاشراق
روشن وثابان شدن فالمراد من المشرق
ح محل الاشراق والمغارب جمع مغرب
اسم مكان من الغروب قال في الصراح
الغروب فروشن ثستن آفتاب وماه ومهما
باعتبار ان المراد منها البلاد التي في جانب
المشرق وفي جانب المغرب فكان سمي كل
بلد مشرقياً مشرقاً وكل مغربي مغرباً او
باعتبار ان الشمس من اول سرطان الى آخر
القوس في كل يوم مشرق ومغرب آخر
وذلك ما بين واثمان وثمانون يوماً ثم يعود
من اول جدي الى آخر الجوزاء الى تذكير المشرق
والمغرب التي جاءت منها فجعلها باعتبار

هذه المنازل وتشتبه كما وقع في التنزيل
 رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق
 الذهب والعود ومغرب الذهب والعود
 والمراد في ايضا اشتراكه في جميع وجه الارض
 وفي جميع اسامي الكتب ههنا من القوائد
 والوافية والكافية والمشارق بحيث لم
 يخل بالمقصود لطافة لا يخفى فيه حسنه
قوله الشيخ نقل عن بعض كتب اللغة ان
 الشيخ من ظهر فيه اثر كثرة السن وقال بعض
 من غيبين او احدي وخمين الى آخر الامر
 او الى ثمانين وقد يطلق على من لم يبلغ هذا
 السن التجيد قال في الصحاح شجيت الرجل
 اذا وصفته بالشيخ للتجيد وكان المراد ههنا
 هذا المعنى اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب
 قتل شابا واغراه اياها بالجر بالبدلية عن العلة
 او بالرفع بتقدير هو او بالنصب بتقدير اعني
 فالجراؤي لعدم التقدير فيه **قوله** ابن الحاجب

قوله الشيخ خواج
 عبد الغفور

هو الفاضل المحقق والعالم
 المدقق علامة الوري جمال
 الدين ابو عمر عثمان بن حاجب
 حافظ واشكندري

عطف

عطف بيان للشيخ وتابع له في الاعراب
 الثالث وهو كنية صاحب الكافية واسم
 عثمان وهزته قطعية اذ لا يراد منه المعنى
 الاصل في **قوله** تغذاه الله بغفرانه نقل عنه
 قدس سره التغذ الستر انتهى وفي تاج
 المصادر التغذ ستر الذنب وفي الصراح الغفران
 پوشیدن كناه فعل الاول معناه ستره الله
 تعالى بستر الذنب الذي هو لا يق بكنائه
 ناش من محض لطفه وفضل ومن غير
 سابقة عمل بما هو المنا سب باضافة الغفران
 اليه تعالى وعلى الثاني معناه ستره الله
 تعالى ذنبه بستر الذنب الذي هو لا يق
 بكنائه الى فلا تكرار على هذا المعنى ايضا
 بعد ملاحظة معنى اضافة الغفران اليه
 تعالى ويجوز ان يراد من الغفران الرحمة
 ويراد من التغذ بالرحمة الغفران كما قال في
 الصحاح تغذاه الله برحمته اي غره به وقال

تغذاه الله قال قدس سره
 في الحاشية التغذ الستر انتهى
 ستر الله ما كان منه بغفرانه
 بكنائه الناش من محض فضل
 من غير سابقة عمل ويجوز ان يحل
 كناية عن الاطاعة اي احاط الله
 بغفرانه وجعله شاملا له قال
 في المفتاح التغذ كناه پوشیدن
 فلا بد من التوجيه لم يقصد
 باضافة الغفران اليه سجا
 ما ذكرناه كما في قوله تعالى
 اسرى بعبده ليلا غفور

قوله تغذاه الله قال قدس سره
 في الحاشية التغذ الستر انتهى
 ستر الله ما كان منه بغفرانه
 بكنائه الناش من محض فضل
 من غير سابقة عمل ويجوز ان يحل
 كناية عن الاطاعة اي احاط الله
 بغفرانه وجعله شاملا له قال
 في المفتاح التغذ كناه پوشیدن
 فلا بد من التوجيه لم يقصد
 باضافة الغفران اليه سجا
 ما ذكرناه كما في قوله تعالى
 اسرى بعبده ليلا غفور

في الصراف الغريب الغين غلاف شمشير وكا
والغدر بالفتح مصدر بمعنى جعل السيف
في غلافه مثلاً فعمل هذا في الجملة اشعار
بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع
المشكلات **قوله** واسكنه بجوحة جنانه
نقل عن التاج الاسكان درجاي دار وردن
والجيوحة بضم الباءين وسكون الحاء
الاول وفتح الثاني قال قدس سره
في الحاشية الدار وسطها وهي من كل شيء
وسطه وخياره يعني جعل الله تعالى
خياره جنانه سكناً له والجنان بكسر الجيم
جمع جنة **قوله** نظمها نظمت اللؤلؤ اي
جمعتها في سلك وقال الفاظل المحشي النظم
در رشته كشيده جواهر وهو صفة ثانية
لنوائد وضميرها للفوائد كانه شبه الفوائد
المنشرة بالدرر والجواهر سواء كانت
المراد منها الالفاظ الدالة على المعاني او
المعاني

قوله واسكنه بجوحة جنانه
بكسر الجيم قال قدس سره
في الحاشية بجوحة الدار
وسطها وهي من كل شيء وسطه
وخياره يعني جعل الله خيار
جنانه سكناً له عفو

قوله نظمها النظم در رشته كشيده
جواهر استيعوب لفظ بسائط
كلام المرتبة المتناسقة الدلالة
على ما يقتضيه سلامة الطبع
وفي هذه الاستعارة اشارة
الى ان بسائط كلامه كالدرر
الصفاء والغلاء وانما قال
في ذلك ترغيباً للطلبة عفو

فيكون استعارة مكنية من قبيل
مخالب المكنية شربت بفلان واثنان
النظم لها تخيلية تبعية

النظم

المعاني المدلوله عن الالفاظ وشبه ترتيب
الالفاظ الدالة على المعاني او ترتيب نفس
المعاني على اللفظ **قوله** في سلك لتقريب السلك
الخيطة والتقديم معناه في اللغة قرار دادن
وفي العرف اقادة المعاني بالالفاظ الدالة
عليها واصنافه السلك الى التقريبات
قبيل اصنافه المشبه الى المشبه كجني الما
وجه الشبه انه كما يحفظ سلك الملاهي من التفريق
كذلك يحفظ التقريبات المعاني او الالفاظ من
من التفريق لما كان الجمع في السلك معتبراً
في مفهوم النظم فيجوز الكلام على التجريد او على
ان السلك التقريبي بيان للسلك المفهوم
من النظم **قوله** وسبط التحرير السبط في
الخيطة الذي فيه الجواهر واللائ والخرائ
وتحذرك وما ليس فيه شيء فهو سلك
والتحرير التقوم ونقل عن تاج المصادق
التحرير نقش خط بر كوفتن واصنافه

النظم في سلك
الالفاظ الدالة على المعاني

قوله في سلك التقريب السلك
رشته والتقديم قرار دادن
والاصنافه من باب اضافة
المشبه به الى المشبه عفو

التقديم برادر بقره

الماء الذي يلين الملا

قوله وسبط التحرير السبط
من واريديا شبه وغيره
والتحرير نقش خط بر كوفتن
والمراد الكتاب والاصنافه
كما صنفه السلك عفو

السهو كاضافة السلك والمراة بنظم
 الفوائد في سطر التحري ضبطها في قيد الكتاب
 ولما كان التحري بعد النظم في سلك التقرير
 شبه التحري بالسط الذي هو الحنيط
 المنتظم من اللآي او نحوها وفيه اشارة
 ايضا الى ان التحري ما لا يفارق الفوائد
 التي كاللآي **قوله** للولد العزيز قال
 الفاضل المحشي العزيز ارجند وكوامي
 وكهيا ب وقال بعض المحققين العزة
 عند اهل اللغة الزكاء والفضل والوصف
 بالزكاء والفضل فوصف بالعزة في قوة
 وصفه بالزكاء والفضل **قوله** ضياء
 الدين يوسف يجوز فيه ايضا الاعراب
 الثلث والجر او لیسلامته عن الحد
 اما بالبدلية عن الولد او بعطف البيا
 عنه وضياء الدين لقب ولده ويوسف
 اسم ادعى انه ضياء وسراج مهدي

قوله ضياء الدين كضياء
 البيت وسراجها كانها
 ضياء مهدي الى الدين
 محمد
 الغفر

الى الدين وما في الكتاب كضياء البيت
 وسراجها مهدي الى البيت لما فيه وسف
 اسم عمرا في مشهور بضم السين وقراء
 بفتح السين وكسرهما ايضا وقيل انه
 مضارع آسف يعني للفاعل او المفعول
 او مغتربا حده بمعنى الحزن مشتق من
 الاسف بمعنى الحزن والمراد منه العبد
 المغتم والمعتبر في القراءة المشهورة هو
 القول الاول حيث لم يصرف فيها لجمته
قوله عن موجبات التلذذ والتأسف
 كلاهما بمعنى الحزن وجمع الالفاظ المترا
 في الخطب جاز بل قد تورث حسنا وقيل
 التلذذ الحزن بسبب اتيان فعل لا بد
 من تركه والتأسف ترك فعل لا بد من
 الاتيان به **قوله** وسميتها بالكفاية الضياء
 ذكر التسمية ههنا والنظم في سبق
 بصيغة المضى اما لاجرا ان الخطبة وقع

قوله عن موجبات التلذذ
 والتأسف التلذذ ويرغ
 فوردن والتأسف ويرغ
 التأسف ويرغ وورد فوردن
 محمد
 الغفر

قوله لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة
الغائية لانه في السببية والبعض
لهذا التأليف كالعلة الغائية
التي تكون باعثة فتكون
نسبة الفوائد اليه من
قبيل النسبة الى الباعث
المحرك عبد الغفور

ملحقاً بعد التأليف الكتاب او الثقال او اطرار
حصول اسباب هذا التأليف على وجه يصح
ان يقال انه حصل وان سمي باسم **قوله** لانه
لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
هذا بيان وجه تسميتها بالقضاياية وتسميتها
الى ضياء الدين وترك وجه تسميتها بالفوائد
اعتماداً على ظهورها وتوابعها في هذا
الكلام بذكر واحد من الجمع والتأليف
مثلاً يطول هذه الفقرة من الفقرة
الاولى لكان ان نسب وانما نسب الى اللقب
دون الاسم وهو يوسف اما لاجل انه
باللقب اشهر اولا في اللقب اشعاراً
بانه شخص حقيق بان ينسب اليه شيء
ويجعل كالعلة الغائية بمثل هذا التأليف
اولاً في هذه النسبة اشعاراً الى معنى
آخر وهو انه يضيء القلوب ويزيل عنها
ظلمة الجهل وقريب من هذا ما قيل
انه

انه يجوز ان يكون النسبة الى الضياء باعتبار
انه واضح في نفسه موضح للكافية لا بالنسبة
الى العلة الغائية ثم النسبة الى المركب
يختار **هـ** احدى جزئيه لتعذر النسبة الواحدة
الى كلاهما واختار ههنا الجزء الاول مع
ان المشهور فيه النسبة الى الجزء الثاني
كما تقرّر في محله من ان النسبة الى ابن زبير
زبيرى وذلك لان الاعتبار في هذه الاصل
الجزء المقصود والمقصود في ضياء الدين
الجزء الاول ليحمل الشخص ضياء الدين وفي
ابن الزبيرى الجزء الثاني ليرتفع قدر
الشخص بالنسبة الى الزبير وانما قال
كالعلة الغائية ولم يقل علة غائية لان
العلة الغائية للشيء يكون مقدماً عليه
في التصور ومثلاً عنه في الوجود ان
ضياء الدين يوسف ليس بمثل آخر في
الوجود من هذا التأليف لكن لما كان

باعتبار اقامه على هذا التاليف محررًا له
 شبه بالعلّة الغائية والعلّة الغائية في الحقيقة
 هو تعلّم وانتفاعه بل انتفاع جميع اصحاب
 التحصيل بهذا التاليف ولو قال لان تعلّمه
 علّة غائية لصح وكفى في وجه التسمية وقيل
 العلّة الغائية ههنا اجره وثوابه الاخر
قوله نفقه الله تعالى لما لم يلزم في العلّة
 الغائية الترتيب والحصول طلب حصولها
 وترتيبها بالدعاء **قوله** وسائر مشتق من
 السور وهو بقرينة ما اكل فيكون بمعنى
 الباقي واما السائر بمعنى الجميع فقد قال
 صاحب الكشف انه لم يثبت في العزّي لكن
 وقع كثيرا في كلام المصنفين بل وقع في كلامه
 ايضا فان كان بمعنى الجميع ههنا يكون له
 مدعوا مرتين فهذا النفع له **قوله** وما
 توفيق الا بالله لا يستلزم هذا النظم اللطيف
 والتاليف الشريف الى قال وما توفيق

قوله وما توفيق الا بالله
 التوفيق جعل الاسباب
 موافقة للطلب
 عبد الغفور

لا سند

الا بالله دفعا لتوهم ادعاء الاستقلال
 والتوفيق جعل الاسباب موافقة لاسبابها
 والمراد ان يكون اسباب حصول هذا التاليف
 موافقة له ليس الا بالله تعالى قبل لا بد من
 تقييد مفهوم التوفيق بما يخص بالخير فان
 جعل اسباب الشر موافقا له لا يستلزم توفيقا
 ثم لا يخفى ان فاعل التوفيق هو الله سبحانه
 ومن قاعدتهم انه لا ينسب الفعل الى فاعله
 بالباء بل بمن ويدخل الباء على الاله فلا يقال
 الضرب بزيد اذا كان الضارب زيدا بل من
 زيد فالمناسب ان يقال وما توفيق الا من
 الله ويمكن ان يقال لما وقع في كلام الله
 تعالى بهذا الوجه اختار هذا بتوكا بكلامه
 فان قلت ينتقل الكلام الى كلام الله تعالى
 قلت لا بد من تطبيق القاعدة بكلام الضمير
 لا العكس فوقع في الكلام الضمير يدل
 على عدم صحة ما ذكرتم **قوله** وهو حسبي

قوله وهو حسبي
 يعني بدين وخير
 من عبد الغفور

اي هو محسبي وكافي في التوفيق والسؤال
لا اسأل غيره **قول** ونعم الوكيل من يفوض
اليه الامور وهو اما عطف على جملة حسبي
والخصوص بالمدح فيه محذوف **الضم**
اي وهو نعم الوكيل فيكون من عطف الانشائية
على الاخبارية وهو معيوب عندهم
الا ان يقال ان الجملة المعطوفة عليها
انشائية لانشاء الثناء والمدح اذ ليس
المقصود منها فائدة الخبر ولا زمرا
واما عطف على حسبي والخصوص هو ^{الضم}
السابق فيكون من عطف الجملة على المفرد
الا ان يؤل حسبي بحسبي ويكفي فيكون
من عطف الجملة الانشائية على الخبرية
وقد جعل بعضهم الواو على الابتداء لا العطف
وجعل الجملة اعتراضية وجوز وقوعها
في اخر الكلام **قول** اعلم ان الشيخ لما ترك
المصن الا ابتداء بالحمد صريحا بعد التسمية

بالتمية

قول ونعم الوكيل الوكيل انك
بوي كاذبا ربيذ والجملة
عطف على جملة حسبي و
الخصوص محذوف او
عطف على حسبي لضمته
معنى الفعل والخصوص
هو الضمير المتقدم
عبد الغفور

بالتمية توجه عليه امر ان احدهما مخالف لجهود
السلف في التصنيف لان المتعارفين
بينهم هو الابتداء بالحمد صريحا بعد التسمية في
مصنفاتهم والثاني عدم الامثال بالا من
المدلول من الحديث المشهور الدار على السنة
من قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ
بالحمد فهو اجزم اي اقطع فيكون كتابه من
هذا الوجه اقطع فاجاب الشارع قدس سره
عن الاول بقوله اعلم ان الشيخ الى قول
ولا يلزم وحاصله ان المتعارفين في بيت
السلف الابتداء بالحمد صريحا بعد التسمية في
يعتنون بشانه فيجوز ان يكون ترك المصن
التصريح بالحمد بعد التسمية لكن النفس تجيب
ان كتابه ليس مما يعتنى بشانه ككتب السلف
حتى يبدأ بالحمد صريحا بعد التسمية على سننهم
فلم يلزم مخالفتهم وعن الثاني بقوله ولا يلزم
الي وحاصله ان عدم امثاله بالحديث ولزم

من ان كتابه

لا شك ان تأليف مثل هذا الكتاب
ما يحتاج الى مؤلف ان يقع بكونه الا
والحمد لله الذي هدانا لهذا
واهم الامم الذي يستجيب برأى الاخرة
في اصناف الثواب ويزيد بركته
في تحصيل الطلاب

كونا كتابه اقطع ممنوع فان الحديث يقتضي
 الاتيان بالحمد في اول هذا الكتاب لا الكتاب
 بالحمد في اوله فيجوز وقوع الحمد من المص في اول
 كتابه مع عدم جزئه فيه بكتب النقوش الدالة
 على الالفاظ كما قيل في سائر مقاصده وقيل
 في الجواب عنه ان المأمور به في الحديث هو
 الابتداء بالحمد في كل امر ذي بال وكتاب من
 حيث انه كتابه ليس بذي بال حتى يجب عليه
 الاتيان بالحمد ويكون بتركه اقطع وفيه انه
 ذو بال في نفس الامر وعدم الاعتناء به
 بالنفس لا ينفعه في ترك ما امر به بل هو
 ترك الصلوة والصوم بتجديد ان ليس
 في عباد العقلاء المكلفين ولم يفعل هذا الامر
 احد من العقلاء ويمكن ان يقال في هذا المقام
 لما اختار المص في هذا الكتاب طريق الاختصاص
 كما يري حتى اكتفى عن كثير من مقاصده باشاراً
 دقيقة وعبارات موجزة اكتفى عن التخييد الذي

هو

هو الحقيقة اظهرها رصفاته الكمال المحمود
 بما وقع في ضمن التسمية فلا يتوجه الشئ
 من الامر من اما الاول فلانه لم يخالف السلف
 بل تبعهم في الاتيان باللفظ الدال على الحمد
 وهو التسمية لكن اعلم سننهم روماً للاختصاص
 وجعل الحمد جزءاً من كتابه ايضا وفيه
 ان ورود الحديث في شأن كل من الحمد
 والتسمية على حدة يقتضي الاتيان بالحمد
 على الاستقلال لا الاكتفاء بما وقع في ضمن
 التسمية **قول** لم يصدر رسالة الله هذه
 بحمد الله سبحانه الباء في بحمد الله للتعدي
 اي لم يجعل بحمد الله في صدر رسالته والباء
 في بان جعله للملايسة اي تصديراً ملائمة
 بان جعله جزء **قول** هضم لنفسه الهضم
 والهضم بالصاد المهملة والمجزة كلاهما
 بمعنى الكسر على ما صرح به في باب المصاوير
 فيجوز القراءة في كل منهما واما على ما في بعض

و اما الثاني فلانه مشتمل
 بمقتضى الحديث

قول هضم لنفسه يمكن ان يقال
 انه كما صدر رسالة بالتسمية فقد
 صدرها بالحمد لانه ايضا فان الحمد
 عند المحققين اظهر الصفات
 الكمالية الا انه لم يذكر لفظ الحمد
 هضم لنفسه اميواضل

قول هضم لنفسه تجيل ان كتابه
 اي ترك هذا الجمل كسر لنفسه
 وذلك كسر الجمل كسر لنفسه
 حيث انه كتابه لا من حيث اشتماله
 على المبالغة بل من حيث كونه
 السلف حتى يلزم التضييق
 على طريقها عند الضرورة

الحواشي وما يفهم من الصراح ان الهضم للملة
الكسر والمجعة الانكسار دون الانكسار فهو
بالملة ههنا اذ المعنى على الكسر فانه المفعول
له بتقدير اللام فلا بد ان يكون فعلاً لفاعل
الفعل المعلن والمكسر فعل له دون الانكسار
فان قلت هضم مفعول له لقوله لم يصدر
فيكون قيداً له ومن حكم النفي انه اذا دخل
على كلام فيه قيد يتوجه الى القيد فيكون
معنى الكلام ان الشيخ لم يصدر رسالته
بحمد الله للهضم بل صدر به لامراً آخر ولا
يخفى عدم ارادة هذا المعنى وعدم صحته
في نفس الامر ايضا قلت هو قيد لقوله لم يصدر
لا التصدير الذي دخل فيه النفي والخاص
انه قيد للنفي اي عدم التصدير للهضم لا
للمنفى حتى يكون المعنى ان التصدير لما
للهضم المنفى او هو قيد لفعل مثبت لزم
من هذا الفعل المنفى اي ترك التصدير هضم

قول ولا يلزم بذلك ترك مخالفتهم
فانهم انما يستحسنوا جعله جزء
مما يعنون بشانه وما هو
في مرتبة كغيره لكن بقي تعوم
ترك الامثال بالحديث
الداير على الحسن وهو ان
كل امرئ ذي بال لم يبداء فيه
بحمد الله فهو اجزم اى اقطع
لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم
اه حاصله ان الامر موزع باللفظ
سواء كان معه الكتابة او لا
ولا يلزم من ترك الاول ترك
النفي

والقيد الذي يكون للنفي لا
للمنفى مثل قيد تعوم لا يقتضي
الصلوة وانتم سكارى
منه

لنفسه **قول** بتخييل ان كتابه اي بتخييل
نفسه او بتخييل مخاطبه ومن طالع كتابه
قول وبدا بتعريف الكلمة عطف على لم
يصدر والا ابتداء اضافي بالنسبة الى
سائر ما هو المقصود بالبيان في هذا
الكتاب لا حقيقى لتأخر تعريف الكلمة
عن التسمية بل عن المعرف وتأخر تعريف
الكلام عن تعريف الكلمة وبيان اقسامها
والاشارة الى تعريف اقسامها فان قلت
المناسب ان يقال بداء بتعريف الكلمة
واقسامها وتعريف الكلام او يقال
وبدا بتعريف الكلمة والكلام واقسامها
حيث اشار بعد تعريف كل منهما الى اقسامها
اما الاشارة الى اقسام الكلام فظنوا
الاشارة الى اقسام الكلام فحيث قال
ولا يتأتى ذلك الى قلت نعم لكنه جعل
لتقسيمها من تمة التعريف بناء على

قول ومن حيث انه كتاب
والتعريف بالحيثية اشارة
الى ان هذا الكتاب في
نفسه كتب السلف
امير قاض

قول وبدا بتعريف الكلمة
والكلام وبدا بتقسيمها
ايضا لانه من تمة
تعريفها او ليحصل الا
قسام المبحث عن
عبد العفو

ما حيث اشار الى اقسام
الكلمة قبل تعريف الكلام

لأنفسها أو لا أقسامها من حيث أنها أقسامها
 أما اثبات الأحوال لنفس الكلمة فكما يقال
 الكلمة تدل على معنى في نفسها أو لا تدل أو
 يقال الكلمة أما معرفة وأما فكرة واثبات
 الأحوال أقسام الكلمة كما يقال الاسم معرب
 والاسم مبني أو يقال المعرب لفظي أو تقديري
 أو يقال المعرب اللفظي مرفوع ومنصوب
 ومجزور وأما اثبات الأحوال الكلام على نفسه
 فكما يقال الكلام أما مركب من اسمين أو مركب
 من اسم وفعل وأما اثبات الأحوال أقسام
 الكلام فكما يقال الجملة الخبرية التي وقعت
 خبر مبتدأ لا بد لها من عائد أو يقال الجملة
 الخبرية التي وقعت حالا أما اسمية وأما
 فعلية فالاسمية بالوآو والضمير والفعلية
 كذا وكذا إلى غير ذلك من الأحوال ولا يخفى
 أن هذا البيان مبني على مرادفة الكلام والجملة
 وأعلم أن دأب المصنفين في علم النحو أن يذكروا

قبيل

قبل الشروع في المقصود أمورا ثلثة الأول
 تعريف الكلمة والكلام لكونها موضوعي
 النحو والثاني تعريف علم النحو ليكون
 الطالب على بصيرة في طلبه ويكون
 يتميز عنده ما يرد عليه من مسائل
 هذا العلم عما يرد عليه مما ليس من مسائل
 فيأخذ الطلاب ويعرض عن غيره
 والثالث بيان فائدة العلم والغرض
 منه ليزداد رغبة الطالب في تحصيله
 ولا يتفرد عنه بما يعرضه عن مشقة
 التحصيل والمصنف ترك الأخيرين
 وقد قيل في نكتة الترك ^{هو مصنف الدرس} لأن ^{كتاب} الكتابة
 للصبي الذي لا يكون إلا قسريا فلا ينفع
 في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة
 ولا يخفى ضعف هذا **قول** فمتى لم يعرف
 كيف يبحث عن الأحوال الفاء للتفريع
 وقوله لم يعرفا أما بتشديد الواو من

قول فمتى لم يعرفا أي لم يتصورا المصنف
 يبحث عن الأحوال المنسوبة إليها
 من حيث أنها منسوبة إليها ولما
 ثبت وجود تصورهما عرفا ليحصل
 ما هو العاجب أن قيل لو اجب
 ما حصل قبل التعريف لتوقف
 تعريف كل شيء على تصور هـ اجب
 بأن ذلك التعريف بالقياس إلى
 المعلم المنكسر لا بالقياس إلى المتعلم
 أن قيل المتعلم أيضا عالم بالمعرف
 قبل تعريفه لأن لام التعريف
 تشير إلى ما يعلمه المخاطب
 قلنا لا يلزم من لزوم علم
 المخاطب لزوم علم المتعلم
 لجواز أن يكون المتعلم سامعا
 غير مخاطب فاذن التعريف
 بالقياس إليه يفيد أصل المعرفة
 وبالقياس إلى المخاطب زيادة
 المعرفة **عبد القادر**

أقسامها وأحوالها

في

التعريف او بتخصيفها من المعرفة و على
 كلا التقديرين مبني هذا الكلام على معرفته
 السابقة التي يستدعي بيان الاحوال
 يتوقف على التعريف ان تمت والا فلا علم
 ان قوله فمتى لم يعرفا ليس نتيجة الدليل السابق
 كما يتوهم من التفرع بل لازم النتيجة
 حاصل قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن
 احوالها بشكل اول كبراه مطوى تقديره الكلمة
 والكلام ما يبحث في هذا الكتاب من احواله
 وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن احواله
 لا بد من الابتداء بتعريفه في هذا الكتاب
 ولزم هذه النتيجة قوله متى لم يعرفا
 كيف يبحث عن احوالها ولا يخفى ان كبرى
 هذا الدليل محل منع الا ان يقال ان معنى الكبرى
 ان كل ما يبحث عنه لا بد من معرفته او لا
 وتعريفه لاستلزام ما هو الواجب فان
 قلت المعرفة الواجبة قد حصلت قبل

التعريف

التعريف اذ لا يمكن تعريف الشيء بدون معرفته
 بوجه ما قبل التعريف قلت نعم تلك المعرفة
 حاصلة للفكر لا للمتعلم السامع والتعريف لا
 على ان ارباب المعقول صرحوا بان تصور
 المحكوم عليه لا بد ان يكون على وجه يلازم
 الحكم فكون تلك المعرفة حاصلة لاحد قبل
 التعريف محل بحث وبالجملة ينبغي معلومية
 المحكوم عليه ههنا على وجه يصح الحكم عليه
 ويحصل هذه المعلومات من التعريف **قوله**
قوله وقدم الكلمة اي قدم الكلمة باعتبار التعريف
 كما هو المناسب بالسابق اعني قوله براء
 بتعريف الكلمة فالكلام او قدم الكلمة
 باعتبار التعريف والتقسيم كما هو المناسب
 باللاحق اذ جعل قوله لكون افرادها جزء من
 افرادها علة لتقديم تقسيم الكلمة على تقسيم الكلام
 وقوله ومفهومها جزء من مفهومها علة لتقديم
 تعريفها على تعريف بطريق اللف والشعر

الم

قوله وقدم الكلمة لكون اقاربها
 من افرادها او لا يفرضها وجه
 جهة التقديم في جانب الكلمة
 ولا يخفى ان التقديم بحسب الوجود الخارجي
 اذ اقدم في الكتابة توافق في التقديم
 الوجودات الذهنية والخارجية وان
 اللفظي والوجود الذهني اذا
 المتقدم بحسب الوجود الذهني
 قدم في الكتابة توافق في التقديم
 الوجودات ماعدا الخارجي على اللفظ

قوله تكون افرادها جزء من افراد
الكلام اما كون افراد الكلمة
جزء من افراد الكلام فمثل
زيد قائم فانه مركب من
كلمتين واما كون مفهومها
جزءاً من مفهومه فليس
يعرف الكلام بما تضمن كلمتين
والحق ان كون افرادها
جزءاً من افرادها لا يدخل
في تقديم مفهومها على مفهوم
ليست هي الفاضل

المشوش فان قلت كون افراد الكلمة جزء من افراد
الكلام لا يكون باعتبار تقديم تقسيم الكلمة على تقسيم
الكلام اذ التقسيم يكون للمفهوم لا للافراد
قلت التقسيم وان كان للمفهوم لكن الافراد
ملحوظة مصورة فيه والفرص منه تيقن
بعض الافراد عن بعض الآخر **قوله** يكون
افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها
جزء من مفهوم المراد من الكلمة والكلام
المضاف اليها الافراد هو المفهوم لان الافراد
يكون للمفهوم ومن الكلمة والكلام المضاف
اليها المفهوم هو اللفظ اذ المفهوم يكون
لفظ فلا بد من القول بالا استخدام في ارجاع
الضمير من المضاف اليها المفهوم والمراد من
جزئية افراد الكلمة لا افراد الكلام ان فرداً من
افراد الكلمة جزء كل فرد من افراد الكلام
ومن جزئية مفهوم الكلمة لمفهوم الكلام ان
مفهوم الكلمة مأخوذ من مفهوم الكلام حيث

قال

قال الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد فان قلت
مفهوم الكلمة اللفظ الموضوع للمعنى المفرد وما
هو جزء لمفهوم الكلام انما هو نفس الكلمة
لا تلك المفهوم التفصيلي قلت لمفهوم الكلمة
اعتبار ان اجمالي وتفصيلي وهو باعتبار الاجمال
مدلول بنفس الكلمة فهو هذا الاعتبار جزء
لمفهوم الكلام حيث يراد من الكلمة المأخوذة
في تعريفه هذا المفهوم الاجمالي فان قلت لا يجوز
ان يراد بالكلمة المذكورة في تعريف الكلام
مفهومها والا لما يصح تشبيهها لعدم تعدد المفهوم
قلت عدم التعدد في المفهوم اذا اخذ
المفهوم من حيث هو اما اذا اعتبر من حيث
تحقيقه في ضمن الافراد ففيه التعدد والمأخوذة
في تعريف الكلام هو المفهوم باعتبار تحقيقه
في ضمن الفردين فلماذا اعتبر عنه بلفظ التشبيه
واعلم ان المقدمة الثانية بهذا الدليل
مطوية سواء جعل مجموع المعطوف والمعطوف

خوذة

عليه دليلاً واحداً او جعل كلا منهما دليلاً آخر
وهي ان الجزء مقدم طبعاً على الكل فينبغي ان
يقدم وصنعاً لئلا يلزم مخالفة الوضع الطبيعي
فان قلت لو جعل المجموع دليلاً واحداً لا حاجة
الي المعطوف عليه اعني كونه افرادها
جزءاً من افراد الكلام على تقدير ان يكون
المدعى تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
ان يكفي جزئية مفهوم الكلمة لمفهوم الكلام
في وجه تقديم تعريفها على تعريفه قلت نعم
لكن ذكره ليظهر تقدمها بحسب الوجود
الخارجي ايضا فيكون اشارة الى تقدم
تعريف الكلمة بحسب الكتابة في هذا الكتاب
يوجب الموافقة في التقديم بين الوجود
الاربعة الكنتي واللفظي والذهني والخارجي
وذكر في بعض الحواشي ان كل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه اي كونه مفهوماً جزءاً من
مفهومه وكون افرادها جزءاً من افراد

وانها في قوة الخط
عند المحققين

اشارة

اشارة الى وجه آخر لتقديم تعريف الكلمة على
تعريف الكلام وفيه نظر لان كون افراد الكلمة
جزءاً من افراد الكلام لا يستدعي تقديم تعريف
الكلمة على تعريف الكلام لئلا يكون افراد
الشيء جزءاً لافراد شيء آخر مقدماً عليه وكان
الشيء الثاني بحسب المفهوم مقدماً على الاول
كالمفرد والمركب المذكورين في كتب الميزان
فان افراد المفرد جزء من افراد المركب لكن
قدم مفهوم المركب على المفرد لكونه وجودياً
ومفهوم المفرد عديمياً لتوقف معرفته
الاعدام على ملكاتها كما صرح بذلك المحقق
الرازي في شرح الرسالة الشمسية ثم
اعلم انه جعل بعض المحققين هذا الكلام اشارة
الى وجه اربعة لتقديم الكلمة على الكلام
الاول توقف تحقق مفهوم الكلام على مفهوم
الكلمة من مفهوم والثاني توقف تحقق
معرفة مفهوم الكلام على معرفة مفهوم الكلمة

وكلا الامرين لجزئية مفهوم الكلمة من مفهوم
الكلام والثالث توقف تحقق فرد الكلام على
فرد الكلمة والرابع توقف تحقق معرفة
فرد الكلام على معرفة مفهوم فرد الكلمة
وكلا الامرين لجزئية افراد الكلمة لا افراد
الكلام ويرد على الوجهين الاخيرين اذا
كانت علة لتقدم تعريف الكلمة على الكلام
يبدو النظر المذكور انفا الا ان يقال ان
الوجهين الاخيرين علة لتقديم تقسيم
الكلمة واقسامها على تقسيم الكلام واقسامه
كما اشرنا اليه اولا **قوله** فقال الكلمة
الغاء للتعقيب ومدحولها اما معطوف
على بدء فالمعنى لما اراد الابتداء بتعريف
الكلمة فقال الكلمة كذا والكلام كذا او
معطوف على قدم فمعناه لما اراد تقديم
تعريف الكلمة فقال الكلمة لفظ الح والما
قد رنا الارادة في نظم الكلام لان الابتداء

بالتعريف

بالتعريف او تقديم التعريف اى يحصل بان يقال
في اول الامر الكلمة فليس قوله الكلمة كذا عقيب
الابتداء او التقديم بل عقيب الارادة وقد
بعضهم ان يكون الغاء للتفسير يعني ان الابتداء
بتعريف الكلمة او التقديم لتعريفه هو القول
في اول الامر الكلمة كذا **قوله** قبل في الكلام
مشتقان من الكلم يتسكين اللام قال الامام
الرازي الاشتقاق على نوعين اصغر واكبر
فالاصغر كاشتقاق صبيح الماضي والمضارع
واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر
والاكبر هو نقل اللفظ المركب من الحروف
الى انقلاباته المحتملة مثلا اللفظ المركب من
الحرفين كالميم والنون يقبل انقلابين كمن ومن
واللفظ المركب من ثلثة احرف يقبل ستة
انقلابات لانه يمكن جعل كل واحد من الحروف
الثلثة اذلهذا اللفظ وعلى كل من هذه الاحتمالات
الثلثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين

قوله قبل في الكلام
الاشتقاق ان تحذف بين اللفظين
تسا في احد المدلولات الثلثة
واشتراك في جميع الحروف الاصلية
مرتبا او غير مرتب واشتركا
في اكثر الحروف الاصلية مع
تقارب ما بقى في المخرج كنعق
ونفق وقد اشار اليه بعد
هذا الاشتقاق بقوله قيل
وذلك لان التأثير المناسب
لانه يشبه بالجرح تأثير
يصحبه الاله ولا يخفى ان
هذه مناسبة بعيدة
عن الفهم غير لازمة مع
ان المناسب ان يقال
ان تأثير نفسها يفرغ
الاسماء ونفس الصور
في الازهان وما يتبع عليها
من الافعال والانفعالات
على اى وجه كانت من
مشتقات القوة التي
هو مدلول الكاف واللام
والميم عبد العفو

فالكل لا يخلو عن قوة وثنية
الافعال والاسماء متساوية
للقوة الفاعلة في قوة وثنية
الافعال والاسماء متساوية
بذلك القوة

على وجهين مثلا اللفظ المركب من الحروف
واللام والميم يقبل ستة انقلابات كلمة
كل مكل لكم لك مكل واللفظ المركب
من اربعة احرف يقبل اربعة وعشرين
انقلابا وذلك لانه يمكن جعل كل واحد من
الحروف الاربعة ابتداء تلك الكلمة وعلى
كل من هذه التقديرات الاربعة يمكن
وقوع الاحرف الثلاثة الباقية على ستة
اوجه كما مر والحاصل من ضرب الستة
في الاربعة اربعة وعشرون وعلى هذا
القياس المركب من الحروف الخمسة فالمشتق
منه في هذا الاشتقاق هو اللفظ المركب
من الحروف المخصوصة من غير اعتبار
ترتيب مخصوص فيها والمشتق هو اللفظ
المركب من تلك الحروف باعتبار ترتيبها
المخصوصة ثم اعلم ان المراد من الاشتقاق
الواقع قولهم هذا اللفظ مشتق من ذلك
اللفظ

27
اللفظ هو الاشتقاق الاصغر غالباً وعرف
الفاضل المحشني بقوله الاشتقاق ان تجديد
اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة
واشتركا في جميع الحروف الاصلية او في
اكثر مع تقارب ما بقي في المخرج ويرد على
هذا التعريف امران احدهما انه يصدق
على كل من الضارب والمضروب مثلاً بالنسبة
الاخرى مع انه ليس احدهما مشتقا من الاخر
والثاني انه هذا التعريف يقتضي ان المشتق
هو المتناسب بين اللفظين لاحد اللفظين
وقد يجاب عن الاول بان المراد من التناسب
التناسب الذي به يكون احدهما مردودا
الى الاخر او مأخوذا منه ولا شك ان بين
الضارب والمضروب ليس مثل ذلك التناسب
بل بين الضارب والضرب والمضروب والضرب
ولا يخفى عدم انضباط هذا وعن الثاني
بان في العبارة مسامحة والمراد وهذا ان

أحد اللفظين مناسبا في اللفظ بالآخر فالمشتق
 هو اللفظ قال العلامة التفتازاني في التلويح
 الاشتقاق بصيرتارة باعتبار العلم فيقال
 هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في اصل
 المعنى والتركيب فيرد احدهما الى الآخر
 فالمرود مشتق والمرود منه مشتق
 منه وتارة باعتبار العمل فيقال هو ان
 يأخذ من اللفظ ما يناسبه من حروفه
 الاصول وترتيبها فتجعله دالا على ما يناسب
 معناه فالماخوذ مشتق منه فيما وقع
 في عبارة بعض المحققين من ان الاشتقاق
 هو رد الكلمة الى اخرى كتنا سبها في
 اللفظ والمعنى هو تفسير الاشتقاق باعتبار
 العلم وانما قال قيل الكلمة والكلام مشتقان
 من الكلم اشارة الى ضعف هذا القول
 وذكر لان التنا سب ههنا بين المشتق
 والمشتق منه ليس الا باعتبار التأثير

المختص

المختص الذي هو لازم بمعنى الجرح اي التأثير الذي
 يصح منه الالتم وهو ليس مدلولاً مطابقتاً
 للمشتق ولا تضييماً وذلك في ولا التزاماً
 حيث لا يفهم منه بل هو يحصل من بعض
 افرادها فلا يخفى بعد هذا الاشتقاق **قول**
 وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه بجرحه
 بفتح العين فيهما واما الجرح بضم الجيم فهو اسم
 بمعنى الجراحة **قول** لتأثير معانيهما في النفوس
 كالجرح هذا التعليل لاثبات جزء المدعى
 بتقدير الكلام اي بين الكلمة والكلام والكلم
 مناسبة في اللفظ والمعنى اما المناسبة في
 اللفظ فظ واما في المعنى فللتأثير معانيهما
 في النفوس كالكلم الذي هو الجرح قال
 بعض المحققين ان الكنى بمطلق التأثير في
 التشبيه بالجرح يكون جائزاً في الالفاظ باعتبار
 تأثيراتها الحسية والسيئة لكن قوله وقد
 عبر بعض الشعراء الخ يدل على انه اراد التأثير

وهو الجرح بفتح الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

بضم الجيم

قوله وقد عثر بعض الشعراء
بمعنى ان ذلك التشبيه علاقة
معتبرة عند الغفور

قوله جراحات السنان جمع
جراحة بكسر الجيم سناني
السنان سرتين وعصا
وتيزي هرجيزي عبد الغفور

قوله جنس اليه ذهب
الجمهور لكن لم يستعمل
الا في فوق الاثنان
عبد الغفور

باجد اشيا لا لمر وفيه ثا مل **قوله** وقد عثر بعض
الشعراء نقل عن الشيخ الكازروني ان قائل
هذا الشعر مير المؤمنين علي بن ابي طالب
رضي الله عنه ولعل هذا لم يبلغ الشارع والا
لم يرض بان يعتبر عنه ببعض الشعراء والقصور
عن هذا الكلام ان في هذا التشبيه علاقة
ففي بينهم **قوله** حيث يحتمل التعليل والمكات
قوله جراحات السنان لها التيام الجراحات
جمع جراحة بكسر الجيم بمعنى خستكي والسنان
سرتين وتيزي هرجيزي والالتيام
مهور العين بيوسته شذن وفراهم امدن
قوله ما جرح اللسان جاء بمعنى اللغة والجراحة
المخصوصة وكلاهما محتمل ههنا **قوله** والكلم بكسر
اللام جنس لا جمع قيل هذا البحث تقريب له
اذ في مناسبة هذا المقام باعتبار كون الكلم
مقابلا للكلمة والا لولا انه لتحقيق الكلمة لاث
معروفة معنى التاء في الكلمة انما هي تحقيق الكلم

اذ

اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الواحد
والجمع او للفرق بين الواحد والجنس **قوله**
كتمر وتمرة فان قلت اما الفائدة في ذكر تمرة
في المشبه ومغنى التشبيه قلت المعنى ان الكلم
جنس والتاء اذ اريدت عليه فمع للوحدة كما
ان تمر جنس والتاء فيه للوحدة فكان شبه
الكلم بالتمر والكلمة بالتمر فان قلت لا شك
انهم لا يطلقون الكلم الا على الثلث فصاعدا و
يطلقون التمر على الواحد والاثنين ايضا فلا
الكلمة جنس فكيف شبه به قلت ما وقع
من الفرق بينه وبين التمر من انه لا يستعمل الا
على الثلث فصاعدا بخلاف التمر انما يشأ من
الاستعمال حيث عرض الكلم هذا التخصيص في
التمر على وضع لا أصلي وما عرض بحسب الاستعمال
فلا يقدح في التشبيه الذي هو بحسب الأصل الوضع
وقيل يحتمل ان يكون كتمر وتمرة مثالا للجمع المنفي
واحده يعني ان الكلم ليس بجمع واحدة الكلمة

قول بدليل قوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب فانه لو كان جمعا
لوجب التثنية وبدليل انه
ليس من اوزان الجمع وقيل
جمع واليه ذهب صاحب
الصياح وصاحب
اللباب عبد الغفور

كما ان تراجيع نكرة وتقوم واحدة كما ذهب اليه
الشيخ جارا لله في بعض تصانيفه **قول** بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم اه وجه الاستدلال
ان الطيب في الآية وقع صفة للكلم فلو كان الجمع
جمعا لوجب تأنيث صفة والتالي باطل وكذا
المقدم قيل اعتبار التثنية في الجمع بحسب التأويل
فيجوز ان لا يعتبر التأويل في بعض التراكيب
وردد بان المفرد لا يقع صفة للجمع الا بهذا التأويل
فلا بد من تأنيثه فان قيل هذا الدليل اما لاثبات
الجنسية او **لنفي** الجمعية او لتكليفها فعل
الاول لا يثبت المدعى وعلى الثاني يلزم بقاء أصل
المدعى وهو الجنسية بلا دليل وعلى الثالث
لا يتم التقريب قلنا الكل محتمل وانما الدليل
بانضمام مقدمة هو عدم القول بالفصل بين
الجمع والجنس في هذا المقام اعلم انه استدلال
ايضا بعدم جمعية الكلم بان هذا الوزن من اوزان
تصغير المفرد وفيه منع **قول** وقيل جمع واليه

ذهب

لا ذهب الجوهري وصاحب اللباب وبعض
من النحويين حيث قالوا وقع الكلم كلمات وكلم
وقيل في التوفيق بين مذاهب الجمهور وهذا
القول ان من قال ليس بجمع اراد انه الجمع المستعمل
في المعنى ليس بجمع بحسب اللفظ والوضع وما
قال انه جمع انه يستعمل في معنى الجمع حيث لا يطلق
الا على ما فوق الاثنين **قول** حيث لا يقع الا على
الثلاث فصاعدا كلمة حيث للتعليل وقوله
فصاعدا حال عاملة محذوف تقدير الكلام
لانه لا يقع الا على الثلاث فيرد ما يقع هو
عليه فصاعدا لا يجمع ان المقصود من هذا
الدليل اثبات الجمعية التي نفاها الجمهور اى
الجمعية بحسب اللفظ ولا شك في عدم اثباته
لهذا الدعوى ولو كان مثبتا يلزم ان يكون
مثل القدم والرهط وغيرها مما لا يطلق الا
على الثلاث فصاعدا جمعا ولم يقل احد **قول**
والكلم الطيب يا قول بعض الكلم اما بتقدير

اراد

قول والكلم الطيب يا قول بعض
الكلم فان الصاعد الى محل العرض
ليس الا ببعض الكلم فتا وبه كذا
الرحمة بالاحسان في قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من
الحسنين عبد الغفور

البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا
 التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فلا
 حاجة الى تأنيده ولا يخفى بعد هذا التأويل
 اذ حمل الصفة على الصفة الكاشفة للبعض
 لا المختصة للكلم بعيد من دأب ارباب
 اللغة وقيل يمكن بأول لكل واحد من الكلم
 الطيب بان يجعل الطيب صفة لكل واحد ويرد
 عليه ان الصفة لا يكون مطابقا للموصوف
 في التذكير اذ الموصوف تكرر والصفة مرفة
 ويمكن ان يقال في رد شأ هذا الجنسية ان الطيب
 صفة للكلم المعرف باللام واللام ابطال جمعته
 فلم يعتبر تأنيده الذي باعتبار جمعته فلم يؤث
 صفة فكيف يكون معنى الجمعية معتبرا ههنا
 اذ لو اعتبر لزم ان لا يصعد الكلم الطيبة
 الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم **قوله**
 واللام فيها للجنس سيجي ان المختار عند المصنف
 مذهب سينوي من ان اللام للتعريف والجنس

القول بالتقدير

قوله واللام فيها للجنس هذا القول
 هو المختار لان المقام يقتضي
 تعريف المصطلح عليه لا تعريف
 المفرد النوعي للمعنى اللغوي
 كما في لام العهد الذي لا
 بيان الطرد حتى يكون اللام
 للاستغراق والتعريف
 ليس الا للطبيعة من حيث
 هي فاللام للجنس والطبيعة
 عند الغفور

لئلا يلزم الابتداء بالتساكن فاختار الشارح
 قدس سره ههنا ما هو المختار عند المصنف
 فقال اللام فيها اي في لفظ الكلمة للجنس ولم
 يقل في الوحدة اكتفاء بذكره فيما قبله ^{والشأن} او
 لتعنيها بخلاف اللام فانه يمكن ان يذهب
 الذهن الى اللام في الكلم واعلم ان اللام مضافة
 للاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان
 يشا ربها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه
 فهو لام الجنس ومع اما ان يقصد الى نفس ذلك
 المفهوم من حيث هي فهو لام الحقيقة من حيث
 هو كما في قولنا الانسان نوع وكثيره فهو لام
 الحقيقة من حيث ^{ربها} اي يطلق لام الجنس هذا
 القسم منه كما فيما نحن فيه واما ان يقصد
 الى هذا المفهوم من حيث تحققه في ضمن فرد
 فهو لام العهد الذهني كما في قولهم ادخل السوق
 واما ان يقصد اليه باعتبار تحققه في ضمن كل
 فرد له فهو لام الاستغراق كما في قولنا 2

ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات
 او ثبانا في قسم من مفهوم اللفظ معروف بين
 المتكلم والمخاطب لسبق فهم اليه عند سماع
 اللفظ في لام العهد الخارجي نحو قوله تعالى
 انا ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون
 الرسول فزجج كونه اللام للجنس لانه الملايم
 بمقام التعريف وجوز كونها للعهد الخارجي
 بارادة قسم من المعنى اللغوي للكلمة او بما يطلق
 عليه هذا اللفظ وهو المذكور على التسمية
 النخلة ولم يجر كونها للاستغراق او للعهد
 الذهني لان التعريف لا يكون للافراد واللفظ
 على التعيين **قوله** والتاء للوحدة اعلم ان
 الوحدة قد يكون جنسية اي صفة للجنس
 فيقال هذا جنس واحد اي ليس جنسين وقد
 يكون فردية اي صفة لفرد الجنس فيراد
 منه فرد واحد من مفهوم الجنس لا مجموع
 فردية او ثلثة مثلا فالسابق هو تشبيه الكلم

والكلمة

قوله والتاء للوحدة ولقائل ان
 يمنع ذلك في المعنى العربي خصوصا
 عند من عدل في تعريف الكلمة عن
 اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة
 غير مرادة ولشئ سلم فيجوز
 القول بتجريد هاعن معنى
 الوحدة في مقام التعريف
 اسماء الاجناس عن الوحدة
 على تقدير وضعها للفرد المنفرد
 وليس التاء نصا في الوحدة
 حتى يمنع التجريد بدليل كلتين
 وتزين عبد الغفور

والكلمة بالتعريف والتمرة على الحمل الاول يستدعي
 ان يكون التاء للوحدة الفردية كما ان في التمرة
 للوحدة الفردية فيكون افراد هذا الجنس
 مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له حتى
 لا يصح جعل كلتين معا فرد هذا المفهوم و
 اللاحق وهو قوله ولا منافات بينهما لجواز
 اتصاف الجنس بالوحدة الى يقتضي ان
 يكون التاء للوحدة الجنسية والظاهر انه
 التاء ليست تلك الوحدة مقصودة منها فان
 التعريف للجنس والماهية من حيث هي لا
 الموصوف بالوحدة وان كانت متصفة بها
 بل لا يقصد للوحدة الفردية ايضا ويحمل
 الكلام على التجريد عن الوحدة ويؤيد ذلك
 ما سبق قول وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم
 يقصد الوحدة **قوله** ولا منافاة بينهما اي
 بين التاء واللام او بين الجنس والوحدة
 هذا اشارة الاجواب سؤال مقدر تقديره

نعم

ولا منافات بينهما هذا جواب
 على تقدير القول وشك
 ما منعناه عبد الغفور

قوله ولا منافاة بينهما جواب سؤال مقدر
 وهو ان الجنس يقع على الاشياء والوحدة ينفذ فيه
 فكيف يجتمعان حاصل الجواب ان التاء للوحدة
 الجنسية لا الوحدة الشخصية حتى يكون
 منافيا امير القاضل

قول يجوز ان تصاف بالجنس بالوحدة
 طبيعة كانت او صناعية
 او غير ذلك فيه نظر لان
 هذا الوحدة مغايرة للوحدة
 التي هي مدلول التاء فانها فردية
 لا جنسية ويمكن ان يجاب بان
 الكلمة اللغوية اذا خضعت بما
 هو مصطلح النحاة صارت الوحدة
 التي في الكلمة اللغوية وحدة
 جنسية ويؤم من ذلك ان لا يكون
 نسبة الكلمة الاصطلاحية الى
 الكلم كنسبة تمرة الى تمر **قول**
 والوحدة بالجنسية يعني
 ان بين الجنسية والوحدة
 اتصال في يجوز ان يجعل الجنس
 اصلا والواحد وصفه وان
 يعكس عبد الغفور

ان بين الكثرة التي هي مدلول الجنس ولازمه
 وبين الوحدة التي هي مدلول التاء ولازمها
 منافاة فكيف يصح حمل اللام على الجنس والتاء
 للوحدة المتنافية له فاجاب بقوله ولا منافاة
 بينهما لكن هذا جواب جدلي الزاقي مذكور على
 سبيل التنزل يعني على تقدير تسليم ان يكون
 التاء للوحدة الجنسية لان سلم المنافاة بينهما
 واما على تقدير ان يكون للوحدة الفردية
 كما يمكن تصحيحها فعدم المنافاة ظ قد نفاقنا ههنا
 بان يمكن تقرير السؤال المقدر بطريق المنع
 بان يقال لانم صحة جعل التاء في الكلمة للوحدة
 بعد جعل اللام للجنس لثبوت منافاة بينهما فليكن
 جواب الشارع منعا في مقابلة المنع وهو غير
 موجب **قول** لجواز ان تصاف بالجنس بالوحدة فيه
 ان المنافاة بين الامرين هي بان لا يصدق قاصدا
 على ثالث ولا يقع فيها ان تصاف احدهما بالآخر
 فجواز ان تصاف احدهما بالآخر لا ينبغي للمنافاة المتو

ههنا

ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة
 النفاة ان ربا يراد الامكان الاستحالة الى شققة من وجوهها اما اولا
 فلا في اللام الداخلة في العرفات لغز الجنس خروج عن جادة التعريف
 واما ثانيا فلا في العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدلولها والكلمة
 الجارية على السنة النفاة ليس قسميا من مفهوم
 بل عين مفهوم وجعل الكلمة تباويل
 ما يطلق عليه الكلمة حتى تصير الكلمة
 النحوية بعضها منه تكلف لا يرتكب الا
 بعد تكلف مثل عصم

ههنا وهي ان تصاف الكلمة بالجنس والوحدة **قول**
 ويمكن حملها على العهد الخارجي وان كان خروجا
 من جادة التعريف وموجبا الى تكلف جعلها قسميا
 بما يطلق عليه لفظ الكلمة او من الكلمة اللغوية
قول اللفظ في اللغة الرمي اعلم انه يفهم من
 اطلاقاتهم في كتب اللغة ان يكون اللفظ في اللغة
 ثلث معاني احدها الرمي المطلق سواء كان
 من الفم او غيره وكان الشارع قدس سره اخذنا
 هذا حيث اطلق الرمي اولا وفتر قوله لفظ
 النواة برميها المطلق ثانيا وذلك لما عرف من
 اطلاقاتهم ان يقال لفظت النواة اذا رمي النواة
 لامن الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفم
 والثاني الرمي من الفم والثالث النطق قال في
 الصراح لفظ برمي ان افكندن اذهانا ونحن
 كفن ولا يخفى ان اعتبار واحد من المعنى الثاني
 والثالث اصلا للمعنى العرفي انشأ واقرب
 من اعتبار المعنى الاول لكن لم يعتبر الشارع

فيه بحث ان هذا البحث مشترك بين العرف
 فان اللفظ الحكمي لا يصدق عليه ايضا
 كما لا يصدق عليه النطق مستح

المعنى الثاني كما هو الظاهر من عباراته لما ذكرنا
من انه عرف من اطلاقهم اللفظ بمعنى الرى
المطلق ولا المعنى الثالث وهو ظ واما لا يعتبر
لان اللفظ بمعنى النطق لا بد ان يتعدي بالباء
وقال في القاموس لفظ به اى نطق فاللفظ
بمعنى النطق المناسب بالمعنى الاصطلاحي هو اللفظ
بالشيء لا اللفظ المطلق بدون الصلة فانه باعتبار
هذا المعنى صفة المتكلم دون الكلمة فان قلت
يكفى في الفعل المتعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم
وهو اللفظ بمعنى النطق الى ما ينطو به ثم منه
الى المعنى العرفي ولا يخفى قربه بالمعنى العرفي
بسبب اختصاصه باللفظ بخلاف الرقي المطلق
قلت نعم لكن المعنى العرفي الخوي يكون اعم
 مما ينطق به لشموله اللفظ الحكمي ايضا ولم يعهد
بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الخاص
الى المعنى العام وهذا خلاف ما قال الشيخ الرضى
في هذا المقام من ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى

التكلم

التكلم ثم استعمل في عرف اللغة فيما يتكلم به وهو
المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل في عرف
النحاة الا ان يقال ارتكابت النقل باعتبار
ان اللفظ في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة
والنحاة يريدون به الشامل للملفوظ به حقيقة
او حكما وحي يلزم خلاف ما عهد بين ارباب
الاصطلاح **قول** ثم نقل في عرف النحاة هذا
الاصطلاح غير مختص بالنحاة بل جميع ارباب
العربية يريدون هذا المعنى **قول** ابتداء او
بعد جعله بمعنى الملفوظ فعلى الاول لا يحتاج
الى مؤنة تعدد النقل وهو من قبيل تسمية
المسبب باسم السبب او تسمية المتعلق بالفتح
باسم المتعلق بالكسر وعلى الثاني يكون العلاقة
بين المنقول اليه والمنقول عنه اقوى اذ يكون
من قبيل تسمية الخاص باسم العام وفيه ان
الظاهر ان يكون الملفوظ بمعنى المرمى حقيقة
والمعنى المنقول اليه هو ما يتلفظ به حقيقة

قول ثم نقل في عرف النحاة اه
المعزوم من كلام الشيخ الرضى ان
اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم
ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو
المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه
نقل لا يلزم على هذا التقدير خروج
المعزوم عن تقدير الكلمة لانا نقول
باللفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكابت
النقل فيه مبنى على ان النحاة لم
يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل
للملفوظ به حقيقة او حكما عند
اللفظ

قول ابتداء فيكون من قبيل تسمية
المسبب باسم السبب او من
قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام
باسم المتعلق وليس فيه مؤنة
تعدد النقل عند الغض

قول او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون
من قبيل تسمية الخاص باسم العام
وهذا اقرب ويجوز ان يجعل
منقولاً من اللفظ بمعنى الذي
او بمعنى التكلم ابتداء
عند الغض

او حكما فيكون النسبة بين المعنى المنقول عنه
والمنقول اليه من العموم من وجه فلم يكن
من قبيل تسمية الخاص باسم العام قال الفاضل
الحشي ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى
الرمي من الضم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة
وقد عرفت الكلام فيه **قول** الى ما يتلفظ به
الانسان الباء للتعدية والتلفظ بمعنى التكلم
اي فيه به لتصور اللفظ من الضم عند التعريف
والنطق فلا يرد ما يقال من ان في هذا التعريف
دورا اذ معرفة يتلفظ المأخوذ من هذا
التعريف يتوقف على معرفة اللفظ المعروف
لكونه مأخذا اشتقاقه لان مأخذا الاشتقاق
هو اللفظ اللغوي والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي
فان قلت الحركات والحروف الاعرابية
اما كلمات ابولا فان كان الاول يلزم تركيب
زيد في جاء زيد من كلمتين فلم يكن كلمة لكونه
موضوعا لمعنى مركب فلم يكن اسما معربا لكونه
قسما من الكلمة وان كان الثاني يلزم ان لا يكون

قول الى ما يتلفظ به اللفظ كفتن
والباء للتعدية وليس فيه دور
لان اللفظ منسجمة اللفظ اللغوي
الذي هو الكلام والحرف والمعرف
هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم
اختلفوا في ان الحركة الاعرابية
كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني
اشكل عليه صدق تعريفها
وقد اريب عنه بما ذكرناه
في تحقيق معنى التلفظ
وفيه بحث اذا ظاهر قوله
او حكما يدخلها عند الغفور

تعريف

تعريف الكلمة مانعا لصدقها عليها اذ يصح
تعريف اللفظ عليها وصدق باقي في تعريف
الكلمة ظ قلت قد اختلفوا فيها فذهب بعضهم
الى انها كلمات فجميع المركب من الاسم والحركة
الاعرابية لفظ مركب عندهم والمعرب هو
الاسم المعروف لذلك الحركة وذهب بعضهم
الى انها ليست بكلمات واخرجها عن تعريف
اللفظ بارادة ما يتلفظ به اصاله ولا يخفى
انها يخرج الحركات الاعرابية دون الحروف
الاعرابية لكونها تتلفظ بالاصالة وما قبلها
مخرجة بعيد الوضوح عن تعريف الكلمة مردود
بما ذكره الشارح في بحث الفاعل من ان الاعراب
دال بالوضع **قول** حقيقة او حكما محلا كان او
موضوعا مفردا كان او مركبا تعميم الاول لدفع
توهم عدم مجامعته تعريف الكلمة بسبب
خروج المثلثات عن اللفظ والثالث لدفع
توهم عدم الاحتياج اليه الا فرادى في تعريف

قول كان او موضوعا
قال قدس سره في الحاشية ان
في موضوعا ولم يقل متعلقا
في اثارهم المشهورة بتبسيط على ان
في عبارة المتعلق هو الموضوع والا
مرادهم بالمتعلق هو المتعلق
بمزم الواسطة بين المتعلق
وهو لفظ وضع لغته قبل قبل
يستعمل انهم قوله ان يستعمل اي
ان يطلق ويراد منه معنى
فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح
استعماله او قبل تسمية العام
باسم الخاص عند الغفور

قول حكما اي تلفظا حكما
وذلك فيما يشار الى المفردة
في الاحوال عند الغفور
بسبب خروج الضمائر
عن اللفظ والثاني لدفع
توهم عدم الاحتياج
الى تعميم اللفظ
لان في الاصل مصدر مجرد
اللفظ على المركب من الحروف
او مركبا قبل اي يوضح اطلاق
في تعريف
الكلمة بسبب

الكلمة بسبب خروج المركب عن اللفظ وإنما قدم
 المهمل على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار
 الوضع في الكلمة لأن المقصود من التعميم هنا
 إدخال المهملات في اللفظ إذا لا تردد في دخول
 الموضوع فذكرها أهمل وتقدم مرتبة الأهمال
 على الوضع في الواقع إذا اللفظ يبنى أولاً غير
 موضوع ثم يوضع لمعنى نقل عنه قدس سره
 في الحاشية وإنما قال موضوعاً ولم يقل مستغلاً
 كما في عباراتهم المشهورة تنبيهاً عما ان مرادهم
 بالمستعمل هو الموضوع والآييزم الواسطة
 بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى
 قبل أن يستعمل وأعلم أن الظاهر أن يكون تلك
 التعميمات الثلاثة لما الموصولة بما يتلفظ
 ولا يبعد أن يجعل التعميم الثاني أعني
 قولهم مهمل أو موضوعاً لما يتلفظ به الإنسان
 حقيقة إذا المملوظ الحكيم لا يكون مهملاً
 يجعل التعميم الثالث بالنسبة إلى اللفظ

الموضوع

الموضوع إذا المهمل لا يتصرف بالافراد والتركيب
 تأمل قوله واللفظ الحقيقي اه لم يرد بالحقيقي
 ما هو في مقابلة المجازي حتى يرد عليه أن
 المنوي أيضاً لفظ حقيقي إذا اللفظ موضوع
 عرفاً لكل ما يتلفظ به الإنسان حقيقة (و) حكماً
 بل أراد بالحقيقي ما يقابل الحكمي وذلك حيث
 قال في مقابله والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
 والحاصل أنه لما قسم اللفظ إلى الحقيقي والحكمي
 حيث قال في تعريفه حقيقة أو حكماً وهو
 إشارة إلى تقسيمه كما حقق في موضعه فإلا
 أن يمثل عن قسميه فقال اللفظ الحقيقي كزيد
 وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب فإن قلت
 لو قال وما يتلفظ به حقيقة كزيد وضرب
 وما يتلفظ به حكماً كالمنوي في زيد ضرب لكان
 أبعد عن المناقشة قلت المقسم هو اللفظ
 ما يتلفظ به فتأمل قوله كزيد وضرب
 قيل ترك مثال الحرف اكتفاءً بالها في أو الأول

قوله واللفظ الحقيقي
 أي المملوظ به الحقيقي
 عبد الغفور

هذا يستقيم اذا لم يكن في عبارة و
اضرب واما عند وجوده فالمناسب
على هذا التوجيه ان يقول في تشييد اللفظ
الحقيقي كزيد وضرب واضرب
لان معطوف على كزيد وضرب المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
اضرب ظرفا للمجموعة وليس كذلك
فلا يستقيم قوله في هذا قوله في زيد
ضرب ظرف الى تدبر

في كزيد وضرب لكن لا يخفى بعده ويمكن ان
يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة
حتى يجب عليه ان يذكر مثال الحرف ايضا
بل المراد ان يذكر مثال اللفظ الحقيقي و
اللفظ الحكمي وان يبين ان الفاظ التي في زيد
ضرب بعضها حقيقي وبعضها حكمي فقال ان
زيد ضرب في زيد ضرب لفظ حقيقي والمستتر
في تحت ضرب لفظ حكمي فعمل هذا قول
في زيد ضرب ظرف للمجموعة قوله واللفظ
الحقيقي والحكمي لا للثاني فقط كما هو الظاهر
قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
هذا دليل على ان المنوي ليس بلفظ حقيقي
صغراه مطوية تقديره بطريق الشكل
الثاني ان كل لفظ حقيقي فهو مقولة الحرف
والصوت ولا شيء من المنوي من مقولة
الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ الحقيقي
بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي بلفظ

قوله اذ ليس من مقولة الحرف
هذا لتعليل لعدم كون المنوي لفظا
حقيقا يعني ان اللفظ الحقيقي
من مقولة الصوت والحرف
والمنوي ليس كذلك فلا يكون
لفظا حقيقا واما قوله ولم
يرضع اللفظ فلا دخل له في
هذا التعليل فليتأمل امير
الفاخر

قوله اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت الذي هو اعم من
الحرف ولا ادراة من اي مقولة
فلو قال المصنف في الايضاح ان المستتر
هو المحذوف لكن عبرت
المحذوف الذي هو الفاعل
بالمستتر صوتا للسان عن
حذف الفاعل عليه الغفوة

حصى

قوله

حقيقي والصوت عنينا بحدث خلق الله
تعالى من تأثير توجع الهوى او القرع او القلع
كنسائر الحوادث وعند الفلاسفة كيفية كيد
بالهواء بسبب توجه العلول القرع الذي
هو المنوي بلفظ الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ
هذه العبارة مع انه لا حاجة اليه فهم
انه لا بد في اللفظ الحقيقي من ان يوضع بارا
لفظ مع انه ليس كذلك وقيل ايضا يجوز ارجاع
الضمير الى المنوي فهذا الضمير الراجح بانه
لكنه يوضع عام فلا بد ان يجر العبارة على
انه لم يوضع له لفظ بوضع مختص به ويمكن
ان يقال هذه العبارة يجوز ان يكون
بيانا وتوضيحا لقوله ليس من مقولة الحرف
والصوت والمعنى انه لم يبين من الحروف
والاصوات لفظ يتحقق ذلك المنوي كما
في لفظ الحقيقي فعمل هذا لا يرد شيء مما نقلنا
وذكر بعض المحققين انه لم يوضع لفظ بارا

قوله ولم يوضع له لفظ
حتى يكون احكام اللفظ على
ذلك اللفظ الموضوع
فهذه الكلام لا احكام اجزاها احكام
على المنوي امير الفاضل

قوله ولم يوضع له لفظ خاص
حكما لا يكون مذكورا بنفسه لا
يكون مذكورا بعبارة خاصة
دالة عليه كمن جعلوا مثل
هو وانت كناية عنه فهو
عاريه عينا الغفور

قوله واجروا عليه احكام
اللفظ عطفها قوله ليس والكراد
با حكامه الاسناد اليه والعطف
عليه وقا كيد والابدال عنه
ولو كان زجرا لا يغني ذلك
عبد الغفور

المنوي فليس في ضرب الا الفاعل المعقول
 من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من
 غير لفظه عن اعتبار اللفظ فاقيم مقام اللفظ
 في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كقول
 جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة
 معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا
 حسي او عرضيا وتارة من مقولة الصوت
 اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس
 من مقولة الحرف والصوت أصلا ليس
 على ما ينبغي فاحفظه فانه مما خفي على
 غيري حتى قال بعض العقلاء لا ادري
 من اي مقولة هو ليست قولي بلغة انتهى
 كلامه ولا يخفى انه يريد على حمل هذا المحقق
 العبارة ما قلناه وايضا يريد عليه ان
 الفاعل المعقول وان اعتبر جزء من
 الكلام الملفوظ في نحو ضرب من غير تلفظ
 لكن وضع بآرائه لفظه في غير هذا التركيب

لفظ

يؤيده

يؤيده قوله يكون تارة واجبا وتارة ممكنا
 اذا شك ان ضمير ضرب اذا كان واجبا الى
 زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد وهو
 وان لم يعتبر في هذا الكلام بلفظه لكنه وضع
 بآرائه لفظ زيد فالاولي ان يحمل الكلام على ما
 قلناه ويقال ان المنوي في تحت ضرب غير
 الفاعل المعقول بل امره عليه ليس من
 مقولة الحرف والصوت لفظ لتحقيق ولا
 يدري انه من اي مقولة كما ذكره الفاضل
 المحشي **قوله** وانما اعتبروا عنه اه لما توهم
 من ان مثل لفظ هو وانت بنى لتحقيق ذلك
 المنوي فكيف يقال لم يوضع له لفظ فدفع
 بان لفظ المنفصل بنى لتحقيق ضمير المنفصل
 لكنه قد استعار ذلك المنفصل له وقد
 يقال ان هذا القول لتأييد انه لم ين له
 لفظ والمغزى انه يوضع له لفظ لكان التعبير
 عنه بهذا اللفظ لكنه يعتبر عنه باستعارة

قوله وأجروا عليه أحكام اللفظ
عطف على قوله ليس و
المراد بأحكامه الأسناد
إليه والعطف عليه و
تأكيد له والأبواب عنه
وكونه ذا حال لا غير ذلك
عبد الغفور

لفظ المنفصل له فلم يوضع له لفظ **قوله** وأجروا
عليه عطف على قوله ليس من مقولة الحرف
والصوت لا على قوله عبروا عنه إذا المقصود
منه إثبات حكمية المنوي لا دفع التوهم المذكور
وكبراه مطوية تقديره بطريق التسهيل الأول
أن المنوي أمر يجري عليه أحكام اللفظ وكما
يجري عليه أحكام اللفظ فهو اللفظ حكماً فالتوهم
لفظ حكماً **قوله** فكان لفظاً حكماً لا حقيقة تفرع
على الدليلين والمناسب أن يقال فلم يكن لفظاً
حقيقة بل حكماً ليكون الأول تفرعاً على الدليل
الأول والثاني على الثاني بطريق اللفظ والشر
المرتب لكنه اختار هذا الطريق إشارة إلى
أن المقصود الأصلي إثبات كون المنوي لفظاً حكماً
ونفي حقيقة ^{لفظية} طبيعية لإثبات ذلك فتأمل أو
يجعل التفرع عقيب المتفرع عليه وبليته
بقدره لا مكان **قوله** والمخذوف لفظ حقيقة
لأنه لا راد أن اللفظ حقيقي وحكمي أراد أن

قوله والمخذوف لفظ حقيقة
أدعى تقدير وجوده في
الخارج بلفظ الإنسان
عبد الغفور

ببتن

ببتن أن المخذوف من القسم الأول دون
القسم الثاني ويمكن أن يكون هذه العبارة
مع ما سبق من قوله واللفظ الحكمي كالممنوي
إشارة إلى رد ما نقل عن المصنف أنه قال في أيضاً
المفصل أن المستتر هو المخذوف لكن عبر عن
المخذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً
للبیان عن حذف الفاعل انتهى وجه الرد
أن الحق أن المستتر لفظ حكمي فلو كان مخذوفاً
لكان لفظاً حقيقة ولم يتحقق اللفظ الحكمي
فيرد فلا يحتاج إلى تعميم ما يتلفظ به الإنسان
عن الحقيقي والحكمي **قوله** إذ قد يتلفظ به الإنسان
في بعض الأحيان فإن قلت لفظه قد يفيد ^{الثقل}
قوله في بعض الأحيان فأحدها مستدرك
قلت لأن أن لفظه تهرنا للتقليل لجواز أن
يكون التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله ويؤ
سئل فيجوز أن يكون لتقليل المفعول أي ^{يتلفظ}
الإنسان ببعض المخذوف في بعض الأحيان

ما بعد قوله

وكلت الله داخله فيه اي
 في اللفظ بمعنى هذا التعريف
 لانه مما يتلفظ به الانسان في بعض
 الاحيان وان كانت بالقياس
 اليه سبحانه لا يصدق عليه
 اولان من شأنها ان يتلفظ به
 الانسان اولانها مما يتلفظ بها
 حكما كالمعنويات وعلى هذا القياس
 كلمات الملائكة والجن لا يقال
 على الوجهين الاولين ان ما
 يتلفظ به الانسان يتغير بالشخص
 لما يتكلم به الحي سبحانه فكيف
 يقع صدق ما ذكرنا لاننا نقول
 هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت
 عند الادباء فان اختلاف
 المحل عندهم باختلاف الكلمات
 ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار بما
 يحتاج اليه اذا ثبت ان كل
 الله تعالى قيات به وهو خلاف
 ما عليه المحققون وبعض
 بما في علمه من الكلمات
 او بما يظهر في غير الانسان
 عبدا الغفور

اول تغليل الفاعل اي يتلفظ به بعض الانسان
 في بعض الاحيان او باعتبار ان اللفظ اذا
 لم يكن محذوفاً كان يتلفظ في بعض الاحيان
 فقد يتلفظ في بعض الاحيان قيل ان اريد
 انه قد يتلفظ بكل محذوف وم وان اريد انه
 قد يتلفظ ببعض المحذوفات كما نطق به بعض
 الالات الجواب السابق فالدليل لا يثبت
 المدعي وهو ان كل محذوف لفظ حقيقة
 اجيب بان المراد هو الاول ومعنى قوله
 كل لفظ محذوف قد يتلفظ به الانسان
 انه قد يمكن ان يتلفظ به الانسان وفيه ان
 امكان تلفظ كل محذوف م كما سيبي مثل
 هذا البحث في كلمات الله تعالى ولو سلم فيلزم
 استدراك لفظه قد لا اذا كان للتحقيق
قوله وكلمات الله تعالى داخله فيه اي في
 اللفظ والمقصود من هذا الكلام دفع اعتراض
 توجه في هذا المقام من ان اعتبار تلفظ

الانسان

الانسان في تعريف اللفظ يخرج عنه كلمات
 الله تعالى وكلمات الملائكة والجن من حيث
 انها يتكلمها الله تعالى والمك والجن مع انها
 الفاظ قد وقع بانها داخله في اللفظ بسبب انها
 مما يتلفظ بها الانسان في الجملة والمراد انها
 مما من شأنه ان يتلفظ به حكماً كالمعنويات
 فان قلت اذا كانت كلمات الله تعالى وكلمات
 الملائكة والجن كلها الفاظ فما الفائدة
 في ذكر الانسان في تعريف اللفظ الموهوم لاجل
 قلت ذكر الانسان اشارة الى ما اصطلح
 من ان لفظية جميع الكلمات هو باعتبار
 تلفظ الانسان حتى ان اهل اللسان لم يطلقوا
 اللفظ على تكلم الله تعالى ولم يتحقق من
 الشارع اذن في ذلك ولهذا يقال كلمات
 الله تعالى ولم يقل الفاظ الله تعالى فان
 قلت ان ما يتلفظ به مغاير بالشخص لا يتكلم
 به الله سبحانه ولما يتكلم به الملائكة والجن

الانسان حقيقة
 او مما يتلفظ به
 الانسان

فلا يمكن ان يكون ما يتكلم به الله والملك
والجن بعينه ما يتلفظ الانسان فكيف
يصح صدق التعريف عليها قلت هذا
ندقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء بل
المعروف عندهم ان اللفظ لا يتعدد ولا يتغير
بتعدد المحل وتغيره وان الحال بالنسبة
الى اللفظ كما لا مكنة بالنسبة الى الشخص الممكن
وان كان بحسب التحقيق اللفظ الواحد
عن شخص مغاير للصادر عن شخص اخر بل الصا
عن شخص واحد في وقت مغاير لما صدر في وقت
اخر عنه **قوله** اذ هي مما يتلفظ به الانسان
اي اذ هي مما يتلفظ به الانسان ايماء بالفعل او
من شأنه ان يتلفظ به وكل ما هو كذلك فهو
لفظ يرتفع عليه ان يكون جميع كلمات الله تعالى كذلك
م وان اريد البعض لا يتم التقريب فان
قلت ان جميع كلمات الله تعالى من جنس واحد
فاما مكان تلفظ الانسان في بعضها يستلزم

امكان

امكان تلفظ الباقي قلت الاتي في الجنس
ممنوع ولو سلم فاستلزام امكان تلفظ
البعض امكان تلفظ الباقي ممنوع الا يرى
ان اليونانيون مثلاً من المسافة القصيرة يمكن
ومن البعيدة لا مع اتحداً الجنس لا يقال
المراد بما يتلفظ به الانسان ما يتلفظ بنوعه
وجميع كلمات الله كذلك اذ اللفظ بنوع
الشئ لا يقتضي التلفظ بكل فرد من افراد
بل يكفي التلفظ بفرد ما لانا نقول اتحداً النوع
في جميع كلمات الله تعالى ممد ولو سلم باعتبار
نوع اللفظ في تعريف اللفظ يستلزم الدور
اذ نوعه يعرف بهذا التعريف فالاول ان
يقال في الجواب ان كلمات الله تعالى بما
يتلفظ به الانسان لعم من ان يكون بالفعل
او من شأنه ان يتلفظ حقيقة او حكماً
كالمنوي لكن فيه بعد لا يخفى اذ اللفظ الحكمي
في المشهور هو المنوي لا غير **قوله** والدوال

والنصب جمع نصبه وهي ^{علا} ما ينصب لتعيين مسافة او طريق عبد القفور

غير داخل في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تضمنوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان شهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس الجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا عبد القفور

الاربع اه وكذا امثا لهما مثل ضرب النقارة الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبه وهي ما وضع لتعيين المسافة او الطريق كذا قال الفاضل المحشي فلم يتناول العلم الدال على التعبير المشترك فهو ايضا من امثالها **قوله** غير داخل في اللفظ قيل هذا الكلام اشارة الى رد كلام بعض السارحين حيث جعلوا اللفظ للاحتراز عن الدوال الاربع بناء على ان النسبة بينه وبين القيود الباقية العموم من وجه والجنس والفصل اذا كان بينهما من وجه صار الاحتراز بالجنس جوازا ان يعتبر الجنس فصلا والفصل جنسا ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف فلم يصدق عليه الجزء الاول للتعريف فكيف يحتزر عنه وفيه نظر وهو ان الرد انما يصح اذا كان مراد بعض السارحين من الاحتراز الاخراج بعد الدخول

بعد الدخول واما اذا كان مراده الاحتراز عن الدخول فلا يرد شيء وفيه ان الجنس انما يذكر للشمول فذكرها للاحتراز عن الدخول لا يلزم ما هو منصبة فتأمل **قوله** لانه لم يقصد الوحدة التي قصدتها من قال اللفظة وهو صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة على ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينئذ من اللفظة فعبالة علماء عنه ليس بكلمة لا مكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاصنافي وعند المص كلمة واما الوحدة التي قصدت من الكلمة فمناطها عند المص ان لا يقصد بحذاء منه الدلالة على جزء المعنى فيقع قصدتها من اللفظ ايضا كما لا يخفى وان اريد بقوله لانه لم يقصد الوحدة ^{الوحدة} بهذا المعنى فمعنى قوله لانه لم يقصد الوحدة لانه لا يحتاج الى قصد الوحدة بايراد التاء حيث يصدق اللفظ بدون التاء ايضا على الكلمة بخلاف الكلمة الواحدة

قوله لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنه عند من قال لفظه واما لما سيق في عبد القفور

كما سبق تحقيقه وكيف يقول المص لفظه مع انه
اعترض على صاحب المفصل عند ذكره في تعريف
الكلمة لفظه حيث قال ان اريد بها اقل ما يطلق
عليه اللفظ ففاسد لانه اقل حرف واحد
وان اراد عدداً مخصوصاً ينتهي اليه فليس
شعراً به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ
اولي للاختصاص انتهى **قوله** والمطابقة غير
لازمة دفع دخل مقدر وهو ان يراد بالتاء
وقصد الوحدة صحيح كما قصد من الكلمة فلا
بد من ذكر التاء ليكون الخبر مطابقاً للمبتداء
فدفع بان المطابقة غير لازمة مع كون اللفظ
أخصر قال بعض المحققين بل غير جائزة لان
المصدر لا يتحمل التانيث والتثني والجمع وان
اريد به معنى الكصفة صريح بذلك صاحب
في تفسير قوله تعالى حتى يكون حرفاً او يكون
من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاءً بما في
ما يكتفي **قوله** لعدم الاشتقاق توهم ان المطابقة

قوله عدم الاشتقاق مطابقة
الخبر للمبتداء مشروط بثلاثة
شروط الاشتقاق وما في
حكمه والاسناد الى الضمير
الراجع الى المبتداء وعدم
التساوي التذكير والتانيث
كجرح وقد انتفت ههنا
الثلاثة بأسرها علة العقول

لازمة

لازمة لو كان الخبر مشتقاً مع انه ليس كذلك
اذ في لزوم المطابقة لا بد من ثلثة شروط
احدها الاشتقاق والثاني الاشتغال على خبر
المبتداء والثالث عدم تساوي التذكير
والتانيث فيه كجرح وصبور والكل بأسرها
منتف ههنا فبقى الاشتقاق فقط لكونه
كافياً في المقص **قوله** مع كون اللفظ اخصراً لا يخفى
ما فيه من اللطافة وايضا على ما يستتبع اللفظ
اخصراً فان على تقدير لفظه لا بد ان يقال وضعت
لمعنى وايضا على تقدير لفظه لا يصح في مفرد
الرفع بان يكون صفة لفظه بخلاف لفظه
التاء وايضا على تقدير ذكر التاء واردة
الوحدة التي منا طها عند المص على ما وضع
لمعنى مفرد يلزم ان يكون قوله لمعنى مفرد
لا حاجة اليه في تعريف الكلمة فلا بد من تجرؤ
عن معنى الوحدة لعدم ذكر التاء الدال
عليها اولى تأمل **قوله** الوضع تخصيص شيء بشي

قوله تخصيص شيء بشي
كهيئة المفردات والركبات شي
سواء كان ملحوظاً بخصوصه او
بعمومه ولا يدخل في الموضوع
الحرف لان الحرف الاول لم يقصد
بعمومه بل قصد المعنى به بتوهم
ان يحمله ان قلت ان كانت التاء
داخلة على المقصود خرج عنه
الوضع المراد لعدم احصاء
معناه في واحد من المترادفين
بوجوده في كليهما وان كانت داخلة
على المقصود عليه خرج وضعه
لعدم احصاءه في شيء من المعنيين
بوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء
السلبي الذي يفيد التخصيص لا يوجد
في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه
بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي
وبان التخصيص بحسب الجمل لا يجب
الحكم ولما كانت الاوضاع والمشارك
والالفاظ المترادفة مترتبة للمعنى

قوله الوضع في اللغة جعل الشيء
في مكانه الخاص بنوعه
وبان تخصيص اثنى واحد وبان
الجمع والواحد وبان
التخصيص اثنى واحد وبان
الجمع والواحد وبان
التخصيص اثنى واحد وبان
الجمع والواحد وبان
التخصيص اثنى واحد وبان
الجمع والواحد وبان

في قوله
الوضع
تخصيص
شيء
بشيء
في
مكانه
الخاص
بنوعه

قوله بحيث اني حال كون ذلك
الشيء المخصوص ملائمة لتلك
الهيئة التي هي مضمون الشرط
وبه يخرج تخصيص حروف
الهيئة لغرض التركيب
قوله متى اطلق او احسن غير
السمع وفيه تنبيه على قسمة
الموضوع من اللفظ وغيره
كالدوال الاربع والافقي ان
يقال متى احسن ان قلت
ان الكلية غير صادقة الا
بعد انضمام العلم بالتخصيص
الى الشرط قلت لا يجعل البعد
ان يقال هذا الانضمام مراد
مفهوم من العبارة اذ العبارة
ظاهرة في ان التخصيص علاق
بما ثبت الدلالة من المعلوم
ان لا بد في الدلالة من العلاقة
فكانه قال متى اطلق او احسن علم
ذلك التخصيص عند اللفظ

اعلم ان كل واحد من الشئيين الموضوع و
الموضوع له اعم من ان يكون ملحوظاً بخصوصه
او في ضمن امر عام فعلى هذا يكون الاقسام
اربعة عقلاً الاول ان يكون الموضوع و
الموضوع له كلاهما ملحوظين بخصوصهما كوضع لفظ
زيد للذات الشخص وهذا القسم هو المسمى
بالوضع الى ص والثاني ان يكون كلاهما
ملحوظين بعمومهما في ضمن امر عام كوضع كل ما
هو على صيغة الفاعل مثلاً من المشتقات
للذات القائم به الحدث الذي اشتق منه
تلك الصفة فيكون صارب مثلاً بهذا الوضع
موضوعاً للذات القائم به الضرب ويسمى
بالوضع النوعي والثالث ان يكون الموضوع
ملحوظاً بخصوصه والموضوع له في ضمن
امر عام كوضع لفظ هذا الكل مشاراً اليه مفرد
مذكرو يسمى بالوضع العام والموضوع له
الى ص والرابع ان يكون الموضوع ملحوظاً

في ضمن

في ضمن امر عام والموضوع له ملحوظاً بخصوصه
ولم يتحقق له فرد في الخارج وان امكن ان
يوضع كل لفظ على هيئة الفاعل مثلاً للشخص
المعين ثم اعلم ان ههنا اعتراضاً مشهوراً ببيان
مع جوابه موقوف على ما سبق من مقدمة وهي
ان تخصيص شئ بشئ مشتمل على حكمين ايجابيين
وهو ان هذا الشئ لذلك او سلبى وهواته
ليس بغيره فاذا عرفت هذا فالمراد اما
تخصيص المعنى بالموضوع فيخرج وضع اللفظ
المرادف عن التعريف فان المعنى في صورة
الترادف ليس مخصوصاً بالموضوع الواحد
واما تخصيص الموضوع بالمعنى فيخرج وضع
اللفظ المشترك عن التعريف فان اللفظ في
صورة الاشتراك ليس مختصاً بالمعنى الواحد
بل موضوع لمعنى آخر ايضا ولهذا قال
بعض المحققين الاول ان يقال الموضوع

الشيء

تعيين الشيء انتهى كلامه واما تغيير التخصيص
في كلامه فليلا يرد هذا الاعتراض واما تغيير
الباء الى اللام في شيء فيظهر تعلق لمعنى بقوله
وضع وقال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب
عنه بتجريد تخصيص عن الجزء السلبى وبان
التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كان
الاوضاع في المشتركة والفاظ المترادفة
مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع
الا للجهول الواحد والجهول له احوال حد
وبان التخصيص اصنافى لا حقيقى وبان معنى
كل من المترادفين من حيث انه من اثار
جعل ذلك المرادف لم لا يوجد في المرادف
الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد
في المرادف الاخر وان المشترك بحسب
كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد **قوله** بحيث
قال الفاضل المحشي اى حال كون ذلك

المخصص

الموعود العفو

المخصص ملا بسا بتلك الحثية التي هي مضمون
الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهي
لغيرها التركيب انتهى وهذا ليس بمضى للشائع
قدس سره لانه يخرج حروف الهي بقوله
لمعنى ويعبرهم من كلام المحشي ايضا بتعيينه كما
سبح **قوله** متى اطلق او احسن الاطلاق الذكر
والاحساس في اصل اللغة الادراك **قوله**
وفي عرف اللغة العلم والابصار **قوله**
القاموس يقال احسنت اذا ابصرته او
علمته والمراد باحسن هنا ابصر لتحسن مقابلة
باطلق والمقصود من التردد الاشارة
الى قسمي المصنوع من اللفظ وغير اللفظ
ولو كان المراد منه علم لا يحصل هنا الاشياء
ولم يبق لقوله اطلق فائدة والآية ان يقال
متى سمع بدل اطلق ليزيد حسن مقابلة
مع احسن اذا احساس فعل المستفيد فالتأنيب
مع السماع الذي هو فعله ايضا لان الاطلاق

تبعيته

الذي هو فعل المفيد الا ان يقال لما كانت
 الاطلاق قابلاً للتصرف واردة المعنى العرفي
 منه لئلا يشك في التعريف بوضع الحرف وليست
 هذه القابلية في السماع اختصار الاطلاق
 قوله فهم منه الشئ الثاني قال المحشي
 ان لم يكن مفهوماً او فهم منه فهم قصد
 الالتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل
 انتهى حاصله ان متى اطلق بمعنى كل اطلاق و
 الكلية غير صحيحة فان عند الاطلاق ثانياً و
 ثالثاً لا يفهم الشئ الثاني والا يلزم تحصيل
 الحاصل فلا بد ان يجر على أحد هذين المعنيين
 فان قلت على تقدير حمل الفهم بمعنى التفات
 يلزم عند الاطلاق ثانياً التفات المتقيد
 وهو ايضا يوجب تحصيل الحاصل قلت
 عند الاطلاق ثانياً وثالثاً يلتفت بالتفات
 جديد لا بالاول حتى يلزم تحصيل الحاصل
 والتفات المتقيد بالتفات الجديد جاز

قوله فهم منه ان لم يكن مفهوماً
 او فهم منه قصد الالتفات
 فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل
 على المعنى

الالتفات هو العدول عن
 الغيبة الى الخطاب او في
 التكلم او على العكس
 يستشرف

فان

فان قلت ليراجوز الفهم في المرة الثانية والثالثة
 يعلم جديد غير الاول فلا يلزم تحصيل الحاصل
 على تقدير كون الفهم بمعنى العلم ايضا فلا حاجة
 الى جعل الفهم بمعنى الالتفات قلت حصول
 فهم جديد هو صورة حاصلة عن الشئ مع
 بقاء الفهم السابق غير ظاهر واما الالتفات
 مع بقاء الالتفات السابق فظ فلهذا جعل
 الفهم بمعنى الالتفات واعلم انه قبل ان تعريف
 الوضع غير جامع وغير مانع اماً الاول فلهذا
 صدقه على وضع لفظ لم يعلم المتكلم ولا
 السامع بوضعه فانه عند الاطلاق لا يفهم منه
 المعنى والجواب ان اطلاق مثل هذا اللفظ
 من هذا المتكلم غير صحيح والمراد من الاطلاق
 هو الاطلاق الصحيح كما سيجي والمتكلم العالم
 بالوضع اذا اطلق فهمه كاف في صحة كلامه متى
 اطلق فهمه وان لم يفهم الخاطب الغير العالم
 بذلك التخصيص واجيب بان المراد من اطلاق

اعلم ان فهم العلم القصدي او غلب وهو العلم
 بالاشياء التي هي في عينها لا في عين
 المتكلم او السامع بل هي في عين
 المتكلم او السامع كما في قوله
 لا يفهم منه

او احس وعلم ذلك التخصيص فهم منه الشيء
 الثاني اذ ذلك التخصيص علاقة بها ثبت
 الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة من
 العلم بالعلاقة لكن في كونه هذا القيد متبادراً
 عن عبارة التعريف نظراً فان قلت لا شك
 ان العلم بذلك التخصيص لا يتحقق الا بعد
 فهم المعنى فلو كان فهم المعنى بعد العلم بذلك
 التخصيص يلزم الدور **قلت** العلم بالتخصيص
 موقوف على فهم المعنى ابتداء لا من هذا اللفظ
 الموضوع وفهم المعنى او اللفظ الـ **يد**
 من هذا اللفظ الموضوع موقوف على العلم
 بذلك التخصيص فلا دور واما الثاني
 فلصدقه على تخصيص الحروف بازاء ما
 يفهم منها كالشمع مثلاً للجسم المخصوص فانه
 متى اطلق فهم ذلك الجسم مع انه عد الحروف
 من المثلث والجواب التخصيص وقع من الموضع
 في الحرف عنه وهو الشمع وفيما نحن فيه لكن

الحرف

كالمشمع

الشمع

الحرف اطلق الشمع بتوهم انه الشمع موضوع لهذا الجسم او بتوهم
 انه يتلفظ الشمع الموضوع لهذا المعنى فالتخصيص وقع في الحرف
 عنه لا غير **قوله** يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل
 فان النسبة الى الفاعل جزء في معناه ولهذا لا يدل على معنى
 المطابق دلالة في نفسه كما سيجي في تعريف الفعل فليس
 متى اطلق فهم منه معناه الموضوع له كذا وضع بعض الاسماء
 المتضمنة معناه معني الحرف كمتي والاسماء الموضوعات بالوضع
 العام والموضوع له الخاص وقد اختلفوا عن عدم ذكر الفعل
 هنا بان معناه عند بعضهم يفهم كما اطلق **قلت** يخرج عن تعريف
 الوضع بالاتفاق فان بعضهم قالوا ان الفعل موضوع للحديث
 والنسبة الى فاعل ما والزمان فمعنى ضرب الضرب الواقع
 فاعل ما في الزمان الماضي فيفهم من هذا المعنى سوله اطلق ضم
 مع الفاعل او بدونه وهذا ضعيف اذ الشائع وسائر المحققين
 ذهبوا الى ان النسبة الى فاعل مخصوص جزء معنى الفعل ولا
 يفهم معناه المطابق بدون ذكر الفاعل المخصوص واعلم ان
 حاصل هذا الاعتراض ان تعريفنا لوضع غير جامع لخروج وضع
 الحرف عنه ويلزم منه عدم جامعية تعريف الكلمة ايضا فخرج
 الى الاقسام الثلاثة اذ الحرف ليس قسماً منه بل هو مبين له
 بسبب عدم تحقق الوضع بهذا المعنى **قوله** حيث

من

و

اعتذر
كلامه

الحرف عنه بتوهم
 الوضع وعدم صحة
 تقسيم الكلمة ايضا
 فيه

لا يفهم معناه متى اطلق لا يقال حق العبارة ان يقال متى اطلق
او احسن انه قيد احسن ايضا معتبر فيه لا انا نقول قيد احسن
ليتناول الموضوعات الغير اللفظية كما سبق في الحروف من الموضوعات
اللفظية التي قيد اطلاق لينا ولها فلا حاجة الى قيد احسن كما لا
يخفى **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضمنية قال بعض المحققين
الاو ان يقال بل متى اطلق مع ضمنية انتهى اذ معنى الضمنية هي في
الحرف عبارة عن مطلق الحرف يفهم معناه كل اطلاق ويمكن
ان يقال مراده قدس سره بل اذا اطلق وهذا الاطلاق الجزئي
اطلاقه مع ضمنية **قوله** واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا فان قلت اذا قلنا من حرف جرة او مركب من حرفين
ولا شك ان هذا الاطلاق صحيح مع انه لم يفهم معناه الحرفي
فلا شك ان باق قلت المراد الاطلاق الذي كان لاجل
الشيء الثاني والاطلاق المذكور ليس لارادة الشيء الثاني
الذي هو الموضوع له القصد بل لارادة اللفظ وان كان نفس
اللفظ ايضا مما وضع الالفاظ لها ضمنا عند بعضهم وقد اجيب عن
هذا الاعتراض بان المراد يفهم عند اطلاق الحرف وسماعه
ولو بلا ضمنية يفهم المعنى اجمالا كالمعنى عند وضع الحرف له بالوضع
العام فان قلت فعلى هذا يكون الحرف دائما على معنى في نفسه قلت
الدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى تفصيلا
من غير

متعلق

الشيء

في الموضوع او احسن
اعلم من انه اجمالا
او تفصيلا وعند
اطلاق

من غير ضمنية وفيه ما فيه واجيب ايضا بان المراد متى اطلق ففهم الشيء
الثاني عند من علم بعلاقة التخصيص كما سبق ولا شك ان بعد
العلم بتخصيص الحرف المعنى جزئي نسبتى بخصوصه متى اطلق
الحرف يفهم هذا المعنى لكن كعلمه بذلك متمنع في بعض اطلاقاتهم
قوله فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد وفيه انه يفهم
هذا ان الاطلاق الصحيح في الجواب الاول قيد زائد اعتبار
خافض مع انه يجوز ان يراد من اطلاق اطلاق الصحيح كما يراه
في الجواب الثاني من اطلاق استعمال اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم واجاب بعضهم عن هذه المناقشة بان
المتبادر من لفظ اطلاق هو استعمال اهل اللسان في محاوراتهم
فحمل العبارة على المتبادر لا يحتاج الى اعتبار قيد زائد اما
الاطلاق الصحيح وان كان فردا لا اطلاق فهو ليس بمتبادر من
الاطلاق بل المتبادر هو الاعم فارادة الاطلاق الصحيح يحتاج
الى اعتبار قيد زائد فتأمل واعتراض بعض المحققين بان
على هذين الجوابين يدخل تعيين المجاز في تعريف الوضع اذ متى
اطلاق اطلاقا صحيحا وهو اطلاقه مع قرينة او استعمال اهل
اللسان في محاوراتهم وهو ليس بالاعم القرينة يفهم منه المفهوم المجازي
مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو
المعنى الاخص للوضع وخبرجهان قيد متى اطلق اخبرهم المجاز

اطلاق

اطلاق

مقتضى

وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ
للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع القرينة ويمكن ان يقال
ان اطلاق لفظ المجازي في معناه الحقيقي بلا قرينة ارادة المعنى ^{فانهم} المجازي
من اطلاقه الصحيح التي يستعمل اهل اللسان في محاوراتهم ولا
شك فيه انه لا يفهم منه المعنى المجازي فلا يصدق عليه انه متى
اطلق فهم منه المعنى المجازي فلا يصدق عليه انه متى اطلق
فهم منه المعنى المجازي فيخرج من التعريف فان قلت اللفظ
المشترك اذا استعمل في بعض معانيه مع القرينة لم يفهم منه
المعنى الاخر فلا يصدق على وضع هذا المعنى الاخر ^{انه متى اطلق}
فهم فخرج وضع هذا المعنى عن تعريف الوضع كتعيين المجاز
فلم يكن التعريف جامعاً قلت جميع معاني المشترك بغير ^{الاطلاق}
عند من علم بعلاقة التخصيص لكن بسبب القرينة يقصد البعض
بترك الباقي فلا اشكال **قول** المعنى ما يقصد بشئ هذا هو
المفهوم الاصطلاحي للمعنى والقصد اعم من ان يكون موحداً
او ضمناً او تبعاً واعم من ان يكون بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى
المطابق والتضامني والاتزامي والمدلول بالذات الطبيعية
او العقلية كما اذا استعملت ووردت حضورك وقد يقال ان
هذا التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على الشئ الذي وضع
اللفظ له ولم يستعمل فيه أصلاً ولم يقصد بكونه لفظ هذا المفهوم

الحكي ذهب اليه البعض مع انه من افراد المعنى واجب بان
المراد ما يصح ان يقصد بشئ ومن شأنه ان يقصد به فثبت
المادة المذكورة وفيه ان هذا الجواب مع كونه مستلزماً بحمل
عبارة التعريف على خلاف ما هو المتبادر منها يستلزم ان لا
يكون التعريف مانعاً لصدق على الجدار مثلاً بالنسبة الي
لفظ لم يوضع له لفظ زيد مثلاً لانه يصدق عليه ما من شأنه
ان يقصد بلفظ زيد مع انه ليس بمعنى بالنسبة الي لفظ زيد
فان قلت المراد بالامكان امكان الاستعداد اي ما يستعد
ان يقصد بشئ والشئ لا يستعد لان يقصد بشئ بعد وضع ذلك
الشئ له فاندفع مادة الجدار ومثاله قلنا خرج معاني
التضمنية والاتزامية والمدلول بالذات الطبيعية والعقلية
ايضاً في اركانهم بنا في التعميم الذي ذكرتم انفاً وقيل المراد ^{بالقصد}
لا يقصد بالوضع بعد العلم بالوضع فينبغي ان يرتكب في تجاوز كما
ارتكب في توصيف المعنى بالا فواء كما سيجي ان يقصد بشئ ^{سابقاً}
على الوضع فلم يقصد بالتعريف على المعنى الذي لم يقصد قبل
الوضع بشئ الا ان يقال يصدق عليه ما يصح ان يقصد بشئ
فالمراد هذا المعنى وفيه ما فيه **قول** فهو ما مفعول اسم ^{مكان}
بمعنى المقصد اشارة الى المعنى اللغوي واسم المكان يجوز ان يكون
من المصدر والمبنى للفاعل بمعنى محل القاصدية او المبنى للمفعول

في معنى هذا العطف واستقامة معنى الكلام **قول** اسم
 مفعول كرمي يجوز فيه الرفع بان يكون صفة مخففة او خبر
 مبتدأ محذوف والجواب بان يكون صفة معنى وهذا النسبة
 مبرمى واصلة بمعنى كرمي اجتمعت الواو والياء وسبقت
 احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكما قبل
 الياء وادخلت فصار معنى كرمي ثم خفف بحذف احدى
 الياءين وقلبت الفاء بعد فتح ما قبلها واخر هذا الاحتمال
 لفظا مع نظيره في كلام العرب وان كان اقرب معنى كما لا يخفى
قول ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع اي في مفهوم الاصطلاح
 المذكور بقوله تخصيص شيء بشيء بحيث الى وذلك لان الشيء
 الثاني فيه هو المعنى لكنه لم يعبر في ضمن الوضع بهذا
 العنوان فان قلت المعنى اعم من الموضوع له كما مر والشيء
 الثاني المعبر في الوضع هو الموضوع له فتقايروا قلت المعنى
 في نفسه عام بعد تعلق الوضع به بعينه هو الشيء الثاني
 المعبر في الوضع **قول** فذكر المعنى بعده مبنى
 على تجريده لان ارتباط المعنى بوضع مما لا يتصور لاشتراك
 الوضع عليه ثم اذا جرد الوضع عن الشيء الثاني الذي
 هو المعنى لا يلاحظ الشرطية التي عبر عنه بقوله بحيث
 متى اطلق الى لانه قيد مقيس الى الشيء المتروك فبعد تركها

لا يرتبط

لا يرتبط ثم بعد ارتباط المعنى بالوضع يلاحظ تلك الشرطية
 لزوال مانع الملاحظة ثم اعلم انه لما ذكر اللفظ لا بد من
 تجريد الوضع عن الشيء الاول المأخوذ في تعريفه ايضا
 اسناد وضع الى ضمير اللفظ فبعد تجريد الوضع عن
 الشئيين والشرطية المذكورة بقي من مفهومه التخصيص
 وانما لم يتعرض الشارع قدس سره الى تجريد الوضع عن
 الشيء الاول بل اقتصر على التجريد عن الشيء الثاني لانه
 لم يقصد الى تجريد ذاته اذ هو مما يعرف كل ناظر بقصة
 اليه للاشارة الى امر تفرد به بعد اجماع الناظرين
 على خلافه وهو جعل المعنى قيدا للجواب لا بيانا للواقع
 كما ذهب اليه غيره والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له
 في ذلك قيل اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله
 في جزء معناه مجازا وذكر المعنى بعده مع انه لا يناسب
 التعريف ومنصب الاختصار **راجيب** بان الباعث في ذلك
 الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد فلا بد من التصريح
 ولا يخفى ان هذا الجواب لا يصح على تقدير رفع مفرد وجعله
 صفة للفظ ويمكن ان يقال ان قيد المعنى اذا ذكر هذا
 العنوان صريحا يخرج حروف الهجاء لا المعبر في ضمن
 الوضع بعنوان الشيء فلهذا جرد الوضع عن الشيء

فان قيل الشيء الاول كما كان
 اعم من اللفظ وغيره فاسناد
 وضع الى ضمير اللفظ تخصيص
 الاول فلا حاجة الى التجريد
 الاول قلنا بعد اسناد الوضع
 الى ضمير اللفظ لا يرتبط الوضع
 بالشيء الاول فلا بد من تركه
 في نظم الكلام وهذا هو
 التجريد منه مستشهد

وفيه انه اذا لم يصح بالمعنى
يخرج حروف الهجاء بالشيء
المذكورة في ضمن الوضع كما
نقلناه سابقا من الفاضل
المجسني وان لم يخرج بالشيء
الثاني فتأمل

الثاني وصرح بالمعنى **قوله** فيخرج به المهملات اي بقيد الوضع
وانما اخبر بيان فائدة عن ذكر المعنى لان ما هو المراد منه في هذا
المقام انما يظهر بعد تجريده عن المعنى وهذا التجريد انما يعلم
بعد ذكر المعنى وتحقيق معناه ولانه لو قدم لربما توهم بعد ذكر
التجريد انه لا يخرج عن تلك الامور المذكورة **قوله** والالفاظ الدالة
بالطبع اعلم ان الدال على الشيء ان دل بعلاقة الوضع فالدال بالوضع
والا فان كان الدال امر اقتضى طبيعة شخص احدا منه وجود المعنى
فهو الدال بالطبع كدلالة ا ح على وجع الصدر والافعال الدالة
بالعقل وههنا بحث وهو ان المناسب ان يذكر الالفاظ الدالة ^{بالعقل}
ايضا كما ذكر الالفاظ الدالة بالطبع اذ هي ايضا يخرج بقيد الوضع ^{بالمهملة}
والالفاظ الدالة بالطبع والواجب ان اكتفى بذكر المهملة عن الالفاظ
الدالة بالعقل اذ الظاهر ان المهملة مقابلة الموضوع كما مر من الاشياء
فبما قد ستره في بحث اللفظ الى هذا فيتناولها المهملات فان قلت
على هذا لا بد من ترك الالفاظ الدالة بالطبع ايضا اذ المهملة
المعنى يتناولها **قلت** نعم يمكن صريح بالمزيد للاهتمام ببيان
خروجها لان فيها مزيد الالتباس بالكلية فتأمل قال بعض المحققين
الموارد بقوله خرجت المهملات لا الكلية بقونية قوله وبقيت
الهجاء لانه حروف الهجاء ايضا من المهملات انتهى وفيه ان المهملة
في مقابلة الموضوع كما ذكرنا وحروف الهجاء موضوعة لكن لا بازاء

المعنى

المعنى بل لغرض التركيب كما صرح به ولهذا بقيت في وضع وخرجت
بقوله لمعنى فلم يتناولها المهملات ويجوز اعتبار قوله فخرج
به المهملات كلية **قوله** اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
الظواهر ان الصريح الجور راجع الى المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع جميعا ويجوز ارجاعها الى الثاني فقط للاهتمام بشيئا
بسبب مزيد التباسها بالكلية ^{فيظهر} لعدم تعلق الوضع
بالمهملات وهذا هو الباعث في افرادها بالذكري مع تناول
المهملات بها كما ذكرنا انفا ثم في هذا الدليل اذا اخذت
منع ظاهرا وتعلق الوضع ببعض منها واذا اخذت
مقيدة لا يتم التعريف ^{المتفريق} اذ لا يثبت المدعي كلية الا ان يقال ان
جزئية مقيدة بما لم يتعلق بها وضع اصلا واما الدال بالطبع
الذي تعلق بها وضع فلا يخرج بقيد الوضع بل بقيد الحيثية
كما صرح به بعض المحققين في الدوال بالعقل التي وضعت
لمعنى **قوله** وبقيت حروف الهجاء تقطع اللفظ بجورها
فحرف الهجاء حروف يقطع بها فيكون تركيب اللفظ منها وهي التي تعد
باسامها كالف با تا جيم ويسمى حروف المباني ايضا لبناء
الالفاظ منها **قوله** الموضوع لغرض التركيب اللام للاجل
واضافة غرض الى التركيب بيانية بمعنى موضوعة لاجل ان
يتركب الالفاظ منها فيه ان الظاهر ان الوضع فيها بمعنى الاحداث

فان قيل الثانية

الهجاء وكسدها تقطع
اللفظ بجورها

اللفظ

من اللفظ كون المعنى اعم لا ترى ان الحيوان يصدق على
الانسان والفرس ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون
الانسان اعم من الفرس **واجيب** بان اللام في القصد في قوله
ما يتعلق به القصد للعهد الخارجي والمراد منه القصد بشئ
فيكون ما له ما يقصد بشئ فكانه قال المعنى الذي هو ما يقصد
المادة التي لا تتغير بالاشياء **والجواب** بان المعنى هو ما يقصد بشئ اعم من ان يكون لفظا او غير لفظ ومع هذا لو قال
المعنى ما يقصد بشئ وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لكان
اوضح واخصر واعلم ان حاصل هذا الجواب ان الكلمات الموضوعة
بازاء الالفاظ لا يخرج بقوله المعنى لان المعنى اعم من اللفظ **غيره**
وذلك لان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من اللفظ **غيره**
فالمعنى اعم من اللفظ وغيره وفيه ان قوله وهو اعم من اللفظ
وغيره طبيعية والطبيعية لا ينتج في كبرى الشكل الاول
واجيب بان الطبيعية لا ينتج كما في قولنا الانسان حيوان
ناطق والحيوان الناطق كلي فالانسان في قولنا الانسان
حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي فالانسان كلي وههنا كذلك
قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة في توصيف الكلمات
بكونها مفردة لا رعاية التقابل بالالفاظ المركبة او دفع
توهم استلزام التركيب الموضوع له تركيب الموضوع **قوله**
فكيف يكون موضوعا لمفرد ترك ذكر المعنى ولم يقل موضوعا

بالاشياء التي لا تتغير بالاشياء
المادة التي لا تتغير بالاشياء
وفي ان صدق هذه القضية
ليس من حيث انها تنسب هذه
القياس بل هي نفس القضية
صادقة فانه لو كانت الكلمة
متحدة ما من الاوسط الى
الاصغر لا ينتج بعد تبديل
الانسان بزيد مع انه لم
ينتج ايضا فاما مل

المعنى مفرد

لمعنى مفرد وترك ذكر المعنى ولم يقل موضوعا لمعنى مفرد للاشارة
الى ان منشاء اصل السؤال الثاني هو قيد المفرد سواء كان الموضوع
له لفظا او معنى كما ان منشاء اصل السؤال الاول هو ذكر المعنى
سواء كان مفردا او مركبا وان كان مفردا او مركبا وان كانت
ايراد السؤال الثاني ههنا تعميم المعنى وتناول الالفاظ المركبة
ولا يخفى ان هذا السؤال انما ينتج على تقدير كون المفرد صفة للمعنى
واما على تقدير كونه صفة للفظ فلا فان قلت كان المناسب
السؤال الثاني عن شرح المفرد قلت نعم لكنه لما كان ناشئا
عن السؤال الاول وكان كالا عراض على جوابه وكان مشا
للسؤال الاول في الجواب الثاني اوردته في زيل السؤال الاول
وقد مر على شرح المفرد **قوله** قلنا هذه الالفاظ اه حاشية
ان هذه الالفاظ معان مفردة والفاظ مركبة ولا يحذور في ذلك
منعني الكلمة لانه ان يكون مفردا من حيث انه معنى الكلمة وان كان
مركبا من وجه آخر فالتنبيه على هذا صريح بالمعنى ووصفه بالافراد
ما مل **قوله** بانه ليس ههنا اي في مقام النقض على تعريف
الكلمة او فيما بين الالفاظ المستعملة في افادة الالفاظ ولا يخفى
ان هذا الجواب منع لتحقيق الموضوعه بازاء اللفظ والجواب الاول
تسليم لذلك فالاولي تقديم هذا الجواب على الاول ويمكن ان يقال
هذا الطريق للاشارة الى منع الجواب الثاني بسبب ورود

النقض

عليه او لطلب الاختصار اذ لو قدم لابتدأ ان يذكر هذا الجواب في
ذلك بل كل من الاشكالين على حدة اذ الاشكال الثاني انما نشأ من
الجواب الاول فيبدون ذكر الجواب الاول كيف يذكر الاشكال
الثاني ويجاب عنه بهذا الجواب فتأمل **قوله** بل ازاء مفهوم
اي مفهوم كل مضمود وانما قلنا ذلك لئلا يندفع الاشكال الثاني باسما
فان قلت لا شك ان مفهوم لفظ الاسم مثلا وهو مفهوم كلمة
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الا زمانه الثلاثة مفهوم مركب
من حيث دلالة هذا الكلام عليه ومفرد باعتبار وضع لفظ الاسم
فمدار هذا الجواب على اعتبار افراده فيكون هذا الجواب راجعا
الى الجواب الاول عن الاشكال الثاني كما لا يخفى قلت مفهوم الاسم
ليس مفهوم هذا المركب بعينه حتى يكون باعتبار مفرد او باعتبار
آخر مركبا بل ارجأ الى مفهوم هذا المركب في الالة للاختلاف وليس فيه
اعتبار سوى الافراد وفيه انه على هذا التقدير يلزم ان لا يكون
لمفهوم الانسان الاجمالي الذي هو الحدود وجزء اجمع انهم صرحوا على
ان الانسان يدل على جزء معناه تضمننا الا ان يقال ان لهذا
المفهوم جزء وليس بمركب امطلاحا لعدم دلالة جزء اللفظ
عليه وفيه ما فيه **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
لا يخفى عليك ان هذا الجواب المذكور عن الاشكالين منع ^{حاصل}
انما لا نسلم وجود مادة نقض التعريف في شيء من الاشكالين ^{بان هذا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كل افراد اللفظ}

لكن

لكنه بالغ في ورود هذا المنع ذكره بصورة الدعوى والحكم فقال
ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ وقال في سنده ايضا بل في
الدعوى والحكم بل كل لفظ توهم انه موضوع بازاء لفظ هو
بازاء مفهوم كل افراده تلك الالفاظ فقوله ولا يخفى عليك ان
هذا الحكم منقوض اشارة الى الحكم المذكور في سند المنع
هذا البحث ابطال للسند ولو تكلف وجعل اثباتا للمقدمة المنع
لكان اوجه **قوله** بامثال الضمير كما لموصوله الذي اريد لفظ
مفرد او مركب كما اذا قلت زيد فقيل لك الذي قلت له اسم مفرد
او قلت زيد قائم وقيل لك الذي قلت له مركب جزئي وكاسم جزئي
التي هي كالالف والباء والتاء وكاسماء السور والكتب واعتبر من
على المنقوض على بعض الضمائر بان الضمير الراجعة الى الالفاظ
كانت موضوعا لالفاظ مخصوصة لكن لا شك انها موضوعة لمعاني
ايضا يجوز ارجاعها الى المعاني ايضا وكونها موضوعة لمعاني كافي
التعريف عليها فلا يفتقر التعريف بمجرد كونها موضوعة للالفاظ
وقد يجاب عنه بان تلك الضمائر من حيث انها موضوعة للالفاظ
مخصوصة كلمات ولا يصدق التعريف عليها من هذه الخشية
وردا بان المساواة المعتبرة بين المعريف والمعرف انما يقتضي
صدقهما على شيء واحد في الجملة لا صدقهما عليه باعتبار واحد
حيثية واحدة كساواة النائم والمستيقظ فعدم صدق التعريف

تقييد اللفظ بالموضوع في تعريف المفرد لتصح وتقدر الكلام
 2 ما لا يدل جزء لفظ الموضوع بازائه على جزئه ليخرج الدلالة
 بالدلالة الطبيعية او العقلية عن تعريف المعنى المفرد ويمكن
 ان يقال لاحاجة الى اعتبار هذا القيد من الخارج كما اعترف
 بعض المحققين ليصح التعريف بل يجوز ان يعتبر اضافة اللفظ
 الى ضمير المعنى عهدية اي **موضوع** لفظ الموضوع بازائه فلا اشكال
 فان قلت تعريف المعنى المفرد غير جامع لخروج الشخص الثاني
 الموضوع بازائه الحيوان الناطق فانه معنى مفرد كما حقق في **موضوع**
 مع دلالة جزء لفظه على جزئه قلت المراد ما لا يدل جزء لفظه
 من حيث انه جزء لفظه على جزئه والمراد بالدلالات المنفية ^{بمعناها}
 المقصودة اي ما لا يدل جزء لفظه بالدلالة المقصودة على جزئه
قوله يؤهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وذلك لان
 الوضع تعلق بالمعنى المقيد بصفة الافراد والفعل او شبهه
 اذا تعلق بشئ مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة ان يقيد
 هذا الشئ بصفة مقيدة على تعلق الفعل ولا يستفاد خلاف
 ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمى هذا المعنى توهم مع انه
 معنى حقيقي ولا يصرف عنه الا بالتجوز كما صرح به للاشارة الى
 ضعفه او الى ظهور ارادة التجوز بحسب المقام وتقال بعض
 المحققين ان هذا الابهام لازم في هذا المقام من تعلق الوضع بالمعنى

وزيف الفاضل المحشي ما قاله
 الشارح الرضي بان المشهور
 ان الافراد في عرف النجاة صفة
 للفظ بالذات وبالعرض للمعنى
 صفة

لان المعنى هو المتصف بالمقصود به بشئ فيكون الوضع متعلقا
 بالمتصف بالمقصود به بشئ مع ان هذا الوصف بعدا لوضع بل
 بعدا لاستعمال وكأنه لم يتطرأ لانه بعد ويزيف جعل المفرد
 صفة للمعنى ليتأتى له ان يعطفه من المعنى ويجعله صفة للفظ
 مع انه غير ظاهر من العبارة سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضي
 ان الافراد صفة للمعنى عند النجاة وانما هو صفة للفظ عند
 المنطقيين ولا مدخل لتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في
 ذلك العرض **قوله** بالافراد والتركيب ذكر التركيب بتبعيته ^{الافراد}
 اول تعميم الفائدة اول دفع توجه الاختصاص **قوله** انما
 هو بعد الوضع اي رتبته وان كان مغايبا بحسب الزمان **قوله**
 فينبغي ان يرتكب فيه ان الواجب عليه ان يقول فيجب ان يرتكب
 لعدم صحة المعنى المتوهم اصلا فذكر **قوله** فينبغي المتوهم الجواز
 المعنى المتوهم لا ينبغي ويمكن ان يقال ذكر ينبغي باعتبار
 هذا التوجيه المخصوص فانه يجوز صرف العبارة بوجه
 اخر بان يقال مثلا وضع لمعنى مفرد باعتبار هذا الوضع
قوله كما يرتكب في مثل من قتل قتيل في قوله صلى الله عليه وسلم
 من قتل قتيل فله سلبه اي من قتل شخصا من اهل
 الحرب فله سلاحه وثوبه فعبّر عن الشخص بالمقتول
 في الاتي بالقتيل مجازا بسبب المشاركة **قوله** على انه

فينبغي

صفة للفظ او على انه خبر مبتدأ محذوف فتقدير الكلام وهو
 مفرد بارجاع الضمير الى المعنى او الى اللفظ لكنه لم يلتفت
 الى هذا الاحتمال لاستلزامه الحذف في التعريف ثم
 قوله للفظ مرفوع بطريق الحكاية وجبته بسبب اللام
 تقتضي لام التعريف ايضا **قوله** ما لا يدل جزؤه على
 جزء معناه اي ما لا يدل جزءه بالدلالة المقصودة
 على جزء معناه الموضوع لئلا ينتقض جمعة بنحو الحيوان
 الناطق العلم للشخص الانساني ومنعه بالالفاظ
 الدالة على المعنى بالدلالة العقلية او الطبيعية **قوله**
 ولا بدح من بيان نكتة في ايراد احدا الوصفين جملة
 فعلية وفي تقديم تلك الجملة ايضا لكنه لم يتعرض له لان
 التنبيه المذكور نكتة مشتركة كما لا يخفى **قوله** والآخر
 مفردا لا يخفى ما فيه من اللطافة قوله التنبيه على تقدم
 الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضى الى فيه
 ان هذا الاتيان لا يدل الا على التقدم الزماني لا على
 التقدم الرتبي الذي هو المقصود الا ان يقال لما لم
 يصح قصد التقدم الزماني ههنا استغناء ما يدل على التقدم
 الزماني للدلالة على التقدم الرتبي **قوله** ايضا يريد عليه
 ان هذا التنبيه يحصل في ابدلوكلا الوصفين جملة فعلية

وفيما ان تقييد المعنى الموضوع
 له لا يفيد في دفع المناقشة
 لعدم مانعية التعريف او
 سلب دلالة جزء اللفظ
 على جزء الموضوع له لا يقتضي
 ان يكون اللفظ موضوعا
 كما لا يقتضي ان يكون له جزء
 فتأمل

الاولى ما ضوئية والثانية معنا رعية بان يقال لفظ وضع
 لمعنى مفرد او ايراد كليهما مفردا مع تقييد الاول بقوله في
 الزمان الماضي بان يقال الكلمة لفظ موضوع في الزمان الماضي
 لمعنى مفرد ولهذا قال بعض المحققين الاول بان يقال في نكتة
 ايراد الوصف الاول جملة فعلية والثاني مفردا ان الاصل
 في العمل الفعل فلما كان للوصف الاول الذي هو الوضع معمول
 متعدد الاول الضمير المستتر في تحته الراجع الى اللفظ
 والآخر قوله لمعنى اختار فيه صيغة الفعل والوصف
 الثاني ليس بهذه المثابة مع ان الاصل في الصفة الافراد
 فافرد ه لكن هذه النكتة لا تدل على تقديم الوصف الاول
 على الثاني فالنكتة فيه التنبيه على التقدم الرتبي وانه لو
 اختار لهم تقدم الافراد على الوضع كما يوجب جعله صفة للمعنى
 وانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى
 وان يكون صفة للفظ ليهيئ الناظر في هذا التعريف كل
 مذهب ممكن وانه لو قدم المفرد لكان معنيا عن ذكر الوضع
 بالاستلزام للافراد الوضع من غير عكس **قوله** وان لم يسأ
 رسم الخط لان الرسم في الخط ان يكتب الالفاظ بصورة
 لقراء في حال الوقف ولهذا يكتب همزة الوصل وتكتب الثانية
 في الاسماء بصورة الهاء والنون **قوله** فليكن ثقل

الذي

في حال الوقف فيكون في آخر مفرد الفا في حالة النصب **قوله**
 فعل انه حال او على تقدير اخر ولم يتعرض له لاستلزام الحذف
قوله من المستكن في وضع ولم يذكر في يليه كما في ضربت قائما
 زيدا لانه داعي ما قال بعضهم من ان مرتبة الحال متأخرة عن مرتبة
 الفاعل والمفعول **قوله** او عن المعنى ولم يتقدم عليه مع
 انه نكرة لانه لا يتقدم الى حال على ذي الحال المجزوع على اللاحق كما
 سيأتي في بحث الحال لكن وقوع صاحب الحال نكرة مشروط
قوله فانه مفعول بالاسم صريح به ليقع الى عن المفعول
 وليتجد عامل الحال وصاحبها فلا يرد ما قيل ان عامل الحال وضع
 وعامل معنى حرف الجر فلم يتجد عامل الى وصاحبها مع انه
 شرط في وقوع الى **قوله** لا عنه **قوله** وصحته اي وجه صحة وقوع
 المفرد حال سواء كان من الضمير المستكن في وضع او من المعنى
قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية قال بعض المحققين
 لا دخل للمعنى الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما
 يوحى قوله وهذا القدر كاف انتر كلامه ولا يخفى عليك
 انك اذا رجعت وجد انك تجد الحالية في المعنى الذاتية
 مع ان الزمانية اليقينية **قوله** وقيد الافراد سواء كان
 صفة لمعز او للفظ او كما لا عن احدهما لاخراج المركبات

قوله فانه مفعول جواب عن سؤال
 وهو ان الحال مبنية لهيئة القائل
 والمعنى ليس بفعل ولا مفعول فكيف يصح
 ان يكون ذا الحال قاجاب بانه مفعول
 بولطة اللام فلهذا امير

اي الالفاظ

اي الالفاظ المركبة اذ هي موضوعة لمعنى على المذهب الصحيح
 اما باعتبار ان مجموع اوضاع اجزائها بعينه وضعها كما حققه
 السيد قدس سره او باعتبار انها موضوعة بالوضع النوعي
 كما ذكره الفاضل المحشي وفيه ان الموضوع النوعي هو الهيئة التركيبية
 للمركب كما حقق في موضعه وهي ليست بلفظ والمركب منها من اللفظ
 ايضا ليس بلفظ فلا حاجة في اخراجها الى قيد الافراد ولو سلم
 فليس لهذا المجموع وضع سوى وضع الاجزاء فلا بد من القول
 الى التوجيه الاول ومن القول بتعميم الوضع من وضع عين
 اللفظ لعين المعنى ومن وضع جزئه لاجزاء المعنى تأمل ويمكن
 ان يقال لا نسلم ان الموضوع بالوضع النوعي هو الهيئة بل
 مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع **قوله** فيخرج به عن حد الكلمة
 مثل الرجل قاله الفاضل المحشي وكذا رجل ايضا فان لام التعريف
 والتفويين من حروف المعاني اتفاقا انتر كلامه فلا شك في
 صحة هذا القول وفي ان رجل مثل الرجل في شدة امتزاجه
 جزله وفي اجزاء اعراب واحد في احد جزئيه وان كان ^{في الرجل}
 يظهر الاعداد في اخره وفي رجل يظهر قبل القون فيما ^{في الرجل}
 بعض المحققين من انه فورية بلا مزية ليس على ما ينبغي لكن
 فيما بين الالفاظ التي عدت لشدة الامتزاج كلمة واحدة
 واعراب المجموع باعراب واحد غير مناسب **قوله** وقائمة

بالوضع

ويمكن ان يقال ان هذا الجواب
 ان يكون مبنيا على قول من قال
 ان الهيئة لفظية

وَبَصْرِي فِي كَوْنِهَا مِنَ الْإِلْفَاظِ الْمُرَكَّبَةِ خِلَافَ قَائِدَتِنَا ع
التَّأْنِيثِ الْمُتَّحِرَةِ وَالثَّلَاثَةِ الثَّانِيَةِ وَبَاءُ النِّسْبَةِ وَعِلَامَتِي التَّأْنِيثِ
وَالْجَمْعِ كَسَلِينَ وَمَسَلَاتِ ذَهَبِ الشَّيْخِ الرُّضِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ
إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَعَانِي فَيَكُونُ قَائِمَةً وَبَصْرِي وَامْتِنَانُ لِهَاجِ
عِنْدَهُمْ مُرَكَّبَةٌ وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ أُخْرَى مِنَ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ
الْمَعْنَايِ وَجَعَلُوا مَجْمُوعَ الصِّغَةِ دَالًّا عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودَةِ فَيَكُونُ
مَفْرُودَةً إِلَّا أَن تَكُنْ لِدَلَالَةٍ تَمَّا كَانَتْ بِزِيَادَةِ تَكْرَارِ الْحُرُوفِ وَبِ
الدَّلَالَةِ إِلَيْهَا كَمَا نَسَبَ الْفُلَّانِي سَيْنَ اسْتَفْعَلَ وَالْمَطَاوَعَةَ
إِلَى نُونِ انْفَعَلَ **قوله** وَاَعْرَبَ اِعْرَابَ وَاحِدَ الظَّاهِرِ أَن قَوْلَهُ
بَا عَرَابٍ مَنُونٍ وَوَاحِدَ صِفَتِهِ بِقَدْرِيَّةِ قَوْلِهِ بَا عَرَابِي فِي بَقَايِهِ
وَيَتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا أَن يَكُونَ الْمُنَاسِبُ أَن يَعْرَبَ كُلُّ مَنْ الْجُزْئَيْنِ
بَا عَرَابٍ عَلَى حِدَةٍ مَعَ أَن أَحَدِي الْجُزْئَيْنِ مَبْنِي الْأَصْلِ وَلَا يُقْبَلُ
الْأَعْرَابُ أَصْلًا إِلَّا أَن يَرَادَ مِنْ أَعْرَابٍ كَيْفَ بِكَيْفِيَّةٍ وَحِدَةٍ
مَعَ أَن كَوْنَهَا كَلِمَتَيْنِ يَسْتَدْعِي كَوْنَهَا مَكْنِيَّتَيْنِ بِكَيْفِيَّتَيْنِ وَفِيهِ
أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ فِي مِثْلِ قَائِمَةٍ وَبَصْرِي وَجَبَلِي وَحَمْرَاءُ دُوَّالْجَلِ
وَالْمَثْنَى وَالْجَمْعُ فَإِنَّ فِي الرَّجُلِ اللَّامَ مَكْنِيَّةً بِكَيْفِيَّةٍ اقْتِضَاهَا
بِنَاوُهَا وَالْمَعْرَبُ هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي وَفِي الْمَثْنَى وَالْجَمْعِ الْمَعْرَبُ
هُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ بِأَعْرَابٍ هُوَ حِفْظُ عِلَامَتِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ
وَعِلَامَتُهُ التَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ مَكْنِيَّةً بِكَيْفِيَّةٍ اقْتِضَاهَا بِنَاوُهَا

قال

قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ الْمُنَاسِبُ أَن يَكُونَ قَوْلُهُ بَا عَرَابٍ وَاحِدًا بِالْأَصْلِ
وَزَوْنُ الصِّغَةِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ أَعْرَبَ مَجْمُوعَ اللَّفْظَيْنِ بَا عَرَابٍ
لِلْفَعْلِ وَاحِدًا وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي أَن يَكُونَ اللَّفْظُ الْأَخْرَافِيًّا مَقْتَضِيًّا لِلْأَعْرَابِ
حَتَّى يَجْتَازَ إِلَى التَّكْلِيفِ الْمَذْكُورِ **قوله** وَيَقِي مِثْلَ عَبْدِ اللَّهِ عَلِيًّا وَكَذَلِكَ
مِثْلَ الْجَوْنِ النَّاطِقِ عَلِيًّا وَمِثْلَ جَبَلِيٍّ عَلِيًّا وَمِثْلَ بَطْشَرِ عَلِيًّا وَمِثْلَ
خَمْسَةِ عَشَرَ اسْمًا لِمَنْ مَحْصُوتُهُ مِنَ الْعَدَدِ دَلِيلًا عَلَى مَفْرُودِهَا بِاعْتِبَارِ هَذَا
الْوَضْعِ وَالْأَفْرَادِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَا هُوَ بِأَعْرَابٍ بِالْوَضْعِ الَّذِي
نُظِرَ إِلَيْهِ **قوله** مَعَ أَنَّهُ مَعْرَبٌ بِأَعْرَابِيٍّ وَفِيهِ أَن تَعَدُّدَ الْأَعْرَابِ لَيْسَ
إِلَّا لَتَعَدُّدِ الْمَعْنَى الْمَقْتَضِيَّةِ وَلَا تَعَدُّدِ الْمَقْتَضِي فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي
الْإِطْلَاقِ وَاحِدًا وَاجِبًا بِأَنَّهُ قَدْ يَتَّبَعُ فِي الْأَعْلَامِ الْأَحْوَالُ الَّتِي يَقْتَضِيهَا
الْوَضْعُ السَّابِقُ وَهُوَ بِأَعْرَابٍ بِالْوَضْعِ السَّابِقِ كَلِمَتَانِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ
لَيْسَ فِيهِ إِلَّا أَعْرَابٌ وَاحِدَةً فَإِنَّ أُخْرَاهُ حَكَمِي عَلَى حَالِهِ كَمَا فِي تَابِطِ شَرًّا
وَلَمَّا كَانَ الْآخِرُ مَشْغُولًا وَالْأَوَّلُ فَارِغًا أَظْهَرَ أَعْرَابَهُ فِي الْجُزْءِ الْفَارِغِ
كَمَا أَظْهَرَ أَعْرَابَ الْمُسْتَثْنَى بِالْغَيْرِ لَعَدَمِ غَوَاخِ الْمُسْتَثْنَى فِي الْغَيْرِ **قوله** وَلَا يَكُنْ ... عَلَى الْفُطْرِ
الْعَارِفُ بِالْفَرْضِ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ يُقْلَلُ مِنَ الْقَامُوسِ عَرَفَهُ
أَيَّ عِلْمٍ وَعَرَفَ بِهِ أَيَّ اقْرَبِهِ انْتَهَى بِعَيْنِهِ الْمُنَاسِبُ هَرَبْنَا الْعِلْمَ
لَا الْأَقْرَادَ فَتَرَكَ الْبَاءَ أَوْ تَبَدَّلَ الْعَارِفُ بِالْعَالِمِ أَوَّلِي وَأَعْلَمُ
أَنَّ الْفَرْضَ مِنْ عِلْمِ الْخَوَاصِّ مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ اللَّفْظِ وَتَصْيُحُّ أُخْرَاهُ مِنْ
حَيْثُ الْأَعْرَابُ وَالْبِنَاءُ فَهِيَ الْجَانِبُ اللَّفْظُ وَالْمِيلُ إِلَى الْجَانِبِ

المعنى لا يلائم بهذا الغرض ولا يخفى ان هذا الاحتمال واقع في مثل قائمة
 وبصري لا في مثل الرجل فان الجزء الاول فيه مبنى على حاله والجزء الثاني
 معرب كما هو المناسب فالحكم بانعكاس الامر في جميع ما ذكر ليس
 ما ينبغي **قوله** وما اوردته صاحب الفصل كما ذكر بقوله ولا يخفى
 على الفطن الى ان في تعريف المصطلح من وجهين احدهما بسبب
 مثل قائمة وبصري عنه والثاني بسبب دخوله مثل عبد الله
 فيه **قوله** ان يذكر ان تعريف صاحب الفصل محل من وجه واحد
 وهو خروج مثل قائمة وبصري بقيد الافراد **قوله** فمثل عبد الله
 خرج عنه كما هو المناسب بالغرض من علم النحو لكونه معربا بابي
 وفيه خرج عنه مثل جعلك ومودي كرب علمي ايضا مع انه
 معرب باعراب واحد ولا يناسب بالغرض اخراج فيه خلل
 هذا الوجه ايضا لكن كل واحد من الخللين في تعريف الفصل
 باعتبار خروج امر فيجزعدهما خللا واحدا **قوله** فانه لا يقال له
 لفظة واحدة بعينه ان التاء في لفظة للوحدة ولا يقال لمثل
 عبد الله لفظة واحدة قيل عليه ان اريد بالوحدة الحقيقة التي
 لا ينقسم موصوفها اصلا كعمزة الاستغناء وباء الجارة مثلا فيخرج
 في اكثر الكلمات عن الكلمة وان ازيد وحدة ما لم يخرج عنه مثل
 عبد الله على فان فيه نوع وحدة باعتبار ان يدل على الشيء على الشيء
 واحد ولا يدل جزءه على جزءه وان اريد وحدة مخصوصة بحيث

قد علم
 علم الشيء

يدخل فيه

بحيث يدخل فيه مثل زيد وضرب ومن وعن وقائمة وبصري
 يخرج مثل عبد الله على فلما دلالة اللفظة عليها **قوله** بان المراد
 العرفية عند ارباب اللسان فانه لا يقال في العرف بمثل عبد الله
 لفظة واحدة ويقال بمثل زيد وضرب وقائمة وبصري لفظة واحدة
 والمتبادر من العبارة التعريفية هو المعنى العرفي فيصير ارادته
 من عبارة التعريف وقيل لا يقال بمثل عبد الله لفظة لان اللفظة
 فعلية وهي المرة فالمراد منها ما يتلفظ مرة اى دفعة بحيث لا يخفى
 ان يتلفظ بمرتبتين باعتبار ما بان يتجزى ويتلفظ بكل واحد من اجزائه
 فخرج عنه مثل عبد الله لانه يتلفظ لكل واحد من جزئيه على حدة
 باعتبار وضعه الاضافي بخلاف مثل قائمة وبصري فانه لا يصح ان
 يتلفظ لكل واحد من جزئيه على حدة وان صح التللفظ بجزئيه الا
 واعلم انه يلزم من كلام بعض المحققين ان الاولى ان لا يحمل كلام
 على وجه خروج عنه مثل عبد الله على لان صاحب الفصل جعل
 الاسم مطلقا من الكلمة وجعل مثل عبد الله علما من الاسماء
 الاعلام الموكبة فالمراد من اللفظة في تعريفه ما هو المراد من اللفظة
 في هذا التعريف الا انه زاد التاء للطابقة وفيه تأمل **قوله**
 وبقي مثل قائمة وبصري بعينه قبل ملاحظة قيدا لافراد المراد
 انه بقي في قيدا اخرج ذلك القيد مثل عبد الله **قوله** ولو لم يخرج
 بتوكة لكان انسب وفيه انه لو ترك يلزم دخول مثل ضربت ضربا

لانهم

ومعنى هذا في حد ذاته لصدق اللفظة بالتفسير المذكور عليه
قال بعض المحققين ولكن ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما انتهى وفيه انه لا فائدة في تعيد الافراد وتعميم
عن الحقيق والحكمي لان يقال بعض المركبات المقصودة بالافراد
تتناولها اللفظة وتخرجها قيد الافراد مثل ضربا وضربا وضربا
كما مر انفا وقيل يجوز ان يراد بالمفرد ما يقابل الجملة فيخرج عن
التعريف مثل ضربا وضربا وضربا ويخرج في ذلك قائمة و
بصرفه الا ان يقال ان هذا غير متبادر من العبارة ولا بد من حمل
عبارة التعريف على المتبادر **قوله** واعلم ان الوضع يستلزم
الدلالة الظاهرة ان المقصود من هذا الكلام
دفع ما يمكن ان يقال لتركه المصنف قيد الدلالة المعتمدة
في ماهية الكلية المذكورة في تعريف الفصل فدفع بان الوضع
المذكور في تعريف المصنف يستلزم الدلالة فلم يكن الدلالة
متروكة عن تعريف وفيه ان الوضع يستلزم الدلالة في الخارج
لا في ذهن حتى يفهم من قيد الوضع قيد الدلالة ولو سلم
الالتزامية منهجرة في التعريفات فالمناسب التصريح بقيد
لا الاتفاقي بكونها مفهومة التزاما الا ان يقال المقصود من
هذا الكلام انه لا احتياج الي اعتبار قيد الدلالة في تعريف المص
فان الوضع المذكور فيه لا يستلزم الدلالة في الخارج يكفي من اعتبار

قيد الدلالة فتع **قوله** كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وذلك
الحقيقة ان كانت بسبب جعل الجاعل للشيء الاول بازاء الشيء الثاني
فالدلالة وضعية وان كانت بسبب كون الشيء الاول مقتضى للطبع
عند عروض المعنى فهو الطبيعية وان كانت بغير ذلك فهي العقلية
قوله نعمتي تحقق الوضع تحقق الدلالة وفيه ان الوضع متحقق
في حروف الهجاء على ما ذكره السارح فيما مر من ان حروف الهجاء
باقية في قيد الوضع خارجة بقيد المعنى مع ان الدلالة منتفية
فيها بالاتفاق فلم يكن الوضع مستلزما للدلالة الا ان يقال المراد
بالوضع المستلزم للدلالة هو الوضع المعنى وهو لم يتحقق في حروف
الهجاء حتى يستلزم الدلالة لا يقال لو اطلق اللفظ الموضوع
من لا يعلم بوضعه وسمعه مثله لا شك انه لا يفهم منه شيء آخر فلم
يتحقق فيه الدلالة مع انه موضوع فلم يكن الوضع مستلزما للدلالة
لانا نقول الدلالة التي هي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر لازم
الوضع ولكونه بهذه الحقيقة لا يقتضي فهم المعنى في جميع الالات
بل فهم المعنى من اثار العلم بالوضع **قوله** اطلاق الصحيح في المادة
المذكورة تحققت الدلالة كما تحقق الوضع **قوله** كدلالة
لفظ دين السموي من وراء الجدار اختار لفظ الماهل بفتح
العقلية ولم يختلط بالدلالة الوضعية وقيد بكونه مسموعا من
وراء الجدار ليظهر بذلك الدلالة كما لا يظهر فانه لو كان اللفظ

بمعنى اطلاق

قوله

مؤثراً يكون وجوده معلوماً بالمشاهدة ولم يظهر كون اللفظ
 دالاً على وجوده **قوله** فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع فيه
 ان عدم استلزام الدلالة الوضع لا يستلزم ان لا يكون شيئاً آخر
 من قيود التعريف مستلزماً له حتى يكون ذكره مما لابد منه مع
 ان الافراد يستلزم الوضع لما سبق من ان انقضاء المعنى بالافراد
 والتركيب انما هو بعد الوضع **قوله** وهي اى الكلمة لا يقال الضمير
 اما ان يرجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها وعلى التقديرين لا يفتقر
 الحكم عليها بانها اسم وفعل وحرف **لانا** نقول المراد مفهومه والمعنى
 ان هذا المفهوم منقسم الى هذه الاقسام ولهذا قال قدس سره
 اى منقسم الى هذه الاقسام **ومعنى** انقسامه الى هذه الاقسام
 انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد
 الازمنة الثلاثة فيكون مفهوم الاسم وينضم اليه قيد الدلالة
 على معنى في نفسها مع الاقتران باحد الازمنة الثلاثة ويكون
 مفهوم الفعل وينضم اليه قيد عدم الدلالة على معنى في نفسها
 ويكون مفهوم الحرف **وهذا** قال بعض المحققين لم يقصد به بيان
 حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانياً بنظم
 قيود اليها يحصل اقساماً لها انتهى **ولا يخفى** ان مبنى ما ذكره على
 ان يكون ذكر كل واحد من الاسم والفعل والحرف في قوة ذكر معنى
 التفصيلية ويمكن ان يحمل على الحكم ويؤيده بالانقسام ويجعل قوله

لانا نقول اسم بدلول
 لام التعريف لا غير مفهومها
 ليس شيئاً منها مستلزماً للآخر

لانا دليلاً على هذا الحكم ويؤيده انه لو كان المراد التقسيم ليقال وهي
 اما اسم او فعل او حرف لانه شايخ في التقسيمات وقيل لا يبعد
 ان المراد الحكم بان ما يصدق عليه مفهوم الكلمة من الافراد هو
 المفهومات بمعنى انه يصدق عليه هذه المفهومات الثلاثة على سبيل
 التوزيع بمعنى ان افراد الكلمة يصدق على بعضها الاسم وبعضها
 الفعل وعلى بعضها الحرف وما قيل من انه يجوز ان يكون من قبيل
 تقسيم الكل الى الاجزاء قريب من هذا المعنى فان قيل **مورد** القسمة
 هو الكلمة وكل كلمة اما اسم وفعل او حرف فمورد القسمة
 اما اسم او فعل او حرف فان كان اسماً لم يكن فعلاً او حرفاً
 وان كان فعلاً لم يكن اسماً او حرفاً وان كان حرفاً لم يكن غيره
 فلم يصح التقسيم الى هذه الاقسام فالجواب بان يقال ان هذا **السطر**
 لم يتكرر في هذا الشكل او يقال ان الصغرى طبيعية وهي غير
 منتجة فتأمل **قوله** منحصرة فيها لما كان الغالب في التقسيم
 المحصر فيها يذكر من الاقسام وقد يختلف عنه ايضا صريحاً بان
 المراد هنا المحصر واردة المحصر ما مفهوم من قوله لانا اما ان
 الخ او من السكوت في معرض بيان الاقسام **قوله** لانا متعلق
 بما يفهم من الجملة السابقة من معنى الانقسام او الانحصار وكفى
 هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير اعتبار لفظ في نظم
 الكلام على ما قالوا ان الظرف بكيفية راحة الفعل وبعضهم يقيد

خلو

طع

من ان الطبيعية تنقسم الى اقسام
 اشار الى ما قاله لانا ان كان
 المراد هنا المحصر واردة المحصر ما مفهوم من قوله لانا اما ان

بأن يكون قوله منجسرة
إشارة إلى متعلق الظرف
أو إلى دعوى الحصر المقصود
كما ذكرناه

عامل الظرف في نظم الكلام وعبارة الشارح بجهلها **قوله**
لما كانت موضوعه المعنى والوضع يستلزم الدلالة كلمة لا ظرف
بمعنى حين أو متضمن بمعنى الشرط فلا بد لها دخول الفاء في الجواب
فمن لم يجوز دخول الفاء على جوابها بقدر جوابها تقديره لما كانت
الكلمة موضوعه المعنى والوضع يستلزم الدلالة اعتبار الدلالة
في تقسيم الكلمة ومن جوز ذلك لجوابها عنده فهي ما ان تدل على
فإن قلت ما فائدة اعتبار هذه الشرطية ههنا قلت فائدة
التنبية على أن الدلالة معتبرة في القسم حتى لا يرد أن قوله
في التقسيم أو لا يدل على معنى في نفسها يصدق على امرين أحدهما
ما لا يدل على معنى أصلاً والثاني ما يدل على معنى لكن لا يدل
على معنى في نفسها والقسم الأول ليس بحرف فلا يصح قوله
الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف فلما أشار **قوله**
أن الدلالة على معنى معتبرة في القسم لم يتناول قوله أو لا يدل
على معنى في نفسها القسم الأول فيصح قوله الثاني الحرف فتأمل
قوله فهي ما من صفتها أن تدل إنما قد رتب في نظم الكلام قوله من
لأن قوله أن تدل بمعنى الدلالة لا يحمل على الكلمة إذا الكلمة ليست
بنفسها الدلالة بل من صفتها الدلالة وإنما لم يقدّر لهذا الغرض
المضاف في قوله لأنها حتى يكون تقدير الكلام لأن حالها إما أن
أو صفتها أن تدل مع أنه أحصر لأنه يحتاج إلى صرف قوله الثاني

الحرف

الحرف واخويه عن ظاهره لأنه بحسب الظاهر يستدعي أن يكون
الحرف واخويه حال عدم الدلالة وحال الدلالة وهو ظاهر
الفساد وقد يقدّر في أمثال هذه المواضع ذات بدل **قوله**
من صفتها أو يجعل الدلالة المفروضة من قوله أن يدل بمعنى اسم
الفاعل حتى يكون تقدير الكلام على الأول لأن الكلمة إما ذات
دلالة على معنى الحرف وعلى الثاني لأن الكلمة إما دالة على معنى الحرف
ولم يحركهما مع اختصاصهما لكونهما مستفيضين مشهورين
فاختار طريقاً آخر للتنبيه على قصور بيان غيره وإنما زاد من
الاستدعية لتقدير المتعلق في قوله من صفتها مع أن صفتها
بدون من يتم في المقصود فللتنبية على كثرة أوصاف الكلمة **واعلم**
أنه نقل عن سيد المحققين قدس سره أنه لا حاجة إلى تقدير
شيء في هذا المقام فإنه فرق بين المصدر الصريح والفعل **المضارع**
المصدر بأن أو أن فإن هذا في تأويل المصدر باعتبار بعض
الاحكام اللفظي من صيغة دخول حرف الجر عليه والاضافة إليه
أو عطفيه على مفرد وأمثال ذلك لا أن معناه بعينه هو معنى
المصدر بل معناه معنى الفعل ولا شك أن معنى الفعل مرتبط
باسم أن بلا تقدير أمر في هذا المقام فتأمل **قوله** والمراد بكوت
المعنى في نفسها أن تدل عليه في نفسها فإن قلت لا شك أن كوت العن
في نفسها صفة للمعنى والدلالة بنفسيها صفة للمعنى فكيف يصح

مع

تفسير احدهما بالآخر وحمله عليه مع مباينتها قلت كون
 المعنى وان كان صفة للكلمة باعتبار التوضيف بحال التعلق
 وهو المقصود ههنا او المراد بدلالة الكلمة على المعنى بنفسها
 كون المعنى مدلولاً عليه بنفس الكلمة وهو صفة المعنى فلا
 اشكال **قوله** الى انضمام كلمة اخرى لقول امر اخر لكان اشمل
 فان هذه الاستفهام مثلاً يحتاج الى انضمام كلمة ^{بعض} الحروف
 يحتاج الى كلمتين فيما قبله وما بعده الا ان يقال اكتفى بالاول
 اليقين **قوله** بل على معنى يحتاج الى ان قلت عدم الدلالة على
 في نفسها لا يستلزم ان يدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه
 الى انضمام كلمة اخرى اليها فمن اين عرف اعتبار هذا المعنى
 قلت لما اعتبر في المقسم الدلالة على معنى فاذا لم يدل بنفسها
 فلا بد ان يدل عليه بانضمام امر اخر **قوله** الثاني الى جملة
 مستأنفة فانه لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل كان
 قائلاً يقول ما الاول وما الثاني فقال في جواب هذا السؤال
 المقدّر الثاني كذا او الاول ثم ان المناسب بالسوق تأنيث لفظ
 الثاني وكذا الاول بان يقال الثانية الحروف والاولى اما
 ان يقتصر الى فتذكيرهما اما لارجاع ضميرهما الى ما يدل اول
 المذكور او الى القسم كما يفهم من تصريح الشارح قدس سره
 او لتذكير الجروا واما قدّم الثاني لبساطته بالنسبة الى الاول

في نفسها وان كان
 المعنى كقول كون
 المعنى في نفسه

كلام

انما ذكره

فانه

فانه يتقسم الى قسمين واخره في ذكر الالقسام لكونه عدمياً او
 لكونه محتاجاً الى قسميه في الدلالة على معناه **قوله** وهو ما لا
 على معنى في نفسها اي لا يدل اصلاً لا على معناه المطابق ولا على معناه
 التضمني وانما قلنا ذلك لان الفعل ايضا لا يدل اصلاً على معناه
 المطابق بنفسه بل على معناه التضمني كما سيجي تحقيقه فلو حمل
 المعنى على ظاهرة الذي هو المعنى المطابق يدخل في مفهوم الحرف
 الفعل وفيه بحث وهو ان الفعل اذا لم يكن دالاً على معناه
 المطابق بنفسه لم يكن دالاً على مفهوم التضمني ايضا بنفسه لان
 الدلالة التضمنية تابعة للمطابقة وفي ضميرها كما حقق في موضعه
 فانتفاءها مستلزم انتفاء التضمنية الا ان يقال المراد ان
 معنى التضمني للفعل معنى مستقل بالمفهومية باعتبار دلالة اللفظ المسبوع
 الموضوع باثره وان كان باعتبار دلالة تضمن الفعل عليه غير مستقل
 بالمفهومية وسيجيء التفصيل في ذلك انشاء الله تعالى **قوله** اعني
 الابتداء والانتها وفيه ان تفسير معنى من واليها لا ابتداء والانتها
 غير صحيح فان معنى هذين اللفظين معنى مستقل بالمفهومية
 فلا يكون معنى من والي لانه لو كان معنى لا ابتداء والانتها ومعنى
 من والي والانتها حرفين ولانه مخالف لاسيما في من انه موضوع
 لجزئيات معنى الابتداء والانتها والجواب ان المراد من الابتداء
 والانتها هو جزئياتها بتقدير المضاف فتأمل **قوله** الى كلمة اخرى

الابتداء
 معنى وفيما ملزم ان يكون
 لفظ الابتداء

كالْبَصْرَةِ والكوفة **يقرن** من ظاهر العبارة ان احتياج كلمة من
 والى في الدلالة على معناهما الى مدخولهما فقط مع ان الواقع
 ليس كذلك فان معناهما نسبتان مخصوصتان بين متعلقهما
 ومدخولهما فلا بد من ذكر متعلقهما ايضا الا ان يقال يقصود
 التشبيه على احتياج الحرف في الدلالة على معناهما الى ضمنية فاكفى
 بذكر الضميمة ^{بعض} ويمكن جعل قوله كالْبَصْرَةِ اشارة الى ذلك
 ايضا **قوله** حيث يقعان عمدة في الكلام الى اولان مفهومان في
 طرف مقابل المفهومها وهو كونه ما لا يدل على معنى في نفسه
قوله وهو لا يقع عمدة مستقلا وان وقع جزاء منها في بعض ^{اي لا يقع}
 كما في قولنا زيد لا حجر واللام في جماد **قوله** وان يقرن ذلك
 المعنى ارجع الضمير المستتر في ان يقرن الى المعنى لانه المقترن
 حقيقة باحد الازمنة لكن وصف الكلمة بالاقتران من قبل
 الوصف بحال المتعلق ويجوز ارجاعها الى الكلمة بان يقرن ^{ان}
 بالتاء ويراد بالاقتران اقتران الدال بالمدلول لكن التعبير
 بحال الواقعة بين الدال والمدلول بالاقتران غير شائع **قوله**
 المدلول عليه بنفسها فيه انه ان اريد بالمعنى المدلول عليه بنفسها
 المدلول عليه بالدلالة المطابقة حتى يكون اقترانه باحد الازمنة
 من قبيل اقتران الكل بالجزء يلزم ان يكون هذا مخالفا لما
 في تحقيق معنى الاسم من ان المعنى المدلول عليه المقترن باحد الازمنة

الثلاثة

الثلاثة في الفعل هو معناه التضمني مع ان المعنى المدلول عليه بنفسها
 في الفعل ليس معناه الما بقى وان اريد المدلول عليه بالدلالة التضمنية
 يلزم ان يكون تعريفا للاسم الى اصل من دليل الحصر هو كلمة **قوله** دلت على
 في نفسها ومن صفاتها ان يكون ذلك المعنى المدلول عليه بالدلالة التضمنية
 ان لا يقرن باحد الازمنة الثلاثة وهي كون هذا المعنى صادقا على
 الاسماء التي معانيها بسائط تاملة وايضا لا شك ان هذا الحد للام ليس
 في قوله وقد علم بذلك كل واحد منها ويمكن ان يقال ان المعنى المدلول عليه
 معتبر به هنا مطلقا من غير نظر الى كونه تضمنيا او مطابقا فان كان
 تحققه في ضمن التضمنين يصرف اليه كما في الفعل وان كان في ضمن ^{المطابق}
 كما في الاسم يصرف اليه **قوله** في التضمنين متعلق بقرن فلما اعتبر ^{الاقتران}
 في التضمنين عن الكلمة خرج ما اقترن معناه باحد الازمنة الثلاثة في الواقع لاني
 التضمنين كالمصادر وما اقترن بحسب الفهم لكن فهم المعنى والزمان من كلمتين
 على الترتيبا ومعنا كيف ما اتفق كضارب امس **قوله** مأخوذ من السمو
 اي سمي سما حال كونه مأخوذا من السمو وهو العلوي يحتمل ان يكون السمو
 السمين والميم وتشديد الواو وكذا العلوي نصيب العين واللام ^{تشديد}
 الواو ويراد منه في تعريف المعنى المصدرية بمعنى بالابودن ^{يحتمل}
 ان يكون السمو بالحركات الثلاثة في السين وسكون الميم والواو
 وكذا العلوي في معناه ويراد منه في العرف معنى الاسم الى امد يعني بالآ
 وهذا اقرب باشتقاق الاسم وانسب بالوسم الذي ليس ^{بمصدر}

يعني بالحركات الثلاثة في
 العين وتخفيف الواو

قال الفاضل الحشمي في اشتقاق الاسم من السمو حذف الواو ثم نقلت
 حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى حركة الواو
 لئلا يلزم الابتداء بالساكن وقال بعض المحققين ان ظاهر الكلام
 يدل على ان النحويين اخذوا الاسم بهذا القسم من الكلمة من السمو
 او الوسم ابتداء والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى
 المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في
 قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها وفي القاموس اسم الشيء
 بالضم والكسر وسمته وسماء مثلثين علامته وهي اللفظ
 الموضوع على الجوهر والعرض **للتمييز** نعم لو كان الاختلاف
 في ما اخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا انتهى لكن في هذا المقام
 بيان ما اخذ الاسم اللغوي غير مناسب **قوله** حيث يتركب
 وحده الكلام وتركب الكلام امر معتد به عندهما اذ بناء الكلام
 لتركيب الكلام وافادة المقاصد ويمكن بيان استعلائه
 بان يقال ان الاسم يصلح ان يكون مستندا ومستند اليه
 دون اخويه او يقال انه يدل على معناه المطابق لا استقلال
 دون اخويه او يقال ان اخويه يتوقف عليه اما الفعل فمن جهة
 الاشتقاق والدلالة على معناه المطابق واما الحرف
 فمن جهة الاحتياج الى صيغة الاسم او الفعل فيلزم تقييد
 على الاسم ابتداء بعبارة **قوله** وقيل من الوسم وهو العلامة

للتمييز

وانما قال

وانما قال قيل لان هذا رأي الكوفيين وما سبق رأي البصريين
 فوجه رأي البصريين كما هو المختار عند المصنف ولان المنا
 في وجه تسمية الامور المتعددة المقابلة ان لا يتحقق بكنة
 واحدة منها في الاخر وان كان وجه التسمية لا يلزم ان
 يكون مطردا ومنعكسا وكون اللفظ علامة كسماة مشتركة
 في الجميع ولان الفعل المأخوذ منه كسمي ويسمى وجمعه
 على اسماء يدل على اشتقاقه من السمو فانه لو كان كما قيل
 لكان فعلا وسم يسم وجمعه اوسام وارتكاب القلب
 بعيد ويمكن ان في الجميع على اسماء انه جمع اسم الذي اخذ
 من الوسم ولا حاجة جنالي ان يجمع الشيء باعتبار اصله **قوله**
 لتضمنه الفعل اللغوي وهو المعنى المعتد به في الفعل
 حتى يراه عند الاطلاق هذا المعنى وهو المعنى الذي في نفسه
 فيكون من قبيل تسمية الدال باسم الدلول **قوله** وقد علم الاول
 اما الابتدائية او عارضة تعطف هذه الجملة الفعلية التي قد
 لتعلق الظروف في قوله لانها اى اخصرت لانها كذا وقد علم بذلك
 او المحال تقديره هذا الكلام افاد الاخصار حال كونه قد علم حد كل
 واحد منها **قوله** بذلك الباء للاستعانة او للسببية واختار
 الاشارة موضع الضمير للاشارة الى زيادة تمكنه في الذهن وكما
 انكشافه وايراد ذكر دون هذا البعد من الحسن بسبب كونه

للتمييز

للتمييز

على الفعلية

في قوله تعالى
ذلك الكتاب

وهذا جاز في الإضافات
اللامية

امر معنوي او استحقاقه التعظيم لكمال جودته **قوله** حد كل
واحد منها كلاً الاضافتين لامية وان امتنع التصريح بها
في الثانية وثالثة من التبعية والطرف صفة واحد **قوله** لا
قد علم به اي بوجه الحصر لا وجه الاختيار الضمير ثم تفسيره بقوله
اي بوجه الحصر بل الاول يقال لانه قد علم بوجه الحصر لا ان يقال
اشارة بذكر الضمير هنا الى ان الاشارة في قوله وقد علم بذلك
وقع موقع الضمير وفيه بعد **قوله** ان الحرف بين حدود الاقسام
المفومة من دليل الحصر بالترتيب الذي علم منه فقدم الحرف
ثم الفعل فان قلت التركيب المذكور يقتضي تقديم
الاسم على الفعل حيث قال الثاني الاسم والاول الفعل فعلم مفهوم
الاسم مقدماً على مفهوم الفعل قلت نعم كون ذلك
المعنى مسمى بالاسم وهذا المعنى مسمى بالفعل علم
بتقديم الاسم على الفعل لكن نفس مفهوم الفعل علم
مقدماً على مفهوم الاسم **قوله** والاول اما ان يقتصر
بأحد الاثمنة الثلاثة او لا ولهذا قال الثاني الاسم
والاول الفعل ويمكن ان يقال ان ما به الامتياز بين مفهوم الاسم
والفعل هو قيد الاقتران وهذا معتبر في الفعل وجوده في الاسم
عدمه والوجود اشرف بالنسبة الى العدم وايضا العدم
يعلم بالقياس الى الوجود الذي ملكته فالمنا سب تقديم

مفهوم

مفهوم الفعل على الاسم **قوله** لكنه مقترون بأحد الاثمنة اي ليس في الكلام
استدراك يقتضي ذكر لكن فالاول تركه وذكره فيما يليه من قوله
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسه لكنه غير مقترون بأحد الاثمنة
تأمل **قوله** فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة قال بعض المحققين
لا دخل له فيما هو بصدد من انه علم بذلك لكل واحد حدة بمعنى
المعرفة الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرفي قدر مشترك
بل التحقيق بمجرد التمييز الا انه اراد تحقيق المعرفي وتوضيحه انتهى ويمكن
ان يقال ان كون معرف كل منها ذكر قدر المشترك الذي يصيدق
على جميع افراد كل منها وكونها مالمع يفهم من قيد الذي عتبر في كل منها
والمتأزب عن الاجز فلهذا الكلام مدخل فيما هو بصدده تأمل **قوله**
وليس المراد بالحد هنا اي في هذا الفن فان الحد عند اهل هذا
الفن هو المعرفة الجامع المانع واما عند المنطقيين هو المعرفة
على ذاتيات المعرفة فقط وفي هذا المقام لان المركب ما به الاشتراك
وما به الامتياز واللازم في هذا المقام ان يكون حداً مقابل للرسم والمقصود
من هذا الكلام دفع دخل مقدّر تقديره ان ما يفهم من هذا البناء
ليس الا مفومات جامعة الافراد كل منها مانعة من دخول المعرفة
واما كون هذه المفومات حداً لكل منها مشتملاً على ذاتيات فلا
نُدفع بان ليس المراد بالحد الا المعرفة الجامع المانع **قوله** ولله در
المص هذا الكلام يمدح بكثرة الخير والدر في الاصل ما يدرك

الاسم

بما لا يفرقه عنهم من

لا يلزم

الرسم

الكلمة الحقيقية موقوفة مثلاً فلو لنا زيد ابوه قائم يصح ان يقع موقعه
 من الطرفين كلمة هذا او كلمة هذا ايها هذا اذ كان قلت يشكل الكلام
 الشرطي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه لا يقع
 التعبير عنه عن كونه بل بلفظ مضر ذلك حقق في موضع قلت هذا انما
 يشكل لو كان الا سنا ديبين الشرط والجزاء كما هو رأي المنطقيين وانما
 اذا كان الا سنا في الجزاء والشرط قيداً له كما هو رأي الادباء فلا
 يطر في الجزاء كلمتين لا محالة حقيقة او حكماً وكذا الظاهر في الشرط
 لولم يعتبر الا سنا المقصود لذاته وجعلت الجملة الشرطية كلاماً
 ففي المثال المذكور لفظ النهار والموجود وظاهر في الكلام في الجملة
 الجزائية ولفظ الشمس طالعة ظرفية في الجملة الشرطية ولا بد من الكلام
 على رأي الادباء في اصطلاحاتهم **قوله** اي يكون كل واحدة منهما
 فانه قال كلمة وذكروا التثنية للاختصاص **قوله** المتضمن اسم فاعل
 كتب لتصح اللفظ فهو بمنزلة الاعجام واقرأوا كلامي في السماع
 على القاري انك قراءته التجنيس فان اللفظ يحمل اسم المفعول فما
 بعض المحققين من امثال هذه العبارة ينبغي ان يري ولا يقرأ بحال
 تأمل فتأمل **قوله** فلا يلزم اتحاد اي المتضمن والمتضمن في تضمن
 الكل كل جزء ولا يخفى انه لو جعلت الهيئة جزءاً لكلام كان لتضمن الكلام
 للكلمتين معناه وانما لا يحتاج الى هذا التدقيق ولم يلتفت لاحتاجه
 كون الهيئة ليست بلفظ جزء من اللفظ ولو جعل المتضمن بالكسر جمع الكلمتين

والا سنا كما قيل فاطلاق اللفظ عليه يحتاج الى تأويل اذ الاسناد
 ليس بلفظ وايضا الاسناد ليس بجزء للكلام فانه اذا اريد منه **قوله**
 الامر من الى اخر فهو مفهوم الكلام وان اريد منه ضم كلمة الى اخرى فهو
 لا جزاءه فتأمل **قوله** اي تضمننا حاصله بسبب الاسناد قال بعض
 سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعشاً لجمع الكلمتين وتضمن
 اللفظ لهما **قوله** قبل تضمن كلمتين للاسناد وكان انساب انتهى وقيل
 ان يكون الباء للاستعانة بعينه في كون مجموع الكلمتين لفظاً واحداً
 متضمناً لمصداً بالاسناد ويجوز ان يكون للمصاحبة اي تضمن كلمتين
 مع الاسناد بان يكون المتضمن بالفتح كل واحد من الامور الثلاثة ولكن
 يحتاج في جعل اللفظ متضمناً للاسناد الذي ليس بلفظ الى المسامحة
 وتأويل او يكون المراد الكلام كلام الامر من من اللفظ المتضمن للكلمتين
 الاسناد ويجوز بمعنى في ويكون الطرف متعلقاً بتضمن او حالاً من فاعل
 تضمن او متعلقه بعينه كلمتين في حال الاسناد او كما سماه الاسناد
 واعلم ان تقدير قوله متضمننا حاصله يشعور بجعل قوله بالاسناد ظرفاً
 مستقلاً صفة للمصدر المحذوف ويجوز ان يكون ظرفاً لغو مستقلاً
 بتضمن **قوله** والاسناد نسبة احدي الكلمتين اي ضم احدي الكلمتين او
 ربط احدي الكلمتين **قوله** بحيث يفيد الخطاب فان قلت لا يصدق تعريف
 الاسناد على الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت اخباراً او امراً او
 فلا الخطاب عالم بالمضمون فانه لا يفيد الخطاب فائدة تامة قلت

ان يكون
 لفظ واحد من قوله في الكلام
 وبسببانه ويجوز ان يكون
 اي بضمه

ان

تضمن

مفعول

المراد من شأنه ان يقصد افادة المخاطب فائدة تامة ثم المراد بالبيان
 التامة انه لو سكت الحكم لم يكن لاهل العرف مجال تخطئة ونسبة
 كلامه الى المقصور في باب الفائدة **قوله** خرجت المهمات اي المهمات الصرفة
 وانما قلنا ذلك لانه لو لم يخرج المركب من **كلمتين** ومهما مثل زيد قائم
 جسق فلا بد من ارتكاب كونه كلاما او اخراجه بتقييد اللفظ بالموضوع
قوله وبقيد الاسناد اهـ قيل لو قال ما وقع فيه الاسناد
 اخصر وهو ظاهر وللحاجة الى سائر القيود لان المهمات والمفردات
 يخرج بقيد الاسناد بالذكور **قوله** سواء كانت خبرية اي حكمية بها
 عن الواقع او يكون محتملة للصدق والكذب او انشائية اي غير حكمية
 اي منطوقية **قوله** لا يكون محتملة للصدق والكذب مثل اضرب ولا
 تضرب اي مع فاعله **قوله** اهدكها ملفوظة حقيقة والاخرى منوعة
 اي ملفوظة حكما **قوله** وبينهما اسناد يفيد المخاطب الاول ان يقا
 بينهما نسبة تفيد المخاطب لان الاسناد معتبر فيه هذا الوصف
 فبعد ذكر الاسناد لا حاجة اليه الا ان يحمل على الصفة كما شقة
 وفيه بعد لا يخفى **قوله** حيث كانت هي تعليلة او مكانية والاو او
قوله اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما ينسج في حكمها
 يكون احدي كلمتين حكما **قوله** مثل زيد ابوه قائم مثال الكلام خبره
 جملة اسمية **قوله** او قام ابوه عطف على ابوه قائم مثال الكلام خبره
 جملة فعلية **قوله** قائم ابوه مثال الكلام خبره مركب من اسم الفاعل

وفاعله

لمعني

اي منطوقية

ان يخلو لا يربط كلاما حكما
 امرها لا اله الا الله واليوم الآخر
 ملك الملائكة والجن انما طاعتوا
 وبينهما اسناد

وفاعله واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة بل مشبه بالجملة واما الكلام
 الذي طرفاه كلمتين حكميتين فنحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قال
 بعض المحققين في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر
 عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر انتهى وهذا كما يقال في زيد
 قائم الاب ان الخبر مفرد هو المضاف والمضاف اليه خارج عنه
 ثم اعلم ان المثالين داخلان في مفهوم الكلام على تعريف المصنوع قطع
 النظر من جعل الكلمتين الحقيقيتين بالاسناد اعم من الكلمتين حقيقة
 لان زيد قائم قولنا زيد قائم ابوه انه كلمتين وهما ابوه وقائم وعلى
 قوله زيد ابوه قائم انه كلمتين اعني قائم وابوه بالاسناد الواقع
 لا بينهما **قوله** اعني قائم الاب فانه مركب ليس بكلمة بل كرا اداء لقائم
 اليه خارج عن **قوله** ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل في مثل جسق
 ودين مقلوب زيد قلت حقق السيد قدس سره ان هذا
 الراي غير صحيح قال اللفاظ اخصر بانفسها في ذهن السامع لا بد
 عليها ولو سلم فليس لدلالة بالوضع لثبوتها في المهمات مع انها ليست
 بموضوعة بالاتفاق فان اللفظ موضوعة لانفسها اثبت الوضع
 الضمني بازاء نفسها في ضمن الوضع بازاء المعنى والمهمات بقية موضوعة
 لغيره حتى يتحقق في الوضع لانفسها ضمنا فانه في حكم اللفظ ليس المراد
 في حكم الخبر هذا فانه ليس بكلمة بل المراد انه في حكم هذا هو اللفظ
 المشا به اليه وبهذا التأويل ايضا في اعراب الاسم والتنوين

الا ان يقال ان هذين المثالين
 كلام مع قطع النظر من الاسناد
 الواقع في الخبر باعتبار الاسناد
 الذي وقع بين المتبداء والجملة
 انتهى خبره فخرج من محله

للمفرد قائم الاب

بها

اللفظ

لنفسه

او الاسناد لان الكلام في الكلام والبواقي منظورة بالتفصيل فلا
 يناسب تقسيم شيء منها سوى الكلام لولان المناسب تقسيم الكلام بعد
 تعريفه في مقابلة تقسيم الكلمة بعد تعريفها ولان ذلك للاشارة الى
 البعد والكلام بعيد بالنسبة الى البواقي **قوله** لان ضمن اسمين لما كان
 المقصود في كل من تقسيم الكلمة والكلام افادة الحصر الكلي بذكر
 الحصر وان لم يعكس الامر ولم يجعل التقسيم موافقا لان وجه الكلمة
 يوجب زيادة انكشاف ماهية الكلمة ومعرفة حدود اقسامها
 وليس كذلك وجه حصر الكلمة في قسميه واعلم ان قوله في ضمن اسمين
 او في ضمن اسم وفعل اشارة الى دفع ما يتوهم من ظاهر عبارته من
 ان الظرف والمظروف متحدان فان الاسمين والاسم والفعل نفس
 الكلام فحصل في اسمين او في فعل واسم مستلزم طرفية الشيء لنفسه
 بل الملازم ان يكون ذلك اشارة الى الاسناد ووجه الدفع ان المراد
 طرفية الخاص للعام وذا شايع واقوع في كلامهم فان المراد ان الكلام
 الذي هو العام لا يحصل الا في ضمن الخاصين وان كان ذلك قال بعض
 الاظهر لا نسب بغير المتعلم ان يجعل بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه
 لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسم الفعل **قوله** وفي بعض النسخ
 او في فعل واسم تقديم الاسم في النسخ الاولى لشرا الاسم كونه
 موقوفا عليه للفعل وتأخيرها في الثانية لما وقع في المواد المركبة
 من الفعل والاسم من تقديم الفعل على الاسم لان المركب منها هو الفعل
 موافق

في علم الكلام على الوجهين
 بهما لعدم ذكر وجه للفرق

الكلام ٤٠

بغيره

لذا

مع الفاعل **قوله** فان التركيب الثاني العقلي اه هذا الدليل يفيد
 انحصار الكلام الثاني في القسمين **فليترجم** انحصار الكلام فيها **قوله**
 لانا نقول هذا التعجيب بحوي في كلام المفصل دون كلام المص على
 صريح به الشارح انما بان ظاهرا كلام المص يستدعي ان يكون
 مثل ضربت زيدا قائما بمجموعه كلاما فان قلت الكلمتين احد
 من ان تكونا حقيقة او حكم فليكن الكلام المركب من اكثر من كلمتين
 مركبا في كلمتين حكم **قلت** هذا انما يصح فيما اذا كان بعض اجزاء
 الكلام مسندا والثاني مسندا اليه نحو زيدا بوجه قائم وتسمي بالمعنى
 خير من ان تراه واما اذا لم يكن كذلك مثل ضربت زيدا قائما فالكلمة
 والمسند اليه كلمتان حقيقتان فالاولى ان يجعل المدعى هكذا
 الكلام اما متحقق في ضمن المركب من اسم وفعل سواء كان معهما
 كلمة اخرى او لم يكن ويستدل بان الكلام يستدعي الاسناد
 وهو يستدعي المسند والمسند اليه وهي لا يكونان الا في اسمين
 في اسم وفعل فتأمل **قوله** وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
 لا يقال الاسم الواحد يجوز ان يكون مسندا اليه معا كما سياتي
 فليشك كذلك لانا نقول الاحتياج في الكلام اليه مسندا اليه ومفقا
 في اسناد واحد وذا لا يتصور في شيء واحد كما لا يخفى **قوله** ونحوه
 بتقديم او زيدا جواب سؤال مقدّر تقديره ان يا زيدا
 يفيد الخاطب فائدة تامة والظاهر ان كلامه فوجد كلام مركب من

والمدعى ان من ذكر لانا في الكلام لا يكون
 الا شائعا في انحصار الكلام الثاني في القسمين

ومسند

فليكن

حرف واسم فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدر وصفا للفعل و
 الفاعل وهذا على مذهب المبرد مشكل فانه ذهب الى ان احدي
 جزء الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء
 الاخر هو الفاعل المتقد كما سنذكره في بحث المنادي فيكون
 من تركيب اسم وحرف الا ان يقال ان الفعل الحقيقي ومما يقع
 فيكون من تركيب اسم وفعل **قول** ما دل اي كلمة دلت اشارة
 الى ان كلمة ما كناية عن الكلمة لتلايتها ول هذا التعريف بعض
 المركبات والدوال **الاربعة** على ما ثبنت في نفسه حمل عبارة التعريف
 على ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعني ولم يتعبر عن الاصل
 كونه حالا من فاعل دل على معنى حال كونه **الدال** كما ثبنت في نفسه لما يلزم
 بين قوله لمعني وبين صفة اعني غير مقترن من الفصل باجتنبي
 اذ ذكر في نفسه ان يكون اجنبيا مع لزوم ارتكاب التجوز في التعريف
 على الاول بسبب حمل في بمعنى **الباء قول** اي نفس ما دل لانفس
 بان يرجع الضمير الى الاسم والايذاء **الدور قول** فتد كبير الضمير
 الى اي ضمير في نفسه او مطلق الضمير المذكور في ما دل على معنى
 في نفسه ليتناول الضمير المستتر في دل ايضا فان تذكيره ايضا
 بناء على لفظ الموصول **قول** بناء على لفظ الموصول ظ العبارة
 تدل على ان معنى الموصول يقتضي تأنيث الضمير باعتبار كونه
 كلمة وتذكيره بملاحظة لفظه فقط وفيه بحث فان لفظ كلمة
 باعتباره

اعني

ظننا ان هذا هو الذي
 هو كناية عن ما دل
 هو على معنى والاصح ان يكون

لا يلفظ الكلمة

باعتباره عما يرا ديه عن لفظ الكلمة المشتق على تأنيث
 بل ما يرا ديه من لفظ الكلمة ليس فيه تأنيث **لا** على لفظ الكلمة بمعنى
 شذوذا مثل تأنيثه باعتبار لفظ الدال عليه وهو لفظ الكلمة
 فاذا اعتبر عنه بلفظ ما لم يكن فيه تأنيث لا في اللفظ ولا في المعنى
 فتد كبير الضمير الراجع الى ما باعتبار اللفظ والمعنى **قول** قال
 المص في الايضاح هذا توليفة بيان معنى كون المعنى في نفسه
 كون الضمير في نفسه راجعا الى المعنى على صرف في عن معنى الظرفية
 الى معنى اعتبارا مدفولها **قول** الضمير في ما دل على معنى في نفسه
 اي الضمير البارز والا ففيه ضمير آخر ايضا لا يرجع الى المعنى
 بل الى الموصول وهو الضمير المستتر في ما دل ولو قال الضمير
 في نفسه يرجع الى المعنى كما ان احضروا حفظ من المناقشة **قول**
 ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فان قلت كون المعنى
 المستقل بالمفهومية في نفسه بمعنى اعتباره في نفسه وبالنظر الى
 نفسه مع قطع النظر من اعتبار امر خارج عنه كما ان يكون الدال
 في نفسه بهذا المعنى لا يستدعي ان يقال في الحرف الذي معناه
 مستقل بالمفهومية ما دل على معنى في غيره كما لا يقال في الدال
 امر خارج الدال في غيرها حكما كذا بل يستدعي ان يقال ما دل على
 لاني نفسه كما يقال الدال في نفسه حكما كذا قلت معنى قوله ولذلك
 قيل الى من اجل ان اداة الظرف في هذا الكلام بمعنى اعتبارها

كأنه

الا ان اعتبار هذه العبارة
 بالبحر الذي هو مرجع الضمير

لا معنى ان المعنى يستفاد من مدخولها كما هو المفهوم عرفا من كون
 المعنى في شيء صحيح ما قيل الحرف ما دل على معنى في غيره بمعنى اعتبار
 لا ان المقابلة تستدعي ذلك بل المقابلة تستدعي ان يقال الحرف
 ما دل على معنى لا لنفسها الا ان النية وضعت ما يوافق والمعنى
 بقولنا لا في نفسه موضعه وصار عرفا فيما بينهم **قول** ما ذكره بعض
 المحققين اشارة الى السيد الشريف **رحم** **قول** كما ان في الخارج
 موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته **و** موجودا قائما بغيره
 هو موجود في غيره لكان غاية ايضا معنى الحرف وما يقابل
 وتنویرا قائما مستغنيا في الحدود الثلثة انتهى لا يخفى انه لو كانت
 المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته **لكان**
 افيد في التنوير لكنه غير ظاهر وايضا كون الموجود القائم بغيره
 قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل في المنو
 ليست الظرفية مقصودة اصلا كما عرفت فكم نه منورا لا يخفى
 لا يخفى عن شيء **قول** يصلح لان يكون يحكم عليه وبه لو قال يصلح
 لان يستند اليه وبه لكان انساب باصطلاح النجاة و افيد باعتبار
 انه يفيد اختصاصا لا اسنادا بالاسم والفعل بل لو قال يصلح ان
 ينسب اليه ونسب اليه شيء لكان انه فائدة حتى نفقد ان المحظوظ
 تبعا في مقابلة لا يصلح طرفا للنسبة اصلا اسنادية كانت او
 اضافية او عقلية ويستفاد منه اختصاص المسند به وكون

قال بعض المحققين لو
 كان في الخارج موجودا
 قائما بذاته هو

في

صحيح

له

ان منع

الشيء

الشيء مسندا اليه والموصوفة وكونه صفة وكونه مضافا ومضافا
 اليه وكونه مفعدا ولحقا به بما سوي **احرف** ثم المفهوم من هذا الكلام
 ان كل ما هو مدرك قصدا ومليحوظا في ذاته يصلح ان يكون محكما عليه
 وبه ولا شك ان معنى الفعل معنى مدرك قصدا ومليحوظا في ذاته يصلح
 ان يحكم عليه والجواب ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك
 قصدا يصلح لان يحكم عليه وبه ويمكن ان يقال في الجواب ان المعنى
 المستقل في الفعل الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولاً
 من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح باعتبار كونه مدلولاً
 تضمنيا في ضمن الفعل ونقال ان المراد انه يصلح لان يحكم عليه وبه
 باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح لذلك لكن الواو
 لما اعتبر ان يكون الفعل مسندا الى شيء ابدالم يقع محكما عليه **قول**
 والى بملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منها فيه ان هذا صريح في ان
 ما هو له للملاحظة غيره لا يصلح لان يحكم عليه وبه ليس كذلك
 فان كل واحد من رجل مثلا ملحوظ تبعا ابدالملاحظة افراد الرجل
 لتعرفها وملاحظة مع ان كل رجل يصير محكما عليه وايضا لا
 يلزم ذكر الغير الذي هو له للملاحظة معه ليعلم معناه كما لا
 مع انه صريح بان لا بد من ذكر الغير الذي هو له للملاحظة ليعلم
 المحظوظ فلا بد من التخصيص للمحظوظ تبعا لا يصلح ان يحكم عليه اذالم
 يكن له للملاحظة يحكم عليه وانه انما يتوقف فهمه من لفظه على

الوقت

مع انه لا

1

متعلقة اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره **وله** قال لا ابتداء مثلاً لما
 ذكره ان المدرك في الذهن قد يكون مدركاً قصداً ملحوظاً لذاته
 يصلح ان يكون محكماً عليه وبه قد يكون مدركاً تبعاً والى **الخط**
 غيره ولا يصلح لشيء منها صورة في مفهوم الا ابتداء الذي يجمع
 هذان الاعتباران ووضع بازانة باعتبار الاول لفظ الا ابتداء
 الذي هو اسم فان قلنا لغيره من هذا الكلام ان يكون لفظ الا ابتداء
 وكلمة من كلام موضوعاً لغير واحد كما ناعتب ان فمن حيث انه
 مدرك قصداً مفهوم لفظ الا ابتداء ومن حيث انه مدرك تبعاً والى
 للملاحظة الغير المفهوم من كلمة من مع انه يصح فيما بعد قوله
 والاصل ان لفظ الا ابتداء موضوع لمفهوم كلي ولفظ من موضوع عليه
 بذكر الحرف عند السامع الا بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه
 وهذا بحسب العادة والفهم بطريق السهولة والايحوز فهم المعاني
 في انفسها من القرائن والاحوال ثم اعلم ان المناسب ان يقول بعد هذا
 الاعتبار وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الا ابتداء الا انه ترك لكلمة
 اشترانا اليها **مل** **وله** ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته
 وذلك لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال اشارة الى
 القول بانها لا حقيقة له بعد لا ضرورة اليه اعلم ان هذا علم اراه
 القائلين بالوضع العام والموضوع له الخاص في الحروف وامثالها
 من الضمير واسماء الاشياء لا شأناً صحيح لا خفاء فيه ومنهم المحققون

لغزوا

من كذا في الاعتبار
 وهو هذا الاعتبار
 مدلوله

صاحب

صاحب هذا التحقيق واما على رأي من لم يقله وجعل تلك الالفاظ
 موضوعاً لمفومات كلية بشرط الاستعمال في جزئياتها ومنهم
 التفت زاني يكون من معناه الموضوع له المفهوم الكلي ومدلوله
 جزئيات من جزئيات تلك المفهوم الكلي فالفرق في **مشكل** **وله**
 من حيث انها حالات متعلقاتها والآلات لتعرف احوالها فان قلت
 حالات المتعلقات هي احوالها فيكون حالات المتعلقات الآلات
 لتعرف احوالها يستلزم اليه الشيء لتعرف نفسه قلت هي
 فان المراد بالحالة السيرة والبصرة مثلاً هو لا ابتداء للجزئيات
 وبانها لثانية المضاف اليها هي كون السيرة مبتداء والبصرة مبتداء منها
 الحاصلة من تحقق الحالة الاولى وهي لا ابتداء للجزئيات بينهما
 ان الاحوال عبارة عن الاوصاف الحاصلة للمتعلقات والحالات
 من مبتداء تلك الاوصاف ومعنى الحرف الذي هو المبتداء تلك
 الة لتعرف تلك الوصف وقيل النفاير اعتباراً بما فان المعاني الحرفية
 حالات متعلقاتها والآلات لتعرف نفسها لكن لا من حيث بل من
 انها احوال المتعلقات **وله** اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظاً
 قصداً ليتمكن ان يعتبر النسبة اه **فيه** منع فان كل انسان في كل انشأ
 كاتب الة بملاحظة افراده مع اعتبار النسبة بينه وبين غيره
 فلا بد من التخصيص كما سبق **وله** وهذا هو المراد بقوله
 تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا يتعقل الا بتعقل متعلق

وكان ان يقال ان اللفظ الاول المدلول هو الجزئيات من حيث
 ذلك المفهوم الكلي لان في كل انشأ لا يلاحظ الا في اللفظ
 مدلوله الحرفي كسيرة السيرة ككلامه وان كان
 اللفظ لا باعتبار الدلالة على من يسمونه بل باعتبار
 لا باعتبار اللفظ وعنده اللفظ له فلا اشتغال به

بين

في

هذا المراد بقوله ان الحرف قد دل على معنى في غيرها فالمراد بغيرها
متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا باعتبارها و
بملاحظتها **قول** واذا عرفت هذا اهـ اي اذا عرفت ان بعض
يكون ملحوظا في ذاته وشمها قصديا ولا يحتاج تعمله العقل
امر آخر ولا يحتاج ايضا اللفظ الدال عليه انضمام لفظ الدال
امر آخر وهو معنى مستقل بالمفهومية وهو معنى الاسم وبعض
اخر من المفردات يكون ملحوظا باعتبار رايه الملاحظة امر آخر
ويتبعها بطلبه ويحتاج اللفظ الموضوع بازائه في الدالة عليه
انضمام اللفظ الدال على ذلك الامر وهو غير مستقل بالمفهومية
ومعنى الحرف علمت ان المراد **الحرف** علمت ان المراد بكونه
في نفسه اهـ وعلمت ايضا ان المراد بكونه المعنى في غيره عدم
بالمفهومية واحتياج الدال عليه الى انضمام كلمة اخرى معه ليدل
عليه ولم يلتفت اليه لان البحث في تحقيق مفهوم الاسم وان كان
قوله وبما سبق من التحقيق يستدعي ذكره **قول** فمخرج كينونة
المعنى **المخرج** مصدر مبني بمعنى الرجوع بقونية الى في مقابلته
وكينونة في نفسه بملاحظة كونه مستقلا في العقل لا يحتاج الى
تعقل امر اخر معه وكينونة في نفس الكلمة باعتبار ان الكلمة مستقلة
في الدالة عليه لا يحتاج الى انضمام كلمة اخرى معها في الدالة وذكر
كينونة الاولى بملاحظة **الارجاع** ضمير في نفسه الى المعنى والثانية

باعتبار

ملقبا

ملققة

معنى

باعتبار ارجاعه الى ما هو الموصولة **الكلمة** **قول**
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية **يحتاج** في تعمله العقل
لكن لفظ بازاء ذلك المعنى مع متعلقه جميعا فلا يحتاج اللفظ
عليه الى انضمام متعلقه معه فيكون هذا المعنى في نفس الكلمة فان
الكلمة لا يحتاج الى انضمام لكن وضع لفظ بازاء تلك المعنى مع
جميعا فلا يحتاج اللفظ الدال عليه الى انضمام امر في الدالة عليه
وليس في نفسه لعدم استقلاله في العقل كالضارب مثلا
الضارب والنسبة التي هي ضربية في هذا المفهوم لانها لا تحتاج
في تعمله العقل طرفا والى الملاحظة حالها فلم يكن معنى كأنه
نفسه لكن اللفظ الدال عليها الموضوع بازاءها وهو الضارب يدل
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى معها في الدالة عليها فيكون
بالمفهومية بهذا الاعتبار فلم يكن مرجع كون المعنى في نفسه وكونه
نفس الكلمة الى امر واحد واجيب بتخصيص كينونة في نفس الكلمة بكون
دالة عليه لا استقلاله بالمفهومية لا الامر اخر فمخرج كينونة
المعنى في نفس الكلمة وكينونة في نفسه الى امر واحد وفيه تأمل **قول**
ليكون على طبق ما سبق اهـ وليوافق بالضمير الذي قبل وهو ضمير
ولانه لا يحتاج الى حرف كلمة في **نفس** معناها الحقيقي فتأمل **قول**
وارجاع الضمير الى معنى بالحركات عطف تفسير للمعنى الاخر وسببا
له وكونه ظاهرة لقرب المرجع وشيوع معناه في العرف نقل عن بعض

في كتب بواشتر بوزان كونه مع
بالمفهومية كما جاء
وضع

في مواضع
في

النجاة اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو لا قرب لكن في عبارة
 هذا الكتاب بالسوق يقتضى ترجيح كونه راجعا الى الكلمة وهو ^{ارجاع}
 الضمير في تعريف الاسم الى حاصل من دليل المحصر الى الكلمة ويحتمل
 ان يكون بالرفع جملة مستقلة معقدة بقوله لعدم الى اي لم يصير ^{كان}
 الظاهر بارجاع الضمير الى كلمة ما في عبارة هذا الكتاب لعدم
 مسبوقيتها ^{بها} ولهذا جزم انه يعني لم يشير الى احتمال اخر بل حمله
 على ما خول المتبادر منه واللا يكون المشا را اليه علة للجزم وهو محل
 بحث بل ما سبق ان التنبيه على صحة ارادة كلا المعنيين يستلزم ^{حاز}
 الاشارة الى الاحتمال الاخر ايضا ^{قار} وبما سبق من التحقيق ^{ظاهر}
 انه لا يخجل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعيا بسبب لزوم تعقل
 متعلقات هذه الاسماء فان معانيها مستقلة بمفهومية لكونها
 مفهوما كلية ولزوم تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التي جرت
 العادة باستعمالها في تلك المفاهيم بمفومات الكلية المنضم ^{بعض}
 الخصوصية فان قلت معاني بمفومات كلية هذه الاسماء لا يصح
 الحكم عليها وبها كعاني الحروف فكيف يكون مستقلة بالمفومية قلت ^{قلت}
 لا سلم ذلك بل معاني هذه الاسماء اذا اخذت في حد ذاتها يصلح ^{لذلك}
 وعروض لزوم الظرفية وانضمام الخصوصية في الاستعمال اخبر عن
 ذلك بخلاف المعاني الظرفية فانها لا يصلح لذلك في حد ذاتها فان ^{الوقت}
 فان قلت معنى الظرفية التي هي معنى حرفي داخل في مفهوم متى ^{صح}

به الفاضل

كما صرح به الفا ضل المحشى فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل
 بالمفومية مع انه غير مستقل بالمفومية مع انه اسم قلت الجزء
 الاخر من معناه وهو الزمان مستقل بالمفومية والمعنى
 المستقل بالمفومية اعم من ان يكون مطابقا او تضاميا
 وايضا المراد من قوله لان معانيها مفومات كلية اعم من
 المعاني المطابقة والتضمنية لكن لما جرت العادة يعني ان
 العادة جرت باستعمال تلك الاسماء في مفومات الكلية
 واستفادة الخصوصية من الاضافة بخلاف الحروف
 فان معانيها الخصوصية ولا يصح استعمالها في المطلق ^{فما}
قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه
 التضمني فان قلت لا شك ان التبادر من المعنى اذا اطلق
 هو المعنى المطابق كما صرح بذلك المحققين والوازي والفعل
 باعتبار معناه المطابق لا يدل على معنى في نفسه لدخول
 النسبة الى الفاعل المعين فيه وهي غير مستقلة بالمفومية
 فلو حمل عبارة التعريف على التبادر كما هو الواجب ^{في}
 الفعل عنه بقوله دل على معنى في نفسه فما حمل على الصرف
 عن التبادر والحمل على خلافه حتى دخل الفعل واحتاج ^{الى}
 اخراجه بقوله غير مقترن باحد الا زمنا المندثرة قلت
 الباعث على هذا الحمل ان احدهما ان قوله معنى في نفسه ^{حمل}

قوله

لم

قبل هذا التعريف في دليل الحصر على المعنى الاعم من المطابق
 والتضمني لانه اعتبر تارة كونه مقارنا باحد الازمنة الثلاثة
 وجعله معنى الفعل وتارة كونه غير مقارن باحد الازمنة
 الثلاثة وجعله معنى الاسم ولا شك ان المعنى المستقل بالمفهوم
 المقارن باحد الازمنة الثلاثة في الفعل هو المعنى التضمني
 فالمبتدأ ومن قوله معنى في نفسه في تعريفات الاقسام بعد ذكره
 في وجه الحصر حمل على المعنى الاعم من المطابق والتضمني
 مع الاشارة الى استخراج تعريفات الاقسام من وجه الحصر
 هو المعنى الاعم كما لا يخفى وتأثيره انه لو لم يحمل المعنى في تعريف
 الاسم على المعنى الاعم من المطابق والتضمني بل حمل على المطابق
 فقط يخرج عنه بعض الاسماء كاسماء المشتقة التي دخل النسبة
 الى الفاعل المعين في مفهومها وكان الظروف التي دخل معنى الحرف
 في فيها كتي فانه دخل فيه معنى الظرفية اذا عرفت ذلك فالمتأثر
 ان يقال ولما كان المعنى في حد الاسم اعم من ان يكون مطابقا
 او تضمنيا وكان الفعل دالاً على ما علم ان المشهور ان الفعل
 موصوف بالحدث والزمان المعين من الازمنة الثلاثة ونسبة
 الحدث الى فاعل معين ولا شك ان تلك النسبة لا يفهم بدون
 الفاعل المعين فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة
 الا اني هو المعنى المطابق للفعل بدون الفاعل المعين فلا يبدى
 الفعل

الفعل بنفسه على معناه المطابق فدلالة الفعل بنفسه ليس الا
 على الحدث الذي هو معناه التضمني وهو المشهور او على الزمان
 ايضا على ما هو الظاهر كما ذكره بعض المحققين ونقل عن بعضهم
 ان الزمان في الفعل كالنسبة غير مستقل بالمفهومية ووجهه
 غير ظاهر ووجهنا بحث قد اشرنا اليه في وجه الحصر الكلي وهو ان
 الدلالة التضمنية تابعة للمطابقة ومتحققة في ضمنها كما حقق
 في موضعه فالفعل اذا لم يدل على معناه التضمني ايضا بنفسه
 فلم يكن الفعل دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
 ايضا واجاب عنه بعض المحققين بان معنى الدلالة بنفسه
 استقلال الدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية
 وانما يتوقف فهم المعنى على الضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو
 شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابق انتهى والخاص ان
 الحدث معنى لا يحتاج في تعقله الى تعقل امر معه واللفظ الموضوع
 بازائه ايضا لا يحتاج الى ضم لفظ اخر معه فهو معنى مستقل
 وطول المراد من كون المعنى في نفسه كما سبق تحقيقه واذا كان
 الحدث جزء معنى الفعل والفعل دالاً عليه بالتضمن كان معناه
 التضمني معنى مستقلاً بالمفهومية وان كانت تلك الدلالة التضمنية
 مشروطة بتحقيق الدلالة المطابقة التي لا تحقق الا بانضمام
 الفاعل معه فتأمل قال بعض المحققين اعلم ان القول بان الفعل

المطابق بنفسه لم يدل على معناه

خصا بالذكر

موضوع الحدث والزمان والنسبة كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل
 لا يكون بدون الفاعل فالجاءهم تصحيح شرط ذكر الى ان جعلوا النسبة ^{خاتمة}
 في مفهوم الفعل لتلكا يكون له بد من الفاعل ولا اضطراب لمن بشرح الله
 صدره ورزقه نصرة فنقول لهما المعنى ربي ان الفعل ^{موضوع}
 لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية
 كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على منصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد
 قائم للنسبة وجعل هيئة زيد لغوا ^{موضوع} ومن امارات ان النسبة ليست ^{مدلول}
 للفعل انه يفهم منه الحدث والنسبة تفصيلا وقد تفقوا على ان دلالة
 المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يقع تركيب القضية الشرطية من
 مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل ^{موضوع} يدور مع الحدث
 على وجه يكون مستقدا لان ينسب الى شيء فيلزم سنده الى شيء ^{موضوع} لا يكون
 يكون احضاره على هذا الوجه لغوا انتهى **قول** اعني الحدث فترحمنا
 التضمني المستقل بالمفهومية بالحدث مع ان الظاهر ان الزمان المعين
 من الازمنة الثلاثة ايضا معناه التضمني المستقل بالمفهومية ^{موضوع} ولا
 لان في كون الزمان مدلول للفعل تردد ابل الظاهر انه مدلول للهيئة
 التي هي ليست بلفظ على الاصح او لان في كونه مستقلا بالمفهومية ^{موضوع} خلتا
 او لان يرتبط به قوله وكان فالك المعنى مقترنا ويخرجه بقوله غير مقترن
 عن تعريف الاسم فتأمل **قول** مل وكان ذلك المعنى مقترنا الى
 ذكر هذا القول في جانب الشرطية ليرتب عليها قوله اخرجه بقوله

غير مقتر

غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فان سابق هذا القول وان
 كان يترتب عليه قوله اخرجه لكن لا يترتب عليه الاخراج بقوله
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة كما لا يخفى **قول** اخرجه بقوله
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيه بحث وهو ان الزمان ايضا
 مدلول للفعل تضمننا كما هو المشهور وهو غير مقترن باحد الازمنة
 الثلاثة لان الشيء لا يقارن بنفسه اذ المقارنة يقتضي المغايرة
 فيصدق على الفعل انه كلمة دلت على معنى في نفسه وهو الزمان
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم يخرج عن حد الاسم بهذا
 القيد وايضا قد تقرر فيما بينهم ان معاني الافعال الناقصة هي
 النسبة الجزئية بين الاسم والخبر مع واحد الازمنة الثلاثة ولا يشك
 ان المعنى التضمني المستقل بالمفهومية فيها ليس بالزمان والزمان
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيصدق عليها تعريف الاسم
 ولم يخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والجواب ان
 المعنى باحد الازمنة الثلاثة في حد الفعل معتبر بطريق الايجاب
 الجزئي وعدم اقتراءه في حد الاسم معتبر بطريق السلب الصلي
 يعني لم يكن شيء من معانيه المطابق ولا معانيه التضمنية معا
 مقترنا باحد الازمنة الثلاثة في خرج الفعل عن تعريف الاسم
 اذ بعض من معانيه التضمنية مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو ^{الحدث}

واما الافعال الناقصة فهي ايضا خارجة عن حد الاسم داخله
في حد الفعل بهذا الاعتبار لان بعضها من معانيه وهو النسبة بين
الاسم والخبر مقترون باحد الازمنة الثلاثة ومعناه التضمني وهو
الزمان مستقل بالمفهومية الا انه يلزم على هذا التقدير ان يكون
المعنى الموصوف بقوله في نفسه غير المعنى الموصوف بقوله غير مقترون
في الافعال الناقصة ويكون حاصل تعريف الاسم انه كلمة دلت
على معنى في نفسه سواء كان ذلك المعنى مطابقا او تضمنيا ولم يكن
شيئ من معانيه مقتربا باحد الازمنة الثلاثة سواء كان معناه مطابقا
او تضمنيا مستقلا بالمفهومية او لم يكن وحاصل حد الفعل انه كلمة
كان معنى من معانيه مستقلا بالمفهومية وكان معنى من معانيه مقتربا
باحد الازمنة سواء كان المقارن باحد الازمنة الثلاثة معناه
المستقل او غيره ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** اي غير مقترون
مع احدى الازمنة الثلاثة في الرفع عن لفظه الدال عليه شارة الى
ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع والهاء الاقتران
المنفردة في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند ذلك
المعنى عن لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون الزمان
مقارنا بالمعنى في الواقع ولا كونه مفهوما قبل فهم ذكر المعنى او بعده
من لفظ آخر فلا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولنا في الماشي

زيد ضاربا

زيد ضارب او زيد ضارب امس **قوله** فهو صفة بعد صفة وفي
بعض النسخ وهو بالواو وهو الظاهر واما الفاء فهو للبيان
اذا التفريع غير مناسب ثم هو مجرور على تقدير الصفتية ويجوز
النصب بان يكون حالا عن المعنى ورفع بان يكون خبر مبتدأ
محذوف اي هو غير مقترون باحد الازمنة الثلاثة واختار الجرح
بالصفتية لان النصب على الحالية يحتاج الى تكلف جعل المعنى مفعولا
به ويحتاج الى تفهيد الدلالة بحال عدم الاقتران والرفع على الخبرية
يحتاج الى ارتكاب الحذف **قوله** والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب
الوضع الاول لما كان ههنا مظنونة سواء **قوله** ان حد الاسم غير
جامع لخروج اسماء الافعال عنه بقيد عدم الاقتران فان معانيها
مقتربة باحد الازمنة الثلاثة وغير مانع ايضا لدخول الافعال
المنسلة من الزمان فيها اذ معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ
مستقلة غير مقتربة باحد الازمنة اذ ان يدفع ذلك فقال والرد
بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير السبقي
بوضع فدخل بهذا الاعتبار اسماء الافعال في حد الاسم وخارج
الافعال المنسلة عن الزمان عنه فاندفع السؤال اما دخول
اسماء الافعال فلا معانيها المقتربة باحد الازمنة الثلاثة
بحسب الوضع الثاني غير مقتربة بها في الرفع عنها بحسب ^{الاول} الوضع
وهو وضع اسم او مركب احصا في اوجار ومجرور وذلك لان الاقترا

وذلك لان الاقتراح بحسب الوضع الاول هو ان يكون في نظر الوضع
 ان يقوم ذلك المعنى مقارنا باحد الازمنة الثلاثة ولا شك ان المعنى
 المفهوم بحسب الوضع الثاني غير منظور في الوضع الاول وما هو
 منظور في الوضع الاول غير مقترن باحد الازمنة وعلى هذا
 يشكل ايضا جمع حدة الاسم بمثل يزيد ويشكر عليين فان معناهما
 العلمى مستقل غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول
 الذي بازاء المعنى الفاعل واما خروج الافعال المنسوجة عن الزمان
 فلان معانيها الحالية بحسب الوضع الاول مقترنة باحد الازمنة
 فانها في الوضع الاول موضوعة لهذه المعاني المقترنة باحد الازمنة
 واقتراحه ايضا منظور في نظر الوضع في ذلك الوضع الا انه جاز في
 الوضع الثاني عن الزمان وانما قيد الوضع بالاول ولم يكتف بقوله
 بحسب الوضع لان الظاهر ان اسماء الافعال والافعال المنسوجة
 موضوعة ثانيا بمعنى الفاعل والحدث لتحقيق امادة الوضع فيها وهي
 فهم المعنى الثاني بلا قرينة وذكر الوضع في تعريفها واعلم انه يلزم على
 هذا التقدير ما ذكره بعض المحققين من انه لا يخفى ان اسمية اسماء الافعال
 اعتبرت باعتبار وضعها الى المعنى وعدم اقتراحه باعتبار الوضع
 الاصلى وذلك بعيد من الاعتبار اذا التالى ان يكون مدار الاسمية
 على وضع واحد ولا يكون لغوا ومعتبرا لا اعتبارا شئ واحد وفي
 اسماء الافعال مثل ذلك وضعه الاول وهو الوضع الظرفى لغو

في اعتبار

في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبرا فيها لان عدم الاقتراح انما
 هو تحقيق بروضه الثاني معتبرا لانه باعتبارها يكون كلمة ولغو
 لانه باعتبارها لا يكون غير مقترن **قوله** فدخل فيه اسماء الافعال
 قال الفاضل الحشني قدس سره والذي حملهم على ان قالوا انها ليست
 بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقبولها لما لا يقبله الافعال
 كالتنوين واللام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
 انتهى ولو قال وقبول بعضها لما لا يقبله الفعل كالتنوين واللام ^{التعريف}
 لكان اولى لان اكثرها من المبنيات فلا يقبل التنوين وبعضها
 لا يقبل اللام ايضا **قوله** لان جميعها اما منقولة من المصادر
 يعني ان جميعها لا يخفى من ان يكون منقولة من المصادر وبعضها
 منقولة عن الطرف والجار والمجرور فيكون من قبيل تقسيم الكل
 الى الاجزاء وقوله منقولة عن المصادر معناه انه في الاصل
 موضوعة بمعنى مصدرى نقل الى معنى الفعل وهذا المعنى متبادر
 من تلك العبارة من غير مسامحة كما قيل **قوله** صريحا بان ثبت
 استعماله في المعنى المصدرى لانه نقل **قوله** نحو رويدفانه قد يستعمل
 مصدرا ايضا قيل هو مصغر او واداء مصدر او ودمع ارفق
 بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف واستعمل رويدا
 فيه ان استعماله في المعنى المصدرى ايضا ينافي كونه منقولا اذ لا بد
 في اللفظ المنقول من ترك استعماله في المعنى الاصلى بمعنى ارفق

رفقا صغيرا قليلا **قول** او غير صريح بان لم يثبت استعنا به مصدر
الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه نحو هيئات على وزن
قوقات كتب في الحاشية الدجاجة تقو في اي تصبح قوقات وقيقا
على فعل فعللة وفعلالا انتهى **قول** او عن المصادر التي لم تعطف
على المصادر الاصلية وفي مقابلتها والمكراد ان بعض اسماء الافعال
تحوصل مثلا في الاصل صوت فنقل الى المعنى المصدرى وهو السكوت
ثم نقل من معنى السكوت الى معنى اسكت **قول** او عن الظرف لوقال
او عن الظرف مع ما انيف الظرف اليه كان اولي لان المعنى الاول
لامامك ودونك هو معنى المركب الاضافي لا معنى المضار فقط
قول او عن الجار والمجرور وفي بعض النسخ او عن الجار والمجرور وهو
اولى ذهوا شارة الى مثل عليك وهو قسم اخر من الاقسام
قول ومخرج عنه المضارع الظاهر ان هذا القول معطوف على قوله
خروج عنه الافعال المنسجمة او على قوله فدخل فيه اسماء الافعال
والعطوف عليه على التقديرين متفرع على قوله والمراد بعدم الاقتران
مع ان المعطوف لا يتفرع عليه الا دخل لعدم الاقتران بحسب الوضع
الاول في الدلالة على الزمان الواحد في ضمن الزمانين فلما لم ينفذ
هذا العطف فتأمل **قول** على تقدير اشتراكه اشارة الى مذهب من قال
بانه موزون للاستقبال مجاز في الحال او بالعكس **قول** وابن
الدلالة من الارادة هذا صريح على ما هو المشهور من ان اللفظ المشترك

يدل

يدل على جميع معانيه ولا يراد شئ منها الا مع القرينة واما على ما نقل
من الشيخ الرئيس من ان الارادة شرط الدلالة فلا اذ الدلالة موقوفة
على الارادة التي هي موقوفة على القرينة **قول** ليفيد المصنف زيادة
معروفة اي ليفيد بعض الخواص او ذكره زيادة معرفة بالاسم او
ليفيد المصنف زيادة معرفة الاسم بسبب ذكر بعض الخواص ذلك
لان خاصية الشئ تكون بسبب معرفة ذلك الشئ بامتيازه عما فاده
ويمكن ان يقال انما كان تأليف هذا الكتاب للمبتدئين ووقع في
تعريف الاسم خفاء بسبب قيد الدلالة على معنى في نفسه بحيث
يكاد ان لا يستقل به فهم كثير من الخاطئين ارا ان يذكر ما يفيد
معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه بعد تعريفه حتى يحصل
معرفة بالخاصة لمن لم يعرفه بحته ولم يبق احد من شارعي
هذا الكتاب خاليا عن معرفة الاسم في الجملة وقال بعض المحققين
وكذا ان تقول هذه احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم
وذكر الجوز على سبيل التقريب لشرائطه مع ما ذكر في الاختصاص انتهى
وقيه ان اكثر ما ذكره من الخواص يختص بالعرب فان اللام والثوب
ايضا كالجزء مختصان بالعرب فذكر هذه الجنس من الاحوال بعيد
قول منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها قيل عددها يرتقى الى قريب
من ثلثين **قول** ومن التبعية ضمنية على ما ذكره بعض مناه فان قلت
من اين عرف كونها للتبعية قلت من دخولها على الجمع وعدم استقامتها

ان المشتبه بين قسمي الاسم باعتبار
ان اثنين منها من تلك الاحوال

معانيها الاخر بحسب الظاهر فان قلت لاحاجة في التنبيه على ان ما ذكره
بعض منها الى ذكر من لانه معلوم من ذكر خمسة منها بعد ذكر الخمسة
بصيغة جمع الكثرة قلت المراد التنبيه من اول الامر على ان ما
سيذكره بعض منها واذكر من فائدة اخرى غير التنبيه وهي
ارتباط خواصه التي هي جمع الكثرة لكل واحدة من هذه الامور
الخمس او مجموعها من ارتكاب تجوز فان قلت من التبعية لا
تدل على ما ذكره بعض منها فانه لو كانت الخواص منحصرة في هذه
الخمس ايضا ليقع ايراد من التبعية على كل واحد منها بل الدال
على ذلك صيغة جمع الكثرة قلت نعم لكن ذلك للتنبيه مبنى على ان
يكون العطف في هذه الخواص الخمس مقدر ما على ربطا بقوله
من خواصه فتأمل قوله وحي جمع خاصة هي صيغة مؤنث اسم الفاعل
وتأثيرها لكونها حالية الشيء قوله ما يختص به ولا يوجد في غيره
الظاهر ان قوله ولا يوجد في غيره عطف تفسير لما يتضمنه قوله يختص
به من الجزء السلبي لان معنى يختص به ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره
وانما فسر الجزء السلبي ولم يكتف بقوله ما يختص به اولم يقل ما
يوجد فيه ولا يوجد في غيره اما الاول فللاهتمام بالجزء السلبي واما
الثاني فللاشارة الى وجه تسميتها بالخاصة في تعريفها قال بعض
الحققين يجوز ان يكون قوله ولا يوجد في غيره تفسيراً لكلا الجزئين
ولا يختص به لان النفي في قوله ولا يوجد في غيره متوجه الى القيد

وهو الغير

وهو الغير كما هو القاعدة فالمراد اثبات الوجود ونفيه
في الغير بقولية نفي الوجود في الغير يرا دالاً لاثبات فيه فيكون
معنى ولا يوجد في غيره ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره ثم اعلم
ان تعريف الخاصة بظاهره غير مانع لصدقها على فصيل
قريب للشيء وعلى الامر الغير المجهول المختص بالشيء مع انه ليس
منها خاصة الا ان يقال ان اصطلاح الحاجة في الخاصة مخالف
باصطلاح المنطقيين والنزاع حولها في الخاصة باصطلاح
الحاجة ومع لاحاجة كما تكلف في جعل الامور الخمسة المذكورة
خاصة الاسم او يقال المراد بما في قوله ما يختص به هو الامر
الخارج المجهول فخرج مواد النقص عن التعريف ومع لا بد
من التكلف في جعل كل واحدة من الخواص المذكورة محمولة
على الاسم لا يقال هذا الحد لا يصح على الخاصة الاضافية
فلا يكون جامعاً لانا نقوله بعد تسليم اطلاق الخاصة عليها
على الحقيقة وتسلم كون الخاصة المعرفة ههنا اعم ان المراد
من الغير الغير الذي جعل في مقابلة ذلك الشيء فيشمل الخاص
الاضافية ايضاً وما قيل من ان تعريف الخاصة بما يختص به
تعريف الشيء بنفسه او بما هو اخص منه ممنوع اذ معرفة
معرفة على الخصوصية التي هي مصدراً على الخاصة الشئ
على ان الخاصة المعرفة ههنا هو المصطلح لا اللفظة وهي اما

شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له فان قلت هذا التقسيم ظاهر
 فيما اذا كان ذو الخاصية كلياً اذا افراد في الخارج او في الذهن
 واما اذا كان جزئياً حقيقياً فلا قلت نعم هذا تقسيم وقع
 من المنطقيين في خاصته الماهيات الكلية فان الخاصة
 ليست الا الماهيات الكلية **قوله** اي لام التعريف احتراز
 عن لام الامر ولام الابتداء ولام التأكيد فانها تدخل
 على الفعل وكأنه قصد هذا المعنى من المعنى من اللام في قوله
 دخول اللام يجعلها عوضاً عن المضاف اليه وفيه لانه لا يلزم
 بقوانين اللام من الجر والتنوين وغيرهما فان اللام فيها ليست
 عوضاً عن المضاف اليه او يجعلها للعهد الخارجى بارادة
 اللام الشايع فيما بينهم وهي لام التعريف وفيه ان يكون
 لام التعريف شايعاً فيما بينهم بحيث يتبادر من اللام ممنوع
 ولو سلم فلا حاجة الى لام التعريف او يجعلها للعرف الذهني
 والاشارة الى ان ذلك الفرد في الواقع هو لام التعريف ولو
 قال دخول الالف واللام وجعل اللام فيها للجنس كما في قرأها
 يخرج لام الامر ولام الابتداء ولام التأكيد لانها ليست مع
 وتتناول لام التعريف ولام الموصولة والالف واللام الزائدة كما
 في الحارث العلم والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم
 الصق والالف واللام التي هي عوض عن محذوف كما في الله فان
 جميعها

فان جميعها من خواص الاسم فهذا اولى بما قاله لكنه يفوت
 في الاشارة الى انه تابع لسببويه في ان اللام عنده للتعريف
 من غير الالف كما يفوت هذه الاشارة لو قال حذف التعريف
قوله كان شاملاً لليم في لغة حمير وهي قبيلة من طي كما قال
 حمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم امن امرامصيام في
 امسفر فقال عليه السلام في جوابه ليس من امرامصيام
 في امسفر وكان شاملاً للحرف النداء ايضا والاولى ان يتعوض
 له ايضا وقيل لم يتعوض له اما لظهور اختصاصه بالاسم
 واما لانه ليس للتعريف مطلقاً بل هو المقصد **قوله** لعدم شهرته
 ولقد يتعوض من الامور المذكورة الا لشهرتها ولاختصاصه
 ببعض اللغات ولانه يفوت الاشارة الى ان المختار عنده
 بما ذهب اليه سيبويه **قوله** وفي اختياره اللام الى اي ضمن اختيار
 المعنى اللام على الالف واللام وعلى الالف وحده وعلى حرف التعريف
 ايضا اشارة الى ان المختار الى ويجوز ان يقال اختيار اللام
 على الالف واللام والالف لانه ثابت مع الاسم المعروف في جميع
 درجاً وابتداء بخلاف ال والهمزة فلو حق بجعله علامة معرفة
 الاسم **قوله** من ان اداة التعريف هي اللام المظهر المستفاد
 من هذه العبارة اضيف الى ان ليست الهمزة او مجموع الهمزة
 واللام فلا يرد ان حرف النداء ايضا يكون اداة التعريف **قوله**

لتعذر الابداء بالسكان يعني ابتداءها على السكون وتعذر
الابتداء بالسكان وانما بنى على السكون لتحصيل الحقة عند
التركيب اولاً لان علامة التنكير الذي صنف التعريف حرف
سكان هو التنوين فالتناسب ان يكون علامة التعريف
ايضاً حرفاً ساكناً قال بعض المحققين بل لا نسب ان يكون دليله
متصفاً بنقيض ما انتصفاً به دليل نقيضه انتهى قيل تعذر
الابتداء بالسكان لا يقتضي زيادة الحرف لجواز تحريك
السكان عند الابتداء واجيب بان التحريك لا يناسب اذا التحريك
بالفتحة او بالكسرة ترجب الالتباس بلام الابداء والجاره
والتحريك بالضمه يوجب الثقل في الادراك لثبوت الحاجة اليه في
الاستعمال واما اختيار الهمزة لانها حرف ينادى في اول الكلمة
عند الحاجة وانما فتحت مع ان الهمزة الوصل مكسورة في
أكثر المواضع لان الهمزة مطلوبة فيها لكثرة استعمالها **وله**
فقد ذهب الى انها الهمزة كهل اي ذهب الخليل الى ان الهمزة التعريف
كلمة ال على وزن هل وهزته في الاصل قطعية جعلت وصلية
طلباً للتخفيف المدعومة كلما كثرة استعمالها **وله** والبد
الى انها الهمزة المفتوحة وحدها قال الفاضل الحشتي
يضعف من هذه شيوخ حذف في الوصل والعلامة لا تحذف
واعتذر عنه بعض المحققين وقال بان حذفها مع كونها علامة

لان اللام

لان اللام اللازمة لها تذكرها **وله** زيدت اللام لم يظهر
تكنته اختيار خصوص اللام للزيادة لدفع الالتباس والزيادة
في حرف التعريف دون حرف الاستفهام **وله** وانما اختص
دخول حرف التعريف لما اشار الى اختصاص دخول حرف
التعريف بالاسم وبقي تكنته اختيار اللام على اختصاص دخول
حرف التعريف **وله** لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية لا
اخر **وله** هذا التعليل الشيخ الرضوي وتبعه الشاذلي ونقض عليه
بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن فانها
لتعيين الذات المعنوية في مفهوم الحسن ولا نصيب للصنف والنسبة
المعنوية في مفهوم اللفظ من تعريف اللام وقد يكون لتعيين المعنى
المجازية بالاتزان كما تقول رأيت الاسد الرأسي فان اللام فيه
مادل عليه اللفظ التزاماً وقد يكون لتعيين نفس اللفظ فانه ذكر
في بعض الكتب ان اللام الداخلة على المعرفات بالتعريفات اللفظية
التي لا يراد منها المعنى بل اللفظ ليست لتعيين المعنى الذي يدل
عليه اللفظ مطابقة للام في قول السيد المحقق الفياض **وله**
بالتعيين نفس اللفظ فلا يثبت بهذا التعليل اختصاصه بالاسم
وايضاً هذا التعليل بعد تسليم مقدماته يفيد عدم دخول اللام
على الفعل والحرف بحسب وضعها ولا ينبغي دخولها بطريق المجاز
عليها وايضاً هذا التعليل بعد التسليم يفيد عدم دخول اللام

مطلق

الفعل والحرف لا جميعا غير ان الاسم كالمركبات والمدعى هذا لا
 ذاك فلا يتبع التعريف على انه وقع في كلامهم دخوله على المركب كقولنا
 اللامي جراد الا ان يقال ان الاختصاص اضافي بالنسبة الى الفعل
 والحرف وايضا وقع في بعض التركيب اشذاهل واليتقصر
 بادخال اللام على الحرف والفعل فلم يكن من خواص الاسم الا ان يقال
 بروادة هذا التركيب او بشذوذه او يقال معنى اختصاص اللام
 بالاسم انه لا يدخل الحرف والفعل اذا اريد منهما معناهما
 وليس المراد منهما حرفنا المعنى بل اللفظ وقال بعض المحققين في
 تعليل الاختصاص الاول ان يقال التعريف والتكثير يقال
 على اللفظ وكذلك علامتا هما فلما لم يكن في الفعل علامة التكثير
 لم يدخل عليه اللام انتهى وظان الحرف ايضا كذلك فالمناسب ذكره
 ايضا مع الفعل **قوله** فان حرف التعريف لا يدخل الضمير اليه فيه
 ان حرف النداء حرف التعريف ويدخل الضمير المنفصلة واسما
 الاشارة والموالات الا ان يقيده حرف التعريف بحيث يكو
 للتعريف او تخصيص باللام **قوله** كالوصلات قال بعض المحققين
 قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل الذي زيدت عليه اداة
 التعريف انتهى وفيه انه لو سلم ذلك لاشك ان الموضوع لمعنى
 الموصلية هما الذي وكان اللام فيه مثل ساير حروفه ولا يدخله
 اللام بعد ذلك **قوله** وكذلك ساير الخواص يعنى مثل اللام في انها غير

لا في انها

لا في انها لا يتحقق في الضمير وامثالها وقيل الاسناد اليه خاصة شاملة
 للاسم لو اريد صلاحية الاسناد اليه كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الاسناد
 وفيه ان بعض اسماء الافعال لا يصلح الاسناد اليه **قوله** ومنها دخول
 الجر قراء الجر والتنوين بالجر وعطف على اللام واداءها اعراب الجر
 والتنوين الساكن التي يلحق الاخر ويجوز رفعها بان يراد منها المعنى
 المصدرية ويعطف على الدخول كالاسناد اليه والاضافة الا ان الجر
 والتنوين شيان يعان بمعية الحركة والتنوين الساكن فلهذا
 حمل عليه واختار الجر فيها فتأمل قال الفاضل المحشي وانما قدم
 الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل
 لانها اذا اجتمعتا في كلمة كانت التنوين متاخرا عنه في الوجود **واما**
 تقديم اللام عليهما فلان المصدر موقعا واما تقديم هذه الثلاثة على
 ما بقي فلانها لفظية وهي المبرهن المعنوية في الدلالة على الاختصاص
 واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلان مدار الكلام ^{لنظنه}
 خواص كثيرة انتهى ووجه تقابل اللام مع التنوين اما كون اللام
 علامة التعريف والتنوين علامة التكثير او عدم اجتماعهما
 في الكلمة او دخول اللام في المصدر والتنوين في الاخر فتأمل **قوله**
 فينبغي ان يدخل الاسم ليفض معنى الفعل اليه فيه انه لا شك ان ادخال
 الهمزة وتضعيف العين الذين في الفعل المتعدي لا فضا
 معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال حرف الجر الذي هو لا فضا

معنى الفعل الى الاسم ايضا على الفعل فلا يستدعي افادته اتصال الفعل
 ان يدخل الاسم وتكون حروف الجر كلمة والهمزة والعين جزء الكلمة ومن
 حروف المباني لا يستدعي ذكر كما لا يخفى **قوله** واما الاضافة اللفظية
 جواب سؤال مقدر وهو ان الدعوى ان الجر مطلقا من خواص الاسم ^{والدليل}
 افاد ان الجر الذي هو اثر حروف الجر لفظا او تقديرا من خواص الاسم ^{فيبقى}
 الجر الذي لم يكن اثر حروف الجر لفظا ولا تقديرا كالجر في المضاف ^{اليه}
 بالاضافة اللفظية فلم يثبت كونه خاصة الاسم فاجاب بما حاصله ان
 ان هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو اثر حروف الجر كما ترى **واما**
 علة اختصاص الجر الذي ليس كذلك كما في الاضافة اللفظية
قوله الاضافة اللفظية هي فرع المعنوية الى ويجوز حمل الكلام على
 التعليل بطريق التوزيع فامشار الى علة بعض من الجر بقوله لانه
 اثر حروف الجر الى علة بعض اخر بقوله واما الاضافة الى لا يخفى عليك
 ان كلامه هذا صريح في ان الجر في الاضافة اللفظية ليس اثر حروف
 الجر لفظا ولا تقديرا فيلزم منه ان لا يكون الاضافة اللفظية ^{تقدير}
 حروف الجر وهذا مخالف لما سبق في مباحث الجوررات فانه عرف
 فيه مطلق المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حروف الجر ثم قسم
 الاضافة بتقدير حروف الجر الى اللفظية والمعنوية فهذا صريح في ان
 الاضافة اللفظية بتقدير حروف الجر ولا يفتقر في ذلك عدم جهة ملا حظة
 معنى حروف الجر في بعض الاضافات اللفظية كمن الوجه فان بعض الاضافات

المعنوية ايضا كذلك كيوم الاحد وعم الفقه وشجر الاراك
 كما حقق في موضعه **قوله** فهي فرع الاضافة المعنوية قال
 الفاضل المحشي في تعليل اختصاص الجر الذي في الاضافة
 اللفظية بالاسم اولانه لا يكون الا فيما اذا كان المضاف اليه
 فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قال بعض
 المحققين هذا التعليل موقوف على بيان اختصاص اللفظية
 والمفعولية بالاسم وقد يقال في تعليل اختصاص مطلق الجر
 بالاسم ان الجر علامة الاضافة والاضافة معنى لا يوجد الا في
 الاسم كما يظهر ذلك في تعليل الشايع بعد التأمل فيه فلما
 خص علامة به وفيه ان الاضافة في قولهم الجر **علامته** الاضافة
 ينفع المضاف اليه والمضاف اليه قد يكون غير الاسم كما في يوم
 ينفع الصادقين **قوله** بان يختص الى بيان المخالفة التي يتصور
 على وجهين توجيه احدهما ان يختص الاضافة اللفظية
 بما يخالف ما تختص به الاصل اعني الاضافة المعنوية
 وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن **قوله** والفعل
 لظهور ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصح لذلك **قوله** الثاني
 ان لا يكون الفرع زايدا على الاصل بان يتحقق فيما يختص به
 الاصل وفيما يخالفه وهو الاسم والفعل ولا يخفى ان كلام الشايع
 صهنا صريح في اختصاص المضاف اليه بالاضافة المعنوية

واللفظة بالاسم مع ان الفعل يقع مضافا اليه بالاضافة المعنوية
كما في يوم ينفع الصادقين وايضا هذا مناف لما سنده
في شرح الاضافة التي هي من خواص الاسم من تعميم المضاف
اليه الاسم والفعل فتأمل **قول** عطف على المدخول نصب على
المصدرية اي عطف عطف او العلية اي رفع او قرئ بالرفع
لعطفه على المدخول او على الى ال اي حال كونه معطوفا **قول**
لا على مدخوله وهو امر ان احدها المدخول الصريح وهو اللام
والثاني غير الصريح وهو ما يلزم كونه مدخولا لدخوله من حكم
العطف وهذا التنوين **قول** وكلاهما منتفيا في الاسناد وفي
بعض النسخ في الاسناد اليه وهذا اولى لان من انتفاء الذكر في
الاول والحق في الاخر في الاسناد الذي هو نسبة بين الطرفين
لا يلزم انتفاءهما في الاسناد الذي هو احد الطرفين **قوله**
والتي هي موصولة **قوله** وكذا في الاضافة اي كانتفا وكليهما في الاسناد
اليه انتفاء كليهما في الاضافة فهي ايضا بالرفع عطف على المدخول لا على
المدخول اذ الكلام المذكور في الاسناد والكلام في الاضافة فيكون
التشبيه باعتبار مجموع الدليل والنتيجة **قوله** والمراد به اي بالاسناد اليه
كون الشيء مسندا اليه كما في هذا المعنى خلاف ظاهر العبارة والعطف
ايضا غير مناسب قال والمراد به كون الشيء وذلك لان الظاهر ان ضمير
اليه في الاسناد اليه راجع الى الاسم اذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة

في المراجع

في المراجع شيء سواه بحسب الظاهر فيكون معناه كون الاسم مسندا
اليه ولا خفاء في عدم فائدة الحكم بالاختصاص به بالاسم اذ لا خفاء
فيه وايضا لا يصح جعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم
لان معرفته بعد معرفة الاسم راجعا جعل الضمير راجعا الى الشيء فباعضا
اذ عاء ان الشيء لكان ظهوره كما لمذكور فيصير ارجاع الضمير اليه
قوله لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا واللام للغرض يعني ان الغرض
من وضعه ان يكون مسندا فكذلك لم يستعمل على وجه لم يحصل منه هذا الغرض
المعنى فلا يريد ما قيل يجوز ان يستعمل في غير هذا المعنى بطريق الجواز
اذ لم يجعل هذا المعنى معناه الموضوع له لكن يمكن ان يناقش ان
حصول هذا الغرض عند استواءه فيما وضع له واما عند استواءه
في غيره فلا يلزم ان يحصل الجواب ان المراد بعدم وجود تلك
الخواص في غير الاسم من الفعل والحرف انما لم يوجد فيه انما استعمل
في معناه الموضوع له فلا اشكال وانما يتعوض بالحرف مع ان
اختصاص الاسناد اليه بالاسم لا يثبت بدون التعرض اليه
اكتفاء بظهور ان معناه لعدم استقلاله لا يصلح لذلك مع انه
سبق في بيان قسمي الكلام انه لا يكون مسندا اليه فان قلت ان
الاسناد اليه قد يكون في غير الاسم من الالفاظ المركبة كقولهم
اللاحق جاد فلم يكن مختصا بالاسم ولم يلزم ايضا من سلب تحققه
في الفعل والحرف اختصاصه بالاسم من الفعل والحرف

قلت أورد من الخاصة الخاصة الإضافية يعني ما هو بالقياس إلى
ما يقابل الاسم من الفعل والحرف يختص به **قول** كون الشيء مضافاً
بتقدير حرف الجر هذا القيد زائد لادالة للفظ بالإضافة عليه
أصله على ما ذهب إليه أكثرهم ومنهم المص من أن بالإضافة يكون
بتقدير حرف الجر وتصريحه وأما على ما ذهب إليه بعض آخر
من أن النسبة التي بين امرين بصريح حرف الجر ليست بالإضافة
ولا يسمي طرفاها مضافاً ومضافاً إليه فلا حاجة إلى هذا التقدير
قول اختصاص لوزنها من التعريف والتخصيص والتخفيف في عدم
جريان التعريف والتخصيص في الحديث الذي هو العدة للمعنى المستقل
في **جمله** الفعل فإنه كما يجوز حصول التعريف والتخصيص في الحديث
إذا اعتبر عنه بلفظ المصدر كقولنا ضربت اليوم أو ضربت يومه
لأنه لا يجوز أن يحصل فيه في ضمن الفعل أيضاً بل حصل في قولنا ضربت
اليوم وضربت يوماً وأما التخفيف فهو وإن كان يحد في التنوين
أو ما يقوم مقامه لا يجري في الفعل بترك الضمير من المضاف إليه
واستناده في المضاف كما في قولنا الحسن الوجه فيجوز جريانه في
الفعل **قول** وإنما فسرنا بالإضافة بكون الشيء مضافاً مع أن الـ
فيما سيأتي في قوله والجر علام بالإضافة بمعنى المضاف إليه **قول**
لأن الفعل أو الجملة قد يجر أو قوله أو الجملة يدل على أن تحقق
كون الشيء مضافاً إليه في الجملة محل باختصاصه بالاسم وليس كذلك
الجر

وان كان

نعم

إذا الاختصاص

إذا الاختصاص هو هنا إضافي بالنسبة إلى الفعل والحرف كما مر مراراً
وعمل اختصاص بالإضافة على الحقيقة واختصاص أخواته على
الإضافي بعيد جداً ولو سلم فبعداً ويل هذا المضاف إليه بالمصدر
لا يلزم اختصاص المضاف إليه بالاسم فإن الجملة الاسمية يقع
مضافاً إليه بلائاً ويلها باسم فكما يصح قوله بالإضافة بتقدير حرف
الجر مطلقاً يختص بالاسم بالاختصاص الحقيقي بالإضافة
بتقدير حرف الجر مطلقاً يختص بالاسم يعني سواء أريد منها المضاف
والمضاف إليه والنسبة التي بينهما ومعنى اختصاص النسبة بالاسم
أن يكون طرفاها اسماً **قول** فإن مررت مضافاً أراد بمررت الفعل
لا الجملة والآ فلا يضر وقوعها مضافاً بالاختصاص إلى الإضافي
فتأمل **قوله** أي الاسم قسمان لم يشر المص إلى الاختصاص بالاسم
في قسميه كما أشار إليه في تقسيم الكلمة بدليل الحصر وفي تقسيم الكلام
بأداة الحصر الكفاء بما جعله أسلوباً في التقسيم بعد التعريف
قول فعرب قال المص في شرح المفصل هو من الأعراب بمعنى
الاظهار وإزالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وإزالة الفساد
والالتباس ومن أعربت الكلمة أي جعلت الأعراب فيها والوجه
ظاهراً من الأعراب العرفي انتهى وذلك لأن الأعراب العرفي
أن كان بمعنى ما اختلف آخره به كما يفهم من هذا الكتاب فليس فيه
معنى مصدر ي حتى يشتق منه شيء وإن كان بمعنى اختلاف

لم

الاخر كما يفهم من الفصل فالمناسبا اشتقاق صيغة **الفاعل**
 لان العرب هو مختلف الاخر وقية انه لم لا يجوز ان شئت منه
 صيغة اسم المكان بمعنى محل اختلاف الآخر وفاعل الاختلاف
 في الحقيقة هو الآخر والاسم العرب نظيره **قوله** لانه لا يخفى اما
 ان يكون مركبا الى لما عدل المص عن تعريف المشهور للعرب
 وهو ما اختلف اخره باختلاف العوامل عدل الشارع عن
 وجه الحصر المشهور وهو ان الاسم اما ان يختلف اخره باختلاف
 العوامل لفظا او تقديرا ولم يختلف لانه لو قال ذلك يلزم عليه
 تعريفه ضمنا ويرد عليه الحذور الذي سيورده ولانه اراد
 ان **يخرج** التعريف المخرج موافقا بتعريفه الصحيح **قوله**
 فالعرب الذي هو قسم من الاسم فظاهر عبارته يدل على انه جعل
 العرب والمبنى قسمين من الاسم اصطلاحا كما هو الظاهر من
 تقسيم المص وجعل اللام في قوله فالعرب للعهد لكن اطلاق
 العرب والمبنى على الفعل ياتي عن ذلك بحسب الظاهر ويجوز
 ان يحمل عبارة المص على ان العرب والمبنى قيدان للقسم اي هو
 اسم معرب واسم مبني ويجعل قوله فالعرب المركب الذي لم يشبه
 على تعريف العرب الذي هو قيد القسم واتم من الاسم المعرب
 فانه يصدق على الفعل المضارع **قوله** المركب اي الاسم الذي
 ركب الى اراد الاسم بقرينة المقام او قصد من اللام معنى المكون

وجعل

وجعله كناية من الاسم وباعتبار قيد الاسم لم يدخل فيه فعل المضارع
 ومبنى الاصل وان جازا اخر ارجح مبنى الاصل لولم يقتضيه هذا القيد
 بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله واعتراضه على تعريف
 المعرب باعتبار قيد المركب بوجهين ان المتبادر من المركب هو
 يدل جزءه على جزء معناه وهو لا يصدق على شئ من المعربات
 اذ هي الفاظ مفردة من افراد الاسم الذي هو قسم للكلمة ولا بد
 في التعريفات من حمل العبارة على ما هو المتبادر منها والثاني
 انه لو حمل على معناه اللغوي الذي هو المنقسم مع غيره فاما ان يحمل على
 الحقيقة بان يكون مشترك بين المعنى العرفي وبني هذا المعنى او على
 طريق الجواز فيلزم استعمال اللفظ المشترك او الجازم في التعريف
 مع انه يجب الاحتراز عنه ويمكن ان يقال ان تقسيم الاسم الى المعرب
 والمبنى اولا وبعد ذلك بلا فصل تعريف المعرب بالمركب يجعل المعنى
 اللغوي متبادرا او يكون قرينة واضحة في ارادته فلا يتوجه الاعتراض
قوله تركيبا يتحقق معه عامله اتم من ان يكون ذلك العامل لفظيا
 او معنويا مذكورا او محذورا فالمقارنة المفهومة من لفظ مع
 المقارنة بحسب المعنى ثم لا يخفى ان اعتبار هذا القيد بعيد
 اذ لا قرينة في العبارة تدل عليه وايضا اعتبار العامل في تعريف
 المعرب يستلزم الدور فان الاعراب معتبر في تعريف العامل
 والمعرب معتبر في تعريف الاعراب كما سيجي فلو كان العامل معتبرا

الاول

في تعريف العرب يلزم الدور كما لا يخفى **قوله** في غلام زيد الغلام يسكن
 اليم لأنه كسائر الاسماء المعدودة **قوله** من قبيل المنيات عند
 المص وان كان عند صاحب الكشف مغربا كما سيأتي **قوله** لم
 يشبهه أي لم يناسب كانه أشاد بهذا التفسير إلى الاعتراض الفعلي
 المص إذا المنا سب ان يقول لم يناسب بعد لم يشبه إذا المشابهة في المنا
 في الكيفية والمنا سب اعم منها فيجوز ان يتحقق المنا سبة لبنى الأصل
 في شيء ولم يتحقق المشابهة فيلزم ان يكون ذلك الشيء مغربا مع انه
 مبنى كيعلم مثذ فان يوم بسبب الاضافة بما يناسب لبنى الأصل
 ناسب به وصار مبتدئا وليس مشابها له وأيضا المعتبر في المبنى هو
 المنا سبة لبنى الأصل حيث المبنى مانا سب مبنى الأصل فالمنا سب
 ان يشتر في مقابلة عدم المنا سبة لا عدم المشابهة ^{قوله} ^{الواسطة} ^{قوله}
 بين العرب والمبنى **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب لا شك
 ان هذه المناسبة انما يعلم بعد ضبط المنيات بتفصيلها فالأول
 تقديم المنيات على المعربات كما فعله صاحب اللباب وقال بعض
 المحققين ضبطا صاحب الفصل يتضمن معنى مبنى الأصل ^{مشابهة}
 في الاحتياج إلى ضمنية كما في المبرهات ووقوعه موقوعه كاسماء الافعال
 ومشابهة الواقع موقوعه كفتار وفساق وحضار ووقوعه موقوع
 ما اشبهه كالمنادي المضموم واصله اليه نحو يوم مثذ **قوله** فالأصل
 ببيان فيه أن من شرط الاضافة البينانية ان يكون النسبة بين المضاف

والضاف اليه

والضاف اليه معمما من وجه وليس الأصل في البناء اعم من وجه من
 المبنى بل اخص مطلقا فيكون من قبيل اضافة العام إلى الخاص وهي لا
 كما حقق في موضعه الا ان يحل الأصل على الأصل مطلقا ثم ان يكون
 اصلا في الاعراب او في البناء وهو غير ظاهر **قوله** وهو الماضى الخ
 لا حاجة إلى قوله قال السيد المحقق قدس سره جعل بعضهم الجملة
 قسما رابعا **قوله** والامر بغير اللام الخ لا حاجة إلى قوله بغير اللام
 اذا الامر عند النجاة لا يكون الا بغير اللام وما وقع باللام فهو المضاف
 المجزوم **قوله** كما يجز في باب المبنى فيه ان صاحب الكافية
 لم يبين في باب المبنى ان مناسبة كل مبنى لبنى الأصل من أي جهة
 كما يفهم من هذا الكلام **قوله** فاعتمد العلامة مجرد الصلاحية
 وذلك لتحقيق مجرد عدم المنا سبة لبنى الأصل فالمعرب عنده ما
 لم يشبه لبنى الأصل سواء كان مركبا مع غيره او لم يركب وسواء
 تحقق بعد التركيب عامله معه ولم يتحقق **قوله** واعتبر المص
 الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل لا حاجة هنا إلى ذكر
 الصلاحية إذا الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بالفعل بدون صلاحية
 الاستحقاق **قوله** ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وبه يحصل
 بالفعل **قوله** واما وجود الاعراب بالفعل الخ إلى الأصل ان العلامة
 اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة بالفعل والمص اعتبر الاعراب
 بالقوة القريبة من الفعل **قوله** ولذلك يقال لم تعرب الجملة وهي

١٠ الا و سبب الاعراب **معرفة** فيه انه لم يوجد عند المصنوع هكذا لانه لا يخلو معرب عن امره
 محقق او مقدر الا ان يقال **الاعراب** سبب المواد بحسب الظاهر فيها
 اذا كان اعرابه لفظيا ولم يظهره منكم كما يقال جاء زيد ورأيت زيدا
 ومررت بزيد بالسكون من غير وقف فيقال في لم تعرب الكلمة **وهي**
معرفة قوله لان الغرض من تدوين علم النحوي من جميع مسائله وتعيين
 موضوعه وبيان اصطلاحاته وكتبه في الكتب **قوله** ان يعرف بالحوال
 او احواله فيه ان الغرض لا ينحصر في ذلك كما يفهم من العبارة بل **معرفة**
 الهيئة التركيبية من تقديم ما هو حقه التأخير وتأخير ما هو حقه
 التقديم كوجوب تقديم المتضمن لعينه الاستفهام ووجوب تأخير **قوله**
 عن المفعول في بعض الاحوال من جملة الاغراض من تدوينه ويمكن ان يقال
 اعتد بهذا الغرض لانه يفهم من تعريف علم النحو بما يعرف به احوال
 او احوالهم من حيث البناء والاعراب ان الغرض هو هذا وسأيت
 عليه من الفوائد ويقوي ذلك تسميتهم النحو بعلم الاعراب **قوله** فان
 العارف باحكامها كذلك يعرفه حصل حصل بالتبعية والسماع
 منهم مستغن عن الفهم وكذا مستقيم السليقة في لغتهم والعارف
 بسماعها ممن هو مستقيم السليقة في لغتهم ايضا مستغن من النحوي
 يحمل كلامه قدس سره على **المحصنة قوله** فالمقصود من معرفة العرب
 مثلا في قوله مثلا مجتمعا ان يتعلق بالعرب يعني هذا الحكم المصطلح
 حكما الذي انه مما يختلف اخره مذکور على سبيل التمثيل فمثله سائر

المصطلح

المصطلح باعتبار احكامها فالمقصود من معرفة المبنى ان يعرف انه
 مما يختلف اخره مذکور على سبيل التمثيل وتكمله يكون متعلقا بما
 بعده يعني معرفة ان المعرب مما يختلف اخره مذکور على سبيل **التمثيل**
 ومثله سائر احكام المعرب اذ الحكم لم ينحصر فيه كما سيأتي واعلم
 ان حاصل هذا الكلام على ما ذكره بعض المحققين ان المتعلم الشبان
 في علم النحو من لم يعرف ان المعرب مما يختلف اخره بل يحصل له هذه
 المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبات هذا الحكم على العرب فلا بد
 له من معرفة المعرب اولا ليثبت له هذا الحكم فاذا عرف المعرب بهذا
 الحكم يلزم ان يتوقف معرفة المعرب على اثبات هذا الحكم واثبات
 هذا الحكم متوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو
 الدور فعلى هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف بهذا الامر صحيحا واما
 على ما افاده الفاضل المحشي فهو انه لو عرف المعرب بهذا التعريف
 يلزم الفساد فيما هو المقصود من التعريف لا في نفس التعريف فان
 المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما صدقته ويحكم عليها بانها
 مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا الشيء معرب وكل
 معرب يختلف اخره باختلاف العوامل فهذا الشيء يختلف اخره باختلاف
 العوامل فلو عرف المعرب بانه مما يختلف اخره باختلاف العوامل
 يكون مغفوكا لذلك ليل عين النتيجة المقصود بالاثبات او معنى هذا
 الشيء معرب في ان هذا الشيء مما يختلف اخره باختلاف العوامل وهو

كامل ان

قصا ان

اذ

عني النتيجة فيلزم المصادرة على المطلوب والظاهر ان تلك المصادرة
منفعة بالمقابلة التي وقعت بين القضيتين بالاجمال والتفصيل ^{فانما}
بعض عبارات الشارح ياتي من هذا **قول** رى من جملة احكام قصد
هذا المعنى بسبب حمل صفة الحكم الى ضمير المعرب على الجنسية كما قول
يتحققه في ضمن الافراد والباعث على هذا الحمل ما سذكره من ان ترتيب ^{بعض}
المعرب مع عامله ابتداء وحدث الاعراب في اخره ايضا من جملة
احكام المعرب ثم في اختيار هذا الحكم اشارة الى وجه العدول عن التعريف
المشهور للمعرب كما لا يخفى لكن تفسيره الحكم بحال المعرب لا باثره انب
في هذا المقصود **قول** حقيقة او كما قال الفاضل المحشي المراد بالتبدل
الحكم بتبدل دلالة المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم
تبدل الذات انتهى **قول** اوصفة فان في الاعراب بالحركة ذات الاخر
باق بحاله اما حقيقة فظاهر وكما فلا لم يعتبر ثم ذاته دلالة على
المعنى المقصود حتى يتبدل حكما بتبدل دلالة المقصودة بل يتبدل
صفة فان المضمومية والفتوحية والكسورية اوصاف للحرف الاخر
وهذه ليست في الاعراب بالحركة حقيقة او كما قال الفاضل المحشي
قول اوصفة اي حالة مشبهة بالصفة لا حقيقة لان الحركة
لا تقسم بالحرف بل تقسم بما يتقدم به الحروف لكنها تابعة له انتهى **قول**
باختلاف العوامل فان قيل الظاهر انه جمع عامل مع ان الفاعل لا يجمع
على فواعل قلته لانه جمع عامل بل جمع عاملة فان موصوفه الكلمة

عالمًا

عالمًا ولو سلم فهذا الجمع بعد جعله اسما بمعنى ما به يتقدم المعنى المعترض ^{للمعرب}
والاسم يجمع بهذا الوزن ولو سلم انه جمع عامل بمعناه الصفتي
فلا ثم ان لا يجمع فاعلا على فواعل بالاتفاق بل هذا مذهب بعضهم
منهم صاحب الكشاف واما على مذهب بعض اخر منهم الجوهرى فيجوز
ان يكون جمع الفاعل على فواعل بهذا المذهب ^{بعض} اي بسبب اختلاف
العوامل حمل الباء على السببية البعيدة كما هو الغير المتبادرات
السبب القريب هو لا عراب كما سياتى في **قول** الداخلة عليه قيد لان
العوامل المختلفة ما لم يدخل عليه لم يختلفا خرو لكن بسبب هذا
القيد يخرج من هذا الحكم اختلاف الآخر بسبب اختلاف العامل ^{المعنى}
فانها غير داخلة على المعرب اذ الدخول هو اللحق بالاول والاخر اذ
لا يتصور في الامور المعنوية كما مر في خواص الاسم ويمكن ان يقال ^{خروج}
مثل هذا غير مصرح لانه ذكر بعض احكام المعرب لا جميعها **قول** ^{بعض} لثلاث
صورة الانتقاض ان يقال لو كان حكم المعرب ان يختلف اخره بسبب ^{اختلاف}
العوامل الداخلة عليه يلزم ان يختلف اخره متى اختلفت العوامل
والا يلزم تخلف السبب من السبب مع انه لم يختلف اخره اذا اختلف
عامله بالاسمية والفعلية والحرفية كما في المثال المذكور ويندفع
اذا كان المراد باختلاف العوامل الاختلاف في العمل في المثال ^{المذكور}
لم يتحقق الاختلاف في العمل الذي هو السبب في اختلاف اخر المعرب
حتى يتوقف عليه السبب **قول** نصيب على التمييز اي منصوب بكل واحد

منها على انه تمييز عن النسبة في جملة يختلف اخره والتمييز عن النسبة
في الجملة يكون في المعنى فاعلا ولهذا فسر بقوله اي يختلف لفظ اخره او
تقديره ولم يحمل على ان يكون تمييزا عن النسبة في قوله باختلاف العوامل
حتى يلزم من تعميم العوامل المختلفة من ان يكون لفظا او تقديرا اما اولا
فلانه في بيان حكم العرب وهو اختلاف اخر العرب فالمناسب تعميم لا تعميم
اخر ليس من حكم العرب وفيه انه يلزم من تعميم العامل تعميم الحكم
ايضا كما لا يخفى فعدم المناسبة ممنوع واما ثانيا فلان المتعارف
في امثال تلك التعيينات انحصار الشيء المعتمد في الاقسام المفرومة من
التعميم والعامل غير منحصر في اللفظي والتقديرية فانه قد يكون معنويا
فالمناسب بتعميم العامل ان يقال لفظا او تقديرا او معنى وفيه ان
المراد من العوامل هي العوامل الداخلة عليه كما صرح به وهي منحصرة
في اللفظية والتقديرية فان المعنوية غير داخلة عليه كما مر الفا فيصير
الحصر المفهوم من تعميم العامل فتا **مل** وعلى المصدرية بان يكون
مضافا اليه المصدر المحذوف ومنصوبا بنصبه بعد حذفه ولذا فسر
بقوله اي يختلف اختلاف لفظ او اختلاف تقدير اي اختلاف
الى اللفظ اي الصورة الى التقدير والمراد منه ايضا تعميم اختلاف
اخر العرب بكونه لفظيا او تقديريا ولم يحمل على تعميم العوامل المختلفة
لما مر وفيه ما فيه وقيل يجوز ان يكون نصبه على الحالية بجعلها بمعنى
الفعول اي ملفوظا او مقدر بتقدير بقاء النسبة اي لفظا او تقديرا

فهو اما حال

فهو اما حال من العوامل فيكون المراد منه تعميم العوامل وقد مر
البحث فيها وحال **عن** فكون المراد تعميم اخر العرب بانه قد يكون
ملفوظا وقد يكون مقدر كما في جاءني غصا ورأيت غصا ومررت
بغصا ولم يلتفت الى هذا الاحتمال لبعده من حيث ان حمل اللفظ
والتقدير على الملفوظ والمقدر واللفظي والتقديرية خلا واللفظ
ولانه في بيان حكم العرب وهو اختلاف اخر العرب والمناسبت
لان تعميم امر اخر ليس من حكم العرب وللزوم الفصل بين الحال
اذا كان حالا عن اخره وجوازه مختلف غير **قول** وتقدير كما في قوله
جاءني فتى والاختلاف التقديرية قد يكون بتقدير لاخر والاعراب
جميعا كما في مثل جاءني فتى وقد يكون بتقدير الاعراب فقط كما
قوله جاءني الفتى ومررت بالفتى **قول** لئلا ينتقض صور النقص
ان يقال هذا الحكم يقتضي ان يكون اختلاف العوامل الداخلة على
العرب سببا لاختلاف اخر العرب وليس كذلك فان العامل
اختلف في قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وفي قولنا رأيت **مسلمين**
ومررت بمسلمين مع ان الاخر لم يختلف اللفظ ولا تقديره **صور**
الدفع ان يقال ان اختلاف اخر العرب بسبب اختلاف
العوامل اعم من ان يكون حقيقة او حكما ففي الامثلة المذكورة
تحقق الاختلاف حكما بسبب اختلاف العوامل وهذا التعميم
يجري في الاختلاف لفظا بانه قد يكون حقيقة وحكما تجري في التقدير **رأيت**

ايضا فانه يكون حقيقة وحكما اما اختلاف الاخر لفظا حقيقة فكما
 جاءني زيد ورأيت في جاري زيد ورأيت زيدا ومرت بزيدا
 اختلاف الاخر لفظا حكما كما في رأيت احمد ومرت باحمد وامثاله
 واما الاختلاف فتقديرا حكما فكما في قولنا رأيت جبلي ومرت بجبلي
 قال بعض المحققين لا انتفاض وان لم يجعل الاختلاف اعم
 فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل واحد
 منها اثرا مباحيا لا اثرا لاخر في الاخر فيقولنا رأيت والباء ليسا
 بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف
 اثرهما كلامه لكن ارتكاب كون رأيت والباء عاملين مختلفين
 في بعض الاسماء وغير مختلفين في بعض آخر لا يخفى عن شيء من
 التكلف ويمكن ان يقال في دفع الانتفاض اقل الجمع الثلاثة عند
 الحاجة فلم يتحقق عندهم اختلاف العوامل في مواد النقض المذكورة
 بل اختلاف عاملين وكلما تحقق اختلاف اختلاف العوامل الثلاثة
 تحقق اخر العرب البتة لفظا او تقديرا **قول** فان قلت لا يتحقق
 الاختلاف الى حاصله ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف اخره
 ان هذا الحكم ثابت لجميع العربات وليس كذلك فان بعض العرب
 لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل وهي الاسماء التي
 وقعت معربة اولافان في واحد وث الاعراب بدخول العامل ^{الاخر}
 الاخر باختلاف العوامل فيه ان انتفاء اختلاف العوامل في موارد

عصا الدين

له

النقض

النقض بسلم لكن انتفاء اختلاف الاخر ثم فانها بعد التركيب
 قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساكن فاذا حدثت الاعراب
 في اخرها اختلف اخرها **الا** ان يقال لم يعتد بهذا ^{اختلاف}
 اذا المتبادر من الاختلاف هو الاختلاف بسبب العوامل
 المختلفة ولم يتحقق في مواد النقض **قول** اذا ركب بعض
 الاسماء المحدودة الغير المشابهة لبنى الاصل مع عامله
 ابتداء فان قلت التركيب مع العامل انما يتحقق اذا كان
 العامل لفظيا فيجوز ان يقع بعض الاسماء المحدودة معربة
بعض مع عامله ثم ركب مع عامل لفظي ابتداء فيتحقق ^{اختلاف}
 الاخر واختلاف العوامل ايضا مع ان المفهوم من كلامه
 ان الاختلاف في الاخر والعوامل جميعا منتف في العرب ^{الذي}
 ركب مع عامله ابتداء **قلت** لم يقل كلما ركب بعض الاسماء
 المحدودة مع عامله ابتداء بحيث لا يتحقق فيه الاختلاف
 لا في اخر العرب ولا في العوامل بل قال اذا ركب والمتبادر ^{منه}
 الجزئية يعني قد يكون بعض الاسماء التي ركب مع عامله
 ابتداء بحيث لا يتحقق فيه الاختلاف لا في اخر العرب ولا في
 العوامل ولو سلم ان المراد الكلية فقوله مع عامله متعلق
 بمحذوف لا يركب ومعناه كلما ركب بعض الاسماء المحدودة
 ابتداء تركيبا يتحقق معه عامله سواء كان العامل لفظيا او

او معنويا لا يتحقق الاختلاف وهذه الكلية صحيحة وايضا
 المتبادر من تركيب الاسم المعدود مع عامله ابتداء ان يكون
 قبل هذا التركيب مع عامله معدودا مبنيا فالاسم الذي يتحقق
 معه العامل المعنوي اولاً ثم ركب مع عامله اللغوي خارج عن
 هذا الحكم وان كان تركيبه مع عامله اولاً **قوله** غاية الامر ان هذا
 الحكم الى هذا الحكم اشارة الى الحكم المذكور في المتن بقوله **وكما**
 ان يختلف بخلاف اسمي الاشارة الذين قبل هذا فانها اشارة
 الى الحكم الذي هو حدوث الاعراب بدخول العوامل واعلم ان
 في كون هذا الحكم من خواص العرب كما يدل عليه قوله لا يكون
 من خواصه الشاملة نظراً **الا** انه يتحقق في الفعل المضارع ايضا
 الا ان يقال انه خاصية اضافية للعرب بالقياس الى المبنى
 او يقال ان العرب الذي هذا الحكم حكمه عمدة من الاسم شامل
 للفعل المضارع ايضا ثم اعلم ان حاصل هذا الجواب ان هذا الحكم
 بعض العرب ولا يخفى انه لم ينفع المبتدي المتعلم ببيان هذا
 الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم
 او لا وقد يجاب بوجهين آخرين **احدهما** ان المواد من قوله
 وحكمه ان يختلف الى ان حكم المعرب ان يختلف اخره باختلاف
 العامل في وقت من الاوقات النقص على هذا الحكم يتوقف على
 تحقق مادة لم يختلف باختلاف العوامل في وقت من الاوقات

وهي غير

وهي غير متحققة الوجود **تأنيها** ان المراد ان حكم المعرب ان
 يختلف اخره باختلاف العوامل الداخلة عليه لو دخلت عليه
 ولا شك ان هذا الحكم شامل لجميع المعربات **قوله** الاعراب ما هي
 حركة او حرف في استعمالها المشترك بين المعاني في التعريف **قوله**
 بل بحسب الاختراع عن مثل هذا واجب بان القرينة هي هنا
 اشتراك كون الاعراب بالحركة او الحرف او ما سيجد من ضبط
 المعربات وبيان اعراب بعضها بالحركة وبعضها بالحرف وفي كون
 هذا قرينة واضحة في ارادة المقصودة للمتعلم المبتدي العالم
 باستعمالها تأمل فتأمل ثم ذكر اوجه قوله او حرف ليس للتوبيخ
 والتحذير في ارادة احد الامرين من لفظ ما حتى يلزم ان يكون
 هذا تعريفا لاعراب بالحركة ويكون تعريفا لاعراب بالحرف متروكا
 او بالعكس بل المراد منه كلاهما وذكرنا للاشارة الى انها **تحتكم**
 في موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات **والاخر**
 في بعض **قوله** اختلف اخره فان قلت ذكر هذا القيد بوجوب
 جامعته بالتعريف لوجه اعراب المثني والمجموع فان الحرف **الاول**
 فيها هو ما قبل النون وليس سبباً لاختلاف الاخر الذي هو **النون**
 قلت النون في المثني والمجموع لا يعتبر خروجا بل هي كالنونين فلماذا
 اسقط في الاضافة فكما ان اعراب المفردات تجري فيما قبل التنوين
 والتنوين امر خارج عن المعرب كذلك النون في المثني والمجموع امر خارج

انه من
 اراد ان يكون
 هذا من دأركم العرب

عنهما من حيث انهما معرب ويؤتى ذلك بانفعال عن كثير من النحاة
 القول تركيبها من الاحاد وعلاهما **قوله** ذانا او صفة تميزان
 عن النسبة في اختلاف اخره أي ما اختلف ذات الاخر او صفة
 به فان قلت ذات الاخر في صورة الاعراب بالحرف الحرف الاخر
 الذي هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الاخر بسبب نفسه
 في الاعراب بالحرف فانتفى المغايرة بين السبب والمتبب وما اضيف
 اليه السبب قلت ذات الاخر في المعرب ملحوظة على هذا الوجه الكلي
 والحرف الذي هو الاعراب وسبب اختلافها هو الواو والالف والياء
 مع خصوصية الواو والالف والياء ولا خفاء في صحة جعل هذه
 الحروف بهذه الخصوصيات سببا لاختلاف الحرف الاخر ملحوظ
 على هذا الوجه الكلي **قوله** وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف
 اعلم انه يفهم من هذا الكلام ان كلمة ما على حمله سابقا وتفسيره
 بقوله اي حركة او حرف موصولة مع ان ما الموصولة بنفسه
 بالمعرفة والموصوفة بالمشكوة فتفسيره بحركة او حرف تكون
 يشعر على كونها موصوفة لا موصولة واجب بان ليس المراد من
 قوله حين يراد بها الموصولة الاشارة الى ما اراد سابقا بل
 هو ان يجوز كون ما موصولة مفترة بالحركة او الحرف المعرفين
 كما جاز حملها على الموصوفة وتفسيرها بكونها كاسبق وفيه
 ان هذا الكلام يشعر على ان عدم ورود العامل والمقتضى من

الكلام بآية

وهو الجواز كون ما موصولة مفترة بالحركة او الحرف المعرفين كما جاز حملها على الموصوفة وتفسيرها بكونها كاسبق وفيه ان هذا الكلام يشعر على ان عدم ورود العامل والمقتضى من

بين ما هو الموصوف والمفترة بحركة وحرف التكوين كما سبق او
 الموصولة المفترة بالحركة والحرف المعرفين كما اشار ثانيا
 اليه **قوله** لا يراد العامل والمقتضى نقل عنه قدس سره لكنه يشكل
 بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند
 اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة قاله
 ان يسند وابقاء الموصولة على عمومها انتهى انما هو من قوله لكنه
 يشكل انه حمل قوله لا يراد العامل والمقتضى على رفعه لا يجاب الكلي
 اي لا يراد كل عامل وكل مقتضى دون السلب الكلي كما هو انما هو
 العبارة وانما قال اولي ولم يقل الصواب لانه جاز اخراج
 بعض العوامل والمقتضى بزيادة الحرف والحركة كما حمل الشك
 وما بقي من العامل بالسببية القريبة المفهومة من الباء لكنه الاول
 اخراج جميع العوامل والمقتضى بقيد واحد وهو السببية القريبة
 المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما على عمومها كما هو المتبادر فلم
 يلزم حمل ما على معنى غير متبادر منه قيل يجوز ان يراد بالحرف
 حرف الباء فيؤتى بهذا مقابلة بالحركة فيخرج العامل كلها فلا
 يشكل بما اذا كان العامل حرفا وفيه انه يخرج اعراب المثني و
 المجموع عند من جعل علامتي التثنية والمجمع من حروف المعاني
 وجعلها من المركبات قوله في الحاشية وابقاء ما الموصولة على عمومها
 الاول ان يراد بها يفيد التعيين الموصوفة **قوله** ولو ابقيت على عمومها

كلمة لو يشعر على ترجيح احتمال الاول وهو تخصيص ما بالحركة والحرز
 الاستعلاء فيها يمنع وقوعه مع ان هذا الاحتمال اول كما صرح في
 الحاشية بقوله فالاولي ذكر اذ يدل **لو قول** فان المتبادر من السبب
 السبب القريب اليه ولقائل ان يقول تعريف الاعراب مختلف جمعاً
 ومنعاً اما جمعاً فلانه لا يصدق على اعراب حدث في آخر المعرب اذا
 ركب بعض الاسماء المعدولة الغير المشابهة بمنى الاصل مع عامله
 ابتداء فانه لم يختلف بسببه آخر المعرب كما صرح به آنفاً في قوله
 فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اليه
 الا ان يقال ليس كذلك من السبب القريب ان يترتب عليه الاختلاف
 ولم يتوقف على شيء بل المراد بسبب انعقد بينه وبين الاختلاف
 علاقتا العلوية بلا واسطة سبب اخر بان لا يكون ذلك السبب سبباً
 وذلك لا يقتضي استلزام السبب فليثام **واما** منعاً فلانه يصدق
 التعريف على مجموع العامل والاعراب والمقتضى والاعراب او مجموع
 الثلاثة فان السببية وهي التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف
 الاخر وكل من تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع
 ولا واحد منها من الاعراب من تقييد السبب بالقريب لان تقدم
 المجموع على الاختلاف ليس بما يدخل بينه وبين الاختلاف سبب اخر
 فالاولي ان يخصص كلمة ما بحيث يخرج منه المجموع كما يخصص بحيث
 يخرج عنه المتكلم فانه ايضا سبب في اختلافه الاخر بل سبب اقرب
 وكان الشارح

وكان الشارح قد سبق به هذا ترجيح احتمال تخصيص كلمة ما بارادة
 بالحركة او الحرف **قوله** خرج حركة نحو غلام اذا اضيف اليه المتكلم
 بعد جعله معرباً واما قبل ذلك فقد خرج بالضمير الواجب الى المعرب في قوله
 اخره قال الفاضل المحشي وكذا جرت الجوار كقوله تعالى واسمى ابراهيم
 وارحلكم بكسر اللام **اشهر** قال بعض المحققين هذا خلاف ما اجمع
 عليه من ان جرت الجوار من الاعراب انتهى فخرج الجوار على ما ذكره الفاضل
 لم يخرج من حيث انه معرب وعلى ما ذكره بعض المحققين اجري من هذه
 الحيثية فتأمل وقال بعض المحققين لو قال خرج نحو حركة غلام
 لكان ارجح في النحول لشموله بانه ما قبل باء المتكلم في نحو مسلم في جاءني
 مسلمي **قوله** لانه معرب هذا تعليل لدخول حركة نحو غلام في المعرب **الترجيح**
 من قوله خرج في تعريف الاعراب قبل اعتبار الحيثية **قوله** على احتيا
 المن متعلق بمعرب واشارته الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه
 مبني فلا حاجة الى اخراجها بقيد الحيثية لزمجها بضمير المعرب
ويحتمل ان يتعلق بخروج احتمال لا بعيداً بانرادنا ان اخراج حركة
 نحو غلام مطلقاً على احتيا را المن لانه عند البعض اعراب في حالة
 الجر وفيه تأمل واعلم انه لو قال في تعريف الاعراب انه ما في آخر
 المعرب اعني من حيث انه معرب ليم التعريف ولا يتجه عليه شيء
 وايضا لو جعل قوله ليبدل قيداً احترازياً يخرج العامل والمقتضى **وهو** كقول
 بلا تكلف فتأمل **قوله** ليس من حيث انه معرب قال الفاضل المحشي

انتهى

لوجوده قبل عامل الجزل قبل مطلق العامل انتهى وفيه انه لو كان قبل
مطلق العامل لم يختلف به آخر المعرب فيخرج قبل اعتبار قيد الحيثية
بقوله آخره الا ان يقال اختلف به آخر ما هو معرب في وقت ما لكن
لا في زمان كونه معربا فيدخل بهذا الاعتبار بدون قيد الحيثية ويخرج
به فتأمل **قول** اراد ان يثبت على فائدة اختلاف وضع الاعراب ايضا
يقوم منه وجه ترجيح الايمان به على تركه وقاعدة وضعه في الاسماء دون الافعال
والجروف هكذا افاد بعض المحققين وفيه انه وضع في الفعل المضارع
ايضا فكيف يحسن قوله دون الافعال لكن السياق وذكره الجروف مع الافعال
القاعدة ليست في الافعال لكن السياق وذكره الجروف مع الافعال
بما يبي عن ذلك **قول** ليدل على المعاني جمع معنى يجوز ان يراد به ما يقابل
العين بمعنى ما يقوم بالشئ وان يراد به ما يقصد بشئ **قول** لانه
خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج اللام منصوب ^{بمعطوف}
على اسم ان والكلام في زيل النفي **قول** ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
فان قلتم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الدال على هذه المعاني
هو الاعراب الذي هو ما به الاختلاف عند المعرب ايضا الاعراب ^{مذكور}
صريحا بخلاف الاختلاف فهو اولى بالرجعية قلت نعم لكن لا جعل قوله
ليدل متعلقا باختلاف وكان للاختلاف مدخل في تلك الدلالة ناسب
الاشارة الى هذا الاحتمال ايضا على ان بين المعرب والسلفا خلافا
في ان الاعراب الدال على تلك المعاني هو الاختلاف او ما به الاختلاف فافان

السلف

السلف انه الاختلاف لانه المستعمل في مقابلة البناء الذي هو عدم
الاختلاف واختار المعرب ما به الاختلاف لانه امر معين واضح فهو اولى
بالتعيين للمعرب بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي **قول** يعني الفاعلية
تفسير المعاني المتصورة بالفاعلية والفعولية والاضافة اختيار بعضهم
والمعرب منهم وقال بعض آخر هي كون الاسم عمدة وفضله بواسطة حرف
الجز وبلا واسطة **قول** المتصورة على صيغة اسم الفاعل صريح بذلك
ردا على القائل الهندكي حيث يحتمل كونه على صيغة اسم المفعول
وصريح بها وذلك لان صيغة اسم الفاعل يدل على اخذية تلك المعاني المعرب
وطريقتها عليه على طريق المجاز المناوئة واحد بعد واحد وهي باعتبار هذا
الوصف ما وضع الاختلاف او ما به الاختلاف له فذكر هذا الوصف
اولي في هذا المقام واما صيغة اسم المفعول فتدل على اخذية المعرب ^{للك}
لتعلم المعاني على سبيل المناوئة بين المعربات باخذها معرب بعد
معرب ولا بد هذا على طريقتان تلك المعاني بالمناوئة ^{في} ليوضح لتلك المعاني
امر مختلف بعد الاعراب وايضا لم يظهر المناوئة في المعربات في اخذ
المعاني بان تركها معرب ثم اخذها معرب آخر لانها مع تحقير في معرف
يتحقق في معرب آخر بخلاف اخذ المعاني للمعربات فانها على سبيل المناوئة
لا محالة وقيل يجوز ان يجعل الفاضل الهندكي اسم فاعله المتكلم
لا المعرب وفيه ما فيه **قول** وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اشارة
بهذا الى قوله ليدل وان كان متعلقا بما اختلف آخره لا يفيد ثبوت

جعل الاعراب في آخر المعرب بل صيغة مبنية وضع الاعراب مختلفا
فلا بد من بيان علته جعله في آخر المعرب فان قلت في الاعراب
بالحرف لم يجعل الاعراب في آخر المعرب بل جعل نفس الاخر الاعراب
فكيف يصح الظرفية في الاعراب بالحرف فنقول استدل في الاعراب
بالحركة هو الذي هو الاصل فانه حال في آخر المعرب وترك الاعراب
بالحرف بالمقايضة على الاصل ونقول المراد مطلق الاعراب ^{طرية}
الاخر اعم من ان يكون بطريق تحقيق الحال في محله كما في الاعراب
بالحركة او بتحقيق الكل في ضمن جزئه كما في الاعراب بالحرف والراد
من الاخر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان اوقع بعد أكثر
حروف الكلمة كالواقع بعد الكل او المراد من آخر الاسم جانب ^{تقدير}
المناف **قوله** والاعراب على صفة اي على صفة المستقيمة وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة فانه يصح جعلها صفات للمدلول لغة وان
صح جعلها صفات للاسم المعرب بحسب اصطلاح النحويين ^{الضمير}
في صفة ليس للاسم بان يكون تلك المعاني صفات للاسم لان قوله
فالا نسب ان يكون الدال على الصفة متأخرا عن ذلك لان المنا
ح ان يقال فالانسان يكون الدال على الصفة متأخرا عن الموصوف
وقد جعل الشيخ الرضي مولولات الاعراب صفات للاسم ^{فترها}
بكونها اعم وفضلها فقال جعل الاعراب لان الدال على الوصف
يكون بعد الموصوف وتما لبعض المحققين والاقوي ان يقال

جعل الاعراب

جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيدة هيئة الكلمة
ولا يرضى بتغييرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها كجاء
الحرف الاخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر
على صيغة ما ضربه **انتهى قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها الي فان قلت
الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية بنفس الاواخر
فلم يتأخر الدال على الصفة عن الدال على الموصوف بل معه قلت
المراد التأخر بقدر ما لا مكان او ان تأخر صلا فان التأخرين الأكثر
في حكم التأخر عن اصل او المراد استدلال في الاعراب بالحركة التي
هي الاصل وجعل الاعراب بالحرف تابعاً له والاعراب بالحركة متأخر عن
المعرب في الذكر كما هو متأخر بالذات لان الحركة مذكورة بعد الحرف
الاخر لكنه قريب منه حتى يتوهم انه مقارن معه في الذكر ويظهر هذا
عند اشتباع الحركات الاواخر وجعلها واوا او الفا او ياء كما لا يخفى **قوله**
اي انواع اعراب الاسم كاعرف المصاعرب الاسم بشئ انواعه وانما طرح
الشايح بالاسم ولم يكتف بارجاع الضمير الى الاعراب المعرف هربنا
فانه اعراب الاسم لا محالة لئلا يتوهم انه يبين انواع مطلق الاعراب
حتى يرد ان الجوز ايضا انواعه وانما قلنا ان المعرف اعراب الاسم لان
المعرب المذكور في تعريفه بالضمير هو الاسم المعرب وايضا الدلالة
على المعاني العتورة في اعراب الاسم لا غير **قوله** ثلثة اشارة الى ان
العلف في قوله رفع ونصب وجر مقدم على ارتباطه بانواعه لئلا يلزم

عمل الاعراب الواحد على انواع الجمع **قوله** ولا يطلق على الحركات البناءية
 اصلا كما تكيد للمنفى المقدم من قوله مختصة بالحركات او اشارة الى
 الاختصاص بالاضافة في ثم ان هذا الاختصاص عند البصرية واما
 عند الكوفية فيطلق على الحركات ايضا **قوله** فانها مستوعلة للحركات البناءية
 غالباً سواء كان في الاخر كما في المبنيات او في الاول مثل والاولى اسطوكتها
 جميع الكلمات **قوله** وفي الحركات الاعرابية على قلة مع القرينة كما في
 بالضمة زحفا فيكون النسبة بين الرفع والنصب والجور بين الضمة و
 الفتحة والكسرة عموماً وخصوصاً من وجه فانها يجتمعان في الحركات
 الاعرابية ويصدق الرفع والنصب والجور على الحروف الاعرابية دون
 الضمة والفتحة والكسرة ولصدق الضمة والفتحة والكسرة
 على الحركات البناءية بدون الرفع والنصب والجور وقال الفاضل الحلي
 وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصولها في بضم التثنية
 ويتبعه رفعها عن مكانها وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه
 فكان الفم ساقطاً فنصب اي اقصته بفتحك اياه وحصول الثالثة
 بجور الفلك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشيء اذ الكسور يسقط
 ويهوى الى اسفل انتهى **قوله** او حكماً في كونه عدة من كل وجه **قوله** اي كان
 الشيء مفعولاً حقيقة او حكماً اي في كونه فضلة او مشبهاً بها ويجوز
 حمل الياء على النسبة في قوله الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
 اي الرفع علامة الخصلة والحالة المنسوبة الى الفاعل وهي الفاعلية

في الفاعل

في الفاعل وكون الاسم عدة من كل وجه في المحقات به والنصب
 علم الخصلة والحالة المنسوبة الى المفعول وهي المفعولية في الفاعل
 وكون الاسم فضلة او مشبهاً به في المحقات ورجح المصدرية لكونها اقرب
 الى الفهم ولان الاضافة مصدر فاما المناسبتين سببها ايضا على المصدرية
قوله اي علامة كون الشيء مضافاً اليه وقد يحى بمعنى النسبة بين المضاف
 والمضاف اليه كما سيجي وفي مباحث الجوريات وحمله في هذا المقام على كون
 الشيء مضافاً اليه بقرينة مقابلتها الفاعلية والمفعولية لان كون الشيء
 مضافاً بها مع الفاعلية والمفعولية وظاهر ان النسبة الاضافية ليست
 بين المعاني المعتورة حتى يحتاج الى العلامة وانما لم يقل كون الشيء
 مضافاً اليه حقيقة او حكماً لان على تعريف المص المضاف اليه هو كل اسم
 تشب به شيء بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً مراداً جميع الجوريات
 داخلية فيها ولم يبق مجرور يلحق بها هكذا افاد بعض المحققين وفيه ان
 الشارح قد ستره صريح في اوئل الجوريات بان الجوريات بان الجور
 اعتمد من المعنا في اليه لدفعه بحسبك درهم وكفى بالله شهيداً في الجور
 دون المعنا في اليه فيكون للمضاف ايضا ملحقاً الا ان يقال لان الجور
 الغير المضاف اليه في غاية القلة فلم يلتفت اليه **قوله** فلم يحتج الى
 الحاق ياء المصدرية الاولى لم يفتح الحاق ياء المصدرية لان الياء المصدرية
 لا تلحق المصدر **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل الاختصاص صراحة
 بالنسبة الى الفاعل والمضاف اليه والافعال رفع غير مختص بالفاعل

في فسر الاضافة في ذكره
 الاسم يكون الشيء مضافاً وهو
 يكون الشيء مضافاً اليه

بل موجود في المحققات بالفاعل ايضا واما بين الاختصاص في الفاعل
 تكونه أصلا في الاعراب من حيث انه معمول ما هو اصل في العمل فان قلت
 المضاف اليه ايضا قليل فلم يحيط الرفع اياه قلت الاحتمام بشأن
 الفاعل اكثر كونه معمول ما هو اصل في العمل والمواد ان الفاعل لو وجد في
 الكلام الواحد لا يكون الا واحدا بخلاف المضاف اليه والفاعل فيكون
 الفاعل قليلا في الكلام فاعطى الثقيل اياه **قوله** فاعطى الثقيل للقليل
 الا ولى ترك اللام لانه المفعول الثاني لا عطي ودخول لام التقوية في المفعول
 المتأخر لا يجوز **قوله** وما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة
 له اول لانه لم يبلغ كثرته مبلغ الفاعيل اعطى ما هو ثقيل من وجه اياه
قوله العامل لما اعتمر العامل في تعريف المعرب وان لم يصرح به وذكر
 صريحا في حكم المعرب اراد ان ياتي تعريفه وقدم عليه الاعراب لانه
 الى المعنى المقتضى لانها مأخوذة ان في تعريفه فالاول في تقديمه عليه ولان
 بعده ذكر حكم المعرب اراد ان يبين سبب الاختلاف فقدم الاعراب
 الذي هو سبب قريب للاختلاف ثم اشار الى المعنى المقتضى الذي هو
 سبب متوسط بين العامل الذي هو سبب بعيد **قوله** ما به تقدم
 يحصل فيتم التقدم بالحصول لانه لو ترك على محله تبيهم ان يكون العامل
 ما به قام المعنى المقتضى لما سببه التقدم بالقيام واخذه منه فلم يصدق
 التحريك على شيء من العوامل لان المعنى المقتضى ليس قائما به بل بالمعرب
 واما آخر الجار والجرور في تعريف الاعراب وقدمه هنا لان السببية لا

ليس منحصرة

منحصرة في الاعراب ليفيد التقدم ذلك بخلاف العامل فان السببية
 في حصول المعنى المقتضى ليست منحصرة فيه فقدم الجار والجرور لافادة
 هذا الاختلاف فخصا من يخرج عن تعريفه العامل بهذا التقديم لانه
 وما يقوم به المعنى المقتضى لان السببية في حصول المعنى المقتضى ليست
 منحصرة فيها ولا يخفى ان افراد العامل ايضا يخرج عن تعريفه لان
 السببية في حصول المعنى المقتضى ليست منحصرة فيها ايضا فان لسان
 والمحل الذي قام به المعنى ايضا مدخلا في حصوله ولا ينفذ في دفع ذلك
 حمل السببية المفهومة من الباء على التامة بل لصديق التعريف على
 مجموع العامل والمحل والاسناد وسائر ماله مدخلا في حصول المعنى
 المقتضى فقد قيل في الجواب البراء المحصر في السبب الواحد اللغوي
 في التأثير في حصول المعنى المقتضى وهو ليس الا العامل وقال الفاضل
 المحشي تقديم الجار والجرور للاهتمام لا المحصر والباء للالة اي ما عدا
 الة لحصول المعنى المقتضى وهو ليس الا العامل وفيتم **قوله** ان
 من المعاني فسر بالكرة اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد الذهني
 الذي هو في معنى الكرة اذ التقدم بالعامل هو معنى من المعاني
 المعتورة **قوله** من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية وصف القائل
 بالاعتور اشارة الى كونها مقتضية للاعراب بسبب اعتوارها على المعرب
 ثم ان تعريف العامل لا يصدق على عامل الفعل عند البصرية اذ المعنى
 المقتضى لا يوجد عندهم في الفعل والمص من اتباع البصريين الا

ليس

ان تخصيص المعرف ههنا بعامل الاسم يجعل اللام في قوله العامل
 للعهد الخارجي اشارة الى العامل المعترف في تعريف العرب الجمله
 عوضا عن المضاف اليه تقديره عامل الاسم ثم انهم عرفوا العامل
 المطلق بما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان قلت تعريف
 العامل لا يصدق على العامل في مثل قولنا بحسبك درهم فانه
 لم يحصل بسببه المعنى المقتضى اما الفاعلية والمفعولية فظاهر
 واما الاضافة فلان بحسبك ليس مضافا اليه قلت الاضافة
 وان لم يتحقق فيه حقيقة لكن لانه عدم تحققها حكما والمراد
 بالمعنى المقتضى اعم من ان يكون حقيقة او حكما وتوسل فالمراد
 من العوامل المعرف ماله تاثير في اللفظ والمعنى فخرج العامل
 الزائدة لا يضرب **قوله** للاعراب فيه ان اعتبار الاعراب في تعريف
 العامل يوجب الدور لان المعرب مأخوذ في تعريف الاعراب
 والعامل مأخوذ في تعريف المعرب كما اشرنا اليه فافهم **قوله**
 وفي رأيت زيدا رأيت عامل هذا بظاهره يوافق لمذهب
 الكوفيين حيث قالوا بجمع الفعل والفاعل في المفعول لانه
 صار فضلة لجموعهما واما عند البصريين فالمراد الفعل
 الذي في رأيت عامل فان العامل في المفعول عندهم هو الفعل
قوله فالمراد المنصرف لما عرف الاعراب وبين انواعه اراد
 ان يبين ان الاعراب قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف وبين

عامل

انه في اي

انه في اي معرب بالحرف فادخل فاء التفصيل في قوله فالمراد
 المنصرف وقال بعض المحققين اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضى
 فانه تارة يقتضى الحركات الثلث وتارة يقتضى ما سوى الفقه
 وتارة يقتضى ما سوى الكسرة وتارة يقتضى الحروف الثلث
 وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه ستة
 اقسام انتهى ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا كان مخصوصا بالحركة
 ايضا مقتضيا للمعاني المقتضية للاعراب وليس كذلك **قوله**
 ان الاسم المفرد الذي لو ترك المفرد وجعل الاسم الذي لم
 يكن مثنى ولا جموعا تفسيره لكان اولى اذ الظاهر ان المفرد
 ههنا اطلق في مقابلة المثنى والجمع وله اطلاقا في اخره وقع
 بعضها في هذا الكتاب فانه اطلق في تعريف الكلمة على ما يقابل
 المركب واطلق في بحث المفرد على ما يقابل المضاف والمشبّه
 واطلق في بحث التمييز على ما يقابل الجملة وما شابهها فان قلت
 المفرد المنصرف على هذا التفسير يتناول الاسماء الستة و
 ملحقات المثنى والجمع مع ان اعرابها ليس كاعراب المفرد **النظر**
 قلت ذكرها بعد هذا الحكم كالاستثناء عن هذا الحكم فكانه قال
 كل مفرد منصرف اعرابه بالحركات الثلث الا الاسماء الستة
 وملحقات المثنى والجمع فان قلت لم يكتف ببيان حكم غير
 بعد هذا الحكم ولم يجعل مستثنى عن القاعدة بل قيد هذه

القاعدة بالمنصرف لا خراجة قلت لما كان غير المنصرف كثيرا
 الافراد اهمه بشانه واخرجه عن موضوع هذا العلم بقيد المنصرف
 اذا الاستثناء شايع في امر القليل وقال بعض المحققين ان
 الاسماء الستة والمشتقا بالمشي والجمع خارج عن هذه
 بقيد المنصرف اذا القسم بالمنصرف وغير المنصرف هو
 المعرب الذي من شأنه ان يقبل التنوين والكسر فالعرب
 خارج عن المنصرف وغير المنصرف فيه انه يكتفي ذكر المنصرف
 بدون المفرد اذا المشي او الجمع خارجا عنه الا ان يقال ان
 ذكره للجمع المؤنث السالم فان قلت غير المنصرف النجاء جري عليه
 الحركات الثلاث للضرورة او الاضافة او اللام داخل في
 المنصرف لا في المفرد المنصرف مع ان اعرابا بالحركات الثلاث لا
 بالحركتين قلت المراد بالمنصرف اعم من المنصرف الحقيقي
 او الحكمي فهو داخل في المنصرف خارجة عن غير المنصرف
 كرجال وطلبة الاول مثال للجمع المكسر بزيادة الالف والثاني
 بحذفها **قول** اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما لو قال
 الجمع الذي لم يلحق باخوه واو ونون لكان اولى لئلا يتقضى
 بمثل مطلق في جمع سنة وثبت في جمع ثبة وضربات بفتح الواو
 في جمع ضرب بالسكون قال بعض المحققين لكن لا يلزم من دخولها
 في المكسرة ان اعرابها بالحركات الثلاث لوجوبها من القاعدة

بالمنصرف

بالمنصرف **قول** الاعراب في هذين القسمين الاولى ذكر هذا
 القول بعد شرح قوله بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة
 جوا **قول** ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات وذلك لكون
 الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه ولا يها خفت من الحروف
 اذ هي ابعاض الحروف واذا حصل المقصود بالاضف لم يثبت
 بالثقل وفيه ان هذا انما يتم اذا اوتي حروف الاعراب من الاربعة
 كالحركة واما اذا جعلها نفس الاعراب فها خفت من ايراد
 حركة من الخارج **قول** والفتحة نصبا نقل عنه قدس سره هذا
 التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن العمل
 المتقدم مجرورا جازمه المص يعني مثل هذا التركيب وان لم يجز
 الجهور جازم عند المص **قول** ويحمل نصب على الحالية والمصدرة
 اما الحالية فبان يكون رفعا ونصبا وجوا بمعنى مرفوعا ومنصوبا
 مجرورا حال لا عن فاعل الطرف يعني كل واحد من المفرد المنصرف
 والجمع المكسر المنصرف ملا بسا بالضمه حال كونه مرفوعا وكذا الثاني
 والثالث او عن مفعول ما لم يتم فاعله الاعراب المقدركما نقل عنه
 قدس سره على معني انه اعرب هذان القسمان بالضمه حال كونهما
 مرفوعين او اعرابا بالضمه اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا
 وجوا انما هو عن فاعل مخاطب ويكون رفعا واخويه بمعنى اسم الفاعل
 تقدير الكلام اعربت المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمه

حال كونك رافعا ايها وكذا حال اخويه واما المصدرية فبان
 يكون مصفا فالله المصدر محذوف كما صرح به فيما نقل عنه قدس
 سره او يكون نفس رافعا ونصبيا وجزا مصدرا تقديره بالصفة
 رفع رافعا وبالفتحة نصب نصبا وبالكسرة جر جرزا **والله** جمع
 المؤنث السالم لما ذكر اسم المحارب بالحركات الثلاث اراد ان يذكر
 الاسم المحارب بالحركتين وهو نوعان احدهما المحارب بالفتحة والكسرة
 وهو جمع المؤنث السالم والثاني المحارب بالضم والفتحة وهو
 غير المنصرف وانما قدم جمع المؤنث السالم على غير المنصرف لما
 كونه اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بما يكون بالالف
 والتاء بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى تفصيل العلل التسع
 كما سيأتي اولان النصب فيه تابع للجر وهو شايع واقع في المثني
 والملحقات به والجمع المذكور السالم وملحقاته فيكون كالامل بخلاف
 العكس كما في غير المنصرف اولان حكم جمع المؤنث السالم بان اعرابه
 بهذين الحركتين لا يتغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير
 للضرورة او التناسب وعند الاضافة اولان غير المنصرف لثباته
 بالمبنى من حيث من درجه ساير المعربات فالناسب تأخيرها لكن قدم
 على المعربات التي اعرابها بالحرف لثباته في المعربات بالحركة اولان
 لما ذكر اعراب المفرد المنصرف فبين ان اعراب ما لم يكن مفردا
 بان يكون جمعا وما لم يكن منصرفا بان يكون غير منصرف كذا اولان

اذا اجتمع

اذا اجتمع في مادة جمع المؤنث السالم مع غير المنصرف كسلمات
 على المؤنث تعقب فيها جمع المؤنث السالم في الاعراب مع انتفاء
 معنى الجمعية حال العلمية نقل قدس سره السالم مرفوع على انه
 صفة للجمع انتهى وانما حمل على هذا لثباته على ان السالم صفة للمؤنث
 لانه واحد الذي سلم نظمه عند الجمع ولهذا جعل قسما للجمع الذي سلم
 فيه نظم الواحد وذلك لان الاصطلاح جرى على تصريف الجمع بالسلا
 وان كان السلا متعاهل واحد اولان ليس المراد المعنى الاما في حق
 بوصف المضاف اليه بشئ اولان في مقابلة الجمع المكسور كما ان
 فيه صفة الجمع جعل السالم ايضا صفة **والله** وهو ما يكون بالالف
 والتاء يعني ان مفهومه اصطلاحا هو هذا فلا يخرج عنه نحو
 سبلات ومكتوبات ومرفوعات وحياليات مما لم يكن واحده
 مؤنثا لصدق مفهومه الاصطلاح على غيرها ولم يدخل فيه نحو ثبوت
 في جموعه مع ان واحده مؤنث سلم في الجمع لعدم صدق مفهومه
 الاصطلاح على غيره وانما سمي جمع المؤنث لكونه واحده مؤنثا غالبا
 بسلا متعاهل نظمه عند الجمع قال بعض المحققين وينبغي ان يفتح اليه
 اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم الى جمع المذكور السالم **والله**
 واحترز به عن الكسرة الظاهر ان ضمير راجع الى الجمع المؤنث السالم
 كضمير هو في قوله وهو ما يكون بالالف والتاء ويرد ان الاحتراز
 عنه فرع دخوله في شئ ولم يذكر شئ غير الجمع المؤنث السالم حتى يكون

داخل فيه خارجا عنه بقوله جمع المؤنث السالم **قوله** لا يقدرا لاسم
 العرب في نظم الكلام فيقال الاسم العرب الذي هو جمع المؤنث
 السالم كذا وانما لا وجه لتخصيص جمع المذكر بل احتراز عن
 جمع المذكر السالم ايضا ويحتمل ان يرجع الضمير الى السالم ويؤيده
 الاحتراز عن المذكر فقط لكنه خلاف الظاهر **قوله** فانه قد علم
 بعينه قد علم ان اعراب المذكر ليس كذلك والا فجرد العلم لا موجب
 للاحتراز عنه **قوله** اجزاء للفرع على وتيرة الاصل وانما لم يجعل
 اعرابه بالحروف على وتيرة الاصل لانه ليس في اخره حرف صالح لان
 يجعل اعرابه بخلاف الجمع المذكور السالم لكن يلزم بسبب جعل اعرابه
 بالحركة منزلة الفرع على الاصل **قوله** غير المنصرف بالضم الى الظاهر
 ان المراد غير المنصرف الاصطلاحي فلا بد من التقييد بكونه غير ^{منصرف}
 في ضرورة الشعر ولا في موضع روي التماسه مع اللام واللامنة
 ولا جمع المؤنث السالم فان اعرابه ليس بالضممة والفتحة وان
 اريد به معناه اللغوي ويراد بالمنصرف اعنة من الحقيقي والحكمي
 كما ذكر في المفرد المنصرف فيخرج عنه ما سوي جمع المؤنث السالم
 الذي وقع عليه منصرف كسلا ت **قوله** فوك وهو اجوف واتي
 لانه هاء اذا صله فوه حذفته الهاء لمجرد التخفيف ثم قلب
 الواو ياء اذا اضيف الى ياء المتكلم فيقال في وقد يستعمل بالميم ايضا
 فيقال فيمي واذا اضيف الى غير ياء المتكلم فوذا الميم الى الواو فتلفظ

حال الرفع

حال الرفع وتقلب الواو والفا حال النصب وياو حال الجر **قوله**
 فاعراب هذه الاسماء الستة بته هذه العبارة على ان هذه الاسماء
 بالخصوصيات المذكورة غير معتبرة حتى تكون الحكم على خصوص
 اخوك وابوك واخوانها مثلا يلزم امتناع الحكم عليها بكونها
 بالالف والياء وثلثا يلغوا الحكم عليها بكونها بالواو وثلثا يلغوا التقييد
 بكونها مضافة الى غير ياء المتكلم بل اراد هذه الاسماء في ضمن تلك
 الخصوصيات وانما لم يعتبر عنها بالآخر والاب والهم الى بل اختار ذلك
 الخصوصيات اما ليكون عبارة الحكم مشتقة على مثاله او لئلا يلزم
 ذكر ذومن غير مضافة او ليعلم المبتدئ كيف يعرب بالواو والالف
 والياء حين الامتانة فانه لا بد في هذا من الاشارة **قوله** لكن لا ^{مطلق}
 كما اشار الى تجريد قوله اخوك وابوك الى عن خصوصياتها بقوله ^{ظاهرا}
 هذه الاسماء الستة يتوهم تجريدها عن كونها مكبوتة وموحدة ^{ايضا}
 استدرك وقال لكن لا مطلقا **قوله** اذ مصغراتها ايها يصغر منها
 فان ذولا يصغر **قوله** مضافة غير ترتيب المتن فان قوله مضافة
 الى غير ياء المتكلم مقدم في المتن على قوله بالواو والالف والياء
 في النسخ المشهورة للتبسيط على ان هذا الترتيب او لان قوله مضافة
 حال من فاعل الطرف اعني قوله بالواو والطرف عاملا وال حال لا ^{يتقدم}
 على عاملا الطرف على الاصح وفيه نهيجر ان يكون حالا من الاسماء ^{الستة}
 بتقدير اعرب بقية المقام اي اعرب هذه الاسماء حال كونها مضافة

الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فلا ينبغي في تغييرها **قول**
 فينبغي ان يكون مضافا لا ولا ان يقال فيجب اعرابها بالحروف ليس
 حال كونها مضافا الا ان يقال المراد فينبغي التصريح بكونها مضافة
قول في انفاكساير الاسماء المضافة اليها لا ولا ان يقال فاعرابها
 ليس بالحروف اذ كون حالها كساير الاسماء المضافة الى غير ياء المتكلم
 بان يكون اعرابها بتقدير لا ينافي كون اعرابها بالحروف **قول** وانما جعلوا
 اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا الى اعلم ان الكسبي في هذا
 المقام مركب من ثلثة اجزاء لا اول جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف
 فعلقه بقوله لانهم لما جعلوا الى والثاني اختيار ستة اسم من الاحاد
 بقوله وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب الى والثالث اختيار
 خصوص هذه الاسماء فعلقه بقوله وانما اختاروا هذه الاسماء ^{بالحروف}
 الستة لمشايرتها الى فلي تضمن قوله وانما جعلوا اعراب هذه الاسماء
 بالحروف هذه الامور الثلاثة فتترك انما في الاخيرين او كما لا يخفى
 ان قوله لما جعلوا اعراب المثني والجمع المذكور لسالم بالحروف يشير
 بتقديم اعراب المثني والجمع واستلحق لهما في كلام العرب عن استلحق
 هذه الاحاد مع ان هذا غير ظاهر والمراد كما اردوا ان يجعلوا اعراب
 المثني والجمع بالحروف بسبب وجود حرف صالي للاعراب في اخرهما
 ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك **قول** فجعلوا في
 مقابلة كل اعراب اسما قال بعض المحققين والا قرب ان يقال المعنى
 بالحروف

بالحرف في الفرع والحق به ستة المثني وكلا واثنان والجمع والواو العشرة
 فجعلوا في مقابلة كل فرع اسما انتهى **قول** في كون معانيها منبهة قال
 بعض المحققين الاول في كونها منبهة عن تعدد او في كون معانيها مستقلة
 للتعدد لان المبنى هو اللفظ دون المعنى انتهى وفيه ان الالبناء هو ^{الاختلاف}
 والاشعار في اللغة ولا شك في جواز اسناد الالبناء الى المعاني ثم
 الالبناء عن التعدد في اخوك وابوك وحموك باعتبار ان اللاح لا
 يتعقل ولا يتحقق الا باخ **قول** اخروا بال لا يتحقق ولا يتعقل
 الا بابن والحمد لا يتعقل ولا يتحقق الا بامرأة وزوجها وشخص اخذ
 وفي ذومال باعتبار انه لا يتعقل بدون جنس ومالكه وانما في ههنا
 وفوك فالالبناء عن التعدد غير ظاهر والتعدد الذي يفهم من
 الامنافه مشتركة في جميع الاسماء المضافة وقال بعض المحققين
 والاوجه ان يقال اختيار هذه الاسماء الستة لمشايرتها
 المثني والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتبع به الاسم فالت
 تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام **قول**
 ولو موجود حرف صالي الاول في تترك اللام لا تقتل على استقلال كل
 واحد من التعليلين مع ان الاول لا يتبع به بدون الثاني فان الالبناء
 من التعدد موجود في كثير من الاسماء كالوالد والولد والام والعم
 وغير ذلك فالالبناء عن التعدد لا يستدعي خصوص هذه الاسماء
قول في اخرها حين اعراب سماعا يعني في اخر هذه الاسماء

بحسب الظاهر حين استعملها معربة لوجود حروف بحسب السماع
من العرب يصلح لأعراب لمشايتها الأعراب في الظواهر والتغيير
وهي عند جماعة من النحاة لام الاسم في الأربعة المنقوصة وعينها في
الآخرين وكلام النحاة أيضا يميل إلى هذا حيث قال بأعادة الحروف
المحذوفة فيها فاحوك واخوانه عندهم على وزن فعلك وقودز
على وزن فجع وعنده بعضهم حتى بدل من اللام والعين المحذوفين ^{كراهتهم}
جعل جزء الكلمة أعرابا ومنها لم يصح فيكون وزن احوك في فعلك
وزن فودز وفودز **قول** وهو كذا وإنما قدم كلاما على اثبات معات
مناسبة للمثنى **صورة** ومعنى ما يكون أعراب كلام في بعض الأحوال
بالحركة والاسم المعرب بالحركة مقدم على المعرب بالحرف لا مبالغة
الأعراب بالحركة أو لكونه مفردا معربة والمفرد مقدم على المثنى
أو لكونه أهمل في حقه بالمثنى خفاء بالنسبة إلى اثنان أو لكونه أخف
بالنسبة إلى اثنان والأخف بالتقديم اليق **انصب** لكونه فرع كلام
لأنه مؤنثه وشاع ذكر المذكر وترك المؤنث على المقايضة عليه في الأصول
المشتركة أعلم أن الظاهر أن التاء في كلتا التائين مع أن تاء التائين
لا يلحق في وسط الكلمة وإنما لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ولهذا
بعضهم بأن التاء فيه ليست للتأنيث بل عوض من الف كلا والف كلتا
الف التائين وفيه أنه إذا كان الفه للتأنيث يلزم أن يكون كلتا
غير منصرفة للتأنيث بالالف كجلى فيجتل الحكم بأن أعراب غير

المنصرف بالضم والفتحة إلا أن يجعل المنصرف وغير المنصرف
من اقسام العرب بالحركة كما مررت الإشارة إليه قال الفاضل المحشي
وإنما جئ بالالف التائين بعد التاء لأن التاء لم تنحذف للتأنيث
فلذا جاز توسيعها بل في رأيته منه تكونها بدلا من اللام ولهذا لم يفتح
ما قبلها ولم ينقلب مثل تاء احت وبنت هاء في الوقف ولا نهاليت
لحذف التائين كذا إلا لظواهرها تتغير للأعراب وجاز الجمع بينهما انتهى
فعلى هذا يمكن أن يقال إنما لم يكن الف في المثنى للتأنيث لغير
التأنيث بالالف في منع **قوله** مضافا إلى حال كون كلا وكلتا
مضافا تقدير الكلام أعراب المثنى وكلا حال كون كلا مضافا إلى مضمرة
قال بعض المحققين وما أضيف إليه كلا وكلتا يجب أن يكون مثنى
أو ضميره ولا يجوز أن يكون متعددا غير تشبيه الألف في الشعر والحق
التاء بكلام مضافا إلى المؤنث أفصح من تجويزه واختلاف في الف كلا
أنه في الأصل واو أو ياء والاكثرون على الأول **قوله** فاذا أضيف إلى المظهر
الذي هو الأصل يجب أن يكون ذلك المظهر معروفة **قوله** سقط التائين
السالكين لا دخل لهذا القول في إثبات تقديرية الأعراب لأن
كون آخره الف مستقل في كون أعرابه تقديرية بل له وقع تدعيم أن يقال
ليس في آخره الف حال الإضافة إلى المظهر **قوله** وإذا أضيف إلى المضمرة
الم وأيضاً لما كان المضمرة مضافاً بالنسبة إلى الاسم الظاهر وعنده
الإضافة إليه جانب المعنى الذي أيضاً هو في مستور **قوله** فلذلك

قيد كون اعرابه بالجر وفي يكون اليه مضمرة هذا تكواري لقوله وانما قيد
 بعده **قوله** وكذا اثنتان وثنتان اي لفظان موضوعان لثنتان اثنتان
 لانه التاء فيها للتثنية اذا تاء التثنية لا تلحق في وسط الكلمة **قوله**
 والمراد به ما سمي به اصطلاحاً يعني ليس المراد المعنى التركيبي بمعنى جمع المذكر
 الذي سلم نظمه عند الجمع حتى يخرج عنه ما واحد مثوث وما فيه سلم نظمه
 واحد عند الجمع بل المراد من هذا اللفظ معناه الاصطلاحي حتى يخرج
 عنه وهو الجمع الذي الحق باخوه واو ونون واريد منه ثلثة مقادير مفردة
 فصاعداً فان قلت هذا المفهوم لا يصدق على جمع المذكر السالم في
 حالتي النصب والجر قلت الواو مذكورة مثلاً بمعنى الجمع الذي في آخره
 واو في حال الرفع لو جاء في حالتي النصب والجر والمراد بالجمع بالواو والنون
 بطريق الاطلاق العام فيمكن كونه بالواو والنون في الجملة في بعض
 ثم اعلم ان بيان المص الجمع المذكر السالم فيما سياتي وبيان شرائطه
 يستدعي ان يكون تذكير واحد معتبراً في مفهومه الاصطلاحي
 ولذا جعل سنين وارضين فيما سياتي من الشواذ ما ذكر من المفهوم
 الاصطلاحي معاً ير ما اصطلاح عليه المص ولكن ان تريد من قوله جميع
 السالم معناه التركيبي ويدخل نحو سنين وارضين في عشرين
 بان يراد منها ما على صورة الجمع المذكر السالم وليس بجمع المذكر السالم
قوله مما لم يكن واحده مذكوراً الاظهر ان يقال ولا سالما نظمه **قوله**
 وهو الو قد مر على عشرين واخواته كشاركتها بالجمع المذكر السالم

في اصل الجمعية وكونه اخف واقل بالنسبة الى عشرين واخواته **قوله** وليس
 عشرين جمع عشرة جواب سؤال مقدر وهو ان يقال عشرين واخواته
 من ما صدقات جمع المذكر السالم لا من ملحقاته لكون عشرين جمع
 عشرة وثلثون جمع ثلثة وعلى هذا القياس فلا وجه الى افرادها
 فاجاب بان عشرين واخواتها ليس بجمع والا لصح إطلاق عشرين
 على ثلثين الى اعلم انه يمكن ان يقال معنى قوله ليس بجمع ان عشرين
 واخواتها لا يستعمل في معنى الجمع من حيث انه معنى جمع والا لصح
 إطلاقها على ثلثة مقادير واحد فصاعداً وليس كذلك فلا يرد
 في ما قيل انه يجوز ان يكون عشرين واخواتها جمعاً في الاصل
 نقل عشرين الى معنى آخر وحقق ثلثون واخواتها بفرد مخصوص
 من افراد معناه وهو عشرة مقادير واحد ولا يرد ايضا
 ما قيل ان ثلثي جمعية عشرين واخواتها ههنا منافي لما سندر
 في بحث اسماء العدد من اصول العدد اثنا عشرة كلمة هي من واحد
 الى عشرة ومائة والف وغيرها من الاعداد يحصل تثنياتها او
 جمعها او تركيبها بلا عطف او مع عطف وعشرين واخواتها من
 الاعداد التي حصلت بجميع اصول فيكون عشرين واخواتها جمعاً
 لكن يرد على هذا ان الظاهر ان المراد بجمع المذكر السالم اعم من ان يكون
 بالفعل مستعملاً في معناه الحقيقي او في اصله ليكون مسلماً على
 داخل في حكمه كما اريد هذا المعنى من جمع الثوث السالم ليكون مسلماً

علما داخل فيه **فعرشون** واخوانها **تقدير** جمعيتها في الاصل داخل في
 جمع المذكور السالم فلا وجه للاحاقها به **قوله** وانما جعل اعراب المثني
 مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته الاولى ترك ملحقاتها لان قوله لانها
 فرع الواحد مخصوص بالمثني والجمع اذ جعل ملحقات المثني والجمع
 ايضا فرع الواحد بواسطة فرعية المثني والجمع بعيد غاية البعد
 وايضا بيان الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية
 والجمع **فان قلت** صلاحية علامة التثنية والجمع للاعراب ممنوعة
 لان العلامة لا تتغير والاعراب تتغير **قلت** جاز تبديل علامة
 بعلامة وهذا القدر يصلح للاعراب **قوله** ولا جعل اعرابها بالحروف
 لما بين ثكنة جعل اعرابها بالحرف اذ ان بين ثكنة جعل اعراب المثني
 بالالف والياء واعراب الجمع بالواو والياء **فان قلت** لما ذكر ان الثنا
 ان يجعل علامتي التثنية والجمع اعرابها ومعلوم ان علامة التثنية
 هي الالف والياء وعلامة الجمع هي الواو والياء فعلم منه ان اعراب
 التثنية بالالف والياء واعراب الجمع بالواو والياء **قلت** ما علم سابقا
 ليس الا ان علامتي التثنية والجمع هي حرف مئة ناسب ان يكون
 اعرابا وان العلامة ما اذا فلم يعلم بعد بل جعل الالف والياء
 علامة التثنية بعد جعل اعرابها وانما ان العلامة بالالف والياء
 في الاحوال الثلث وجعل الواو والياء علامة للجمع بعد جعل اعراب
 بالواو والياء بهذا الوجه الذي ذكره فتأمل **قوله** فلو جعل اعراب كل
 واحد

يدعى على ان ينظر
 في الالف والياء
 والجمع لا يمكن
 ولا يجوز ان يكون
 والجمع هو

واحد منها بتلك الحروف لوقوع الالتباس سواء جعل كل واحد من
 الحروف اعرابا واحدا فيهما بان جعل الواو علامة الرفع فيها مثلاً
 او جعل كل واحد من الحروف في كل واحد منهما اعرابا اخر بان جعل
 الواو علامة في التثنية وعلامة النصب في الجمع مثلاً فانه يحصل
 الالتباس التباس التثنية في حال الرفع بالجمع في حال النصب مثلاً
فان قلت قد يحصل الالتباس في التثنية والجمع بين حالهما النصب
 والجر على اختيارهم ويرتفع بقريضة العامل فليكن ههنا ايضا
 ويرتفع بقريضة العامل **قلت** فرق بين الالتباس **فان** الالتباس
 حالتي النصب للتثنية بحالة الجر بعد الجزم بكونه تثنية سهل
 يرتفع باهني شيء وانما التباس التثنية بالجمع فهو امر عظيم يخل في الافة
 لا يرتكب مثله بل يحترز عنه **فان قلت** يجوز دفع الالتباس بعد
 جعل اعراب كل من المثني والجمع بتلك الحروف بحركة ما قبل تلك
 الحروف بان جعل حركة ما قبل اعراب رفع التثنية مغايرة بحركة
 ما قبل اعراب رفع الجمع مع موافقة اعرابها كما فعلتم في جعل الياء
 اعراب الجر فيها **قلت** هذا لا يتصور في اعرابها بالالف فيحصل الالتباس
 فيه **فان قلت** فليفرق في صورة الالف بحركة النون انتهى بعد
قلت النون غير باق دائماً بل يسقط في حال الاضافة فيتحقق
 الالتباس في تلك الحال **فان قلت** يمكن دفع الالتباس بجعل اعراب
 احدهما لغظياً والاخر تقديرية **قلت** لا يجوز جعل الاعراب

في الجمع

تقديرها الا لتوضيح ظهور الاعراب او استغناء له بعد الظهور
ولم يتحقق شيء من ذلك في شيء منها ودفع الالتماس لتكون
علة لتقدير الاعراب **قوله** فلو خص المثنى بها بقي المجموع بالاعراب
بعد فرض جعل اعرابها بالحروف وانحصار حروف
الاعراب بالحروف **قوله** لحفة الفتحة وكثرة التثنية
بالقياس الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على ثلثة فرد شرط
ثلثة ان كان اسما واكثر من الثلثة ان كان صفة بخلاف
التثنية فانها يتحقق بفردين بدون بشرط وما كان اقل
شرطا فهو اقل افرادا **قوله** لان في الثلثة مثلا يتصور ثلث
تثنية باختيار كل اثنين منها ولا يتصور ما لا جمع واحد **قوله**
لوقوع كل منها فضلة في الكلام اي علامة الفصل حقيقة
او حكما او صفة الفصل حقيقة او حكما **قوله** لما فرغ من
تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف بعينه قوله فالفرد المنصرف
والجمع المكتسب المنصرف الى ههنا اشارة الى تقسيم الاعراب
بالحركة والاعراب بالحرف وبيان مواضعها المختلفة في انما
في بعض المواضع بالحركات الثلث والحروف الثلث وفي بعض
المواضع بالحركتين والحرفين **قوله** الذين اشير الى تقسيمها
في حكم العرب حيث قال لفظا او تقدير في هذا البيان
فوائد الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق

الاعراب

لا التقسيم

لا التقسيم الاخر للاعراب والثاني ان لام التعريف في قوله
التقدير وفي قوله واللفظي عهدتي والثالث ان هذا الكلام
متصل بما قبله كمال الاتصال **قوله** ولما كان التقدير في اول وما
هو اقل فهو اخف في تقديم واضبط فيكون اولى بالتقديم
واحاله عديله عليه ولان التقدير في الحفظة اولى بالتقديم
في مقام البيان والمقصود من هذا الكلام الاعتذار عن
تقديم الاعراب التقدير مع ان اللفظي اصل لان الاعراب
علامة وحق العلامة ان يكون ظاهرا **قوله** التقدير
اي تقدير الاعراب جعل اللام عوضا عن المضاف اليه او
للعهد اشارة الى تقدير الاعراب الذي فهم من حكم العرب
والمناسب بعديله اعني قوله واللفظي فيما عداه وبما سبق
من انه في بيان قسم الاعراب الذين اشير اليهم في التقسيم اليهما
سابقا ان يفسر التقدير بالاعراب المقدّر بان يجعل المصدر
بمعنى اسم المفعول او بان يجعل ياء النسبة مقدرا بان يكون
التقدير في الاصل التقدير كما ان العرض اللازم والعرض
المفارق في عبارة المنطقيين بمعنى العرضي **قوله** فيما اشير
الاسم العربي الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة وكان
الاعراب بالحركة وعدم التعرض الى ذلك لظهوره **قوله**
في اخره الف الاولي ترك في لان الالف نفس الاخر ويمكن

كما جازى من الحروف الاخر
لا لا تقسم على الاعراب

التوجيه بان يراد موضع الاخر **وقال** ان احرا الاسم عام واللفظ
خاص **قوله** كعصا اختيار عصا اشارة الى ان الالف المقدر
كاللفظ وكذا في قاض اشار الى ان الياء المحذوفة كاللفظ
ولفظة ان يقول ان اجزاء الاعراب في مثل عصا وقاض ^{فيل}
الاعلال او بعده **فان** كان قبله مع انه غير ملائم ان النحوي
يجري الاحوال على الكلمات العvisمة وهي تكون بعد الاعلال
فيما نقل يلزم ان يكون الاعراب في كليهما مستثناة اذ ليس في
آخر عصا قبل الاعلال الف حتى تعذر فيه ظهور الاعراب
وان كان بعد الاعلال كما هو الملائم فيلزم ان يكون في كليهما
متعذرا لان حرف آخر قاض ليس متلفظا حتى يمكن ظهور
الاعراب فيه **والجواب** ان باعث الاعلال لو كان متحققا قبل
الاعلال فيعمل ثم يجري ^{الاعراب} الاعلال كما في عصون فانه قبل
اجزاء الاعراب في اخره واو متحرك حالا وما لا مفتوح ما قبله
وذلك يقتضي قبلها الفاقلة ثم عند اجزاء الاعراب تعذر
ظهور الاعراب بالحركة في الالف لم يتحقق باعث الاعلال
قبل اجزاء الاعراب فلا جرم يعرب او لا ثم تعذر الاعراب
ولو وجد نقل فينقل كما في قاض فانه قبل اجزاء الاعراب لا يابى
للاعلان وبعد اجزاء الضمة في حال الرفع والكسرة في حال الجر
يحصل ثقل يقتضي حذف الحركة فيلزم ان يكون الاعراب في عصا

بعد الاعلال

بعد الاعلال وفي قاض قبل الاعلال من غير تحكم ولكن ان تقول
في الجواب ان الحكم يتعذر الاعراب امالة فيما كان في اخره
الف من غير اعلال كجلى ثم حمل ما عداه مما في اخره الف عليه
والحكم بالاستئصال امالة فيما كان في اخره ياء من غير اعلال
كالقاضي ثم حمل ما عداه مما حذف ياقوه ايضا عليه ولا يجري
في التريد المذكور بعد الاعلال فيما هو الاصل **قوله**
وكما في الاسم المعرب بالحركة سواء كان مفردا او جمعا مكسرا
منصرفا او غير منصرف او جمع المؤنث السالم كاحدي و
عبادي ومساجدي ومسلماتي قال الفاضل المحشي ^{وقيل}
بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج عنه مثل عصاي فان تعذر الاعراب
فيه قبل الاضافة انتهى **واعترض** عليه بعض المحققين بان اصل
عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون
القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة وفيه ان الالف
الذي ذكرنا في القلب بالالف موجود قبل الاضافة فالمناسبة
ان يعتبر الاعلال قبل جعله مضافا ايضا فالاولى ان يقيّد
بكون المعرب بالحركة لفظا لكن يتوجه عليه انه يخرج في نحو قاض
مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه **قوله** نحو غلامي اعلم
ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان مثل غلامي مبنى لكن الموضع عند
المص وبعضهم انه معرب **قوله** فانه لما استثقل ما قبل ياء المتكلم

من تعدد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
 بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف لا استيفاء جميع صور الاعراب
 التقديرية حتى يرد على المصداق تركه مثال الاعراب بالحرف التقديرية
 في الاحوال الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكور السالم الفنة
 الى الاسم المعرف باللام نحو جاءني اخو الحارث ورأيت اخا الحارث
 وموتت باخي الحارث ونحو جاءني مسالي القوم ورأيت مسالي القوم
 وموتت بمسالي القوم وايضا ليس مقصوده من ذكر عصا فلا
 في الاعراب التقديرية المتعذر استيفاء جميع صور الاعراب المتعذر
 حتى يرد عليه ان الاعراب في الاسماء المعربة بالحركة المذكورة بطريق
 الحكاية تقديرية ايضا للتعذر بسبب استثقاله واخر تلك الاسماء
 بالحركات المحكية نحو قولك راكبا حال من زيد فجاءني زيد راكباً
 وحال من زيد في رأيت زيدا راكباً وحال من زيد في موتت بزيدا
 راكباً لكن يرد ان الاعراب التقديرية المتعذر ايضا قد يكون بالحرف
 فلم يشر اليه كما اشار في المستثقل وذكر فيها اذا كان العرب بالحرف
 مذكوراً بطريق الحكاية فان اخره في مشغول بالاعراب المحكي
 اجزاء اعراب اخر فيه نحو دعني من قولهم الا ان يقال بني الكلام
 على من ذهب من لم يجوز الحكاية في العرب بالحرف لكن في نحو زيد ذلك
 في العرب بالحركة دون العرب بالحرف تحكم لا يخفى قوله وقد يكون
 الاعراب بالحروف تقديرية وضابطته ما اذا كان الاعراب مدة ولا

ساكناً

ساكناً قوله يعني فيما عدا ما ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد
 مرجعه بانه راجع المذكور قال بعض المحققين المتعدد اذا ذكر العطف
 بجملة او بجزء افراد الضمير الراجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور
 لا الى الجميع قوله مما تعذر فيه الاعراب او استثقل بعينه ان ضمير ما عدا
 راجع الى ما ذكر من قسم الاعراب المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من
 الصور الاربعة والامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب في بعض
 مما عدا المذكورة تقديرية ايضا كما ذكرنا فكيف يصح قوله واللفظ
 فيما عداه تأمل قوله ولما ذكر في تفصيل العرب المنصرف الى بيان
 ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله وتكثرت ذكر غير المنصرف وتركه
 المنصرف بان التفصيل الذي سبق للعرب في بيان مواضع الاعراب
 بالحركات والاعراب بالحروف فبقوله فالمفرد المنصرف الى يحتاج الى
 بيان المنصرف وغير المنصرف فلهذا بين غير المنصرف ثم المناسب
 ذكر المنصرف وتقديم بيانه لتقدمه في تفصيل العرب فلا صلاته
 ولوجودية عنفائه لكن لما كان غير المنصرف اقل واضبط من المنصرف
 وبمعرفته يعرف المنصرف بطريق المقايسة عرف غير المنصرف وترك
 المنصرف على المقايسة لكن لم يقل والمنصرف ما عداه كما ذكر في
 اللفظ والتقديرية ان اللفظ في ما عداه لا شعاع عنفوان غير المنصرف
 على هذا وقد يقال تفصيل العرب يحتاج الى بيان المجموع باقسامه
 والثني ايضا فالمناسب ذكر المجموع باقسامه وذكر الثني ايضا بعد بيان

نحو

الامور

الامور

نحو

غير المنصرف قبل ذكر المرفوعات **قوله** وكان غير المنصرف اقل
من المنصرف اي اقل افرادا من المنصرف بحكم الاستقراء او لاجل ان
شروطه ومعاناته اكثر وما كان معاناته اكثر فهو اقل افرادا
او اقل انواعا فان غير المنصرف نوعان احدهما ما فيه علتان
والاخر ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين **والمنصرف** له انواع
كثيرة وفيه ان البيان اذا كان بطريق التعدد ناسب ذكر الاول واحالة
الاكثر على المقايسة كما في الاعراب التقديرية **واما** في البيان بطريق
التعريف كما في ما نحن فيه فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال
اكتفى بتعريف ما هو اقل افرادا او انواعا عن تعريف ما هو الاكثر
وقوله وبمعرفته يعرف المنصرف انما يفيد اذا لم ينكسر ^{كذلك} لا ريس
فاذا عرفت المنصرف بما لم يكن فيه علتان من سبع او واحدة منها
تقوم مقامها يعرف غير المنصرف بالمقايسة **قالوا** في ان يقال ولما
كان تعريف غير المنصرف وجوديا وتعريف المنصرف عدليا
لمعرفة غير المنصرف واحال المنصرف على المقايسة لان عدم الشيء
يعرف بمقايسته **قوله** عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه اعلم
ان الاسم المعرب اذا لم ينحصر في المنصرف وغير المنصرف كما هو
الجمهور لا يمتنع تعريف احدهما واحالة معرفة الاخر عليه فان
الجمهور عرفوا المنصرف بما يقبل التنوين والحركات الثلاث وغير
المنصرف بما يقبل الضم والفتح ولم يغفلوا عن التنوين وانما

يفتح في موضع

يفتح في موضع الكسر فالمعرب بالحرف والمعرب بالضم والكسر اسطة
عندهم فلا يعلم من تعريف احدهما تعريف الاخر **واما** على رأي
المص فالقسم المعرب بالحركة وهو منحصر فيما كان فيه علتان او واحدة
تقوم مقامهما وهو غير المنصرف وفيما لم يكن فيه ذلك وهو المنصرف
وقيل مطلق الاسم المعرب سواء كان بالحركات او بالحرف منحصر ^{عنده}
وفيما كان فيه علتان او واحدة وهو غير المنصرف وفيما لم يكن
فيه ذلك وهو المنصرف لكن لا يظهر اثر الصرف في بعض انواعه
فعلى التقديرين يجوز تعريف احدهما واحالة الاخر ^{سنة} على المقايسة
كما فعله المص **قوله** غير المنصرف المنصرف ما خوذ من الصرف
اما بمعنى التحويل والتغيير ^{حالة} ما كان التحويل والتغيير عنه عن
الاصلية اكثر بسبب قبوله الحركات الثلاثة والتنوين ^{منصرفا} سمي
وما ليس بهذه المثابة كانه لم ينصرف بالنسبة الى القسم الاول
سمي غير منصرف **واما** بمعنى الزيادة فسمي المشتل على زيادة
الاعراب والتنوين منصرفا **قوله** اي اسم معرب جعل موصولة
حيث فتره بالنكرة وان صح تفسيره بالمعرفة وجعله موصولة
ايضا كما مر مرارا اشارة الى صحة جعل ما موصولة وموصولة
وفي امثال هذه المواضع فتر تارة بالموصولة وتارة بالموصولة
وانما قيد الاسم بالمعرب احترازاً عن الينيات التي فيها علتان
قوله فيه علتان العلة في اللغة عارض طبيعي يستدعي حالة غير

فيه

طبيعية وفي اصطلاح الحياة ما ينبغي ان يختار الحكم عند حصوله
امر يناسبه وذلك الامر المناسب يمتد بالحكم **قوله** مؤثرتان باجتماعهما
هذا القيد اشارة الى ان مثل جيل ومصايح علمين خارج عما
هذا الجزء من التعريف داخل في الجزء الآخر منه وقوله او واحدة
منها تقوم مقامها لانها وان كان فيها علتان لكن المؤثر العلة الواحدة
وهي التانيث في الاول والجمعية في الثاني لا العلية ولهذا لو تكو
لم ينصرفا ايضا **قوله** واستجماح شرابطها فيتم ذلك لثلاثتهم
ان مجرد اجتماع العلتين كاف في التانيث حتى يلزم ان يكون مثل قوله
غير منصرف مع انه منصرف **قوله** من علل تسع لم يقل من تسع علل
حتى يكون المحذوف المعطوف اليه لا الموصوف لان شرط حذف المعطوف
اليه لم يتحقق فيه كما سيجي في القريب في بحث العدل **قوله** مجموع هذا
البيتين اشارة الى ان المعطوف في تعداد العلل التسع مقدم على
بالمبتدأ كما اشار في بيان انواع الاعراب الى هذا المعنى بقوله اي النوع
اعراب الاسم ثلثة في شرح قوله وانواعه رفع ونصب وجوكني
اشار الى مفسدة الربط قبل المعطوف ههنا وتركه لانه لا مكان التثنية
ثم بادعاه ان كل واحد من الرفع والنصب والجر انواع حيث يكون
بالحوكات والحورف المختلفة ويكون لفظيا وتقديريا **قوله** عدل
ووصف وتانيث ومعرفة نقل عنه قدس سره اوله مواضع
الصرف تسع كمالا اجتمعت ثنتان منها فاما للصرف تصويب
هذا

هذا وهذه الايات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول
ان بعد اجتماع العلتين لا ينزل حكم الصرف ويجوز ان يكون التصويب
من الصواب اي لم يكن الصرف حين اجتماعهما صوابا ولم يذكر المص
هذا البيت حتى يستغنى عن تعريف غير المنصرف لقصوره عن افادة
التعريف بحسب الظاهر اذ يخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام
العتين وايضا يقتضيه منه ان اجتماع السببين يوجب عدم الانصراف
مطلقا مع انه يجوز صرف هذا وايضا يدل على انه اذا اجتمع في كلمة
التانيث بالالف والعلية يكون منع صرفها للسببين مع انه ليس الا
للتانيث **قوله** مجرد المحافظة على الوزن وقد يوجه في اختيار رتبة انتم
يستعار للتراخي الرتبة ونظيره في القرآن كثير فقد يقصد علوية
المعطوف على المعطوف عليه وقد يقصد ذبابة رتبة فعطف الجمع
بتم الاشارة الى ان رتبة عن الجمع بسبب عدم قيامه مقام العلتين
فتأمل **قوله** والنون زائدة ذكر هذه العلة معروفة دون باقي
العلل ليجرد المحافظة على الوزن فلذلك جوز بعض الشارحين كون
زائدة مرفوعة صفة للنون لكون اللام فيه ليست للتعريف وفي
اختيار تنكير العلل فائدة هي ان السبب مثلا عدل ما لا عدل فان
بعض العدل يكون علة للبناء وكذا علة منع الصرف ليس كل وصف
بل الوصف الاصل وهكذا **قوله** من قبله الف المراد من التقديم الموهوم
من قبله التقديم المكاني كما لا يخفى **قوله** ولا يخفى انه لا يلزم من هذا التقدمة

بتم اشارة الى ان رتبة عن الجمع بسبب عدم قيامه مقام العلتين
مقام العدل ثم عطف التركيب على الجمع

زيادة الالف هذا انما يتحقق اذا قدر متعلق الطرف اعني من قبلها من
افعال العموم واما اذا قدر ما يدل على الزيادة كقولنا مزيدة من
قبلها الف فيقوم زيادة الالف بلا اشتباه ولم يلتفت الى هذا
التوجيه لان الشايع عندهم تقدير متعلق الطرف بلا قرينة
واضح من افعال العموم ولا يخفى انه كما يفهم زيادة الالف من هذا
التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون علة لمنع الصرف بل يفهم
منه علية النون فقط مع ان العلة بمجموع الالف وكذا لا يفهم من
من التوجيه الثاني ايضا فتأمل **قوله** واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة اه لا يخفى ان هذه الالة
بعيدة عن الطبع لا يقتضيه وضع ولا قاعدة الا انه قد ستر
ادعي ان هذا المعنى مفهم عرفا بل دليل ان هذا المعنى مفهم من
نظيره وهو قولك جاء زيد راكباً بين قبله اخوه وفيه انه لو سلم
ان المقادير من هذا النظم هذا المعنى لكن لانم انه باعتبار الحمل
الثاني اعني جعل اخوه فاعل راكباً ومن قبله متعلقاً اليه ثم لا
يجوز ان يعتبر فيه الحمل الاول مع افادته هذا المعنى وهو ان يكون
من قبله متعلقاً بمقدّر واخوه فاعله او مبتداء خبره من قبله **قوله**
او القول بان كل واحد علة الاولى ان يقال او القول بان كل
واحد مانع لانه المذكور في نظم ابي سعيد المانع لا العلة حيث
قال موانع الصرف تسع الى وقد اعتد عن هذا بان الموانع جمع
مانعة

مانعة وتأنيثه باعتبار ان موصوفها العلة فكانه قال العلة الموانع
للصرف تسع فتأمل **قوله** تقريبي فيكون محذوفاً عنه باعاً النسبة
كما يقال العرض المفارق بمعنى العرضي المفارق **قوله** وقال بعضهم
انه اثنان قيل وهما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم كما في
وزن الفعل والتركيب اي تركيب العلتين كطلمة مثلاً فان فيه تركيب
التأنيث والعلم **قوله** وقال بعضهم احد عشر هي التسع المذكور
مع مراعاة الاصل كما في احراز استي به شمر وشبهه الفالتأنيث
وهو الف ليست للتأنيث زيدت في اخر الاسم وجعلت كذا الاسم
علماً كارتل **قوله** لكن القول بانها تسعة تقرب لها الى ما هو
ويمكن ان يقال وهذا القول تقريب اشارة الى المسامحة
التي وقع في تعريف غير المنصرف وبيان العلة في هذا الكلام المنظم
لاجل ضرورة الشعر يعني هذا القول تعريف للمخاطب اليها هو
لا تصريح به لعدم مساعدة النظم له والمسامحة بانه لا يصح
بظاهره على ما فيه علة واحدة تقدم مقام العلتين وانه لهذا
الموانع شرائط في النوع لم يصرح به وما في قوله والنون زائدة
من قبلها الف من عدم التصريح بزيادة كليهما وعليتهما **قوله**
ثم ذكر امثلة العلة يعني اراد المصنف تعريف العلة بالامثلة
ليتضح في الجملة قبل بيان شرائطها **قوله** مثل عمر مثال للعدل
يعني انه غير منصرف تحقق فيه العدل المؤثر باجتماع العلة

الاخرى وهي العلمية وهذا العدل وهو كونه مخرجاً عن صيغته
 الاصلية الى هذه الصيغة المخصوصة لان نفس هذا المثال عدل
 وكذا الحال في الامثلة الباقية فان نفس الاسماء ليست على بل هي غير
 منصرفة تحقق فيها العلل فتأمل **قول** من حيث اشتما له على علتين
 او واحدة منها كلمة حيث تعليلية لا تقيدية فان غير المنصرف
 لا يكون الا بهذا الوصف فلا فائدة في التقييد به وانما على به لان
 لغير المنصرف او ما قالوا ليس على لترتب هذا الحكم فانه من
 حيث انه ~~معرّب~~ ~~لغير المنصرف~~ اختلاف اخره ليست على لترتب
 العوامل ومن حيث انه ~~معرّب~~ حكمه مرفوع وعلى هذا القياس انما
 يقل من حيث انه غير منصرف مع افادته ما افاده هذا القول على الوجه
 الاخصر للتصريح الى منشاء ترتيب هذا الحكم بحيث يرتبط اليه تعليل
 لقوله وذلك لان لكل كلمة فرعية الى واعلم ان جمع المذكر السالم عند
 المصنف يقتضي ظاهر تعريفه مع عدم ترتيب شيء من هذين الحكمين
 عليهما فلم يكن على ترتيب هذا الحكم مجرد اشتما له على علتين او واحدة
 بل لابد من التقييد بعدم المانع وحيث لا يكون صورة الضرورة
 والتناسب من تغير الحكم كما لا يخفى **قول** ان لا كسر ولا تنوين وانما
 تعارض بالكسر مع انه علم من بيان اقسام الاعراب بالحركات والحروف
 لتفصيل المعربات ان غير المنصرف لا يقبل الكسر والتنوين **قول**
 من وجهين الاول من حيث جعل حكمه الذي عدم الكسرية جزء

لكن اخر من

والمنشأ الى منشاء ترتيب هذا الحكم بحيث يرتبط اليه تعليل

بل يخرج في ظاهره الى ان سالف الجواب
لغير المنصرف بالاسم قول الكسر والتنوين

تعريف

تعريفية والثاني من حيث جعل حكمه الذي هو عدم دخول التنوين
 ايضا من تعريفية والى ان منع الكسر عن غير المنصرف بالاصالة لا
 بتبعية التنوين كما سيجي في آخر الباب نقلاً عن بعضهم **قول**
 لان لكل كلمة فرعية سواء كانت مختصة بفرعية الموقوف للموقف
 عليه او كانت ~~معرّبة~~ ~~معرّبة~~ ومن فرعية المرجوع الراجع للمرجوع اليه ~~معرّبة~~
 في غيره هذه العلل انما مثلها الثاني فرع الواحد كالمجموع فاعتبار
 فرعية هذه العلل التسع دون غيره غير معلوم **وجه** **قول**
 في تشبه الفعل من حيث انه له فرعتين اعلم ان تشابه الفعل ثلث
 مراتب اعلاها تعجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب عنه واسطفا
 بوجوب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب عنه وادناها
 تعجب كون الاسم عاملاً **قول** فمنع منه الاعراب المختص بالاسم
 وذلك لان المشابهة القوية كما اوجبت منع جميع انواع الاعراب
 كونه مثبتاً ناسب ان تؤثر تلك المشابهة المتوسطة في منع بعض
 انواع الاعراب والناسب منع الاعراب المختص بالاسم كما لا يخفى
قول والتنوين الذي هو علامة التمكن وذلك لانه كما منع من
 غير المنصرف الاعراب الجوز لم يكن له امكانية جميع انواع الاعراب
 فلا وجه لادخال تنوين التمكن التي هي للدلالة على امكانية الاسم
 للاعرابات الثلث **قول** لانك تقول قائم ثم تقول قائم و
 التعريف فرع التذكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل قال

بعض المحققين المبرزين للنساء القائم المطلق لا القائم المجرد عن
 النساء وهو المذكور وكذا العروض للالف واللام الرجل المطلق لا
 المجرد من اللام وهو النكرة فالفرعية في التأنيث والتعريف
 وهتية فالفرعية المعتمدة في منع الصرف اعم من الوهية والحقيقة
 انتهى ثم ان الفرعية التي اثبت في التعريف انما هو في بعض انواعه
 وهو التعريف باللام وما هو علة غير المنصرف هو بعض اخر من
 انواعه اعني التعريف العالي فرعية تعريف العلم باعتبار ان
 المطلق التعريف فرعية في ضمن بعض انواعه ولهذا جعل التعريف
 علة غير المنصرف في تعداد العلل وجعل العلوية شرطه ويجعل
 نفس العلوية علة **قوله** لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
 بنوع اخر هذا انما يصح في احد قسمي وزن الفعل ويكفي ذلك فانها
 اقوى من الفرعية التي اثبت في التعريف ويمكن ان يجعل الاختصاص
 اعم من الاختصاص الحقيقي والحكي التي ويجعل القسم الثاني لوزن
 الفعل مختصا بالفعل حكما فيتحقق الفرعية في مطلق وزن الفعل
قوله ويجوز ان لا يمنع الجواز هو الامكان فقد يجيء بمعنى سلب
 الوجوب والامتناع معا وهو الامكان الخاص بالشايع في استثنائهم
 وقد يجيء بمعنى سلب الوجوب فقط فيتناول الامتناع وهو الامكان
 العام المقيد بجانب العدم وقد يجيء بمعنى سلب الامتناع فقط
 فيتناول الواجب وهو الامكان العام المقيد بجانب الوجود

وهو المراد

وهو المنزاد ههنا وذلك لان صرف غير المنصرف قد يكون
 واجبا كما في صورة خروج الشعر عن الوزن او عدم غاية
 القافية لو لم يصرف **قوله** با دخال الكسر والتنوين الا
 او التنوين با والمافعة الخ لا ان صرف غير المنصرف لم يلزم
 ان يكون با دخال كليهما بل يحصل باحدهما ايضا كما في مثبت
 على مصائب لو انما وفي من يمتي باحد **قوله** عند المنصاف فيه
 علقنا الح والما عند غيره فهو ما لم يدخله الكسر والتنوين
قوله ادخال احدهما يجعل منصرا حقيقة فان قلت
 ان المنصرف عند غيره ما يدخله التنوين والحركات الثلاث
 فبا دخال احدهما فقط لم يجعل منصرا فاما لم يدخل عليه
 الاخر فمعنى التفسير الذي با دخال الكسر فقط او با دخال
 التنوين فقط كما في المثالين المذكورين لم يجعل منصرا
 عند غير المنصاف ايضا قلت جواز دخول احدهما بوجوب
 دخول الاخر ويكفي في المنصرف جواز الدخول وفيه تأمل
قوله وبادخال الكسر والتنوين اما مؤثرين او لا فاعل الا
 يلزم وجود المؤثر بدون اثره فان اثره المنع عن الكسر والتنوين
 لا غير كما لا يخفى وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف
 على مذهب المنصاف ايضا فان كون العلوتين مؤثرين معنوي في
 كما صرح به الشارح في تعريفه **قوله** والضير في صرفه راجع

الى حكمه ويجوز ارجاعه الى غير المنصرف ايضا كما هو المتبادر
 لئلا يلزم الانتشار بتقدير الحكم في نظم الكلام او بدونه
 كما لا يخفى لكن ما ذكره اظهر من حيث المعنى **قول** اي لضرورة
 وزن الشعر في رعاية وزن الشعر لئلا ينكسر اول البيت
 ورعاية القافية لئلا يختل امر ضروري عند الشعراء
 يجوز صرف غير المنصرف واما جعل المنصرف غير المنصرف
 للضرورة او للتناسب فغير جائز عند جمهور البصريين
 لان الضرورة عندهم تارة الاشياء الى اصولها ولا يخرج
 من اصولها ولهذا لم يجوز جعل الهمزة المقصورة ممدودة
 لان اصل الممدودة المقصورة لانه هكذا قيل وفيه ان هذا
 هذا الدليل يدل على جواز جعل المقصورة ممدودة كما لا يخفى
 فتأمل ويجوز جعل الممدودة مقصورة **قول** او انزحاف
 يخرج عن السلاسة الانزحاف من الزحف والزحف خفيف
 كودك وتيري كودك ونشابة افتدوسيل كشان زفتي شرفا
 نده شده وذك في بعض رسائلهم علم العروض الزحاف بكسر
 الزاء جمع زحف بفتحها وهو بعد السهم المرفوع عن الهدف يقال
 زاحف اذا ذهب الى طرف آخر من الهدف وسقط بعيدا
 عنه انتهى والسلاسة رواية **قول** صبت على مصائب لو انما
 الى نقل عنه سيرة هذا البيت ما قالته فاطمة رضي الله في شدة

النبى

النبى صلى الله عليه وسلم **واوله** ما ذا على من شدة تربة احمد
 ان لا يشتم مدي الزمان غوا ليا انتهى وكتب في الها شبة غوا ليا
 جمع غالية بوي خوش قال بعض المحققين المدي شبة بالتخفيف
 سياش كرون التربة خاك نمناك الكدي غايه والمعنى
 ما الذي اولا شئ وقع على من شدة تربة احمد في ان لا يشتم
 مدي الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار
 والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشتم من شتم الغوا الى انتهى
 ثم نقل هذا البيت يجوز ان يكون بسبب ان احمد فيه
 غير منصرف صرف بادخال الكسر والتنوين كما صح في بعض
 الكتب بهذا الوجه ووجه الصرف فيه الانكسار كما يشهد على
 هذا الرجوع الى الوجدان والرجوع الى العلم العروض ايضا
فجوز مستحسن سالم وهو مستفعل بلانا وتقطيعه
 ما ذا على مستفعلن من شدة ترم مستفعلن به احمد مستفعلن
 فاذا حذفت تنوين احمد كحذف نون مستفعلن ينكسر
 الوزن كما ان في صبت على مصائب لو انما لو حذفت التنوين
 عن مصائب ينكسر الوزن فان تقطيعه صبت على مستفعلن
 بمصايين مستفعلن لو انما مستفعلن وكحذف التنوين عن
 مصائب يحذف نون مستفعلن فينكسر الوزن **قول** ان ذكره
 يجوز فيه الفتح بتقدير لام التعليل والكسر بحمل الكلام الاستغناء

مستفعلن مصائب مستفعلن

في موقع التعليل كأنه قيل ما علة الاعادة فقال في جوابه ان ذكره هو
 المسك ما كررته يتضوع **قوله** فانه لو فتح نون نونان يستقيم
 الوزن ولكن يقع فيه زحاف فان قلت الضرورة في نونان يستقيم
 التنوين لا الكسر فلم كسر قلت لا لم يكن الواسطة بين المنصرف
 وغير المنصرف فبعد صرف با وخال التنوين كسر ايضا ولان
 الكسر منع من غير المنصرف بتبعية التنوين كما بين في موضعه
 فلما جاز دخول التنوين جواز الكسر ايضا ولان التنوين كما كان
 للممكن ومعناها امكنية الكلمة للاعرابات الثلث فلا بد من افعال
 الكسر حال الجز لتحقق معنى التمكن والايكس الكذب فتأمل قال
 بعض المحققين الشارحين ان يجوز هذا البيت مع التنوين
 طويل مقبوض على وزن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن وم
 حذفه طويل مقبوض مكفوف على وزن فعولن مفاعيلن وحول
 يخرج الطويل السالم اي فعولن مفاعيلن فعولن من الوزن
 انتهى **قوله** لرعاية القافية وهو لغة ما يجري على قفاء الشئ
 وعقبه واصطلاحا هي مجموع ما يتكرر بغير الاستقلال في
 اخر الابيات في الفاظ مختلفة لفظا ومعنى او لفظا فقط او
 معنى فقط **قوله** حروف الروي مأخوذ من الروا بكسر الراء
 وهو لغة جبل يشد به الحمل على البعير واصطلاحا عبارة
 عن الحروف الاخر الاصلية من حروف القافية وشرط

من
 العائنه
 الجيدى
 منه

فيه ان

وشرط فيه ان لا يتغير في اخو شئ من الابيات مع حركته
 المسماة بجري لو كان متحركا **قوله** رعاية التناسب بين الكلمات
 امر مهم عندهم ولهذا صار السجع من اجل الحسنات
 وذلك للتناسب يكون في اخر كلام الفصيح على انحاء مختلفة
 منها ما في قولهم ههنا في الشئ ومراكبي مع ان الاصل امر في
 ومنها قوله لك والفجر وليا لعشر والشفع والوتر والليل اذا
 يتشرب حذف الياء في تشربنا سبب الفجر كما قيل ومنها ما في قوله
 يبدئ الخلق ثم يعينه واللغة المشهورة ببدء **قوله**
 وان لم يصل الى حد الضرورة فيه اشعار الى ان رعاية التنا
 قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوران
 التي قصدها وزن منصرف مع عدم صرفها كما يقال وزيت
 ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فصيحة مفاعلة
 مع تأنيها وعليتها لوزن مخصوص لنا سببه ما يوزن به اعني
 مضاربة وهذا التناسب ضروري عند بيان الوزن كما لا يخفى
قوله حيث صرف سلا سلا تعليل لصحة التمثيل به او للمكان
 اشارة الى قراءة اخوي بدون رعاية التنا سبب **قوله** لتباين
 المنصرف الذي يليه هذا في خصوص المادة والا فقد يكون
 المنصرف الذي يجعل غير المنصرف تناسبا له في كلام اخر
 عليه او مؤخر عنه كما صرف قورير لرعاية فواصل الابيات

قوله مثال لمجموع غير المنصرف الى او مثال لغير المنصرف الذي
وقع في التركيب وكلام الفصيح **قوله** وما يقوم مقامهما قال الفاعل
المحشي اللاتي تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابرهه في حدة غير المنصرف
انتهى وقد اعتذر عنه بان بيان الاسباب كلها لبيان ما ابرهه في التعريف
وقوله وحكمه معترضة لا محل انما وقعت وبان شدة الاحتمال
بيان ان عدم قبوله الكسور والتنوين من جملة احكامها لا يجوز
ان يجعل تعريفا له كما فعله الاكثرون لاستلزامه الدور وعاد
الى ذكر قوله وحكمه بعد ذكر التعريف قبل بيان قيود التعريف
ثم ذكر قوله ويجوز صرفه لنا سببه وبان ذكر قوله وحكمه ايضا
لبيان ما ابرهه في التعريف فان العلة في التعريف مفيدة بكونها
مؤثرة وبقوله وحكمه بين اثر العلة في جميع ما ذكر بعد التعريف
لبينا نذ ما ابرهه في التعريف وبما سببه **قوله** من العلة التسع
قيد للعلة الواحدة او للعلة او لكل منها **قوله** فانه قد تكرر
فيه الجمعية اعلم ان في علة قيام الجمع مقام العلة في اقوال الاول تكرر
الجمعية حقيقة او حكما وهذا ذهب المصنف لهذا اختاره الشافعي
والثاني ان الجمعية فيه وصل الى محلة التماس بحيث لا يمتنع جمعيتها ثانيا
جميع التكثير فكان له كمال قوة في الجمعية والثالث انه لا نظير لهذا
الجمع في الاحاد بخلاف ساير المجموع فله قوة في الجمعية بحيث ان يقيم مقام
السببين وبعض نظير المجموع القلة كالكلب واجمال وان لم يكن لها

نظير في الاحاد

نظير في الاحاد كما قيل لكن كونها جميع قلة يتناسب الاحاد فلا يقوى
قوة يقوم مقام السببين **قوله** كالمجموع المواقفة الى فانها في حكمها
لما وقعت في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جميع التفسير **قوله**
وهو الفاعل الثاني فيه مسامحة والكراد الثاني في الواقع بسبب احدهما
قوله المقصورة والمدودة اعلم ان الهمزة في المدودة منقلبة عن
الفعل الثاني في دون الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه **قوله**
فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع وان اتفق في بعض الالفاظ
لزومها كالحجارة والتجارة لكن كما يمكن في نوعها تلك اللزوم لم يعتبر **قوله**
فالعدل في ذكر العلة التسع مجمل في تعريف غير المنصرف اراد بيانا
فانه حل فاء التفسير في قوله فالعدل وبتين مفهوم ما كان مفهوما
محتاجا الى البيان وبتين شرط ما كان له شرط وهو في اللغة بمعنى
الليل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء
بمعنى التباعد يقال عدل الجبال الخيل تحاه كذا نقل عن القاموس
قوله مصدر مبتني للفعول المقصود منه دفع اعتراض الشيخ ^{الرس}
من ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فتعريفه بالخروج ليس على
ما ينبغي ويؤيد ذلك ما سبغ في من قوله لا بد في اعتبار العدل من
امر من احدهما اعتبار وجوده الاصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل وحاصل الدفع انه اذا كان العدل
مصدر المبتني للفاعل فهو بمعنى الاخراج والمناصب جعله ههنا مصدرا ^{المبتني}

للمفعول لأن المناسب جعله صفة للاسم الغير المنصرف قائما به
 لا للمتكلم **قوله** أي خروج الاسم بقونية أن البحث في الاسم وأخرج
 به خروج الفعل لأنه لا يستحق العدل اصطلاحاً ثم المراد خروج مادة
 الاسم لأن الاسم هو مجموع المادة مع الصورة ولا يصور خروج
 الكل عن جزئه **قوله** أي عن صورته فتر الصيغة بالصورة لأنه
 قد يطلق الصيغة على نفس الكلمة أيضاً باعتبار ما يعرضها من الهيئة
 يقال ضرب صيغة ماضٍ وهي ليست بمادة ههنا فإن قلت لا شك
 أن الصيغة والصورة هي الهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب حروفها
 وحركاتها وسكناتها والخروج من الصيغة إلى صيغة أخرى يستدعي
 تغيرها مع أنه لم يحصل ذلك مثل آخر قلت المراد بالصورة ائحة من
 الصورة وما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فإن في آخر مثلاً
 كون أحد الأمور لازماً لأفعال التفضيل أمر لازم لم ينزل الصورة
 للكلمة **قوله** التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها
 فإن قلت هذا شكل بمثل غيره فإن صورته الأصلية التقديرية وهي
 صورة عام مثلاً لا تقتضيه أصل قلت لا تقتضي ضرورة منع
 إلى أن يحكم بأنه معدول حكمه بأنه سمي باسم الفاعل من العارة فعد اسم
 العارة خرج من صيغته التي هي مقتضى القاعدة وهي عام إلى غير
قوله بالاسماء المحذوفة الأعيان وكذا محذوفة الأوائل محذوفة أصل
 وعدة ومحذوفة الأوائل كقول علي قول والظاهر مقام الأيلا

أن يكون قبل ما غير أبداً لا حرف
 بحرف من هذا القبيل لأنه لم
 يبق مادته بحسب الظاهر

وحي لم يبق من المغيرات القياسية إلا المدخات والمقلوبات ومثله
 فيه الحركة فقط ويجوز أن يجعل ما غير أبداً بحرف من قبيل ما بقي
 مادته من المغيرات القياسية بسبب وجود ما يقابل الحرف الأصلي
 وهو الحرف المبدل إليه **قوله** فخرجت عنه المغيرات القياسية التي
 ما دتها باقية ولم يخرج بالقيود السابقة وكذا المراد من المغيرات الشاذة
 ما بقي ما دتها ولم يخرج بالقيود السابقة من الجموع والمصفقات و
 المنسوبة الشاذة **قوله** من الجموع الشاذة بياناً لمثل أقوس والنب
 وكونهما شاذاً بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي
 ثقل عليهما إذ لا يغيرا كلمة تغيراً قياسياً بحيث صار الواو والياء
 فيه مضمومين والأصح على الفعل غير شاذ ككلب والكلب **قوله** من غير أن
 يعتبر جمعا أو لا على أقواس والنباب لأن هذا الاعتبار في جميع العدل
 بسبب منع الصرف كما سيأتي ولا منع صرفها **قوله** في حيث إلى
 كلمة حيث مكاني أو تعليلي ويفهم من كلامه قدس سره أن هذا التعهيه
 مرضي له مع أن الظاهر أن المقصود في هذا المقام تمييز غير المنصرف
 من المنصرف لا بجزء تمييز بعض العلل عن بعض ولا شك أن هذا
 التعريف للعدل لا يميز غير المنصرف من المنصرف فإنه إذا سمي بالجموع
 الشاذة مثلاً شخصاً لم يعلم أنها منصرف أم غير منصرف بل يتوهم
 أنها غير منصرف لتحقيق العلوية والعدل بهذا التعريف لا يتم منها **قوله**
 فلا سلم أنها مخرجة عن الصيغ الأصلية هذا المعنى مسلم في الجموع الشاذة

واما في الواحد المغير بطريق البشذوذ الى صيغة اخرى فلا شك
 ان منع خروجه عن صيغته الاصلية الى هذه الصيغة المغيرة
 متكافئة فتأمل الا ان يقال ان مدار العدل على اعتبار خروجه
 من الصيغ الاصلية ولم يتحقق ذلك الاعتبار في المغيرات الشاذة
 مطلقا الا ان بيانه وقع في الجموع الشاذة فتأمل **قوله** الى ان كان
 التكلفات كما كانت العبارة غير صحيحة في افادة بعض القيود ^{سماه}
 تكلفا والا فنوقد من ستره قرة العبارة على وجه يفهم المقصود
 بطريق التباديل من غير تكلف **قوله** واعلم اننا نعلم قطعاً بعينه
 اننا نعلم يقيناً ان خروج مثل ثلث ومثلث واخر وجمع من العدل
 الحقيقية من الصيغة الاصلية ليس محققاً كما هو المشهور وتبين
 من ظاهر عبارتنا ايضا **قوله** ان قوله محققاً كان متعلقاً بالخروج بل لا وجه
 لذلك امثلة غير منصرف ولم يجزوا فيها الا سبباً واحداً اعتبروا الخروج
 ليتحقق العدل **لانه** لا يصلح للاعتبار الا العدل لكن المحقق ثبت
 اصل للعدل ^{سماه} بالتحقيقية فان قلت ان كان ثبوت الاصل
 محققاً فخروجه عنه كان محققاً ايضا اذ الاصل انما يكون ^{اصلاً}
 بخروج الفرع عنه قلت ليس كذلك بالاصل بل هو انما يكون القياس
 ان يكون الاسم عليه سواء كان الاسم عليه ثم خرج اوله يكن والخروج
 لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج فتحقق ثبوت الاصل لا
 يستلزم تحقق الخروج الا ان من قال بالخروج التحقيق اراد الخروج عما

هو القياس

هو القياس بان لم يرد عليه وورد على غير ما هو القياس ويرد عليهم
 الجموع الشاذة وعلى ما ذكره الشارح المراد بالخروج التحقيق
 هو ان يكون الخروج عما ثبت للمادة بعد وورده على ما هو القياس
 وهذا امر غير محقق في شئ من العدول ولهذا اراد بالعدل التحقيق
 ان يتحقق له اصل ثابت ويرد على ما ذكره ان غير المنصرف الذي
 سبببه العدل لم يعرف بتعريف غير المنصرف اذ العلم بكونه
 عدلاً انما هو بعد العلم بعدم صرفه كما لا يخفى فتأمل **قوله**
 لانهم تنبهوا للعدل اعلم ان التنبيه على ذات السبب في غير العدل
 والجمع التقديري مقدم على منع الصرف ولا يتوقف على معرفة
 منع الصرف اصلاً واما علوية الاسباب فلا تعرف في شئ منها
 الا بعد معرفة منع الصرف واما في العدل التحقيق فان كان هو ^{الخروج}
 عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كساب ^{الاسباب}
 وان كان هو الخروج عما كان للمادة كما قررنا لشارح فلا يعرف الا بمنع
 الصرف **قوله** اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ مكرراً يعني اذا
 كان المعنى ملحوظاً مرتين يكون اللفظ ايضا مكرراً مرتين لا يقال
 ان المعنى في الثني مكرر مع عدم تكرر اللفظ لاننا نقول ان المعنى غير مكرر
 في الثني بل اريد منه فردين من مفهوم واحد لا تكرر ذلك المفهوم **قوله**
 جاء في القدم ثلثة ثلثة كلامها منصوبان على الحالية ما قول بلفظ ^{واحد}
 اي مفصلاً بهذا التفصيل فلان كلا اللفظين عبادة عن الحال ^{اخرى}

الاعراب عليها **قوله** الى رابع ومربع الاظهر ان يقال ورباع ومربع
 بالعطف لان الواسطة بين ثني وثني ورباع ومربع هو ثلث ومثلث
 وهو المشبه فلا وجه للدخال في المشبه الا ان يقال ان الى بمعنى
 مع **قوله** والصواب مجيئها قال بعض المحققين الصواب مجيء عشر
 عشر بخلاف الحجة الاخرى **قوله** والسبب في منع صرفها ^{القصود}
 من هذا الكلام ترجيح قول من قال ان السبب في منع صرف ثلث
 واخوانه هو العدل والوصف على ما قيل ان منع صرفها تكرار
 العدل حيث عدل من الصيغة وعن التكرار وعن الصيغة
 عن الاسمية الى الوصفية وذلك لان اعتبار العدل امر اضطراري
 يجب ان يقصر على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك لكان العدل
 قائما مقام العليين كالجوهر ولم يقل به احد **قوله** لان الوصفية ^{العرضية}
 التي كانت في ثلثة ثلثة الى وثلاث وضعت ^{الاسماء} اسماء العدد لنفس
 والاعداد ولما له الوحدات اي المعدودات فاستعمله في المعدودات
 يكون مجازا والوصفية تعرض لها باعتبار هذا الاستعمال
 فالوصفية التي تعرض لثلاثة ثلثة باعتبار هذا الاستعمال كما هو
 في اربع في قولنا مرت بنسوة اربع لا يكون اصلية ثم عدل
 استعماله في هذا المعنى الوصفية ثلث ومثلث ووضع لفظ ثلث
 ومثلث لهذا المعنى فيكون الوصفية فيهما اصلية فتأمل **قوله**
 واخر اسم التفضيل لان معناه اشتد تأخرا وظاهرا ان صيغته

صيغة افعول

صيغة افعول واشتقاقه ايضا كما اشتقاقه يقال آخر اخر ان اخر
 واواخر كما فضل افضلان افضلون واواصل اخرى اخريات
 اخريات كفضلي فضليان فضليات وفضل فلا يرد ان يكون معناه
 اشتد تأخرا لا يستلزم كونه اسم التفضيل لان مثل هذا المعنى يتحقق
 في الصيغ المبالغة ايضا **قوله** ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل في غير
 ما هو من جنس المذكور ^{اولا} فيقال جاءني زيد وآخر بمعنى حار مثلاً
 بل رجل آخر **قوله** وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الالف
 او بكلمة من فيه ان المراد بالاسم التفضيل ههنا ان كان الاسم التفضيل
 المستعمل في معناه التفضيلي فمسلم ان القياس فيه ذلك لكن
 ما نحن فيه ليس كذلك بل منقول عن معناه التفضيلي الى معنى
 اخر فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بها احد منها حتى يكون
 معدولا من احدها وان كان اعلم من ان يكون مستعملا في معنى التفضيل
 او غيره فلان سلم ان القياس فيه الاستعمال باحد هذه الوجوه
 فان المعنى التفضيلي يقتضي ذلك لا معنى آخر واجيب باختصار
 الشق الثاني واثبت ان الاصل في كل اسم التفضيل وان استعمل
 في غير معناه التفضيلي باحد هذه الوجوه الثلاثة ليقوم به المعنى
 الزيادة المستلزمة لاحدها ويكون المستعمل في المعنى المجازي هو
 المستعمل في المعنى الحقيقي كما هو ذات الجازات واجيب ايضا بان
 هذا الحكم ان يكون قياس اسم التفضيل مطلقا ان يستعمل باحد هذه ^{الوجوه}

ان يستعمل

حكم استقرائي لا بد في النقص عنه من تحقق مادة في غير صورة
العدل وفيه انه قد يختلف في اخر واخواته وسائر اسما التفضيل
اذا سمى بها وايضا بالاستقرار يستدل من حال الجزئيات على حال
الكلي لا على حال جزئي اخر وايضا قوله قياس اسم التفضيل ان يكون
كذا يبي عن كون الحكم استقرائيا **قوله** وحيث لم يستعمل بعد
منها علم انه معدول من احدها وفيه انه كيف يعلم هذا من ذكر
اخر فقط من غير انضام مع اخر او ادخاله في التركيب **قوله**
ان تذكر في التمثيل تركيبا من تركيب البلغاء وقع فيه اخطرون
واحد من الامور الثلاثة ليعلم انه لم يستعمل بواحد منها الا ان يقال
ان اخرهما اشارة الى اخر الواقع في التركيب التي يعلم الخاطب
تلكا الواقع فان قلت هذا القياس يستدعي ان يكون اخر ايضا
معدولا عن الاخر المستعمل مع احدهما مع ان فيه وزن الفعل **قوله**
ان العدل و وزن الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة
قلت قد سبق انه لا يكتفي في تحقق العدل بمجرد كون القياس ان
يكون صيغة الاسم كذا بل لا بد من اعتبار خروج عنه بدليل **قوله**
الضرف ولا حاجة الى هذا الاعتبار في اخر لتحقيق العلين فيه
وزن الفعل والصفة ولا بد في اخر فافترقا **قوله** فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام ويؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتثنية كما اشرنا في تعريفه او ذكره شان **قوله** افعل

التفصيل المستعمل باللام كمن يابي من ذلك قاعدة العدل اذا المعنى
لا بد ان يكون محفوطا فيه ويكون الخروب في الصيغة فقط **قوله** ويختلف
المعنى بالتعريف والتكبير قال الفاضل الحشر واجيب عنه بجواز
عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت سحرا معينا وهو **قوله**
فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت سحرا معينا وهو **قوله**
كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افرادة فلا بد من لام العهد
سواء ضار بالعلية على نحو النجدة او لا نحو فقص فرعون الرسول
واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوطا المعنى لتضمنته معنى الحرف
مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلية
المقدرة اشهر وفيه ان هذا انما يبقى اذا استعمل معرفة واما اذا استعمل
تكرة فلا كما في قوله فعلة من ايام اخر حيث وقع صيغة **قوله**
وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤتاه موافقة العدل
والعدول عنه في التكبير لكن يابي عنه اسما التفضيل المستعمل
لاثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤثنت مع ان اخر جمع اخري مؤثنت
اخر لا ان يقال ان هذا الحكم يختص باستعماله في المعنى التفضيل
وان كان الحكم السابق وهو كونه مستوعلا باحد الامور الثلاثة **قوله**
اذ المراد من الجمع المنفى هو الجمع السالم كما يفهم من تعليقه في بحث افعل
التفضيل واعلم انه لا يدخل اللام ومن في جوهر حروف اخر المستعمل
بأحدها بل جوهر حروف الهمزة والحاء والراء والعارض عليه

من اللام ومن كلمة اخرى واذا جعل داخل فيه يلزم عدم بقا
المادة في المعدول ولا شك ان الهيئة الحاصلة لتلك الحروف
لم تتغير خلافاً فيه من ارتكاب ان يخرج عن صيغته الأصلية
حكم كما ذكرنا في تعريف العدل اذ القول بان هيئة مقارنته
مع اللام او من مغايرة لهيئة مجردة عن ما **قوله** لانا يوجب
النسب الى بعض لم يذهب الى تقدير الاضافة لحفظ قاعدة
في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه احتيج الى تغيير القاعدة
فيلخص في تلك القاعدة ممنوع فان التحليل ذهب الى اجمع
واضافته الى تقدير الاضافة من غير احد الامور الثلاثة وانما
القاعدة في تقدير الاضافة في الكلام الواقع لا في فرض الاضافة
في الاصل المعدول عنه بل حفظ القاعدة يخرج عن كونه
عدلاً والوجه ان يقال ان في قولنا جاءني رجل ورجل اخر او جاءني
زيد ورجل اخر ونظائرهما لم يفرض اخر للتفصيل لا لتبصير
التفصيل على ما ذكرنا ولا بالاضافة فروع المناسبة بين الحال والاصل
ولم يقل بتقدير الاضافة **قوله** او اضافة اخرى مثلها يعني في
المناف اليه لا في المناف كما يتوهم من المثال لكن بشرط ان يكون
تابعاً للمناف الاول سواء كان تأكيداً له كما في يا تيم نيم عدياً وعطفاً
عليه في بني ذراعي وجهه الاسد او غير ذلك **قوله** عن احد الاخرين
يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها ويصح قرئ بالصاد الهمزة بالفتحة

الجمعة

الجمعة كما يجب في باب التأكيد **قوله** وقياس فعلاء افعل يعني
ان قياس الاسم المؤنث الذي على وزن فعلاء ومذكوره على وزن
افعل **قوله** ان يجمع على فعل قال الفاضل المحشي اعترض
عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكوره مجموعاً على
فعل ايضاً واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع انتهى **قوله** وان كان
اسماً وانما ذكر القياس في جمع فعلاء صفة واسماً ولم يكنف
على احدهما لان في جمع كمثل ان يعتبر اسميته باعتبار العلمية
وعليه ابو علي **قوله** ان يجمع على فعلى وفعلاوات قال
الفاضل المحشي يرد عليه ان جمعا لو كان اسماً كان اجمع
ايضاً كذلك فجمعه على اجمعون يكون شاذاً اذ لا يجمع هذا
الجمع الا الوصف والعلم الا ان يقال انه علم جنس **قوله**
فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاً وات قال بعض المحققين لا يخفى
ان القياس في جمع التكسير هو جمع جماعي لاجتماعات فلا
يحتمل ان يكون معدولاً عنها انتهى ويمكن ان يقال لا مانع من
اعتبار عدوله عن الجمع السالم وان كان صورته تشبه الجمع
الكثير **قوله** والاخر الصفة الأصلية قيل ان الوصفية فيه
اما باعتبار انه افعل الصفة كاحمر او باعتبار انه افعل التفصيل
كما فضل فان كان الاول يلزم ان لا يصح جمعه على اجمعون لان
افعل الصفة يجمع على فعل كحمر وايضاً لم يتحقق شرط جمع السالم

فيه وان كان الثاني يلزم ان لا يكون مؤنثه على وزن جمعاء بل يجب ان
 يكون مؤنثه جمع كفضلي واجيب بان اسم التفضيل في الاصل جرد
 من معنى الزيادة فعدله عن لوازم اسم التفضيل ايضا فجعل مؤنثه
 على وزن فعلاء كما فعلوا في الصفة فتأمل **قول** وعلى ما ذكرنا من تفسير
 معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبينا بالامثلة لا يريد الخروج
 الشاذة ان لا ينتقص تعريف العدل بها **وقال** توجه ههنا ^{سؤال}
 بعد تحقق العدل في الجمع من ان الخروج الشاذة بعينها مثل جمع
 تحقق العدل فيها ايضا كتر هذا الكلام لدفعه وادبره فيقائده
 اخري لم يفرم سابقا بقوله ولو اعتبره **قول** يكون الداعي
 الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير فيه ان الداعي الى التقدير
 امور ثلثة احدها منع الصرف وثانيها عدم وجود علة اخري
 سوى العلية والثالث عدم صلاحية علة اخري للاعتبار
 سوى العدل والجلوب ان الداعي يكون امرا وجوديا وهو منع الصرف
 ههنا لا غير واما الامر من الاخرين العدميين فهما لا ارتفاع المانع
 ولا يقال لهما الداعي وفيه ايضا ان الداعي ايضا غير مختص
 في منع الصرف فانه قد يكون الداعي في تقدير العدل البناء كما في
 حضار وبوار وقد يكون الجمل على النظائر كما في قطام عند بني تميم
قول كعدمه مبتداء محذوف اي ذكر الخروج كخروج عمر ^{من} صفة
 بعد صفة لخروج اي خروج كاشنا عن اصل مقدر مثل خروج

عمر **قول**

عمر قول وكذلك زفر وكذلك ايضا فتم قالوا الاسماء التي على
 وزن فعل ثلثة اقسام احدهما ما استعمل جنسا فلا عدل
 فيه مفردا كان او جمعا كصرد وعوف وثانيها ما استعمل علما
 ففي اكثرها العدل كعمر وزفر وقثم وليس في بعضها كادد
 ابي قبيلة فانه ثبت استعماله علما منصرفا وثالثها ما كانت
 صفة فهو متبع بعض تحقق العدل في بعضها كجمع واخوانته
 واخرو فسق في مبالغة يافاسق او يافاسقة ولم يتحقق
 في بعض آخر كخنخ في مبالغة خانخ اي ذاهب في الارض **قول**
 لما وجد واغير منصرفين ولم يوجد سبب ظاهر الا العلية
 اعتبر فيها العدل هذا غير مختص بل مشترك بين التحقيق
 والتقديري كما سبق لكن السبب الظاهر في مثالي العدل
 التقديري العلية وفي امثلة التحقيق المذكورة الوصفية
 فان قلت اعتبار العدل في الامثلة المذكورة بعد وجودها
 غير منصرف خصوصا ما في العدل التقديري من اعتبار
 الصيغة الاصلية واعتبار الخروج عنها بعد وجودها غير منصرف
 يوجب الدور في امثلة العدل منصرف اذ لا شك ان منع
 الصرف موقوف على علة التي هي العدل فاذا كان اعتبار
 وتقديره موقفا على منع الصرف يلزم الدور قلت انما لا اعتبار
 العدل بعد وجودها غير منصرف بحيث وجد العدل

بعد منع صرفها حتى يلزم الدور بل يعتبر العدل مقدماً
 على منع صرفها بالذات وسبباً لمنع صرفها لكن هذا الاعتبار
 والعلم بوجود العدل بعد وجدانها غير منصرف فلا دور
 والخاصل ان منع الصرف موقوف على ذات العدل وهو مقدم
 بالذات على منع الصرف لكن العلم بوقوع العدل بعد منع الصرف
 فلا اشكال **قوله** قدر فيها ان اصلها عام وزا فرب هذا
 التقدير امتياز العدل التقديري من الحقيقي وفيه ان مقدم
 الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص على عام وزا فالا ان
 يقال المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العليين
 عاماً من العمارة وزا فرباً بمعنى السيد لا غير **قوله** علماً للامور
 المؤنثة المراد بالعين المؤنثة الامر المؤنث القائم بنفسه
 كالمرأة والناقة والارض والكوكب وفي مقابلة المعنى المؤنث
 وهو المعنى القائم بغيره كالكتابة والتجارة فان قلت
 المناسب ان يقال كل ما هو على فعال علماً للعين المؤنث بالذات
 لا للجمع لان كل فرد ما هو على وزن فعال علم لفرد من الامور
 المؤنثة نعم لكن لما بني قوله كل ما هو على فعال على تعددها
 جمع المعنى الموضوع له ليقابل احاد الجمع باحاد تلك التعددة
قوله فانهم اي بنو قيس او النخاة في لغتهم **قوله** مثل حضار و
 طار وفي بعض النسخ وبار نقل عنه قدس سره ان حضار

علم للكوكب ونقل عن القاموس هي جبل بين اليمامة والبصرة
 والحجيان والحجر من الابل **قوله** المكان المرتفع وبوار ارض
 في اليمن **قوله** وليس فيها الا سببان فيه ان الحضار كان
 باعتبار جميع الاوصاف فهو ظاهر البطلان فان فيها اوصافاً
 اخرى كوزن فعال وان كان باعتبار الامور الباعثة للبناء
 فالحضار ايضا فان من الامور الباعثة هو كونه على وزن
 فعال بل جعل السببين باعثة للبناء غير مناسبة **قوله** باعثة
 البناء هو المناسبة بمعنى الاصل واسباب منع الصرف
 ليست باعثة للمناسبة بمعنى الاصل الذي هو خصوص فعل
 الماضي او الامر او الحرف بل هي باعثة للمناسبة بمطلق
 الفعل كما مر وهو ليس بمبنى الاصل وانما قد صرح في سابقا
 ان الباعث في بناء مثل حضار وبوار وزن فعال والعدل
 لا اسباب منع الصرف فالصواب ان يقال ليس فيها
 اما الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء **قوله**
 اعتبر فيها عداها بما جعلوه معرباً فيه ان ما عدا ذوات
 الرء كقطام اذا اعتبر فيه العدل يكون كذوات الرء
 بعينه في تحقق السببين فيها وتقدير العدل فلما اوجب ذلك
 البناء في ذوات الرء يوجب في غيرها ايضا اذا التاثير في
 البناء ليس باعتبار النخاة حتى لو جعل سبباً مؤثراً اثر

قوله من الابل
 ليعيد اليها
 اسفل من الابل

اولولم يجعل لم يؤثر والجب ان العدل الذي قدر لبناء ذوات
الراء له قوة اثبت بها في البناء لانه مقدرا اصالة وما قدر في مثل
قطاع العمل على النظائر وتبعيتها ليس فيه تلك القوة والاصالة
فلم يؤثر فافتقر ذوات الراء من غيرها باعتبار وجوب اسباب
البناء **قوله** لان الحجازيين يبنونه فان قلت عند الحجازيين
ايضا قدر فيه العدل لكن لبناء كما في ذوات الراء فصحة التمثيل
بباب قطاع للعدل التقديري مطلقا قلتم نعم لكنه اراد ان
يكون المثال مناسبا بباب غير المنصرف فقيده بقوله في لغة
بنى تميم فان باب قطاع غير منصرف عندهم وان كان بعد فيه
عدم المناسبة باعتبار ان تقدير العدل فيه ليس يمنع الصرف
والبحث في العدل التقديري الذي كان الباعث في تقديره
منع الصرف كما مر من الشارح التصريح بقوله يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير **قوله** الوصف وهو كون
الاسم الى لم يعرف المص في هذا الباب سوى العدل من الاسباب
لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محله واما مستغنى عن البيان
لشهرته اول انه عدل في العدل عن التعريف السلف وهو الاخراج
الى الخ ووجه قاردا التصريح بذلك فعرفه في سائر الباب متفق بالسند
فلم يتعرض الى بيانها لكن الشارح **قوله** من الاسباب الباقية
ما لم يفسره المص هكذا افا لبعض المحققين واعلم ان الوصف

قد يطلق

قد يطلق بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مأخوذة مع
بعض صفاتها وقد يطلق بمعنى الوصفية وهو كون الاسم دالا
على ذات بهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وما هو علة منع الصرف
هو الوصفية لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة
لانها **تخير** الاسم الغير المنصرف لاعتقده فلذلك اختار المعنى الثاني
في تقييده **قوله** اخذت مع بعض صفاتها التي هي المحركة
قال بعض المحققين والذكورة ايضا انتهى وفيه ان مثل
الذكورة والانوثة لو كانت من جملة الصفات التي كان لا
معها موجب للوصفية يلزم ان يكون جميع الاسماء الذكورة وصفا
لانها تدل على ذات بهمة مأخوذة مع الذكورة والانوثة
فيلزم ان يكون مثل انسان وفرس وحيوان وحجارة وتجارة
وكنا به وصفا وليس كذلك **قوله** بل قد يعرفها الوصفية كما في
المثال المذكور نفهم من هذا الكتاب **انها** الوصفية انما تعرض للاسماء
العدد اذا جعلت نعتا كعدد واطلقت عليه دون سائر استعمالاته
مع ان كل اسم عدد استعمل مع مميّزه يراه منه المعدود كما صرح
الشارح به في مباحث التمييز فلا شك انه يراه منه ذات ماله
ذلك المرتبة من مراتب العدد فيكون اكثر استعمالا لاسم العدد
بل جميعها في معنى الوصفية **قوله** وصفا في الاصل يجوز جعل
في الاصل خبر ان يكون فلا حاجة الى تقديره ونمنا احتملا حتى نتبين

ليس

العلم

جعل الاسم والخبر امرًا واحدًا **قوله** في الاصل الذي انقل عنه
قد ستره وانما كان الوضع اصلاً لتفرع الدلالات المعبرة
عليه انتهى واذا كانت الدلالات الثلث المعبرة في باب
الافادة والاستفادة متفرعة عليه صحيحة نسبة الوصف
الذي هو كون الاسم دالاً على ذات مبرمة مأخوذة مع بعض صفاتها
بقي في قوله ان يكون في الاصل لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع
منزلة اشتمال الظرف على المظروف ثم المناسب ههنا ان
يجعل الوضع اصلاً بالنسبة الى الاستعمال في غير اصلي الا ان
الاستعمال لما كان اعتبار احدي الدلالات الثلث اثبت الامانة
بالنسبة الى الدلالات ليظهر منشأ اصاله الوضع على الاستعمال
قوله سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه في ذات
الزوال قد يضرب في تأثير الوصفية الاصلية كما زالت الوصفية
بالعلمية فانه لا تأثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق وكذا بعد
زوال العلمية عند الاخفش فكلامه على اطلاقه ليس على ما
ينبغي بل الاول ان يفيد قول المص شرطه ان يكون في الاصل
بان لا يكون في العلم بالاتفاق وان لا يكون زائلاً بالعلمية عند
الاخفش ويمكن ان يقال المراد بزوال الوصفية زوالها بحسب
الاستعمال مع بقاء الوضع الاصلي وزوال الوصفية بسبب الاستعمال
ليس كذلك بل العلمية وضع اخر فيه فتأمل **قوله** اختصاصه

من يكون الوصفية التي
بمقتضى الوضع اصلياً والوصفية
التي تعرف بحسب الاستعمال

بعض افراده الى قال الشيخ الرضي اي من حيث انه فرد له
لذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ على الوصف انتهى فاعلم هذا
الظاهر ان غلبة الاسمية بطريق غلبة الاستعمال واما في غلبة
الاسمية التي بطريق النقل عن الوصفية الى الاسمية فلا يظهر
ان يكون الاختصاص في الفرد من حيث انه فرد بل لا يقتضي
النقل ان يكون المعنى المنقول اليه فرداً للمعنى الوصفى فضلاً
عن ان يكون الاستعمال فيه من حيث انه فرد مع انهم عمداً
الغلبة من ان يكون بطريق النقل او بكثرة الاستعمال
كما يفهم من كلام بعض المحققين في هذا المقام **قوله** فلذلك
فان قلت اني فاء التفرع عن قوله لذلك فما فائدة
قلت الفاء لتفريع علياً اشتراطاً لوصف بكونه في الاصل
للامور المذكورة من صرف اربع ومنع صرف اسود
واخواته وضعف منع افعي واخواته لتفريع لا لتفريع
الامور المذكورة على اشتراط الاصاله حتى لا يحتاج
الى قوله بذلك فتأمل **قوله** المذكور من اشتراط الاصاله
وعدم مضرة الغلبة جعل ذلك اشارة الى المتعبد
من اشتراط الاصاله وعدم مضرة الغلبة بتأويل
المذكور لما يحتل الافراد في ذلك ورتب على ذلك امرين
احدهما صرف اربع والاخر منع صرف اسود واخواته

المحشى قالوا والطاير هو الشفراق وهو طائر اخضر يخيل لظه
 قليل حمرة يصول على كل شئ قال في الصراح اخيل نام مرغى كذا
 يقال به وارتد **قول** تقوم اشتقاق من التاء بتخييل انه مصدر
 لاخيل **قول** التاء نية اللفظ الحاصل بالتاء وهو كون الاسم
 مؤنثا وهو لفظ ومعنوي فاللفظ ما كان في لفظه علامة ^{التأنيث}
 وهو تاء مفتوحة ما قبلها تنقلب في الوقف هاء والقائمتان
 المقصورة والمدودة **قالت** نية اللفظ اما بالتاء او بالالف
 والتأنيث بالالف اما بالالف المقصورة او المدودة والمراد
 ههنا التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لانه سبب ناقص في منع
 الصرف محتاج الى اشتراط العلمية **وآما** التأنيث بالالف
 فقد مر حاله **والثاني** نية المعنوي ما كان معناه مؤنثا سواء
 كان مؤنثا حقيقيا او سماعيا وهو بناء مقدر او بما يقدم مقامه
 وهو الحرف الرابع **وآما** قيد التأنيث باللفظ ليقابل المعنوي
 ولم يكتف في التقابل بقوله بالتاء لان التأنيث المعنوي ايضا
 حاصل بالتاء فقديرا او بما يقدم مقامه ويمكن ان يقال ان مراد
 المص التاء نية الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتأ
 بل يكون معناه مؤنثا او بامارات اخر تدل على اعتبار العرب
 تأنيثه في الحاجة الى تقدير اللفظ **واعلم** ان تاء اخت ليست تخص
 التأنيث بل عوض عن الواو من اللام ايضا ولهذا لم يتحقق فيها

امارة
تاء

امارة تاء التأنيث من انفتاح ما قبلها وصيرورتها هاء حال الوقف
 فلو سمي به رجل لا يمنع من الصرف ولو سمي بمثونث فهو كهند وقيل
 حاله كحال عرفات فانها منصرفة عند بعضهم وغير منصرفة عند
 الاخرين **قول** ليصير التأنيث لازما اذا التاء التي للتأنيث
 غير لازمة للكلمة بل يثبتيها عند ارادة الذات المؤنثة **واما** التأنيث
 التي هي جزء الكلمة كتاء تجارة وحجارة فهي فرع تاء التأنيث
 في باب منع الصرف فشرط العلمية في الاسم المشتمل عليها ايضا بتبعية
 التأنيث وان كانت هي لازمة للكلمة **قول** بقدر الامكان اشارة
 الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه **قول** لا ينفك
 عن الكلمة ان بقدر الامكان كما مر **قول** كما اشار اليه الظاهر ان
 ضمير اليه راجع الى انه لا بد في وجوبه من شرط اخر ويجوز ارجاعه
 الى ما ذكر من الامرين بتأويل المذكور وهو ان العلمية في التأنيث
 المعنوي شرط لجواز تأنيثه ولا بد في وجوبه من شرط اخر **قوله**
 وشرط تختم تأنيثه لا يخفى انه لا يفهم من ظاهر عبارة المص ان احد
 الامور الثلاثة شرط وجوب تأنيث التأنيث المعنوي مع العلمية
 الا ان يرجع ضمير تأنيثه الى التأنيث المعنوي الذي اشترط فيه العلمية
 وتحقق فيه **قول** من حروفها الثلاثة قيد به لانه لا حاجة في الزيادة
 على الثلاثة من تحرك الاوسط والافتحرك الاوسط الذي هو احد
 الامور الثلاثة اعلم منه وكذا البعثة لا يحتاج اليها في الزيادة على البعثة

وفي تحريك الاوسط والآخر من الثلاثي الساكن الاوسط
 كماه وجور فان كلمة ابراهيم التي من جملة لغات كلمة ابراهيم
 برامزة تحقق فيها الامور الثلاثة جميعا فتأمل **قوله** وانما اشترط
 في وجوب ثانيا لتأنيث المعنوي الى وانما لم يجعل الامور الثلاثة
 مشروطا بتمام ثانيا العلمية لان العلمية تجتمع مع امور اسباب اخرى
 وتؤثر من غير اشتراط هذه الامور **قوله** ثقل احد السببين فيهم
 من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا يكون عن ثقل وهذا غير
 ظاهر في العدل والوصف والمعرفة وليس الثقل امر اعتباريا
 حتى تحقق باعتبار الاعتبار **قوله** وماه وجور عليين لبلدين
 بقوله لبلدين الى وجه تأنيث **قوله** مستنع صرفها **قوله** لم يقل
 ممنوع من الصرف كما قال **وامتنع** من الصرف السود تفتت
 وكشفنا لوجوه التوجيه ولما سببه قوله فهند يجوز صرفه
واشار بتأنيث ضمير صرفها الى ان تذكر الضمير العائد الى
 تلك المؤنثات يحتاج الى التوجيه بآداة اللفظ والاسم **قوله**
 فشرطه في سببية منع الصرف اي شرط التأنيث لا التأنيث
 المعنوي لانه قد زال ولا المؤنث وهو ظاهر فمخرج ضمير شرطه
 مغاير لمخرج ضمير سمي به والتأنيث عند تحقق هذا الشرط يكون
 لغظيا بالتأنيها كما وقد يقال ان ضمير شرطه راجع الى التأنيث
 المعنوي وعند تحقق ذلك الشرط يسمي تأنيثا معنويا حكيا والسوق

بلايم بهذا كما لا يخفى **قوله** الزيادة على الثلاثة اعترض بان ههنا
 بشرط اخر تركها المصنف احدها ان لا يكون في الاصل مذكرا كرويا
 اسم امرأة فانه في الاصل بمعنى السحاب البيض وكما يفهم في
 الاصل موضوع للشخص المذكور لان الاصل في الصفات ان يكون
 المجرى من التاء منها صيغة المذكور فانه اذا سمي بها رجل انصرف
 وتأنيثها ان لا يكون تأنيثها بيا ويل كرجال فان تأنيثها بيا ويل الجماعة
 فاذا سمي بها رجل انصرفا مذكرا نصرف وتأنيثها ان لا يغلب استنوا
 بحسب المعنى الجنسي في المذكور ثم ان تساوي استنوا له مذكرا وتأنيثا
 تساوي الصرف ومنعه وان غلب استنوا له مؤنثا فمنع الصرف
 راجح واجيب بان مراد المصنف ان شرطه من بين الثلاثة المذكورة
 الزيادة على الثلاثة ولا ينفع الشرطان الاخران من تحريك الاو^{سط}
 والجمعة بعد التسمية المذكور وذكر لا ينافي شرطا اخر وفيه ان السؤال
 انما وقع عن وجه ترك شرط اخر لا بد منها فالجواب بهذا الوجه غير
 ويمكن ان يقال في الجواب بان المراد بالمؤنث المعنوي في قوله فان سمي
 بالمؤنث المعنوي مذكرا لاسم الذي هو مؤنث معنوي لا غير فلا
 حاجة الى ثبوت من هذه الشروط الثلاثة **قوله** والعلمية وحدها
 لا تمنع الصرف فيه ان هذا بالنظر الى المثال المذكور اعني قدم
 صحيح واما في غيره فيجوز ان يكون مع التأنيث المعنوي سبب اخر
 كالجمعة ووزن الفعل فاذا زال التأنيث المعنوي بالعلمية المذكور

يبقى تلك السبب فيؤثر مع العلمية فلا حاجة الى اشتراط الزيادة
على الثلاثة ليتحقق التثنية الحكمي فيؤثر والجواب ان المراد اذا
اجتمع في منع الصرف الى اعتبار التثنية فشرط الزيادة
على الثلاثة وصورة عدم الاحتياج الى اعتبار التثنية خارج
من البحث وقوله في سببية منع الصرف في سببية التثنية
يمنع لافادة هذا المعنى **قوله** لان الحرف الرابع قائم مقامه
قال الفاضل المحقق في في المحرر على اربعة احرف وكذا الخامس
فيما هو على خمسة احرف وبالمجمل الحرف الاخير في الزائد على
الثلاثة سادس مستقلا لانه موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة
انتهى وقد تكلف بعض المحققين وقال المراد خصوص الحرف
الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فثنا **قوله** هو وصف
التعريف لا اضافة ببيان واردة التعريف من المعرفة اما
بالحقيقة بان يكون مشتركا او بالجماز وهو الاظهر وانما يقال التعريف
شرطه كذا حتى يكون صريحا في المقصود لانه لما عثر عند اجمال
العلل التسع المذكورة في البينين بالمعرفة لفروقة الشعور
بغيره في التفصيل لموافق التفصيل الاجمال ويمكن جعل هذا كنه
في اختيار المعرفة على العلمية ايضا **قوله** على ان يكون الباء محذورة
فيه انه على تقدير ان يكون الباء مصدريه لا حاجة الى قوله ان يكون
بالاولى ان يقال شرطه العلمية الا ان يقال اراء المص بالباء

معنى النسبة

معنى النسبة لموافق بشرط العجوة وبين التشرع احتمال المصدرية ايضا
او يقال ان العلمية عين التعريف فالمناسب في ارتباط ذلك الشرط
لفظ ان تكون كما لا يخفى **قوله** بان يكون حاصلة في ضمنه الاولي ان يقال
حاصلة فيه لان الحاصل في ضمن الطبيعة بالنسبة الى القوة وهو
المناسب بحتم الباء على المصدرية فانه يكون طبيعة التعريف
حاصلة في ضمن العلمية التي هي نوع منه واما اذا حمل الباء على النسبة
يكون التعريف علميا بمعنى انه يتحقق في العلم تحقيق الصفة في الموصوف
فثنا **قوله** يجعل غير المنصرف منصرفا في حقيقة او حكما وفي بعض
الشيخ يجعل الغير المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف وهو ظاهر
قوله فلم يبق الا التعريف العلمي فيه انه بقي تعريف التاء فالتاء
التي هي اليه بانه لا يصلح سببية منع الصرف لان بعض انواعه من
المتبنيات وبعضها مضاف او مشابة به فلا يصلح ان سببية منع
لما مر ولما البعض الباقي وهذا الباقي وهو المنادى المستغاث
باللام فلم يعتبره للاطراد **قوله** كما جعل البعض من الشيخ جار الله العلاء
قوله لان فرعوية التعريف للتكثير اظهره لانه قال في وجه فرعوية
انك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك ليفيد فرعوية مطلق التعريف
للتكثير في ضمن بعض انواعه الذي هو المعروف باللام لا خصوص تعريف
العلمي للتكثير ويمكن اثبات الفرعية في العلم ايضا بان الاعلام المنقلة
عن معنى الوصفية الى العلمية فروع للتكررات التي هي اصلها وذلك كشيء

في لغة العرب دون عكسه فيحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى
 الكليات في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر
 ولهذا قال لان فرعوية التعريف للتكثير اظهر من فرعوية العلمية له وقد
 ايضا بان لما كان اكثر الاسباب عاما اختص بالشرط ارادوا ان يكون
 هذا السبب ايضا كذلك فاخذوا بالتعريف في موضع العلمية فقال
قول وهو كونه اللفظ مأوضعه غير العرب وطريق معرفته
 السماع واجماع اهل اللغة على ما نقل عن متاجيب القواعد **قول**
 في ضمن العلم الاولي ان يقال في العلم **قول** اسم جنس وهو لفظ
 روي موضوع لجنس الجيد جعله العرب لقباً لعيسى رآه في المنام
 وهذا حد قرأه السبعة والمنا سبب قوله لجودة قرأه ان يقول
 اسم جنس للجيد كما لا يخفى **قول** لثلاث يتصرف فيها العرب مثل نصرته
 في كلامهم كادخال اللام والاضافة وثانيه الضمير فيها وتكثيره
 في قوله فيضعف فيه مع اتحاد المرجع بملاحظة الكلمة والمفظ ثم
 اذا لم يتصرف فيه با دخال اللام والاضافة ناسب ان لا يتصرف
 فيه با دخال التنوين ايضا لان من مقولة واحدة في كونها لانام الكلمة
 ومنع منه الكسر ايضا بتعنية التنوين كما هو المشهور فناسب جعله
 غير منصرف بعد العلمية بادنى سبب ضعيف وهو العجمة اذا لم
 تعارضها خفة سكون الاوسط **قول** لوسى لجام ومعناه معروف
 ولا يغير في عجمته تبدل كافه بالجيم عند استعمال العرب فانه في الاصل

لحام فلما استعمل العرب بدلوا كافه بالجيم لان الحروف العجمية
 لا يقع في كلام العرب ولهذا يقال في كركان جرجان في استعمال العرب
قول لثلاث يعارضن الخفة احدا السببين اه فان قلت لا ثم تحقق
 الخفة ههنا وانما يتحقق لولم يكن عجمي واما في العجم فلا لانت
 لسان كل قوم ثقيل على غيرهم كما ذكرتم في ماه وجور قلت لا شك
 في حصول خفة ما في الثلاثي الساكن الاوسط مطلقا لكن اذا كانت
 عجمي يعتبر ثقل عجمته مقابو ما خفته اذا لم يكن العجمية فيه لاما اخر
 لانها سبب ضعيف لا يصلح لامرين معا فتأمل **قول** هذا تفريع
 بالنظر الى الشرط الثاني لما كان في الشرط الثاني اختلاف بين
 الخاتمة اهم لشانه وخرج على كل من تحققه وانتفاء امر او قدم
 التفريع على انتفاءه على التفريع على تحققه مع ان العجمية اشرف
 من الغم لان عدم الحادث وانتفاء مقدم على وجوده وتحققه
 فراغ هذا الترتيب اولان انتفاء الشرط الثاني يوجب الصرف
 عنده ووجوده يوجب منع الصرف والاصل في الاسم الصرف
 فلما قدم اوليوا فقههما امكن بالتفريع السابق المذكور في التثنية
 المعنوي **قول** وهذا احتيا رالمص وذهب الزمخشري الى ان زوحا
 كعند ولعله قاسن العجمة على التثنية او حله على ذلك فخر منع صرف
 ماه وجور **قول** لانه امر معنوي تدكر الضمير مع رجوعه الى العجمة
 بملاحظة انها سبب اولها نسبة الخبر وهو امر معنوي **قول** ثم انكراد

من الامر العنوة ان لا علامة له في اللفظ والاسباب منع الصرف
كلها امور معنوية **قوله** انما تقوية سببين اخرين في التقوية احد
السببين في التانيث اذا العلية مستغنية عن المقوي ويطيه قوله
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر فتأمل **قوله** ومشتروهم
حصن بدينا بكرة وفي القاموس هو قطعة بين برذعة وكبيرة وعلى
التقديرين يجوز ان يكون منع ضرورة للعلية والتانيث من حيث انه
اسم بلدة وكان الشارح فرغ من هذا وقال اسم حصن ولم يقل اسم
بلدة لكن لا ينفعه اذ الظاهر ان اسم لنفس البلدة لا الجذر انما قيل
قوله من انصرف نحو فوج الاولي ان يقول وعدم انصرف نحو شتر
ايضا فان في عدم انصرافه خلافا واختارا عند المصنف انه غير منصرف
فغير هذا فالنقص بنوعه وتقديم انصرافه لا يخفى عن شيء **قوله**
والاولي تقديم ما هو متفرع على وجوده يجوز ان يكون التقديم
بملاحظة التفرع وهذا لا انصرف وعدمه لا انصرفه او لا مالة
الانصراف كما لا يخفى **قوله** اعلم ان اعيان الانبياء الى هذه قلعة فائدة
مشهورة ذكر في كثير من كتب الخوكن تنقص بنحو شيت وعزير فانها
منصرفا كما يدل عليه النصوص **قوله** لان سببويه قرنه معه حيث قال
محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا شعيب
وقرنا هودا بنوحا لقدمه على نوح وجعله مقادرا بشعيب **قوله**
الجمع والمراد منه الجمعية وهي كون اللفظ دائما واحدا مقصودة
بحروف مفردة

بحروف مفردة بتغيرتها وانما لم يعرفه اكتفاء بذكره فيما
بعد **قوله** وهو سبب قائم مقام سببين فان قلت ما فائدة
هذا القول مع ذكر ما يقوم مقامها الجمع قلت فائدة الاشارة
الى ان الجمع المذكور ههنا بعينه هو المذكور في قوله وما يقوم
مقامها الجمع وليس قسما آخر من الجمع لم يكن قائما مقام العلين
كما في التانيث في قوله التانيث بالتاء شرطه العلية
وانما ذكر شرطه ههنا ولم يذكر هناك لانه اراد ذكر شرط
العلل على الترتيب الذي ذكر العلل فتأمل **قوله** اي
قيامه مقام السببين الاولي ان يقال شرطه ثابته
بل في قيامه مقام السببين فيقوم ههنا ان يكون مؤثرا
في الجملة بدون هذا الشرط مع انه ليس كذلك وانما لم يذكر
هذا الشرط فيما سبق لانه اراد ان يذكر الاسباب مع شرطها
على الترتيب الذي ذكر في اليمين **قوله** صيغة منتهى الجمع
اي شرط الجمع ان يكون صيغته صيغة منتهى الجمع او ان
يكون على صيغة منتهى الجمع **قوله** وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا الى نقص عليه بمثل كالات وصحاري
واجيب من نحو كالات بان المراد من الصيغة صيغة جمع
التكسير وعن مثل صحاري بانه لم يجز ش عن دخوله
في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع الصرف

في منع الصرف لان ما ذكره
بهم انها ليست بشرط في اصل
في ثبوتها

وهو غير منصرف لاجالة لالف التانيث الا ان الصرف عنه
 لم يظهر في الامور التي كان اعرابها تغيرت ولم يقل التنوين
 وبان تحرك الحرف التي بعد الالف بحركة الكسرة في الحال
 او في الاصل معتبر في صيغة منتهى الجموع وبانه لو كان بعد الالف
 حرفان لابد ان يكونا متحركتين او الاول مدغما في الثاني
 وصحاري ليس كذلك **قوله** منتهى الجموع المتأخر من المنتهى المتأخر
 دون المجموع ما فوق الواحد هكذا افاد بعض المحققين لكن
 يجوز ان يراد من المنتهى معنى اسم المفعول او المكان اى صيغة
 هو المجموع **قوله** لانها جمعت بيان لعلية قوله ولهذا سميت
 فان في عليية عدم جمعه جمع التفسير مرة اخرى لتسميتها بصيغة
 منتهى الجموع خفاء لا يخفى فتأمل **قوله** مرتين اى اكثر من
 مرة واحدة بحيث لا يقبل الجمعية الكسرة بعدها اذ هو
 المقصود في وجه التسمية بصيغة منتهى الجموع لا الجمع مرتين
 فقط الا ان الواقع هكذا فتأمل **قوله** كما يجمع ايا من الاولى
 كالمجموع كما يجمع بصيغة الماضي لكن في العرف نعتا كان عادي
 الواضع بصيغة المضارع **قوله** ليكون صيغة مضمنة
 عن قبول التغير فان قلت الصيانة عن التغير لا يستلزم
 ذلك فانها تحصل بالعلية ايضا فلم لم يشترط العلوية
 كما يشترط في بعض اسباب العلوية لهذا الغرض قلت المراد

صيانته

صيانته مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيا منه مقام
 السببين وقد يقال جمعه جمع التفسير وان اوجب التغير
 لكن لا يضر في جمعيته فالناسب ان لا يشترط عدم ذلك
قوله بغيرها اى الباء للملازمة فيكون المعنى ملازمة بغيرها
 وهو ليس بمقصود بل المقصود ان لا يكون بقاء فالظاهر فيه
 الالباء الا انه يقصد من تلك العبارة هذا المعنى عرفا كما يقال
 كنت بغير مال بمعنى الالبال وهو خبر آخر لشرطه وحال من
 صيغة منتهى الجموع باعتبار انها مشروطة بها وجعله صفة
 للصيغة تحتاج الى تقدير المتعلق المعرفة وهو ليس بجيد
 عند الفصحى **قوله** او المراد بها فيه لطافة لا يخفى على
 التوجيهين يفيد ان لا يكون ملازمة بقاء التانيث اى
 على الثاني فظاهر واما على الاول فلانه اذا كان بناء التانيث
 يكون ملازمة بقاء منقلبة عن التاء حال الوقف فلا حل
 ان يكون ملازمة بالهاء حال الوقف لابد ان يكون ملازمة
 بقاء التانيث مطلقا والظاهر ان يقال بغير تاء التانيث
 لئلا يحتاج الى هذين التكليفين كما قاله في وزن الفعل غير
 قابل للتاء الا انه نفى في العبارة لكن في اعتبار عدم الملازمة
 بالتاء ههنا وعدم قبول التاء في وزن الفعل فائدة
 جلية هي ان مثل يعمل منصرف مع حذوه عن التاء لانه

لانه قابل بها بل يعلل وجوابه جمع جوارب بمعنى لعامة الرجل
غير منصرف لانه ليس بملايس بالتاء بالفعل مع مجيء جواربه
وعند الملايسة منصرف **قوله** جمع فارهة ولم يقل جمع فاره
لان فاعلا لا يجمع على فواعل كما هو المشهور قال قدس سره
والفارهة هو الحاذق ويقال للبغل والحمار فارهة وفي
الضرائع فارهة **قوله** لانه لو كانت على رتبة الفرد
قيل انظر ان لا يعتبر التاء في تغير الوزن لانه غير لازمة
للحكمة واجيب بان لها اثر في تغير الوزن وان كانت زائدة
غير لازمة كما في وزن الفعل ولهذا شرط فيه ايضا كونه
غير قابل للتاء **قوله** ولا حاجة الى اخراج نحو موالي في نسبة
الى رتبة زعمانه لانه لا بد في شرط الجمع قيد آخر وهو كونه بغير
ياء النسبة ايضا يخرج في مثل مدائني فرد بانه غير داخل
في الجمع لاحتياج الاخراج بقيد وفيه كث وهو انما هو ان
مثل فرائزة ومدائني يحوي خرجا عن صيغة مدائني الجمع
لعدم صدق تعريفها عليها فلا حاجة في اخراجها الى
الاشتراط فالمقصود بالاشتراط اخراج فرائزة ومدائني
نهما شيان في كونهما جمعا على صيغة مدائني الجمع بدون التاء
واليا وخارجين عن الجمع الذي صيغته صيغة مدائني الجمع
معها فاذا اعتبر شدة امتزاجه بالتاء واحتياجه الى اخراج

بقيد آخر

بقيد آخر وهو قوله بغيرهاء فينبغي ان يعتبر ذلك في ياء النسبة
ايضا ويخرج بقوله بغيرهاء النسبة لانه لا يقال ان فرائزة
مع التاء ايضا مستعمل في معنى الجمع بخلاف مدائني مع ياء النسبة
ليفرق بينهما قال الفاضل المحشي لو زيد قيد بغيرهاء النسبة
يخرج نحو كراستي مع انه غير منصرف للجمع **قوله** فانها جمع
فرائزة او فرائز قال في المذهب الفوزين **قوله** فاعلم
فعل ما سبق ان صيغة مدائني الجمع على قسمين يجوز ان يكون
هذا الكلام توطئة لصحة ايراد ما للتفصيل في قوله واما نحو
فرائزة فمنصرف لانه يقتضي عددا فجعل عدله فاعلاما
كان بغيرهاء فممتنع صرفه كمساجد ومصابيح ويحتمل ان
ليكون عدله كمساجد ومصابيح كانه قال اما مساجد ومصابيح
تغير منصرفه واما فرائزة فمنصرف **قوله** فمنصرف
ولم يقل فمنصرف لانه المذكور في بعض النسخ نحو فرائزة
اولا لان المراد منه اللفظ **قوله** وحصا جرحا منصوص
على الحالية من حصا جرحا انه مبتدأ وجوز ذلك ابن مالك
وكان الشارح قدس سره احتج بهذا حيث قال وتغير الجواب
ان حصا جرحا حال كونه علما للضبع وجعله حالا من ضمير غير
منصرف بتأويل غير بمعنى لا تكا يلزم تقديم معوله المضاف
اليه على المضاف تكلف يوجب تقييد كون حصا جرحا غير

بحالة العلم للضبط مع انه بدون العلم ايضا غير منصرف
قوله وجعله منصوبا بتقدير اعني يستدعي المدح او الذم
او الترحم والمقام لا يستدعي ذلك **قوله** علم جنس للضبط هو
ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الافراد من حيث انها
ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس فانه موصوف
للطبيعة من غير اعتبار التعيين **قوله** يطلق على الواحد و
الكثير اطلاقا على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد
وهو ايضا بناء في جمعية **قوله** ليست من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية التي هي من اسباب منع الصرف فان قلت
شرط السبب ايضا لتأثيره فكيف ينفي سببية وثبتا شرطية
قلت المراد نفي السبب العرفي المحدود في تعريفه غير المنصرف
لا مطلق السبب **قوله** فينبغي ان يكون منصرفا هذا التفرع
بالنظر الى ظهور انتفاء سائر الاسباب في مضاجرك كما لا يخفى
قوله بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع شبه الشارح
قدس سره على ان قوله لانه منقول عن الجمع ليس علة لوجوب
الجمعية الاصلية التي هي سبب منع صرف مضاجرك والجمعية
المانعة من الصرف اعم من ان يكون حالية او اصلية ويمكن
تقرير الجواب عن النقص بمضاجرك بان مضاجرك لفظ له معنى
اخصها المعنى الجمعي الاصل والى الثاني المعنى العلمى الجالى

وعلة منع صرفه كونه جمعا صيغة منتهى الجموع وعلى غير منقطة
عنه حال كونه علما ايضا كما ان مصايح حاله علمية للكتاب ايضا
غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع فان قلت العلمية
صند للجمعية فكيف يعتبر الجمعية الاصلية حال العلمية قلت
المنع اعتبار الصندين في حكم واحد لا اعتبار احد الصندين
عند وجود الاخر وهما اعتبار الجمعية وحده لمنع الصرف
حال العلمية ولم يعتبر العلمية فمنع الصرف فيه **قوله**
فان قلت الى هذا البحث وان كان غير مضر للجيب لكنه يفهم
من ظاهر الجواب ان الجيب مضطر في هذا التوجيه لمنع صرف
حضا جرفا وزد عليه انه لا حاجة اليه فانه يجوز ان يكون
منع صرفه للعلمية والتأنيث **قوله** لان الضبط هو انشئ
الضبطان نقل عنه قدس سره في الحاشية الضبط هو الاشئ
والضبطان هو انه كور والجمع ضبا عين كسر حان وسر
قوله والالحان بعد التكرار منصرفا على ما ذهب اليه المص
في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان كان فيه خلاف
قوله والتأنيث غير مسلم هذا غير مسلم هذا غير مناف
لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان خفا في نفسه
لان الضبط يشتمل الذكر والانشاء على ما صرح به في الصراح
وهكذا نقل من القاموس ايضا وكان من خصها بالانشاء ثم

من كلام اهل اللغة انها مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية هكذا
افاد بعض المحققين وفيه ان كونه مؤنثا سماعيا ايضا يكفي في
التأثير مع العلمية وكونه علم جنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا
لا يضر في كونه مؤنثا سماعيا مؤثرا في منع الصرف كارب وحقه
وسقرف فتأمل قوله ولم يقل الجمع بشرطه ان يكون في الاصل
لا يقال هذا من بعين الطريق وغير موجه في اسلوب المناظرة
لانا نقول لما كان هذا التغيير اسلوبا في اعتبار الاصل
كما فعل في الوصف لانه في تعني من ثلثة فارد الشايع بيان
ثلاثة تغييرات اسلوب قوله وسراويل جواب سؤال مقدر فقوله
ان يقال الى انظاره انه قد راعى شوايى باعتبار
ما في النقص بمصاحرو وسراويل فجعل قوله وحضا جرم
اشارة الى جواب السؤال الاول وقوله وسراويل الى جواب
السؤال الثاني ويجوز ان يكون السؤال واحدا حاصله ان
جعل الجمعية علة وصفة منزهة الجموع شرطا لها ليس بصحيح
لان يجعل صيغة منزهة الجموع علة فان هذه الصيغة متحققة
في مصاحرو وسراويل ومؤثرة في منع صرفها بدون الجمعية
والجواب من السؤال بهذا التقرير واحد هو تعميم الجمعية عن ان
يكون حاليا او اصليا وعن ان يكون حقيقيا او حكيا وعن ان
يكون حقيقيا او تقديريا فبالتعميم الاول يندفع مادة حضا

وبالتعميم

وبالتعميم الثاني والثالث يندفع مادة سراويل على القولين
فتأمل قوله فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه
فان قلت كون صرف سراويل وعدم صرفه مختلفا فيه
يكون جوابا عن السؤال المقدر قوله سراويل بالتقرير المذكور
قلت هذا الى اخر الكلام جواب عن السؤال سراويل واوله الى قوله
قد اختلف في صرفه ومنعه منه لتضعيف السؤال ليس بمادة
النقض بالاتفاق فانه اذا صرف سراويل لا يرد اشكال والسؤال
انما يرد على استعنا له غير منصرف قوله وهو الاكثر في موارد الاستعنا
ويجوز ان يرد بقوله وهو الاكثر ان عدم انصرف سراويل
مذهب الاكثر بل هذا الجمل اولى من عمل الشايع لان ما عاى الشايع
موقوف على الاطلاق بجميع موارد استعنا بالعرب حتى يحكم
بان استعنا له غير منصرف اكثر من استعنا له منصرفا وذا
متعسر بل متعذر لكن هذا الجمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف
النحاة في صرفه وعدم صرفه وذا غير معلوم قوله حمل على موازنة
الى هذا الجمل ليس بطرد حتى يلزم حمل مثل كلمة رجوع على فلو
في الجمعية او حمل مثل تمرة على طلبة في منع الصرف بل هذا الجمل يقع
في البحر الدخيل في الالفاظ العربية التي كان حكما معلوما وحكم
هذا الدخيل غير معلوم فجعل في حكم موازنة على تعميم الجمعية الى من
الحقيقية والحكمة لا على زيادة سبب اخر المقصود من هذا

الكلام إذا قول بعض الشارحين من أن هذا الجواب يستلزم
أن يكون علل منع الصرف عشرة فإن الحمل على الموازن رائد
على التسعة المذكورة . لكنه جمع سر و الة تقدير وفرضا
قال بعض المحققين كلام القاموس يدل على أن جمعيته ليست
تقديرية حيث قال سراويل العجمي أو جمع سر و الة أو سر و ال
أو سراويل بكسرتين ولم يجمع فعول غيره في كلامهم انتهى قال
ابن رحمه الله إنما اجاب المص على تقدير عربية سراويل بكونه
أجمعاً تقديرية . وعلى تقدير أجميته يكون محمولا على موازنه ولم
يعكس الأمر ولم يجب على كل من التقديرين بكل من الجوابين لأن
اللفظ الأجمع لفظ جعل من جنس كلامه فيكفي فيه الحمل على
الموازن بخلاف اللفظ العربي فإنه مما أمكن يجب تصحيحه
موافقا لطريق الترتيب . ومن قاعدتهم أن هذا الوزن
يذون الجمعية لم يمنع الصرف فيه أنه لو صح هذا لزم عدم صحة
الجواب السابق على تقدير أجميته المشعر بعدم جمعية هذا الوزن
مع عدم انصرافه إلا أن يقال مبنى الجواب السابق أيضا على
جمعية لكن حكما أو تخصيصا لحكم بأن هذا الوزن في العربي يذون
الجمعية لم يمنع الصرف فتأمل . فكانه من كل قطعة من
السراويل سر و الة هذا الكلام يشعر بأن سر و الة أيضا لفظ
مفروق في معنى القطعة من الثوب كما أن جمعة على سراويل

مفروض لكن يفهم من القاموس كما نقلناه ومن تاج الاسماء أيضا
أن سر و الة في لغة العرب بمعنى يارده أو جامدة . وإذا صرف
فلا أشكال بالنقض على قاعدة الجمع في تقييد الأشكال بالنقض على قاعدة
الجمع إشارة إلى أن الأمر ليس في جنس الأشكال مطلقا حتى يرد
أنه إذا كان سراويل مفروقا منصرفا يكون مثل مصابيح و الباجيم
من موازنه فيلزم الفتور في جمعيته كما ذكرتم في موازنه وحكمتم
بانصرافه فكان قدس سره سلم الأشكال بهذا الوجه ويمكن أن يقع
هذا الأشكال أيضا بأن سراويل لعلته وندرته واجتمعا لا يكونان أجمعا
وكانا جمعا حكما أو عربيا وكان جمعا تقديرية لا يصلح لأن يعتد به
ويقاس عليه شيء آخر . ونحو جوابي كل جمع منقوص الظاهر
أن المراد بالمنقوص ما كان المعتل في مقابلة لأمه سواء كان
في مقابلة غير اللام معتلا أو لم يكن لأمه هو مصطلح الصرفيين قل
بعض المحققين لو فسروا جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل
قاض اسم امرأة وأعلى تصغيرا على لكان أجمه فائدة انتهى وفيه
أنه لم يناسب باب الجمع إلا من جهة بعض الأمثلة ولم يناسب
أيضا شبهه لقاض فإنه دخل في الشبهة على ما ذكره لكن لو قال على
فواعل أو فواعيل ليشمل جميع الجوع المنقوصة لكان أولى لا أن يقال
لم يوجد مادة جمع المنقوص على وزن فواعيل والدواعي
مثال الجمع المنقوص الواوي فإنه جمع داعية في الأصل داعية

من الدعوة رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجرح جعلها منصوبين
على الظرفية وان احتملتا الحالية بمعنى مرفوعا ومجروا قال بعض
المحققين رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى الخوف فيه ان هذا
غير مناسب اذ ليس المراد ان ما هو مماثل لجوار في حالتي الرفع
والجرح في حكمه انه مثل قاض كما لا يخفى بل المناسب ان يكون الظرف
بل الحال متعلقا بالمأثلة المفهومة من الكاف في قوله قاض فان
الظرف لتوسعة تقدم على العامل المعنوي وكذا الحال عند بعضهم
اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء واحال
التنوين عليه لا يخفى ان هذا الحكم وان كان صحيحا في نفسه لكن لا يثبت
ببإب غير المنصرف بل الاولى ان يبين انه في هاتين الحالتين منصرف
او غير منصرف قوله بخلاف حالتي الرفع والجرح فان صيغة
منتهى الجموع مفقودة بحسب الظاهر فيها لان الاعلال
المتعلق بجهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة ولان الاعلال سببه المحسوس وهذا لا يستحال فيكون
اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف قال بعض
المحققين لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو مشعر
على يعرضه في التركيب وفيه ان الاولى ان يصلح معربات الالفاظ
بالاعلال ثم تركيب بعضها مع بعض فما وجه ما ذكره بعض المحققين
على وزن سلام وكلام بعض لم يبق فيه صيغة منتهى الجموع

ويكون

ويكون على وزن المفردات مثل فرائدة **قول** لان المحذوف
بمنزلة المقدرة يفهم منه ان صاحب هذا المذهب جعل الاعلال موقفا
على منع الصرف **قول** وعلى هذا القياس حاله الجز بلا تفاوت
فيه ان البيان الذي ذكره في مذهب هذا البعض لا اختصاص
بجالة الرفع حتى لا يابس عليه حاله الجز ويمكن ان يقال لما استقر
في حالة الرفع في ذكر مذهب البعض الاول بقوله فاصل جوار في قوله
جاء جوار في فيجمل ان مذهب البعض ايضا منصور في المادة المذكورة
يقال وعلى هذا القياس حاله الجز **قول** وفي لغة بعض العرب اثبتت
الياء حالة الجز قال الفاضل المحشي هذه اللفظة قيمية وعلمية
الفردية ولو كان عبد الله متعليا هو ثريا ولكن عبد الله معني
نواليا واستعماله الفردية لا يثبت على فصاحتها وعدم
قيمتها لان الظاهر ان هذا البيت هو لعبد الله فاختار اللفظة القيمة
للرجوع للتعريف بانا عبد الله من اهل اللغة الحقيقية الخارجية
عن الفصاحة وقد يقال في هذا البيت يجوز ان يكون الياء ضمير
المتكلم والالف للاشياء وفيه انه لا وجه في حذف لام الكلمة الا
ان يقال حذف الضرورة للشعر وحذف ياء المتكلم وغرضه
الالف كما في يا غلاما **قول** التركيب وهو ضرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة لا شك ان التركيب الذي هو سبب منع الصرف
غيا للتركيب الى اصل في المركب الذي في مقابلة المفرد وليس بكلمة

لان غير المنصرف من اقسام المعرب الذي هو قسم من الكلمة
فالتركيب الذي وجد في غير المنصرف الذي هو مفرد وغير التركيب
الذي وجد في المركب فلهذا عرف هذا التعريف واعتبر فيه
صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة بحيث لم يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء معناه وذا قد يكون بالعلمية وقد يكون بغيرها
بان يجعل مجموع الكلمتين اسم جنس مثلاً فلا يرد ما قيل ان تعريف
التركيب يفرض من اشتراط العلمية يزعم ان صيرورة الكلمتين
كلمة واحدة لا يكون الا بالعلمية **قول** من غير حرفية جزء لا يخفى
ان هذا التعريف مفهوم التركيب الامتزاجي وهو لا يقتضي عدم
حرفية جزء فالاول **ان** يعتبر هذا القيد في مفهوم التركيب واخرج
مثل النجم وبصري بان شرط عدم حرفية جزء كالتركيب الاضافي
والاسنادي او يقال من غير اضافة ولا اسناد ايضا في تعريفه
من غير اشتراطها من الخارج والافعال الفرق **قول** شرطه
العلمية يجوز ان يكون النماء في العلمية مضدزية وان يكون للنسبة
كما لا يخفى **قول** ثانيا من الزوال سبب الاخلال **قول** لا ت
الاضافة يخرج المضاف الى الضرف اي التركيب الاضافي
فعلم هذا لا يرد المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان
المؤثر هو التركيب لا الاضافي قيل ان اراد ان الاضافة يخرج
الاشارة المعنى الاضافي فمسلم لكن بسبب العلمية فاقا عنه

المعنى

المعنى الاضافي وان اراد ان الاضافة مطلقا يخرجهم والجواب
بارادة الشق الثاني ورفع المنع بان يفهم من موارد استعاليه
ان التركيب الاضافي مطلقا بنا في منع الصرف فتأمل **قول**
فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضافه فان قلت لا استحيانه في ذلك
فانه لم يلزم اجتماع الصدين في شئ واحد قلت لما كان المركب من
المضاف والمضاف اليه في حكم شئ واحد فحقق الصدين في الجزئين
في حكم اجتماع الصدين ويمكن ان يقال ان التركيب الاضافي
لا يؤثر في المضاف كما عرفت ولا في المضاف اليه لانه بحر وجزء العلمية
محكي بها بعدها فلا يعتبر اعراب غير المنصرف فيه فلا اثر
للحكم بمنع صرفه فلا يؤثر فيه ايضا **قول** لان الاعلام المستمدة
على الاسناد من قبيل المنبئات قال المجتهد هذا عند جماعة
منهم المصنف ومن المنبئات المحكية بحالها عند جماعة اخرى فلما
يبعد في عدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا وفيه انه لا فائدة
في الحكم بمنع صرفه عند عدم ظهور الاثر قال بعض المحققين
ما ذكره بخلاف ما نقل الرضوي عن المصنف في بحث المركبات ان
التركيب الاسنادي ليس بمعرب ولا بمنبئ **قول** علمين قيد خمسة
عشر وستة عشر يكونان علمين مع ان العالمية لا بد في كل ما يكون
مواد النقص الا ان الكافي يكون سببويه ونطفويه مشهورين
بالعلمية **قول** سبب سبب الكافي انما قال كان لان في خمسة عشر

واشباهه خلافاً في بناءها ومنع صرفها فيجوز ان يكون مذهب المص
 منع صرفها في لابتة من ادخالها ولا يجوز اخراجها فان قلت ما ذكر
 في المبنيات المركب الذي فيه المعنى التركيبية وكان مقتضى بحرف
 العطف وخمسة عشر واشباهه حال العلمية ليس كذلك
 قلت كان حمل الكلام فيما بعد على المركب مطلقاً سواء كان مركباً
 في الحال او في الاصل بقضية جعل جعلك علماً منه ثم اعلم انه لم يذكر
 في المبنيات ان سيبويه ونظفويه من قبيل المبنيات بل قال
 ان المركب الذي له يتضمن الثاني منه حرفاً مغرباً باعتبار
 الجزء الثاني مثل جعلك فهذا يقتضي ان يكون مثل سيبويه
 ونظفويه معرباً فعمل هذا فالجواب عن الاستفسار بقوله
 فان قلت كان على المصالح هو ان لا مثل سيبويه غير منصرف
 للتركيب والعلمية فلا وجه لاجراجه بان لا يكون الجزء الثاني من
 المركب صوتياً ويمكن ان يقال ايضا في جواب فان قلت ان مثل
 سيبويه ونظفويه خارجان عن تعريف التركيب بان الصنوت
 ليس بكلمة فليس فيها صيرورة كالتين او اكثر كلمة واحدة ومثل
 خمسة عشر خارجاً عن بقوله من غير حرفية جزء وحرف العطف
 جزء من خمسة عشر واشباهه في الاصل فلا حاجة الى قيده
 لاخراجها **قوله** مثل جعلك فانه علم لبلدة فيه انه اذا كان جعلك
 علماً لبلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث كما هو

فلم يكن

فلم يكن مثلاً قطعياً للتركيب المؤثر في منع الصرف **قوله** او غيرهما
 لا حاجة الى هذا فان وجود ستة عشر اضافية واسنادية لا
 في تأثير التركيب فلا حاجة الى نظير قوله الالف والنون ^{دان} العدة
 الاولى العدة وبصيغة المفرد فان مجموع الالف والنون سبب
 واحد ومعدود واحد من اسباب منع الصرف فان قلت كونه
 معدوداً من اسباب منع الصرف وصف مشترك بين جميع
 الاسباب فلا وجه لتخصيص الالف والنون زائدة بهذا الوصف
 قلت كما ذكر سابقاً في تعداد الاسباب بعبارة والنون زائدة
 من قبلها الف ولا يفهم من ذلك صريحاً ان مجموع الالف والنون
 سبب واحد بل يتوهم منه ان السبب هو النون حال كون
 الالف زائدة من قبلها صريحاً بان المراد من تلك العبارة
 هو عقد مجموع الالف والنون سبباً واحداً ولا يقع هذا التوهم
 في غير الالف والنون فلهذا خصصه بهذا الوصف **قوله**
 وتسميان مزيدتين الاولى ووضعاً لمزيدتين عليهما بطريق
 التوصيف لا بطريق التسمية **قوله** لانهما من الحروف الزايدة
 يعني باعتبار كونهما زائدتان في اخر الكلمة مؤثرتان او المراد
 انهما من الحروف الزايدة التي تجمعها هويت السمان وتبين تجمعها
 اليوم تنسأه **قوله** في منع دخول تاء التأنيث عليها ضمير
 في عليهما يحتمل ثلث احتمالات في المرجع الاول انه يرجع الى

اللفي التانيث والثاني ان يرجع الى الالف والنون الزيدتين
والثالث ان يرجع الى مجموع المشبه والمشبّه وعلى التقادير
المراد اشتراك المشبه والمشبّه في هذه الصيغة كما لا يخفى
واما مشابهما لالفي التانيث قال بعض الشارحين وحسب
لم يقل انهما فرع لشيء لكن بيان سببية كل واحد من العلل
فيما سبق لكونها فرعاً لشيء يقتضي ان يبين فرعيتهما بهذا
المذهب ايضا ويمكن ان يقال فرعيتهما هي لالفي التانيث
باعتبار انهما مشبه واللفي التانيث مشبه بهما او يقال ان
فرعيتهما هي فرعيتة المشبه به **قوله** والراجح هو القول الاول
الثاني فان قلت هذا مخالف لما سبق من ان سببية كل واحد
من العلل التسع لكونها فرعاً لشيء والالف والنون الزيدتين
فرع لما زيد عليه فانه يقتضي رجحان المذهب الاول قلت لعل
هذا السبب ان فائدة اشتراط انتفاء فعلانة او وجود فعل
اذا كان الالف والنون في صفة انما يظهر على المذهب الثاني
دون الاول كما لا يخفى **قوله** اما ان لا يدل قدم المفهوم العدمي
على الوجودي منع شرف الوجودي ومنع ان الاعداد يعرف
بملكاتها لان المفهوم العدمي مفهوم الاسم ومفهوم الوجودي
مفهوم الصفة والاسم مقدم على الصفة في نفسه وفي كلام
المصنف ايضا **قوله** وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فعل

هذا كان المناسب ان يقول في منعه من الصرف بافراد الضمير اتفاقاً
لكنه فان قلت ما وجه ايراد ضمير التثنية في قوله ان كانا في اسم و ايراد
ضمير الواحد في فشرطه وعدم جعلهما موافقين افرافاً وتثنية او
عدم اعتبارا لعكس قلت الالف والنون باعتبار الوجود ان
وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودهما او رد ضمير التثنية
فقال ان كانا في اسم وباعتبار السببية او رد ضمير المفرد فقل
شرطه العلمية **قوله** للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء الاول باعتبار
المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني **قوله** او كانا
في صفة فان قلت المناسب ان يعطف بالواو فيقال وان كانا
في صفة قلت نعم لكنه اشار الى عدم اجتماع الشرطين في كلمة
واحدة وان تحققت في الكلمات على البدلية **قوله** يعنى امتناع
دخول تاء التانيث عليه اشارة بهذا التفسير الى انتفاء ^{خصوص}
وزن فعلا بفتح الفاء غير مقصود حتى يرد ان في عريانة بضم
تحقق انتفاء فعلا بفتح الفاء بل المراد عدم قبول تاء التانيث
قوله ليبقى مشابهما لالفي التانيث هذا التعليل انما يصح
بالنظر الى المذهب الثاني الذي هو ان سببية الالف والنون
باعتبار المشابهة لالفي التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول الذي
هو ان سببيتها لكونها فرعاً لما زيد عليه فلا فان قبول تاء التانيث
وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد عليه وعدمه

كما اشرنا اليه سابقا **قوله** وجود فعل الظاهر ان فتح الفاء لم
يكن شرطاً فيه لكن في اكثر مواردده بالفتح لانه متى كان مؤنثه
فعل لا يكون فعلاً لانه اذا وضعت صفة مشتقة على الف
الثانيث المؤنث لم يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء فعلى
هذا وجود فعلاء انما يستلزم انتفاء فعلا لانه فلا وجه
للتخصيص وجود فعل بالاشتراط اللهم الا ان يقال هذا الوزن
غير واقع في كلام العرب عند تأنيث فعلاء بالصفة بغير
التاء **قوله** اختلف في رحمان في انه منصرف او غير منصرف
قيل لا معنى للاختلاف في هذا المفهوم المورد متفق عليه بمعنى
ان احدهما متحقق قلنا مراده ان صاحب هذين القولين
اختلفا فقال صاحب القول الاول انه غير منصرف وقال
صاحب القول الثاني انه منصرف وذكرنا وباعتبار عدم
اجتماع الصرف ومنع الصرف فان قلت قواعد النحوي مستنبطة
من استعمال العرب فكيف اشتبه على علماء النحوي استعمال كلمة
الرحمن حتى اختلفوا في منع صرفه وعدمه قلت يجوز ان يكون
استعمال كلمة رحمن دائماً معروفاً باللام او مضافاً او منادى فلم يعلم
النحاة حاله بانه منصرف او غير منصرف باستعمال العرب
فاختلفوا فيه **قوله** دون سكران اي من اجل المخالفة في الشرط
لم يختلفوا في سكران قيل عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف
في سكران

في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل عند الاتفاق في الشرط
ايضا لا يختلفوا وذلك ظاهر والجواب ان المراد ان الاختلاف
بهذا الوجه المخصوص في الشرط لم يوجب الاختلاف في رحمن
فالاختلاف بوجه آخر يجوز ان يوجب الاختلاف فيه وان لا يوجب
وايضا يجوز ان لا يكون **قوله** دون سكران في ذيل ومن ثم **قوله**
لان مؤنثه تدعي لانه ما نة فعلى هذا يقرأ ندما ن بفتح النون
مثل سكران ويكون كلا المثالين من نوع واحد **قوله** وهو كوث
الاسم على وزن يعة من اوزان الفعل لا تشك ان المؤنث
هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات
والسكنات فوزن الفعل هو هذه الهيئة الحاصلة التي بها
زيادة نسبة الى الفعل وهي غير الكون بل الكون هو انصاف
اللفظ بهذه الهيئة الا انه لما عثر من اكثر العلة بالمعنى المصدري
الدال على تلك الانصاف ليكون حالة قائمة بالاسم الغير المنصرف
فاختار رحمتنا ايضا هذا الاسلوب فتأمل **قوله** فانه نقل عن
هذه الصيغة اي من معنى هذه الصيغة فجعل علما للفرس فنقل
وزن الفعل الى الاسم ان ينقل لفظ الفعل الحائز على وزن
المخصوص من معناه الفعلي الى المعنى الاسمي فمعنى شتر من
برجيد فنقل من هذا المعنى وجعل علما للفرس بسبب سرعة
جويته وجودته فيه **قوله** وكذا لك بذراية نقل عن القاموس

١٥٥
١٥٥

انه علم لثبوتك ومعناه الفعلي استوف او صرف **قوله** وعثر
اسم لموضع هي ما سدة ومعناه الفعلي جعل ذا كبرة والكبرفتان
بروي **قوله** وختم لرجل قيل هو عمرو بن تميم الخضم هو الاكل
وقيل هذا لاكل باقضى الاضراس او ماء الفم **قوله** نحو بقم
اسم لصبي معروف المشهور انه اسم الخشب يخرج منه بعد الدق
والغلي بالماء صبيغ احمد **قوله** وشتم علما لموضع بالشام قيل هو اسم
لبنة المقدس **قوله** فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
حكم وسلم ورجب **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض
الحاة قيل هذا البعض هو يونس وعلل المصنف لم يذهب الى منه
والا لم يقتد الشارح ضرب بكونه على البناء للمفعول **قوله**
او يكون غير مختص قيل لا ولي ان لا يقتد هذا القسم بكونه غير
مختص بل يحل او على منع الخلق اذ يجوز ان يكون ما في اوله زيادة
مختصا ايضا بالفعل ولم يوجد في الاسم الا بطريق الفعل مثل
يزيد ويشكر علي بن قلنا نعم لكن لا يحتاج الى اشتراط عدم
قبول التاء فقيده هذا القسم بكونه غير مختص ببناء على اشتراط
عدم قبول التاء فيه فتأمل **قوله** اي زيادة حرف او حرف
زائد نشوع على ترتيب التاء فالاول بالنسبة الى وزن الفعل ^{والثاني}
بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل **قوله** قياسا بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله الاولي ان يقال قياسا وباعتبار الذي

(امتنع من

امتنع من الصرف لاجله بالعطف كما في بعض النسخ لان قوله
قياسا لا دخال مثل اربع اذا سمى به وقوله بالاعتبار الذي
صرف لاجله لا دخال مثل استوف عند غلبة التسمية فيكون
قوله قياسا وباعتبار الذي يشارة الى قيدين لا دخال
المرتين وبدون العطف يتوهم انما قيد واحد والاعتبار
الذي امتنع لاجله مقيس اليه وليس كذلك **قوله** ومن اجل
اعتبار طية عدم قبول التاء فيه ان وجود الشرط لا يستلزم
وجود المشروط بل انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
فالاولي ان يقال من اجل وجود وزن الفعل مع سبب اخر تحقق
بشرطه امتنع احمد من الصرف **قوله** وما فيه علمية مؤثرة
لما كان المراد من المعرفة التي عدها من العلل هو العلمية
والتي هي بالمعرفة واشتراط العلمية فيها المنكته سبق ذكرها
بالسند الثاني الى العلمية فقال وما فيه علمية مؤثرة **قوله**
بالسببية المحضة او مع بشرطية سبب اخر ولا احتمال لان يكون
شرطا محضا بدون السببية المحضة كما اذا كان اجتمعت العلمية
مع الثانيين والجمعة وكان السبب في منع الصرف هو الثاني
والجمعة والعلمية كانت شرطا محضا لثبتهما ولم تكن مؤثرة
لان يلزم من ثبتهما دونهما الترجيح من غير مرجح لان كلاهما
اسباب ناقصة في منع الصرف فتاثير بعضا دون بعض ترجيح

بما يرجح بخلاف اجتماعهما مع التثنية بالالف او الجمع فالأثر يرجح
 هو التثنية او الجمع لكونه مسببا مستقلا فلا يلزم الترجيح من غير
 مرجح **قوله** عما يجمع مع الف التثنية او صيغة منتهى الجموع الا
 ان يقال او الجمع البالغ على صيغة منتهى الجموع فان السبب هو الجمع
 لا صيغته كما مر في بحث احضاجه وسراويل فان قلت كالم
 يبقى مع الجمعية من العالمية والثاني معها الصيغة اختار ذلك
 قلت الجمعية الاصلية كاف وهو ما في حال العالمية فلا بد من
 التصريح بها لئلا يتوهم ان المؤثر هو الصيغة فتأمل **قوله**
 اذا تكرار استعماله في غير معنيين بان يؤول بواحد من الجماع
 السماوية اذا كان العلم مشتركاً بين الجماع او يؤول بواحد من
 الاثني اذا كان مشتركاً بين اثني وليس المراد ان يجعل بكسرة
 حقيقة لانها ما وضع لشي لا بعينه ومن التثنية ويل المذكور لا يلزم
 الومع **قوله** المشتهر به صاحبه قيد الاستثناء باعتبار الغالب
 والايكوزان يؤول بوصف غير مشتهر بقرينة واعلم ان العلم
 كان في الاصل وصفا واشتهر مسماه بهذه الصفة الاصلية
 فاذا تكرار رادة هذه الصفة لا شك انه يعود فيه الوصفية فلا
 بهذا النوع من التكرار ان يكون منصرفاً فتأمل **قوله** الا العدل
 ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول
 يعني لما استثنى ما هي شرط فيه وهي الاسباب الاربع من

التثنية

من التثنية والعجوة والتركيب والالف والنون عن الحكم بان
 العالمية لا تجميع مؤثرة بسبب من الاسباب بعضها آخر لا بد من
 استثنائه ايضا وهو العدل ووزن الفعل فان قلت فعمل هذا
 ينبغي ان يقول والا العدل ووزن الفعل بالعطف مع التصريح
 بالا او مع تركها قلت نعم لكن لما صار حاصل الكلام بعد الاستثناء
 الاول ان العالمية لا تجميع مؤثرة غير ما هي شرط فيه لا بد من استثناء
 اخر ليصح هذا الحكم الثاني فاستثنى بقوله الا العدل ووزن الفعل
 عن هذا الحكم وفيه ان هذا في نفسه صحيح لكن الملازم بقوله مما بقي
 من الاستثناء الاول ما ذكرنا ويمكن الجواب بان الحكم بعد الاستثناء
 الاول يبقى غير تام فاستثنى عما بقي لينم وقال بعض الافاضل
 ان المراد بما بقي من الاستثناء الاول هو ان المستثنى منه
 في الاستثناء الثاني غير المستثنى منه في الاستثناء الاول
 اذا الاول مطلق والثاني مقيد فانهم **قوله** وطى مقضدان
 لان الاسماء المعدولة اليه يعجزان الضديتين العدل ووزن
 الفعل ليست بحسب مفهومها كما بين الوصفية والعالمية بل باعتبار
 ان في كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود قسمي
 وزن الفعل فيه بالاستفراء فان النخلة تشبهوا الالفاظ التي
 اعتبر فيها العدل فيجوز ان وزانها مخصصة في ستة هي فعل
 بفتح الفاء وسكون العين كما مر وفعل بفتح السين كسبح

وفعال بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفعل بضم الفاء وفتح العين
 كاخروجع ومفعول بفتح الميم وفتح العين كثلث وفعال بضم الفاء
 كثلث وقد نظمه بعض الافاضل بالفارسية هكذا اوزان شش شمر
 اي صاحب كمال فعو وفعل فعال فعل وفعال **قوله** وليس في شيء
 من هذه الاوزان شيء من قسم وزن الفعل فمعنى كونها متضادين
 انهما غير مجتمعين ثم ان هذا القول يجوز ان يكون مقدمة من مقدمة
 دليل ان كل ما فيه معلية مؤثرة اذا تكو صرف ويجوز ان يكونا إشارة
 الى جواب سؤال مقدر وهو ان العلوية اذا جمع العدل مع وزن
 الفعل مؤثرة في كلمة لم ينصرف هذه الكلمة بعد التذكير لبقاء السببين
 فيها وهي العدل ووزن الفعل لعدم اشتراط العلوية في شيء منهما
 حتى لم يؤثر انزال العلوية فلم يكن الحكم المذكورة كلياً فاجاب بان
 هذه المادة غير متحققة لان العدل ووزن الفعل متضادان
 فلا يكون معاً الا احدهما لا يقال لانهم ان العلوية مؤثرة في المادة
 المذكورة لجواز ان يكون المؤثر فيها هو العدل مع وزن الفعل دون
 العلوية لانا نقول اذا كان كذلك يلزم الترجيح من غير مرجح اذ كل واحد
 سبب ناقص فاعتباراً بشئ من هاتين دون الثالث تحكم **قوله**
 اي لا يوجد شيء من الامر الذي بين مجموع هذين الشئيين وبني احدهما
 اشار الى ان كان تامة والمستثنى منه مجموع الامرين من اجتماع
 مجموع العدل ووزن الفعل مع العلوية واجتماع احدهما معاً
 والمستثنى

والمستثنى اجتماع احدهما معاً حتى لا يلزم الاتحاد بين المستثنى و
 المستثنى منه **قوله** الا احدهما فقط لا مجموعهما لاجتماع بعد القصر
 بالنفي والاستثناء الى قوله فقط ولا الى قوله لا مجموعهما كما بين في محله
قوله فاذا انكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلوية بقي
 بلا سبب فان قلت قد سبق ان التذكير يكون على وجهين ووجه
 الثاني منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشترك بينهما
 فاذا كان الوصف الذي اشترى صاحبه به هو الوصف الاصلح
 فالتذكير الذي هو ازالة العلوية اذا كان بارادة هذه الوصفية
 يجوز ان يبقى بعد التذكير سبباً واحدهما هاتين الوصفية والاخر
 العدل اوزن الفعل فلم يصح الشرطية بقوله فاذا انكر بقي
 بلا سبب او على سبب واحد كما اذا كان الاحمر الذي هو في الاصل
 وصف علم الشخص مشهور بالحمرة فاذا انكر بان يقال لكل احمر
 مصفر ازالة العلوية وعادت الوصفية الاصلية قلت لا فانك
 اذا تأملت حق التأمل علم ان هذا المعنى الذي اريد بعد زوال
 العلوية غير الوصفية الاصلية حتى لو فرض انه لم يكن فيه الوصفية
 الاصلية استقام هذا المعنى بلا تغيير **قوله** والسبب الاخر
 بالعلوية من حيث وصف السببية يعني لم يبق هذا السبب الاخر
 ايضاً من حيث وصف السببية فيبقى الاسم بلا سبب وفيه بحث
 وهو انه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق بالتأثير وبدون التأثير

ليس في السبب وصف السببية والعلمية اذا عرفت هذا فلا فرق
 بين اشتراط العلمية في سبب وبين اجتماعه مع سبب اخر في انه
 يظهر فيه وصف السببية مع كل واحد من هذين الامرين وينتفي
 بانتفاء كل منهما فالحكم بان السبب منتف عند زوال العلمية من حيث
 وصف السببية فلم يبق سبب اصلا ولم ينتف عند عدم اجتماع
 السبب سبب اخر فيبقى سبب واحد مع زوال وصف السببية
 في الصورتين وبقاء ذات السبب فيهما تحكم فتأمل **قوله** فيما هي
 ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان
 سكران مثلا اذا سمي به ثم تكريفي على سبب واحد وهذا اللفظ النون
 كما سيظهر في الشارح في شرح قوله باعتبار الصفة بعد التنكير
 وفيه ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة عند
 المص ومجرد الالف والنون اذا كانا في اسم العلمية بشرطه
 فبزوالها زال الشروط ايضا كما في ساير الاسباب المشروط
 بالعلمية فاختصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل فتأمل **قوله**
 هذا اي خذ هذا او مضى هذا **قوله** وقد قيل في هذا البحث استدلال
 على عدم صحة الحكم بالاستقراء بان العدل ووزن الفعل متضادان
 فانه قد جمع بين العدل ووزن الفعل في صمت بكسر الهمزة والميم
 هذا بفتح قوله والجواب بطريق المنع في مقابلته واما اذا قرر
 هذا البحث بطريق المنع باننا لا نمتضا د العدل ووزن الفعل

فانهما

فانهما مجتمعان في اصمت في لا يفتح الجواب بطريق المنع اذ لا يمنع
 السند غير متوجه **قوله** هذا امر غير محقق لا يخفى ما فيه من اللطيفة
قوله يجوز ورود اصمت بكسرتين من صمت يفتح بهم العين
 لكن جاء امر بكسر الهمزة والعين وان لم يشتهر هذه
 القاعدة **قوله** وحرمانا لا يقتضيه لوجود السببين وظاهر
 انه لا يمكن اعتبار العدل كاعتباره في قطام ولهذا لم يفت
 له مع انه لا ينفع فيما نحن فيه كما لا يخفى **قوله** وخالف سيبويه
 الاخفش نقل عن القاموس سيبويه فارسي هو القاع ومنه
 سيبويه اي رايحه وهو لقب امام الخاجة عمر بن عثمان
 الشيرازي وسمعت عن بعض استنادي ان لعرو كما لا رغبة
 بالتفاح بحيث لوراه صدر منه بلا اختصاره صوت وبه
 فجعل سيبويه يلقبه ويؤيد ذلك ما ذكر في بحث التركيب انه مركب
 اسم وصوت **قوله** جعله اصلا واسند الخافعة الى الالف
 وفيه انه يجوز ان يكون اخفش فاعل خالف وسيبويه مفعوله
 قدمه على الفاعل تعظيما لشان الاستناد فعمل هذا لا يلزم جعل
 قول التلميذ اصلا واسناد الخافعة الى الالف استناد فان قلت
 قوله اعتبارا للصفة مفعوله منصوب بتقدير اللام بشرط
 نصبه بتقدير اللام ان يكون فاعلا لفاعل الفعل المحلل ولا شك
 ان الاعتبار للصفة الاصلية سيبويه فيكون فاعل خالف ايضا

وسببويه **مفتوحه** قلت لان ذلك لجواز ان يكون قوله اعتبارا
منصوبا على الظرفية والمصدرية اي في وقت اعتبار الصفة
الاصلية او اعتبار اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر سببويه
وهذا بحسب المناظرة موجه لكن الظاهر ما ذكره الشارح
قدس سره **قوله** حتى صار افعلا سما اي كاسم افعلا في
عن الصفة كارتب مثلا **قوله** وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف كما اذا سمي رجل بافضل من اقوانه مثلا بان بعد التذكير
غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل
فعلى هذا لا بد ان يكون مثل هذه الصورة مستثنى من القاعده
المذكورة بالاتفاق مع انه داخل في الكرادينج احمر فيكون
منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سببويه
وليس كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان يعتبر
نحو احمر بما يكون الوصفية فيه قبل العلية ظاهرة ولم
يكن معه في اللفظ ما يكون نصتا في وصفية بعد العلية
فتأمل **قوله** كوزن الفعل اي في مثل احمر والالف والنون
في نحو سكران **قوله** فلم اعتبرها وذهب على ما هو خلاف
الاصل يعني اعتبارها لوجب هذا المذود وهو انه لا
الى خلاف وهو منع الصرف **قوله** امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنها يعني ان اسود وارقم

حال غلبة

حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع انهم اعتبروها و
جعلوا اسود وارقم غير منصرف للوصفية ووزن
الفعل فاعتبارها بعد العلية **قوله** وفيه
بحث لان الوصفية لم تزل عنها بالكلية يعني ان قياس
احمر بعد التذكير باسود وارقم حال غلبة الاسمية
قياس مع الفارق وهو ان في اسود وارقم حال
غلبة الاسمية شايبة الوصفية باق ولم تزل الوصفية
بالكلية وهي باعثة لا اعتبار الوصفية واما في احمر حال
العلية فليس شايبة من الوصفية وبعد التذكير بان
يراد فرد من مسمى هذا الاسم ايضا ليس شايبة من الوصفية
التي كانت في هذا الاسم بحسب اصل الوضع فلم يصح
القياس باسود وارقم **قوله** فلم يبق فيه الاسباب
وهو وزن الفعل في احمر والنون في سكران وفي بقا
الالف والنون في سكران على مذهب الاخفش بحث فان سكران
حال العلية من قبيل الالف والنون في الاسم بعد زوال العلية
التي هي شرط زوال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط
يستلزم انتفاء الشروط وقد اشرنا الى هذا البحث **قوله**
ولما اعتبر سببويه الوصف الاصل بعد التذكير لا في تركه
بعد التذكير وان كان في الواقع كذلك فانه لا يناسب تاليه اي قوله

لزم ان يعتبره في حال العلمية فان من البين ان الاعتبار بعد
التفكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية بل المناسب لهذا
ان يقول بدل قوله بعد التفكير وقاس اعتبار الوصفية
في احوال اعتبارها في السوء وارقم في حال غلبة الاسمية
لزمه ذلك **قوله** لزمه ان يعتبره في حال العلمية الاولى
ان يقال نيهم اعتبارا حال العلمية او يقال كان مظنة
ان يعتبره حال العلمية فان اللزوم ليس في نفس الامر ولا
يناسب ايضا بالجاب بقوله ولا يلزمه باب خاتمة **قوله**
فان العلم المخصوص يعني بضاد العلمية والوصفية بحسب
مفهومها فان مفهوم العلمية اعتبر فيه المخصوص والتعيين
مع عدم اخذه بصفة ما ومفهوم الوصف اعتبر فيه العموم
والابهام مع اعتبار اخذه بصفة ما **قوله** لكنه شبيه به
فانما هما غير مستحسن لا يخفى عليك ان سوق الدليل
قبل ايراد السؤال بقوله فان قلت وجوابه ان اللازم اي
اعتبار المتضادين في حكم واحد باطل ومقتضى جوابه ان اعتبار
الوصفية حال العلمية غير مستحسن **قوله** وجميع الباب
اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف وانما
صرح الشارح بباب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد
باب ما فيه علمية مؤثرة **قوله** اي بصورة الكسرة اعلم
ان البصريين

ان البصريين فرقوا بين الكسر بلا تاء وبين الكسر مع التاء
فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البناء وعمد الكسرة مع التاء
في الحركة الاعرابية والبنائية فالمنا سبب هذا ان يقول المصنف
بالكسرة مع التاء فاصح الشارح قدس سره بقوله اي بصورة
الكسرة **قوله** قل منصرف يدخل ما هو من خواص الاسم
ففيه ان الاسناد اليه دخول حرف الجر مثلاً من خواص الاسماء
حصوله لا سناد اليه في غير المنصرف يلزم ضعف مشابهته
للفعل وقوة جرمة الاسمية مع انه لم ينصرف عندها البعض
ايضا اللهم الا ان يقال يفرق ويقال ان اللام والاضافة
حاصتان مؤثرتان في اللفظ والمعنى بخلاف الاسناد اليه فيجوز
اعتبار ضعف المشابهة بسببهما لا بسببه وقد يقال على هذا البعض
ايضا ان مثل اخیل واجدل ضعف مشابهة للفعل بسبب
اعتبار السبب فيه مع انه ليس بمنصرف بالقطع عنده وفيه
قوله ومنهم من ذهب اليه انه غير منصرف مطلقا الظاهر ان قوله
مطلقا في هذا المذهب وكذا في المذهب الاول في مقابلة المذهب
الثاني بمعنى ان افراده غير متبعض بان يكون بعضها دخول
اللام او الاضافة منصرفا وبعضها غير منصرف كما في المذهب
ويجوز ان يراد بمطلقا هو ما انه كما كان غير منصرف قبل دخول
اللام او الاضافة كان غير منصرف بعده ايضا ويراد على هذا

ان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او احدهما بسبب
اللام او الاضافة غير موجه ومناق لما ذكر من قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا انكصرف فتأمل **قوله** والمنفرد من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين وذلك لان غير المنصرف
لا يشابه الفعل بسبب الفرعتين منع منه التنوين الذي يمنع
من الفعل مطلقا فان الفعل لا يقبل التنوين اصلا بخلاف
الكسرة فانه قد يكسر الفعل لكن لا يمنع غير المنصرف التنوين
التمكن الذي يدل على امكانية الكلمة للحركات الثلاث الاعرابية
ناسب ان يمنع منه احدي الحركات ليكون المنع انصراف
فائدة ومعنى فاختاروا الكسرة التي هي علامة الجر الذي
ليس في الفعل فمنع الكسرة بتبعية منع **انصراف** التنوين قيل
بالعكس وقدمت بيانه **قوله** المرفوعات يجوز قرأتها
بالسكون بان لا يكون له محل من الاعراب بل كان لمجرد الفصل
من سلبه ويجوز ان يكون مرفوعا بان يكون خبر مبتداء محذوف
اي هذا باب المرفوعات او يكون مبتداء خبره محذوف الى الزيادة
هذا او مذكور في هذا الباب وعلى هذين التقديرين هو
على حدة مما ذكره عما يليها او يكون مبتداء خبره الجملة التي يليه
اعني قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية واللام فيما لا استعراق
جميع انواع المرفوعات او الجنس والحقيقة بان يكون مبطلا للمجمعة

بقونية

بقونية مقام التعريف او للعهد الخاضع الى المرفوعات المفردة
المفردة فيما سبق من قوله وانواعه رفع ونصب وجر وانما جمع
ولم يأت بصيغة المفرد مع انه الملايم بمقام التعريف وارجاع
الضمير اليه لان التعريف الرفع سابق بقوله الرفع علم الفاعلية
وتعريف المرفوع ههنا بقوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية هما
ما يريه ان انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فزال
ذلك التوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع
اذ التعدد الفردي لا يلائم المقام كما لا يخفى **قوله** جميع المرفوع
لا المرفوعة لما يذهب اليه الوجه من قاعدة تعريف صيغة
اسم المفعول اليه ان يكون المرفوعات جميع مرفوعة لا مرفوع
حكم بعكس ذلك لرفع ذلك التوهم **قوله** لان موصوفه الاسم الى
ما كان المدعى شتملا على حكيمين مختلفين بالايجاب والسلب اليه
بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر اثبات الحكم السلبي وبما
بعده من القيود واثبات صحة الحكم الايجابي فان قلت يجوز
ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين جزم بان موصوفه الاسم مع
ان الفعل المضارع ايضا يكون مرفوعا قلت لما كان البحث في الاسم
وفي بيان احوال اقسامه وما يذكر في هذا الباب ايضا هي الاسماء
المرفوعة من الفاعل والمبتداء والخبر الى غير ذلك جزم بان موصوفه
الكلمة فيتناول الفعل المضارع ولم يصح تعريفه بما اشتمل

على علم الفاعلية اذ رفع المضارع ليس علم الفاعلية ومن هذا يعلم
 فائدة اختيار علم الفاعلية على الرفع في تعريف المرفوع قد يقال
 قد يكون خبر المبتدأ الذي هو من المرفوعات جملة فلم يكن موصوفه
 الاسم فقط اجيب بان الاسم اعلم من ان يكون حقيقة او حكما والخبر
 الجملة اسم حكما فلم يخرج خبر الجملة عن ان يكون اسما وفيه ان الجملة
 بصيغتها من غير تأويلها الى المفرد يكون خبر المبتدأ كما سيجي وهذا
 بنا في جعلها اسما حكما فتأمل **قوله** ويجمع هذا الجمع مطردا صفة
 المذكور الذي لا يعقل من غير اشتراط شرط اخر والامثلة المذكورة
 لبيان وقوعه لا لاثبات الاطراد كما لا يخفى **قوله** كالصافنا
 نقل عنه قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على
 ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافرنا قلنا عن الصحاح **قوله**
 وجمال سمحات جمع حمل وهو اشتروا السجل بكسر السين وفتح
 الباء الموحدة قال في المذهب بالسين المكسورة سجل اشتروا
 بزرك وهو سمان بزرك ومشك بزرك وانما ترك كالف التثنية
 في هذا المثال لان لفظا لجمال الذي موصوف سمحات لجمع
 للمثالية ولا يصح ايرادها على صفة فتترك والتقي بالعلف
 وفيه انه على هذا يلزم ان لا يذكر في قوله وكالا ياء **قوله**
قوله وكالا ياء الخاليات اي المافيات يقال وقوعها ياء
 خلون اي مضمين **قوله** هو من المرفوع الدال عليه المرفوعا

دلالة الجمع

دلالة الجمع على المفرد الذي مأخذه وفيه دلالة الجمع على الجنس
 بسبب ابطال اللام جمعته وبقاء جنسيته والظاهر هو ان المراد
 تعيين مرجع الضمير ليكون قوله ما اشتمل على علم الفاعلية تعريفا
قوله لان التعريف الى جواب دخل مقدرا كانه قيل له
 لمرجع الضمير الى المرفوعات مع كونه مفردا مذكرا بتأويل
 المذكور او بتأويل ان خبره مفرد مذكور وهو ما في ما اشتمل
 قد فقه بان مرجع الضمير هو هنا معرف والتعريف انما هو للمعرفة
 بالافراد **قوله** اي اسم اشتمل فترما بالاسم لان الكلام في مرفوع
 الاسماء وايضا لابقى على عمومته يصدق تعريف المرفوع على حرف
 الا و آخر كدال زيد في جاءني زيد مثلامع ان المرفوع هو زيد فان
 قلت تفسير ما بالاسم في تعريف المرفوع يخرج الخبر الجملة عن التعريف
 مع ان من جملة المرفوعات اجيب بان الاسم اعلم من ان يكون
 حقيقة او حكما كما سيصرح بذلك في تعريف الفاعل والخبر
 الجملة اسم حكما وفيه ان هذا مخالف لما سياتي في بحث المبتدأ
 والخبر ولما هو المقرر عندهم من ان يكون خبرا مع بقاء كونها
 جملة من غير تأويلها الى المفرد المألوفة الا ان يقال ان المراد
 بالاسم الحكمي ما يصلح لانه يعتبر عنه بالاسم المفرد مثل ما قاله
 المنطقيون في المفرد بالقوة والجملة التي وقع خبرا لمبتدأ يصلح
 لان يعتبر عنها بالاسم المفرد كهذا وذاك كلاتين في موضع **قوله**

على علم الفاعلية لم يقل على الرفع مع انه اخصر والمصير يلزم
في هذا الكتاب الاختصار لان الرفع ذاهب الى ان اخذ
الرفع باعتبار الرفع فذكره في تعريفه بوجه الدوران
المقام مقام التعريف والتفصيل فذكر تعريف الرفع ^{تفصيله}
اولي بالمقام وللايماء الى اصاله الفاعل في المرفوعة من بين
المرفوعات وللإشارة الى انه ههنا ذكر مرفوعات الاسم
لا الاسم كما اشرنا الى هذا فيما سبق **قوله** اي علامة كونه الشيء
فاعلا اشارة الى ان الياء في الفاعلية مصدرية فان قلت اذا كان
الرفع علامة كون الشيء فاعلا فكيف يصح ايراده في سبق
ليس بفاعل من المرفوعات قلت لما وجد فاعلية ما في ما قبل
المرفوعات اورد الرفع الذي هو علامة الفاعلية فيها اشعا
بهذا المعنى **قوله** وهي الضمة او الواو او الالف لا يجتمع شيء
من هذه الامور مع الآخر عطف بعضها على بعض بكلمة او
والا فجميعها مجتمعة في كونها علامة الفاعلية فان قلت الالف
قد يقع علامة النصب كما في الاسماء الستة فكيف يمتاز الرفع
عن النصب والمرفوعات عن المنصوبات قلت بقيد الحيشية
فان ما اشتمل على واحد من هذه الامور من حيث انه علم
الفاعلية مرفوع ومن حيث انه علم المفعولية منصوب **قوله**
اي يكون موصوفا بها فان قلت ما معنى موصوفية الاسم بالرفع

ووصفية له

ووصفية له قلت هذا بناء على المسامحة المشهورة فيما بينهم
من اعطاء حال المعنى للفظ وبالعكس ولما كان ههنا مدلول
الاسم موصوفا لمدلول الرفع وهو الفاعلية اطلق اسم الموصوف
والصفة على العالين او على النسبة بان نسبة الحركات والحروف
الاعرابية على الاوضاف والحركات على الموصوفات لاحتياجها
في وجودها الى الحركات ولتبعيتها لها في التلفظ كتبعيتها ^{النحو}
لموصوفاتها او على حذف المضاف اي يكون معاني الاسماء
موصوفا لمعاني علامة الفاعلية او على ان المراد بالموصوفية
والصفية يحتمل الاشتقاق دون الموافقة فان الاسم موصوف
بانه ذو رفع فتأ من **قوله** ولا شك ان الاسم موصوف الى
لما كان معنى الرفع المحل حقا وكذا الاشتغال الاسم عليها ايضا
بمعنى الرفع المحل واشتمال الاسم عليه وايضا ما ذهب اليه بعض
الشراحين من تخصيص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او
تقديرا وعدم اختيار الرفع المحل بناء على انه لا يكون الا في المبنى
والمرفوعات من اقسام العرب وحمل البحث عن الفاعل اذا كانت
مضمورة ونظايره على التطفل والشارح قدس سره نظر الى ان الفاعل
واخواته كما يكون من الاسماء العربية يكون من المثنيات ايضا بل انما
والبحث ايضا كما يكون عن الفاعل العرب يكون عن الفاعل المبنى
ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبنى يقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا

ان يكون المبنى مرفوعا فاعتبر تعريف المرفوع على وجه صدق
 على المبنى المرفوع ايضا وجعله مشتقا على المرفوع المحلى ولا يجعل
 المرفوع قسما من العرب بل يجعله قيد الاسم ^{التي} وقيد الاسم يجوز
 ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث تخصيص
 بعض الشارحين **قوله** فمنه اي من المرفوع معر فانا سب
 ان يجعله مقسما ايضا ينقسم الكل الى جزئية فلهذا ارجع
 الضمير الى المرفوع ورجعه بالتقديم وما وقع في بعض المبتداء
 والخبر في قوله ومنها المبتداء والخبر ارجاع الضمير الى المرفوع
 فهو باعتبار تقسيم الكل الى الاجزاء للاشارة الى كلا الوجهين
 والتقنين في الكلام ولم يعكس لنكاته يظهر بالتأمل في
قوله او ما اشتمل على المرفوع يرتفعه قرب المرجع وموافقة
 الضميرين المتتاليين كما يرجح الاول موافقته بضمير هو في
 الارجاع الى المرفوع وورود التقسيم على ما ورد عليه التعريف
 ويجوز ارجاعه الى المذكور او الى هذا الباب فيكون معناه
 فمن المذكور او من هذا الباب الفاعل **قوله** لاجزاء الجملة
 الفعلية بين اصالة بوجهين ولها وجوه اخر الاول ان
 معناه الفاعلية في الفاعل بالاصالة فاشتماله على علم الفاعلية
 الذي هو المرفوعة بالاصالة وفيما سواه ليس معنى الفاعلية
 تحقيقا وبالاصالة بل تشبيها بالمعنى الذي في المفاعل فيكون
 المرفوع فيه

فيكون الرفع فيه علامة لما هو شبيه بالفاعلية وخرج لها فلم يكن
 مرفوعة بالاصالة والثاني ان لا يجوز حذفه في الكلام الا نادرا
 بخلاف سائر المرفوعات فعدم جواز حذفه وجواز حذف ما
 عداه في الكلام دليل اصالة والثالث انه نقل عن امير المؤمنين
 علي رضي الله عنه انه قال قبل تدوين علم النحو الفاعل مرفوع
 والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور فهم منه ان مرفوعة
 سائر المرفوعات لما سبته بسبب وجود فاعلية ما فيها ثم
 ان كون الفاعل جزء الجملة الفعلية باعتبار الاغلب فان
 شبه الفعل فاعل وهو مع فاعله ليس بجملة وعلى تقدير وقوعه
 جملة في بعض المواد فليس بفعلية فتأمل **قوله** هي اصل الجمل
 لانه اشده امتزاجا من سائر الجمل اذ الفعل فيها يقتضي ارتباطه
 بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم فانه مستقل يقتضي ذاته
 ارتباطه بشئ ولانه يشتمل الخبر والانشاء وضعا بوجهيها
 بخلاف الاسمية فان انشاءها بالادوات الخارجية عنها
 ثم الاستدلال بهذا الوجه على اصالة الفاعل باعتبار انه
 جزء وركن للجملة استدلالا باصالة الجمل وعدمه على اصالة
 الجزء وعدمه فتأمل **قوله** ولان عاملة اقوي وقوة
 المؤثر الذي هو الرفع فيكون الفاعل في المرفوعة اقوي من
 من المبتداء لكن هذا القيد اقوائية في المرفوعة لا اصالة
 المرفوعة ساء

الا ان يجعل الاقوائية اماراة الاصلية ووجه قوة عاملة انه
 لفظي ومحسوس بخلاف عامل المبتداء فانه معنوي غير محسوس
 يغلب على عامل المبتداء اذ ادخل على المبتداء وينسخ عمل عامله
 المعنوي وابتدائية المبتداء ومن امارات قوة عاملة انه لا يدخل
 عليه عامل اخر ينسخ فاعلية بخلاف المبتداء فانه يدخل عليه ناسخ
 الابتداء وبعض هذا يمثل كفي بالله شريفا واجاءني من احد واجيب
 بانه قليل نادرا لم يلتفت اليه وبان الماء ومن في المثالين ^{الذين}
 ولم ينسخ اسم الفاعل عن مدخوليهما ثمة اثبات هذا الوجه
 اصالة الفاعل على جميع ما سواه من المرفوعات باعتبار ذكر
 المبتداء في الدليل بطريق مثلا او باعتبار ان اصالة المبتداء
 من ساير المرفوعات مسلم لا نزاع فيها فاذا ثبت اصالة
 الفاعل من المبتداء يلزم اصالته من الجميع واما اصالة الفاعل
 بالنسبة الى ما لم يسم فاعله فظاهر اذ الكلام مبنى على جعل مفعوله
 ما لم يسم فاعله من جملة الفاعله كما ذهب اليه بعضهم **قوله**
 ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق في افادة هذين
 الوجهين اصالة المبتداء في المرفوعة خفاء كما لا يخفى **قوله**
 فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه انه يحكم على الفاعل بالمصادر
 واسماء الافعال والظرف وليس شئ منها مشتقات فيجاء
 معنى ^{لغة الصريح} المحصر الا ان يقال المشتق المذكور في المحصر اعم

من الحقيقي

من الحقيقي والحكم وهذه الامور مشتقات حكما وامثما
 يفهم من كلام بعض المحققين من الفرق بين الحكم والاسماء
 والقول بوقوع الاسناد في مواد النقص دون الحكم فوجه
 غير ظاهر والله اعلم **قوله** ما اى اسم حقيقة او حكما فان
 قلت ما فائدة تفسير ما العامة بالاسم وتخصيصها به تميم
 الاسم من الحقيقي والحكمي قلت كما فسر كلمة ما في تعريف المرفوع
 بالاسم بناء على ما من لا بد ان يفترها بالاسم ايضا وايضا
 لو ابقى ما على عمومها ولم يفتر بالاسم لنوع صدق تعريف
 الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل
 في اصطلاح النحاة هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل
 في الحقيقة هو المعنى فان قلت فلم لم يعتمد الاسم في تعريف
 المرفوع من الحقيقي والحكمي قلت اكتفى بهذا التعميم عن
 الاسم في تعريف المرفوع ايضا فان هذا التعميم مستلزم
 لذلك التعميم ولم يعكس الامر بعدم الاستلزام فان تعميم
 الاسم في تعريف المرفوع لا يستلزم تعميمه في تعريف الفاعل
 الذي هو قسم من المرفوع **قوله** ليدخل فيه الفاعل اى ليدخل
 في قولهم ما قوله اسناد اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية فان
 كما ان قيد بالاصالة معتبر في اسناد الفعل لا خراج توابع
 فاعل الفعل كذلك لا بد منه في اسناد شبه الفعل ايضا

في تعريف الفاعل الذي هو
 قسم من المرفوع ص

لاخراج توابع فاعل شبه الفعل كذا لا بد منه فلم خصصه
باسناد الفعل قلت نعم مقصوده تعميم الاسناد مطلقا
لقيد بالاصالة سواء كان اسناد الفعل او اسناد شبه
الفعل لكن اقر في العبارة قيد بالاصالة عن لفظ الفعل الذي
هو السند اليه لا سند دلالة اسند على المعنى متوقفة
عليه فتأمل ثم الاسناد ههنا بمعنى النسبة والربط فتجد
ثبوت شيء لشيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع
النسبة او لا وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء
تحقيقا او فرضا ففي ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد
وفي ان قام زيد قمت فرض الوقوع لا فرض الاسناد فالنسبة
التي هي المراد بالاسناد ههنا اعم من ان يكون ناقصة
كنسبة المصدر الى فاعله بل كنسبة ساير الاسماء المشتقة
بحسب المال وان يكون تامة خبرية او انشائية محقة او
مفروضة مثبتة او منفية قد يقال المراد من الفعل ههنا
اما الفعل اللغوي وهو المصدر المال على الحد المنقل
بالمفهومية في ضمن الفعل فعلى هذا الحاجة الى ذكر قوله
او شبهه وهو ظاهر وايضا يلزم في ارجاع ضمير شبهه
الفعل اللغوي وهو غير صحيح لان المشتقات وغيرها شبه
الفعل الاصطلاحي دون اللغوي الا ان يقال ان ذكر قوله

او شبهه

او شبهه في لادخال فاعل اسماء الافعال وفاعل الظروف اذ
الفعل اللغوي لم يتنا ولها وان ارجاع ضمير شبهه الى الفعل
المراد منه الاصطلاحي بطريق الاستخدام وكلاهما خلاف
الظاهر واما الفعل الاصطلاحي في يلزم عدم صدق
التعريف على زيد مثلا في ضرب زيد لانه لم يسند اليه
الفعل الاصطلاحي لدال على الحد والزمان والنسبة الى
الفاعل بل هو مسند اليه الحد فقط والجواب انا تختار
الشق الثاني ونمنع عدم وقوع الاسناد بين الفعل ^{اصطلاحي}
والفاعل بالمعنى الذي ذكرنا وان كان بحسب المعنى اسناد
جزء الفعل وهو الحد **قوله** يخرج عن الحد توابع الفاعل
قال بعض المحققين المراد بالخراج التوابع اخراج بعضها
وهو العطف بالحرف والبدل الا الاسناد في التابع
الا فيها بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيات
قوله وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
الحج يعنى لا بد من اعتبار بالاصالة في تعريفات تلك
المصطلحات لاجراجه توابعها فتأمل **قوله** او شبهه
لا يقال ذكروا التي هي للتعدد والشك لا يلزم في التعريف
الذي هو للتعيين والتحقيق لانا نقول كلمة او للتفريق
اشارة الى الفاعل المعرف ههنا نوعا ان يصدق على

احدها ما استند اليه الفعل وعلى الاخر ما استند اليه
 شبه الفعل **قوله** اي ما يشبهه في العمل لم يقل ما يشبهه
 في الاشتقاق ولا في الدلالة على الحد لان الاول لم
 يتناول اسماء الافعال والظروف والثاني لم يتناول
 الظروف لكن ما ذكره لا يخرج عن شايعة دوراد المشهور
 ان عمله لم يشبه الفعل فلو كان مشابها في العمل يلزم
 الدورقا لاظهار ان يقال ما يشبهه في الدلالة على الحد
 والظروف ايضا يدل على الحصول والثبت كدلالة
 الحاصل والثابت ثم اعلم ان في هذا التقسيم شبه الفعل
 نوع مخالفة بما قال في تفسيره في بحث الحال وهو ما يعمل
 عمل الفعل وهو من تركيبه فان تفسيره ثم لم يتناول بظاهرة
 اسم الفعل والظرف فان قلت انه لم يذكر في تفصيل شبه
 الفعل اسم المنسوب مع انه ايضا ما يستند الى الفاعل
 فلم يتناول التعريف فاعله في كونه زيد قلت كان ادراج
 في الصفة المشبهة كما يشيعر اليه الشارح قدس سره في آخر
 بحث الصفة المشبهة بان الاسم المنسوب مثل الصفة
 المشبهة وفي معناها **قوله** لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد
 اليه في الحقيقة قيل انه لو سلم ذلك فباعتبار قيد الاصل
 لاخراج التوابع يخرج هذا ايضا والجواب ان قيد الاصل

التمهيدية

لم يخرج

والجواب لم يخرج هذه المادة فانها في مقابلة التبعية
 التي في التوابع ولا شك ان كون الاسناد الى ضمير شيء اسنادا
 الى ذلك الشيء في الحقيقة ليس بالتبعية بهذا المعنى **قوله**
 والمراد اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم
 ضرب زيد وبني قولهم زيد ضرب فجعلا زيدا في الثاني
 فاعلا فلاحا جة عندهم الى قيد وقدم في تعريف الفاعل
 بل يبد من تركه واما عند البصريين ومن تبعهم في الفعل في
 صورة تقديم الاشارة عليه مستند الى ضمير الاسم والمجمل
 الفعلية مستندة الى الاسم فالفعل ليس مستند الى الاسم ليس
 بل مبتداء فلاحا جة الى اخراجه عن تعريف الفاعل بقيد
 وقدم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه لكن كما يتوهم دخوله
 في تعريف الفاعل بسبب اسناد الفعل اليه ظاهر كما توهم
 الكوفيون او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير شيء اسنادا
 الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشارح قدس سره اعتبر
 قيد وقدم لاخراجه ولما لم يخرج باعتبار هذا الوجه المبتدأ
 الذي قدم عليه الخبرا لتقديم بطريق الوجوب لاخراجه
 ولا كان بعض الاخبار بتقديم على المبتدأ بطريق الوجوب ولم
 يخرج هذا المبتدأ باعتبار التوهم المذكور بهذا القيد ايضا
 عن تعريف الفاعل اعتبر تقديم نوع مستند الفاعل عليه بطريق

الوجوب لاخرجه فان قلت لابد من حمل اللفظ على المتبادر في التعريفات واعتبار وجوب تقديم المسند غير متبادر في هذا التعريف قلت هذا مبني على المشهور من ان المطلق منصوب الى الكمال ولا شك ان الفرد الكامل لتقديم المسند هو تقديم نوعه بطريق الوجوب لكن بقي ههنا شيء وهو ان نوع مسند الفاعل لا يعلم الا بعد العلم بالفاعل لانه مصنف الى الفاعل فاعتبار في تعريف الفاعل يستلزم الدور فتأمل **قوله** اي اسنادا واقعا على طريقة حمل الطرف على انه منصوب على المصدرية لاسند ويزم الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبية وهو قوله وقدم عليه ويجوز نصبه على الحالية عن فاعل قدم اي قدم الفعل او شبهه كائنا على طريقة قيامه به ويزم لا يلزم محذور **قوله** قيام الفعل او شبهه بما كانت كلفة او في قوله ما اسند اليه الفعل او شبهه للتنويع اشارة الى تعريف نوعي الفاعل يكون قوله ما اسند اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به تعريف احد نوعيه وضمير قدم وقيامه يرجع الى الفعل كذا قوله ما اسند اليه شبه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به تعريف نوع الاخر ويكون ضمير قدم وقيامه راجعا الى شبه الفعل **قوله** او على ما في حكمها هذا بلا حكمة قيام شبه الفعل به يعني ان لا يكون شبه الفعل اسم المفعول ولا مصدر مبني للمفعول **قوله**

كصاحب الفصل

كصاحب الفصل والشيخ القاهر ايضا **قوله** وزيد قائم ابوه قيل لو قال انبأه بصيغة التثنية لكان نصافي مصدره فان ابوه بصيغة المفرد يكتمل ان يكون مبتدأ قدم عليه خبره ورد بان احتمال كونه مبتدأ باطل فانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على الخبر كما في زيد قائم فتأمل **قوله** والاصل وهو في اللغة ما يبنى عليه الشيء وفي العرف بمعنى القاعدة والصنابة وقد يطلق في العرف ايضا بمعنى الاولى وما ينبغي ان يكون الشيء عليه والنسبة حمدا على هذا المعنى لانه لو اريد منه القاعدة يلزم من مخالفته مخالفة القاعدة وهي غير جائزة مع جواز مخالفة ههنا ثم الاصل بمعنى الاولى اما اعم من ان يبلغ حدة الوجوب او دونه فيكون صور وجوب تقديم الفاعل داخل تحت القاعدة **الاصل** واما ان يراد منه الاولى الصرفة المنفك من الوجوب فصور وجوب تقديم الفاعل يكون على خلاف **الاصل** **قوله** ان يلي فعل المسند وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل تبشيرا على ان المراد من الفعل هو المسند ليتناوله الحكم بفاعل شبه الفعل ايضا لكن لو قال المصنوع والاصل ان يلي المسند كان اولي واوضح واشمل وتوقله والاصل ان يليه با رجاء الضمير الى الفعل او شبهه لكان اخصر واشمل **قوله** ان يكون بعده اعم من ان يكون بعده حقيقة كالفاعل الظاهرا وحكما كالفاعل المستوفى ان البعدية حكمية كوجوده **قوله**

ان لم يمنع مانع الاولي تركه فانه تروم انه اذا منع مانع عن ان يقع ^{على} الفاعل
 في يلي الفعل لم يكن الاصل ان يلي الفعل ^{الفاعل} فحق قولنا ما ضرب غلامه
 الازيد قصد الحصر مانع عن ان يقع الفاعل يلي الفعل فلم يكن
 الاصل ان يلي الفاعل الفعل فلم يكن بحسب الرتبة مقدما
 على المفعول في هذه الصورة فيلزم الاضمار قبل الذكر فالاول
 ان يقال ان الاصل ان يلي الفعل مطلقا سواء منع مانع او لم
 يمنع **قوله** من غير ان يتقدم عليه شيء من معلولاته فان تقدم
 معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدر في اصالته كون
 الفاعل يلي فعله في مثل زيداً ضربت **قوله** لشدة احتياج الفعل
 اليه كما ان الكل لا يفيد معناه بدون جزئه كذلك الفعل لا يدرك
 على معناه بدون الفاعل **قوله** يدل على ذكر اي يدل على انه كاجزاء
 من الفعل اسكان اللام دلالة اية كما يدرك ما قبله على هذا دلالة
قوله لانه له فتح توالي اربع حركات ليس كون الفاعل كاجزاء
 علة مستقلة لذلك لا يلزم توالي اربع حركات في مثل ضرب زيد
 ايضا وليس كونه مضمرا متصلا بالفعل علة مستقلة لذلك
 ولا يلزم التوالي في مثل ضرب زيد ايضا بل مجموع كون الفاعل بحسب
 اللفظ مضمرا متصلا وكونه بحسب المعنى كاجزاء باعث لكون المجموع
 كاحالة الواحدة **قوله** فلذلك الاصل اعلم ان هذا الاصل عند الجمهور
 وخالفهم الاخفش وابن جنى وهما يقولان ان الاصل في كل من الفاعل

ان يتبعه

والمفعول به

والمفعول به على الاصل اضلا لان الواقع في يلي الفعل اما الفاعل
 او المفعول به والاخر لم يقع في يليه فيكون على خلاف الاصل فيكون
 كلا الثابتين جائزا عندهما لعدم زوال الاضمار قبل الذكر مطلقا
 بل لفظا فقط فان كل واحد من الفاعل والمفعول به مقدم رتبة
 على الضمير مما يفهم من قوله فيما سبقت في وذلك غير جائز خلافا للاخفش
 وابن جنى من جواز الاضمار قبل الذكر عندهما ليس كذلك
 فتأمل **قوله** ثم اعلم ان هذا الكلام وامثاله من باب الاستدلال
 بالمفعول على العلة فيكون المشار اليه لذكر علة للعلم بجواز
 التركيب الاول وامتناع الثاني واما بحسب نفس الامر فجاز التركيب
 الاول وامتناع الثاني علة لتوقع هذه القاعدة وهي ان الاصل
 في الفاعل ان يلي فعله فيه وفيه ان يكون جواز مثل هذا التركيب
 علة للاصل المذكور ثم فانه لو لم يكن الاصل ذلك بل كان الاصل
 ما ذهب اليه الاخفش وابن جنى ايضا جاز مثل هذا التركيب
 كما لا يخفى **قوله** جاز ضرب غلامه زيد مع مخالفتها الاصل المذكور
 لتقدم مرجع الضمير رتبة بسبب هذا الاصل **قوله** وامتناع ضمة
 غلامه زيد مع مخالفتها الاصل لتأخر مرجع الضمير بسبب الاصل
 المذكور رتبة ايضا فان قلت مرجع الضمير بمفعول الفعل فالمتأنيب
 ان يكون مقدما كرتبته على الضمير الذي هو مضاف اليه للفاعل
 وليس بمفعول للفعل فيكون مقدما رتبة على الضمير فلم يلزم

الاضمار قبل الذكر رتبة قلت الضمير مضاف اليه للفاعل وليس رتبة
 شئ ان يكون بين المضاف والمضاف اليه فلما كان المضاف فاعلاً
 مقته ما على المفعول رتبة يلزم ان يكون الضمير الذي هو المضاف اليه
 للفاعل ايضاً مقته ما على المفعول رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر
 في المثال المذكور لفظاً ورتبة **قول** جزاء الكلام العاوييات يجوز
 ان يراد بكلام العاوييات حقيقة وهي الكلام الصائحات العقول
 وان يراد به شرار الناس وجزاؤها ان يقتل قتلاً هدرًا وقد فعل
 اخبراً راجابة معانته تفتاً **لا قول** وباء لا تستم فيه ان هذا الجواب منع
 والاول تسليم فالتناسب تقديم هذا على ذلك لا ان يقال ان قوة الجواب
 الاول اوجب تقديمه فان حوالة الجزاء الى رتبة ذلك الشخص المسمى
 هو المعنى العرفي الشايع لا الحوالة الى رتبة الجزاء **قول** واذا انتفى
 الاعراب الدالة على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
 انه اذا كان دلالة الاعراب على المعاني مقتضية بالوضع ولا شك
 ان الحركة الاعرابية والحرف الاعرابي من جملة الالفاظ فيكون لفظاً
 موضوعاً للمعنى مفرد فيكون كلمة فيلزم ان يكون في مثل زيد و
 في قام زيد وجاء مسلمون مركباً ولم يكن كلمة والجواب بعد تسليم كون
 الاعراب اللفظي كلمة لانه لم يجمع المعرب والاعراب مركباً فان اجزاء
 المركب لا بد ان يكون مرتباً في السمع كما صرح به في موضعه والاعراب
 يسمع مع اخر المعرب ان كان بالحركة ونفراً لا خروان كان بالحرق **سليم**

كون الجمع

كون الجمع مركباً فلا محذور فيه فان المعرب والاسم هو معدود في الاعراب
 لا مجموع العارض والمعدود **قول** هو الامر الدال بالوضع فيه
 انه ان اريد بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ الدال على المعنى
 المجازي قونية عليه ولم يقل به احد وان اريد بالوضع له ولا
 لما يستلزمه يلزم ان لا يكون اللفظ قونية لمعناه التضمني والا
 مع انه قد يكون اللفظ قونية لهما فالاولي ان يقال في تفسير **القرنية**
 هي الامر الدال على الشئ من غير الاستعمال فيه **قول** فلا يراد
 عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه هذا الايراد انما يصح اذا اريد
 بالقرنية الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل المراد بها الامر الدال
 على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف ولا يمكن الاعراب
 مستغنى عنه فان معنى الكلام في اذا انتفى الاعراب وانتفى
 القرنية الدالة على الاعراب الساقط ايضاً ولا وجه لتوهم **صحة**
 الاكتفاء بالقرنية كما لا يخفى **قول** او كان الفاعل مضمراً متصلاً
 بالفعل ذكر قوله بالفعل بدل على ان الشارح حمل الاتصال على
 معناه التلغوي فيلزم خروج صورة الاتصال شبه الفعل واسماً
 الافعال مع انه ايضاً مما يجب عليه تقديمه فالاولي ترك قوله
 بالفعل وحمل المضمرة المتصل اصطلاحاً وتناول المضمرة المتصل شبه
 الفعل واسماً الافعال ايضاً **قول** بشرط ان يكون المفعول
 متاخراً قبل هذا الشرط لا بد منه في الصورة الاولى ايضاً

لترأي

قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرنية فانه على تقدير تقديم
المفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب والقرنية و
الجواب ان في صورة تقديم المفعول لانه عدم الالتباس فان
في قولنا موسى ضرب عيسى يحتمل ان يكون الضمير اراجع الى موسى
فاعلا وعيسى مفعولا ويحتمل ان يكون موسى مفعولا وعيسى فاعلا
ولو سلم عدم الالتباس فلا يتم انتفاء القرنية فان التقديم
قرنية على المقدمة ليس بفاعل **قوله** بشرط تدسها في صورتى
التقديم والتأخير وجوب التقديم وامتناع التأخير
الذي لازمه كلاهما مشروط بتوسط الا فان انقلابا للمعنى
بحسب الظاهر في هذه الصورة واما في صورة تقديم المفعول
مع الا فلا يلزم الانقلاب بحسب الظاهر الاخير مستحسن
قوله في جميع الصور لا يقال لا حاجة الى هذا القول في جزاء
الشرط فان الشرط يدل على هذا لا بما نقول لما وقع البعد
بين حرف الشرط والجزاء يتوهم ان الجزاء متعلق بالآخر فرفع
هذا التوهم بذلك القول او نقول مقصوده تحريك المدحى
على كل منها بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب الى **قوله**
فلما فاة بين الاتصال والانفصال يعنى لعقد المفعول
المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل
فان قلت فاما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول منفصلا

واما اذا كان

واما اذا كان المفعول ايضا متصلا فلا اى لا يلزم الانفصال
نحو ضربتك كما لا يلزم الانفصال في ضربتك قلت على هذا
يلزم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلية الواحدة وايضا
الفاعل المضمر المتصل بالفعل كالجزء للفعل لفظا ومعنى فلو دخل
المفعول بينه وبين الفعل يلزم وقوع كلمة بين اجزاء كلمة وهذا
لا يجوز **قوله** مع جواز عمرو ومضرو بالشخص آخر قيل الانقلاب
انما يلزم اذا كان الفاعل خاصا كالشال المذكور واما اذا كان
عاما فلا يجوز نحو ما ضربت ايدا وذلك لانه لم يبق احدا
حتى يصح ان يكون زيد مضروا به قلنا على تقدير تسليم صدق
هذا المثال يلزم الانقلاب فان معنى ما ضرب ايدا لا زيد المحص
ضاربة احد في زيد مع عدم جواز ضاربة احد لغير زيد فيلزم
تغيرا للمعنى بلا شبهة وهذا انقلاب **قوله** لانه من قبيل قصر
الصفة قبل تمامها يعنى ان ضاربة زيد صفة قصر تعلقة على
عمرو فلو قيل لا عمرو قبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها
قوله ليل يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ينبغى ان يكون
في وجوب تأخير الفاعل في هذه الصورة خلاف الاضغش واني
جنى اما على ما ذكره الشارح فلما اذا الاضمار قبل الذكر عند
واما على ما نقلنا ههنا فلان رتبة المفعول عندهما ان يلي
الفعل ويكون في موضع الفاعل فلم يلزم من تأخير الفاعل الاضمار

قبل الذكر رتبة فتأمل **قوله** وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل
 في توصيف الفعل ههنا بكونه رافعا فوائدا حدها الاشياء
 الى ان المراد من الفعل العامل لتناول الحكم حذف شبه الفعل
 ايضا والثاني الاشارة الى ان عامل الفاعل ترفعه لفظا
 وتقديرا والثالث الاشارة الى ان العامل في الفاعل المرفوع
 يعمل على الرفع هو مسنده **قوله** اي حذف جايزا اشارة
 الى ان جوابا مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية
 باعتبار موصوفه الذي هو المحذوف **قوله** وانما قدر الفعل
 دون الخبر المقصود من هذا الكلام دفع لما قاله الشيخ الرضائي
 من انه ينبغي ان يحل زيد في هذا المثال على انه مبتداء محذوف خبره
 وهو قام لا انه فاعل محذوف فعله بقضية السؤال فان السؤال
 بجملة اسمية فالمناسب ان يكون جوابه ايضا اسمية لي مطابق الجواب
 السؤال وايضا السائل يسأل عن القيام به القيام ويجعل عليه
 فلا بد من تعيينه في الجواب فذكر زيد لتعيينه فيكون مبتداء
 والمحذوف خبره اذا عرفت هذا فيكون ما ذكره الشارح
 قدس سره في دفعه من تقليد المحذوف على تقدير حذف
 الفعل وتكثيره باعتبار المستتر في قام على تقدير حذف الخبر
 دافعا لهذا القول محل بحث فان مطابقة الجواب للسؤال امر
 مهم عندهم فالاول ان يقال في دفعه ان السائل بقوله من قام

يعلم صدور

يعلم صدور القيام عن فاعل ولم يعلم خصوص الفاعل من هو فاراد
 ان يسأل عن الفاعل بقوله قام زيد ام قام بكرام قام عمرو الى غير ذلك
 من الذي احتمل عنده صدور القيام عنهم لكن اقتصر في السؤال
 فعتبر عنهم بمن الاستفهامية ولما كان الاستفهام يقتضي صدور
 الكلام قدم كلمة الاستفهام على قام فقال من قام فصار الجملة
 اسمية صيغة هي فعلية معنى فالجواب المطابق للسؤال بحسب المعنى
 ان يقال قام زيد بالجملة الفعلية لازيد قام فتأمل **قوله**
 واما على رواية ليبيك على البناء للفاعل فليس مما نحن فيه واما
 على البناء للفعول ايضا لجعل لزيد منادى محذوف حرف نداء
 وجعل ضارح مفعول ما لم يسم فاعله ليبيك لا يكون مما نحن فيه فنقل
 هذا التوجيه عن المولى الرومي **قوله** متعلق بضارع فان تعلقه
 ببيبيك المقدّر لا يلزم بموتية **يزيد قوله** والمتخط السائل من غير
 وسيلة وقبل السائل الذي يمنع الحياء من السؤال يروى ما
 فيسأل في الليل **قوله** من غير قياس والقياس مطبقات **قوله**
 كلوا في جمع ملحق الاول ان يقال جمع ملحق لان المراد منه الفعل
 والالقاح استمر كودن والتواقيح الرباعي التي تهبط الربيع
 ويحمل الاشجار بسببها وتزهو **قوله** وما مصدرية ويجوز حملها على
 الموصولة لكن لا بد من القول بحذف العائد في تطيح **قوله**
 ماله يحتمل التحليل **قوله** لانه كان يعطى السائلين علة لبكاء المحتبط

في موت يزيد **قوله** بقرينة دالة على تعيينه فيه ان القرينة لو كانت
 دالة على تعيين المحذوف في هذه الصورة لم يلزم الابهام
 من حذفه ولم يحتج الى ذكر الفتر بل القرينة في هذه الصورة
 تدل على اصل الفعل مطلقا لا على تعيينه فان حروف الشرط في
 هذا المثال قرينة اصل الفعل لا لخصوص استيثارك الا ان يقال
 مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هي المجموع من حروف
 الشرط ووجود الفتر فتأمل **قوله** دون الفاعل وحده
 فان قلت كما يجوز ان يقال نعم بحذف الفعل والفاعل معا وان
 يقال نعم قام زيد بذكوهما يجوز ان يقال نعم قام بذكوهما
 وحذف الفاعل فيجوز حذف الفاعل وحده قلت اذا قيل في
 جواب اقام زيد نعم قام كان الفاعل ضميرا مستترا في قام راجعا
 الى زيد المذكور في السؤال لا محذوف فاقلم يلزم حذف الفاعل وحده
قوله وذكر نعم مقامه فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة
 بعد الجملة تكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها واما اذا كانت
 قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او
 حذفت وهما ليس كذلك الا ان يقال المراد بذكوهما مقام اللفظ
 بها عن ذكر الجملة **قوله** لعدم قيام ما يؤدي مؤداه فان قلت
 قد ذكرنا انما لا كونهم مقام الجملة فيؤدي مؤداه قلت نعم ذكر
 مقام الجملة لكن لا يؤدي مؤداه بل هي قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوف

ولفظ الجملة

وهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت وهذا
 ليس كذلك الا ان يقال المراد بذكوهما مقام اللفظ
 عن ذكر ولفظ الجملة تدل على معناها ثمان هذا الكلام يدل
 على ان وجوب الحذف لا بد من قيام ما يؤدي مؤداه مقامه
 وليس كذلك فان وجوب حذف خبر المبتداء في المواضع الاربعة
 التي سنذكرها لم يقم ما يؤدي مؤداه مقام الخبر المحذوف
 وجوبا وان التزم في موضع غير مثل لو لا زيد لكان كذا **قوله**
 ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكثير الحذف سبب
 حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى **قوله** بل
 العاملان قال بعض المحققين لكن ينبغي ان يخص العامل بغير
 المصدر او في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح قطع النزاع
 على مذهب البصري والكوفي اذا لا يفرق الفاعل في المصدر ثم
 ان الاول ان يشار الى ان المراد بالفعل العامل في قوله وقد
 الفعل ايضا **قوله** اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا فيه
 ان مجرد جريان التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يجعل
 شاملا له كما انه يجري في الضمير المنفصل لكن ليس طريق قطع
 النزاع فيه ما هو رأي البصري والكوفي فلذلك قال ظاهرا
 بعدهما يخرج التنازع في الضمير فلا بد ان يقال اذا التنازع
 يجري في غير الفعل ايضا مع جميع احكامه وجريان رأي البصري

والكوفي فيه الا ان يقال المراد من لام التنازع لام العهد في التنازع
المذكور باحكامه يجري في غير الفعل ايضا فتأمل **قوله**
مع ان التنازع الذي يجري فيه الاحكام المذكورة من المذهب
البصري والكوفي يجري اكثر من الفعلين مثل قوله عليه السلام
كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم فان قلت في
صورة تنازع ثلثة افعال مثلا كيف يقطع النزاع لمذهب البصري
والكوفي قلت على مذهب البصري يعمل الفعل الاخير ويصور
الفاعل في الاولين وعلى مذهب الكوفي يعمل الفعل الاول ويصور
في الاخيرين فيكون المراد من الثاني على مذهب البصري ما هو
آخرا ومن الاول ما قبله ويكون المراد من الاول على مذهب الكوفي
ما هو المذكور الاول ومن الثاني ما هو غير الاول فعمل هذا يلزم
ان لم يذهب احدا في اعمال الفعل في المتوسط بيني الاول والاخير
قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع او التقاء على ما هو لاكثر
وقوى اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو لاقل ولا شك ان اكثر
موارد التنازع في العاملين في الفعلين **قوله** اذا المتقدم عليهما
او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول هذا ردة لقول بعض
الشاذيين من ان النزاع منصوب في صورة التقديم عليهما
اذا كان النزاع في المفعولية وفي صورة المتوسط بينهما ايضا اذا
كان النزاع في المفعولية او الاول اقضى الفاعل والثاني

المفعول

المفعول **قوله** اذ هو يستحقه قبل الثاني فان قلت في صورة
الثاني خبر عنهما ايضا استحقاق الاول قبل الثاني فيلزم عدم
التنازع في هذه الصورة قلت في صورة التقدم والنوسط
استحقاق الاول لنفس هذا معمول قبل وجود الثاني فيخرج
هذا الاستحقاق لقوته فيعمل في الاول واما في صورة تأخير
المعول عنهما فليس استحقاق الاول لنفس هذا معمول قبل
وجود الثاني بل استحقاقهما يتعلق معا بنفس هذا معمول
وان كان اصل الاستحقاق مقدما على الاول **قوله** ويصح
ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع ان يكون معمول الكل
منهما على البديل سواء كان عند التبديل صيغة شاملة
في كلا الاعمالين او مغيرا كما في نحو حسبن وحسبتما الزيدان
منطلقا فان صيغة منطلقا عند اعمال الفعل الاول مفرد
عند اعمال الفعل الثاني مثنى كما سيجي **قوله** لانه لا يمكن ضمها
مع الا اعلم ان هذا الدليل انما يفيد ما هو اخفى من المدعى
فان المدعى عدم امكان قطع النزاع على ما هو رأي البصري
والكوفي في مطلق النزاع في الضمير المنفصل والدليل فيه
عدم امكانه اذا كان الضمير بعد الا فالضمير المنفصل الذي
لم يقع بعد الا لم يعلم حاله بل يمكن النزاع وقطعه فيه على
رأي الضويقيين في مثل زيد وعمرو وضارب ومكرومه هو

وفي مثل اقائم او قاعدت **قوله** لانه حرف لا يصح اضماره
 ولان انا ضمير المتكلم وهو لم يستتر في الفعل الماضي وايراده
 بارزا ليس مذهب الفريقين ولا بد منه لفساد المعنى بغير
 منه ان الاضمار بدون الامكن لكن يفسد المعنى لا فادته نفى
 الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له مع انه غير ممكن لانه
 لم يستتر ضمير المتكلم في الفعل الماضي واضماره بالاياد ليس
 مذهب الفريقين **قوله** فقد يكون في الفاعلية تفصيل وبيان
 للتنازع المحل المذكور في الشرطية وجزاء الشرط **قوله**
 فيختار البصريون اعمال الثاني اذا كان بالفاء واما اذا كان
 بالواو فقولهم فقد يكون في الفاعلية خبرا في الشرطية
 ثم اعلم ان النزاع في مفعول ما لم يتم فاعله داخل في النزاع
 في الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم
 يتم فاعله داخل في الفاعل او بتعميم المفعول عن ان يكون
 حقيقيا او حكما ولا يجوز ادخاله في المفعولية فان اطلاق
 المفعول على مفعول ما لم يتم فاعله غير شايع لا بالتعميم
 من الحقيقي والحكي ولا بغيره وايضا على تقدير ان يكون
 المفعول شاملا لمفعول ما لم يتم فاعله لا بد من اظهاره
 عند اعمال الثاني واقتضاء الاول لمفعول ما لم يتم فاعله
 عند البصريين مع انه ضمير في الاول ولا يظهر قوله فيكون

متفقين

متفقين في اقتضاء الفاعلية وان اقتضى احدهما فاعلا حقيقيا
 والاخر مفعول ما لم يتم فاعله الذي هو فاعل حكم **قوله** وقد يكون
 تنازعهما في المفعولية الظاهر ان تعميم المفعول ايضا من الحقيق
 والحكم ليتناول التنازع في الحال في قولك جاء زيد وضربت
 عمرا ركبنا **قوله** وذلك يكون على وجهين وله وجه اخر ايضا
 غير ما ذكره من الوجهين يعني ان يقتضى بعد الفعلين
 الفاعل والمفعول والاخر المفعول فقط نحو ضربت
 وحسبت زيدا منطلقا ان كان النزاع في زيدا منطلقا
 يكون يكون فاعلا او مفعولا للاول او مفعول الثاني قوله
 وليس هذا قسما لثامن التنازع بل اجتماع القسمين
 الاولين فان وحدة المتعمم معتبرة في جميع انفسها مثلا
 نخل في الحصر اجتماع القسمين **قوله** وذلك لا يتصور الا
 اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا فيه بحث
 فان قولنا ضرب وحسبت زيدا منطلقا الفعلين مختلفين
 في الاقتضاء فان الاول يقتضى الفاعل والثاني يقتضى
 المفعول مع ان التنازع فيه شيئين والى ان التنازع في هذه
 الصورة وان كان في الشئين لكن الاختلاف في الاقتضاء
 باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعوليته وليس الاختلاف
 باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا **قوله** لانه

اذا اخذ فعل من المثال الاول الخ يعني اكتفى بنحو القسامين
 الاولين حيث يستلزم منها مثال القسم الثالث **قوله**
 وذلك تنصتور على وجوه كثيرة فاجل ليذهب الذهب
 كل مذهب ولئلا يلزم الترجيح باختيار بعض ^{هذه} القسامين
 ستة عشر وجها صريح الشارح باربعتهما في الامثلة الا
 وشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون
 الاسم الظاهر فيه مرفوعا وفي هذه الثمانية ^{الاول} الفعل
 اقتضى الفاعل والثاني المفعول وثمانية اخرى بان يكون
 الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني للفاعل **قوله**
 فاختار النجاة البصريون ليس المراد من البصريين ان يكون
 جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة وواقد
 اخرون سمي بهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف
 عدّه من البصريين **قوله** لقربه ولعدم لزوم الفصل
 بين العامل ومعموله **قوله** مع نحو بنى اعمال الاول اشارة الى
 ان المراد بالاختيار في قوله نختار وهو الاختيار بطريق
 الترجيح لا القطع والجزم **قوله** لسبقة والاختراع عن
 الاضمار قبل الذكر كما كان نحو السابق في الاقضاء ومنها
 صنيعا لا يوجب ترجيح اعمال الاول ضم اليه الاختراع
 من الاضمار قبل الذكر لينتقوي وجهه **قوله** وبداء به لا يخفى

ان لا

ان لا ابتداء بقوله فان اعلنا الثاني بسبب تقديم اختيار البصريين بقوله
 فاختار البصريون اعمال الثاني ليكون في الكلام نشرا على ترتيب اللفظ
 وانما الابتداء بقوله فاختار البصريون اعمال الثاني فلان المذهب
 المختار الاكثر استعمالا فالاولي ذكر قوله وبداء به عند شرح
 قوله فاختار البصريون اعمال الثاني وجعل وجهه على الابتداء بقوله
 وختار البصريون اعمال الثاني **قوله** وللزوم التكرار بالذكو يعني
 في مفعول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلث احتمالات الاضمار
 او الحذف او الذكر فاختاروا الاضمار وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر
 فانه جائز في العدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل
 من غير ساد مسدده وهو غير جائز ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه
 يوجب تكرار ذلك اللفظ نحو ضربني زيد واكرمك زيد وهو غير حسن
قوله على وفق الظاهر قال بعض المحققين هذا فيما لم يستوفيه المذكر
 والمؤنث نحو اخرج ام قتيل عند فانه لا يضر في جرح مؤنثا الا انه
 لم يرد في الصفة علامة التانيث اذا كان فعلا بمعنى المفعول
 وذلك لا يوجب ان تكون الضمير موافقا للظاهر فتأمل **قوله**
 دون الحذف صريح به ليرتبط به قوله خلافا للكسائي ولهذا لم يذكر
 دون الاضمار لانه لم يذهب اليها **قوله** اي جاز اعمال الفعل الثاني
 مع اقتضاء الاول الفاعل الاول ان يفهم بهذا الكلام قولنا واضمار
 الفاعل في الفعل الاول عند الجمهور وحذف الفاعل الاول عند

الكسائي ثم يقول خلا فاللفراء فان خلا فيتعلق بجميعها ولا يرتبط
دليله اعني قوله لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
او حذف الفاعل لا يلاحظ ما ذكرنا فان يجوز اعمال الثاني لا
يلزم الاضمار قبل الذكر في الاول او حذف الفاعل فيه فلا بد من
تقييد اعمال الثاني بهذين القيدين **قوله** قيل روي عنه تشريك
الرافعين اعترض عليه بان تشريك الرافعين يوجب توارد العنتين
المستقلتين على معمول واحد بالشخص وهو رفع ذكر الاسم الظاهر
والجواب انه يجوز ان يكون العلة المستقلة لرفع الاسم الظاهر عند
اجتماع الفعلين هو مجموعهما لا كل واحد منهما وان كان كل واحد منهما
عند انفراده علة مستقلة كما ان عدم الجزع علة لعدم الكل عند
انفراده وعند الحرس ايضا علة واحدة لعدم الكل عند اجتماع
العدس كما حقق في موضع **قوله** او اضماره بعد الظاهر يعني ركا
عنه ايضا عند اقتضاها الفاعل اعمال الثاني و اضمار الفاعل
في الاول بعد الاسم الظاهر **قوله** كما في صورة تأخير الناصب
يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول الاول الفاعل روي عنه
احمال الثاني و اضمار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظاهر
صورة في اعمال الثاني و اضمار الفاعل الاول بعد الاسم الظاهر
مذكورين بقوله ضربيني واكرمني زيد هو وضربني واكرممت
قوله ورواية المتن غير مشهورة فيه بحث وهو ان الماتن لم يرد
الفراء

الفراء اصلا بل قال وجاز خلا فاللفراء فيجوز ان يكون مراد بقوله
خلا فاللفراء هو خلا فلهذه المذهب الجمهور والكسائي بتشريك
الرافعين او باعمال الثاني و اضمار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم
الظاهر فمن اين تقول ان رواية المتن غير مشهورة عنه مع
عدم تصريح الرواية في المتن واحتمال ارادة المشهور ويمكن
ان يجاب عنه بان يجوز ان يكون قوله ورواية المتن غير مشهورة
عنه قول صاحب القول و مراده ان الرواية التي حمل الشائع
قول الماتن اعني خلا فاللفراء عليها وهي ما ذكرنا ولا في شري
قوله خلا فاللفراء غير مشهورة عنه فلا اشكال **قوله** تحوزا
عن التكرار اي تكرار الاسم المتنازع فيه وان كان فاعلا في احد
المرتبتين ومفعولا في الاخرى **قوله** وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة اعترض عليه بان الاضمار قبل الذكر في الفضلة
جائز واقع في مثل ربه رجلا وفي قوله على فقضيهن سبع
فالاولي ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير
فانه غير جائز وفي المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات
تفسير التفسير بخلاف ما نحن فيه فان ذكر الموجه ليس المحض
التفسير بل ذكره ليكون معمولا للفعل الثاني عند اعماله
وقد يقال الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة انما يلزم اذا
اضمار المفعول قبل الاسم الظاهر واما اذا اضمار بعد الاسم

الظاهر من الفصل الكثير تعيين العامل والمفعول لوضوح الاسم
الظاهر **قوله** ان استغنى عنه اي من ذكر المفعول واظهاره لا
عن نفس المفعول فلا يرد ان الاستغناء من المفعول في الفعل
المتعدي غير متصور **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي **بما**
حسبت نقض ذلك بمثل قوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجلون
بما اتاهم الله من فضله هم خير لهم فاحد مفعولي تحسبن
وهو تخلف محذوف والاخر مذكور وهو خير لهم والجواب
انه يجوز ان يكون المفعول الاول لتحسبن في هذه القراءة ضمير
هو راجعا الى النخل اي لا تحسبن النخل خيرا لهم لكن وضع الضمير
الرفوع موضع المنصوب كانت في قولك انتك انت العليم
الحكيم **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيه انه انما يلزم ^{الاضمار}
قبل الذكر لو اضمر قبل الاسم الظاهر واما اذا اضمر بعده
فلا فلا ولي ان يقال لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفصلة
او الفصل البعيد بين العامل والمفعول كما ذكرناه سابقا
فتأمل **قوله** بل لفظا فقط لوضوح متصلا بالفعل الثاني
كما هو الاصل **قوله** على المذهب المختار الاوليان يقال
على الاستعمال المختار فانه لا مذهب ولا اختلاف بينهم بعد
اعمال الاول في الفعل الثاني اعلم انه اذا اقتضى الفعل الثاني
المفعول عند اعمال الفعل الاول به اربع احتمالات الاول جواز

الاضمار

الاضمار والحذف والاظهار الثاني تعيين الاضمار والثالث
تعيين الحذف والرابع تعيين الاظهار فان جاز اضمرا والمفعول
في الفعل الثاني مع جواز الحذف والاظهار في المختار اضمرا
المفعول في الثاني بحسب الاستعمال وجاز حذفه ايضا بحسب
الاستعمال بطريق المراجعة فاشارة الى هذا بقوله والمفعول
على المختار ولم يظهر المفعول في الاستعمال وان لم يجوز الحذف
مع جواز الاضمار تعيين الاضمار وان لم يجوز الحذف والاضمار
تعيين الاظهار واشارة الى هذا لاحتمال الاضمار بقوله الا ان يمنع
مانع فيظهر وترك الاحتمال الثاني والثالث لظهورهما **قوله**
حيث اعمل حسبي فجعل الزيدان فاعلانه قيل ظاهره **قوله**
يوهم ان الزيدان ايضا متنازع فيه وجعل فاعل حسبي بعد
اعمال الفعل الاول وليس كذلك بل النزاع في منطلقا فقط
والزيدان فاعل حسبي سواء اعمل الاول او الثاني ويمكن
ان يجاب عنه بان ما ذكره مثال صورة قطع النزاع فيجوز
ان يكون صورة النزاع هكذا حسبي وحسب الزيدان
منطلقا فيجوز ان يكون النزاع في الزيدان ايضا بان اقتضى
الفعل الاول ان يكون الزيدان فاعلانه والفعل الثاني ان
يكون مفعولا له **قوله** والا فالظاهر انه لا تنازع بين
الفعلين فيه ان اعراب التثنية في الاسم الظاهر كاعراب

الرفع والنصب والتذكير والتأنيث فكما يجوز ان يتبدل
 الاعراب او التذكير والتأنيث عند الاعمال يجوز ان
 يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمال فكما لا يضرب التبدل
 الثاني ايضا فيها **قوله** ولا اسند الكوفيين يعني لما كان
 قول امرئ القيس من جملة استدلال الكوفيين اجاب
 المص عن هذا الاستدلال لان استدلالهم منحصريه
 حتى يرد انهم استدلوا بسبق طلب الفعل الاول وعدم
 لزوم المحذور عند عمله ايضا فان قلت لم لا يجوز الحمل
 على الاعمال الاول في قول امرئ القيس والا لزم حمل كل
 على الاستعمال الغير المختار من حذف المفعول في الثاني بل
 في الاستدلال اقوي بانه عمل الفعل الاول مع لزوم اختيار
 استعمال المرجوح فاعمال الاول اولى اذ بعض المحذورات
 لا يمنع عنه **قوله** اذ لا قائل يتساوي الاعمالين فيه انه
 يجوز ان يكون امرئ القيس تساوي الاعمالين لكنه اختار
 الاول لاستلزامه ما هو الواجب **قوله** لان لو جعل خوله
 المثبت شرطاً كان اوجزاء الى هذا الاستدلال على
 فساد المعنى قول امرئ القيس انما ينم لو كان السقي و
 الطلب متساويين وكان قوله ولم اطلب معطوفاً على كفا
 واما اذا كان السقي اخص من الطلب اذ انما هو ان الطلب

مع مباشرة

مع مباشرة الاسباب فلا يلزم فساد المعنى فانه يجوز عدم السقي
 مع الطلب بحسب الباطن وايضا اذ السقي الواو في قوله ولم
 اطلب للعطف بل للحال او كان لم يطلب معطوفاً على مجموع الشرط
 او الجزاء ولم يلزم ان يكون مثبتاً فلا يلزم الفساد في المعنى **قوله**
 اي مفعول فعل وشبه فعل الا خصر ان يقول مفعول
 عامل الا انه فصله بانه فعل وشبه فعل **قوله** واما لم
 يفصله من الفاعل اعلم ان الفصل هو ترك العطف وذلك
 المص في هذا الكتاب فصل العنوانات وهو واقع ههنا
 ايضا واما ايراد منه ومنها في اول عنوانات المرفوعات
 والمنصوبات فليس تابع حتى يحتاج في تركه الى ثلثة بل يحتاج
 في ايراده على خلاف الاسلوب في قوله ومنها المبتداء
 والجزء الى ثلثة **قوله** لشدة اتصاله بالفاعل اي كمال
 مناسبة حتى ادخله بعضهم في تعريف الفاعل بتركه قوله
 على جهة قيامه به وبفهمهم الفاعل من الحقيقي والحي لا حاله
 في بعض الاحكام كما مر في بحث التنازع **قوله** كل مفعول الى
 ايراد لفظ كل ما يدل على ارادة الافراد في التقرينات
 غير ملائمة للتعريف يكون للحقيقة والماهية الا ان
 الاقدام والاصوليتين لم يتي شعاً من ذلك فاعتبره والافراد
 تارة في المعرف فاعتبارها في المعرف للاشارة

الى ان التعريف جامع شامل لجميع افراد المعرف واعتبارها
 في المعرف اشارة الى انه مانع من دخول الغير فيه بل كل ما كان
 صدق التعريف عليه فهو فرد المعرف وايضا عند عدم ايراد
 كل همننا يتبادر الى الفهم المفعول به اذ هو فرد الكمال فاشأ
 الى ان المراد كل ما يطلق عليه المفعول حتى الى ذلك المورد والظرف
قوله حذف فاعله قيل هذا التعريف يصدق على الربيع في قوله ^{الاست}
 الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي للابنات والربيع والبقل
 هو الله سبحانه فحذف الفاعل الحقيقي و اقيم المفعول الذي هو
 الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل هو الفاعل النحوي ^{بالفعل}
 بالفعل مفعوليته عند اقامته مقام الفاعل **قوله** و اقيم مقامه
 اكد الضمير المتصل في تحت اقيم بالمنفصل لئلا يتوهم خلوه المعطوف
 من الضمير الذي في المعطوف عليه اعني قوله حذف فاعله **قوله**
 اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه لا يخفى ان مقام
 الفاعل هو مقام اسناد الفعل بالمعلوم اليه ولم يقم المفعول
 في هذا المقام بل اسند الفعل المجهول اليه وليس هذا مقام الفاعل
 الا ان يقال ان مقام المسند اليه للمحدث المذكور مقام الفاعل
 ولم يتغير المقام بالتغير من الفعل بصيغته العالوم او المجهول فتأمل
قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله ان يتغير صيغة الفعل
 فتترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايضة فشرطه اذا كانت
 شبه الفعل

شبه الفعل ان يتغير صيغته الى الاسم المفعول وكون مقامه ^{مقام}
 الاسناد الى الفاعل بالمعنى الذي ذكرنا فتأمل **قوله** ولا يقع ^{المفعول}
 الثاني من باب علمت المراد بباب علمت الفعل او شبهه المتعدي
 الى مفعولين كان الاول منهما مسندا اليه والثاني مسندا ^{كالمفعول}
 على ذلك تعليله فلا يخصر في افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا
 جعلت زيدا فاضلا واعقدت عرا شاعرا وغير ذلك **قوله**
 ولا يكون اسناده الا تامته ان هذا في الفعل سلم واما شبه ^{الفعل}
 فاسناده غير تام فلا يفيد التليل عدم وقوع المفعول الثاني
 لشبه الفعل من باب علمت موقع الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه
 قائما و اعجبني علم ابوه قائما مع ان المدعي عام كما اشترنا اليه ^{فالاو}
 ان يقال بالاسناد والتمام هو مسند بالاسناد التام والابال ^{سند}
 الغير التام فيتناول الدليل عدم وقوع المفعول الثاني
 لشبه الفعل من باب علمت ايضا لكن يرد ان ما الفرق في جواز
 وقوع ما هو مسند بالاسناد الغير التام مسندا اليه من عدم
 جوازه ما هو مسند بالاسناد مسندا اليه وايضا يرد ان الفرق ^{الفرق}
 في جواز وقوع ما هو مسند اليه بالاسناد التام لشئ مسندا اليه
 آخر كما في صورة وقوع المفعول الاول من علمت موقع الفاعل
 او في عدم جوازه وقوع نكاح التي نحن فيه الا ان يدعي ان هذا الحكم
 استقر في **قوله** بخلاف اعجبني ضرب زيد دفع دخل مقداره

ان يكون الشيء مسندا ومسندا اليه جائز واقع في مثل اعجبني ضرب
زيد فدفعه بان مرادنا عدم جواز كون الشيء مسندا ومسندا
اليه مع كون كل من الاسنادين تاما وليس مثل اعجبني ضرب زيد
ولقائل ان يقول يمكن تقريره لدخل المقدار على وجه يندفع بما ذكره
بان يقال لان عدم جواز وقوع الشيء مسندا ومسندا اليه
بالاسنادين التامين لم يجز ان يكون واقعا كوقوعه مسندا
ومسندا اليه مع كون احد الاسنادين غير تام مثل اعجبني ضرب زيد
والا فاما الفرق **قوله** فاما النصب والاشعار اي فاما النصب
بجيب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفاما الاشعار بسبب النصب
الشعري الى العلوية فعلى هذا لا يرد ما قيل ان ذكرنا لنصب مستدرك
قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فان الشعر بعليته وكونه مفعولا
هو اللام وهو لم يتغير ولا بد ان يفهم معنى المفعول في كل مفعول
اقيم مقام الفاعل **قوله** والمفعول معه كذلك فان قلت لفظ
كذلك مستدرك فان قوله والمفعول معه عطف على المفعول
الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت وهما
فاعل لا يقع فيكون المعنى هذه الاربعة مواقع الفاعل فلا حاجة
الي كذلك قلت قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك على قوله
ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت من عطف الجملة على الجملة
لكن لم يراع المناسبة بينهما في الاسمية والفعلية وليس من عطف

المفرد على المفرد كما زعمت والا فالمناسب اعادة النفي فيه ايضا
كما اعادة قوله ولا الثالث من باب اعلمت كما هو الشايع في عطف
المفرد المنفي والنفي في جديلا لا أسلوب والتفنن في الاداء قوله
تعيين له اي تعيين المفعول به اي لو قرحه موقع الفاعل فان قلت
اذا كان المفعول به للفعل متعدد فكيف يفعل قلت الطرح ان
يكون الاول منهما كالمفعول الاول من باب اعطيت والثاني كالثاني
واما اذا كانتا متساويتين في المناسبة بالفاعل والمفعول وان
لم يجده فعلا كذلك والظاهر انهما متساويتان في الاقامة مقام
ثم عند تعدد المفعول به اذا كان الاول مفعولا به بالواسطة
والثاني مفعولا به بغير واسطة يلزم ان يكون بين هذه القامتين
وبين قوله الاول من باب اعطيت اول من الثاني تدافعا نحو
قولك اتى الله اليه شيئا لان هذه المسئلة تقتضي اولوية
اقامة الثاني لانه مفعول به بغير واسطة وما ذكره باب اعطيت
تقتضي اولوية اقامة الاول فتأمل ثم اعلم ان في تعيين المفعول
به اختلاف في انه هذا التعيين تعيين وجوب او تعيين اولوية
فقال البصريون بالاول والكوفيون بالثاني وحمل التعيين على
الاولوية اشبه مناسبة بقوله وان لم يكن فالجميع سواء وفائدة
وصف الضرب بالمشقة وكذا فائدة ايراد الزمان معينا فانه
اذا قيل ضرب زمان او مكان ما لم يفد لانه ما من فعل الا وقدر

في زمان ومكان وكذا المفعول به ايضا اذا كان عاما لم يفد اسما
 الفعل اليه فانه ما من فعل متعددا لا وقع على شئ ما **قوله**
 فالجميع سواء ولا يخفى ان تعين المفعول به ان كان تعين وجوب
 كما هو رأي البصريين فتسوية الجميع في الالمامة مقام الفاعل عند
 عدم يجوز ان يكون في الاصل الجواز وان كان بعضا اولى من بعض
 واما اذا كان التعين بمعنى الاولوية فالتسوية عند عدم
 المفعول به محمدا له على حقيقته فتأمل **قوله** والاول من باب
 اعطيت وكذا المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لان
 الاول عام والثاني معلوم **قوله** لان الاول عاطف فيه ان هذا
 الدليل لا يبرهن كما هو اخص من المدي ان اقامة المفعول الاول
 اولى في كل فعل متعددا الى مفعولين ثانيا غير الاول مثل اعطيت
 في كون مفعولها الاول فيه معنى الفاعلية مأم فتأمل **قوله**
 ومنها المبتداء والخبر فان قلت اسلوب يراود من في اول البحث
 من المرفوعات والمنصوبات على القسم الاول منها ثم تركها
 في باقي الاقسام فما وجه ايرادها قلت لما عرفت المرفوع
 بما اشتمل على علم الفاعلية يتوهم ان الفاعلية في الفاعل فقط
 فيكون علم الفاعلية مخصوصا بالفاعل فلم يكن سايرا لاقسام
 من المرفوعات فاشارة الى ان علم الفاعلية اعم وسايرا لاقسام
 ايضا مما اشتمل على علم الفاعلية فتأمل **قوله** او من جملة المرفوع

ويجوز ان تكون ومن جملة الفاعل وفائدة التنبية على انه من
 الملحقات **قوله** على ما هو الاصل فيها وهو كون المبتداء مسندا
 اليه وكون الخبر مسندا الي المبتداء وذلك القسم الاول من المبتدأ
 والقسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه الرفع
 فيه الاول بالابتداء قوله واشترأكهما في العامل المعنوي وهو المبتدأ
 اما في شخصه اذا كانت الابتداء فيها شيئا واحدا او في نوعه اذا كان
 في كل من المبتداء والخبر ابتداء آخر ومن ثبات الجمع بينهما ان اثبات
 الحال لاحدهما لا يستلزم اثبات الحال للآخر في بعض الاحكام
 كوجوب تقديم المبتداء على الخبر وجوب تقديم الخبر على المبتدأ
 فان كلا منهما كوجوب العائد في الخبر الجملة فتأمل **قوله**
 هذا الاسم لفظا اي بدلتا ويل نحو زيد في زيد قائم او تقديرا
 اي تأويلا فان قوله ان تصوموا خيرا لكم ليس باسم ظاهر
 لكن في تقديره لاسم وتأويله فوان تصوموا في تأويل صياكم
 والمضاف اليه خارج وكذلك قولك تسبح بالمعبدتي خيرين
 ان تراه في تقديره ساعدي المعبدتين وكذلك قولك زيد قائم قضية
 وقولك الحيوان الناطق ينقل بنقل قدميه في تقديره هذا اللفظ
 فكان داللا في الاسم التقديري **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عال
 لفظي اشارة بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مراد ههنا بان
 وجد فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما

كان الالاق في العربات وجود العامل اللفظي من عدم وجوده
 بالتحديد فدخل فيه الاسماء المعدودة لكن يخرج بقوله مسندا اليه
 فلواشاد الشارح الي خروجها ثم كان **اولي قوله** اصلا اشارة
 الى ان المواد عدم وجود العوامل اللفظية فيه بطريق السلب
 لا رفع الايجاب الكلي كما تبوهم من ظاهرها **الجميع قوله** ويجمع
 اي العوامل **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في
 المعنى فيه ان هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولا بد من حمل
 التعريف على المتبادر فانهم **قوله** مسندا اليه حال حيث
 الضمير في الجرد والراجع الى الاسم **قوله** وثاني قسمي لمبتدأ
 الظاهر ان غرضه تعريف مطلق المبتدأ وليس مقصوده
 القسم الثاني منه بهذا القيد لكن لما اعتبر هذا القيد لاجراء
 الخبر خرج القسم الثاني ايضا لما قصده فاصح بقوله
 او الصفة الواقعة فيكون التعريف تعريف مطلق المبتدأ
 واعتبر فيه قيدان على سبيل البدلية تأمل ثم الظاهر من
 قوله قسمي لمبتدأ ان يكون للمبتدأ مفهوم كلي شامل للقسمين
 اشتركا معنويا وليس كذلك بل هو مشترك لفظي بين هذين
 الامرين **قوله** بعد حروف النفي كما ولا وكذلك ان النافية في
 مثل قوله ان ضارب الا زيد **قوله** ونحوه كهل وما ومن نحو
 ضارب زيد وما ضارب زيد على ان يكون ما ومن الاستفهام

مفعولين

مفعولين لضارب فلو قال المصا والاستفهام مبتدأ الالف عطفها
 على حروف النفي ليشمل هذه الصورة بلا تكلف كما ان اولي بل لو ترك
 الحرف في قوله وبعد حرف النفي ايضا كما ان افيد واشمل لانه يتناول
 ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر قوله غير ما سوف على
 ومن قد مضى بالهمة والحزن اذ الظاهر ان ما سوف من القسم
 الثاني للمبتدأ وانتقل اعوايه الى غير بسبب كونه مضافا اليه
قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع فتح
 والاخفش يرى ذلك حسنا وكان المص لم ير من هذا فقيد بالمذكور
 واورد منه الفصل في قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد لتفيد قصر
 المبتدأ في القسمين المذكورين ويخرج ما سواه حتى يخرج اسم
 الافعال ايضا على زعم من زعمها مبتدأة **قوله** فخير نحن عند الناس
 منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله في ان المفهوم من حيث اسم التفضيل
 انحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكل
 فالمناسب بهذا ان يجعل نحن مبتدأ ومنكم مفسرا المحذوف هو خير
 تقديره فخير منكم نحن عند الناس منكم فلو صح ما ذكره لتعين
 في مثل احترز عند الناس منكم كون زيد فاعلا فنقض به
 قاعدة فان طابقت مفردا جاز الامران **قوله** رافعة لظاهر
 او ما يجري مجراه فان قلت لم يحمل الظاهر على معناه اللغوي
 اي غير المستتر حتى يتناول الضمير البارز ايضا ولا يحتاج

هذا التعميم لا يدخل نحو اراغب قلت الاسلوب حمل اللفظ على
معناه الحقيقي الاصطلاحي مهما امكن ولا يحسن ارادة معناه
اللفظي مع امكان الحمل على المعنى الاصطلاحي ثم اعلم انه لم يمتنع
التعريف مع هذا التعميم او الحمل على المعنى اللفظي ايضا فان جمعه
منتقض بانه لم يصدق على ضارب في صورة التنازع واما
اعمال الثاني في قولك ضارب ومكوم زيد فان ضارب حرف
على انه مبتدأ مع انه رافع للضمير المستتر الرجوع الى زيد على منذهب
البصريين ومنع منتقض بقولنا قائم ابوه زيد فان زيد
مبتدأ واقائم خبره وقد سبق تعريف قسم المبتدأ على قائم
ابوه فلم يكن مانعا واجيب من هذا بان المراد من الصفة الواقعة
بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر ان يكون الصفة
معتمدا حرف النفي او الاستفهام وفي المثال المذكور اعتمد على
المبتدأ **قوله** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
او الالف الاستفهام بانه هذا على ان ضمير طابقت لم يرجع الى
الصفة المذكورة بجمع او صافه فانه لم يعتبر ههنا كونه
رافعة لظاهر فانها لو كانت رافعة لظاهر لم يمتنع جعلها خبرا
قوله جاز الامر ان كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها وكون
الصفة خبرا قدم الاسم الظاهر على المبتدأ لتضمنها معنى مقتضا
صدر الكلام وهو النفي او الاستفهام ونقض هذه القاعدة

بقوله تعالى

بقوله تعالى اراغب انت عن الهي فان الصفة فيه طابقت مفردا
مع انه لم يخرج الامر ان بل الصفة متعينة بانها مبتدأ وانت فاعلها
ولا يجوز جعل انت مبتدأ والصفة خبره والا يلزم الفاصلة بين
الصفة وبين معمولها الذي هو عن الهي باجنبي وهذا لا يجوز وتقول
ما قائم رجل فانه يصح جعل رجلا فاعلا لا مبتدأ لكونه نكرة ولم
يختص بتقديم الحكم لان حكم ليس بطرف وبقولك طالع الشمس
فانه لا يجوز فيه جعل الشمس مبتدأ وطالع خبره فان طالع محكي
مسند الى ضمير الشمس فلا بد من تأنيثه فيجوز ان يقال طالعة فان
قلت احدا الامرين وهو كون الاسم الظاهر والصفة خبرا مقتضا
عليه مادة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر فاعلا لتباسه بالفاعل
فتقديم الخبر لا يجوز فلا يجوز هذا الامر قلت الالتباس في صورة
كون الخبر فعلا في غاية القوة حتى يذهب الوهم الى احتمال ^{اخر}
تجلاف الالتباس فيما نحن فيه مع ان الضمير في الخبر المعنى ^{المقتضى}
للمصدرة يوجب تقديمه فلماذا لم ينظر الى الالتباس ههنا
قوله اي الاسم المجرد فان قلت ان اريد الاسم الحقيقي يلزم
خروج الاخبار المركب عن التعريف كزيد المنطلق وزيد
قائم ابوه وخروج مثل قولنا بعض فعل لما ضربه بعض
حروف الجر من وان اريد الاسم الاعم من الحقيقي والحكمي

يتناول الخبر الجملة ايضا فلا يصح قوله فيما سبق في ولما كان الخبر
 المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسم من الاسم قلت المراد
 من الاسم اعم من الحقيقي والحكي والجملة بصرفه كونها جملة
 بدون جعلها اسما حكما يقع خبرا فلم يتناول تعريف الخبر فلهذا
 قال فيما سياتي ولما كان الخبر المعروف مختصا بالمفرد لكن هذا
 مخالف لما سبق من ان الكلام لا يتأني في الا في اسين او في فعل
 واسم فان الكلام لا يتأني في الا في الذي خبره جملة يخرج من القعين
 عند عدم تأويل الجملة بالاسم وايضا مخالف لما نقل من المص
 انه صرح في شرح المفصل بان الخبر الجملة مأول بالاسم **قوله**
 اي ما وقع به الاسناد لا يخفى ان المراد بالامر الذي لو وقع
 به الاسناد هو المسند فلا فرق بحسب المعنى بين المسند به
 والمسند برون به الا انه ذكر ليكون محتملا للاحتمال الاخر
 الذي يذكره **قوله** المراد من المسند به الى المبتدأ بان يكون
 قولنا الى المبتدأ مقورا في نظم الكلام ويكون المراد من المسند
 به ما يقع به الاسناد **قوله** ويجعل الباء بمعنى **قوله** احتمال
 ثلث في عبارة التعريف وثلاثة التعبير بالباء عن الى في هذا ^{الاحتمال}
 هو الاحتراز عن التباس المسند اليه باسناد اليه المصطلح المعتبر
 المبتدأ **قوله** وعلى التقديرين اي على تقدير الى المبتدأ في نظم
 الكلام او تقدير اداة الى المبتدأ من به في قوله المسند به

فمعنى

فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر اذا تظاهروا بالابتداء
 العامل في المبتدأ هو تجريده من العوامل اللفظية ليسند ^{اليه}
 شيء ومعنى الابتداء العامل في الخبر هو تجريدها من العوامل
 اللفظية ليسند الى شيء ما الابتداء العامل في المبتدأ معاني ^{للابتداء}
 العامل في الخبر ويحتمل ان يكون الابتداء العامل هو القدر المشترك
 بينهما اي التجريد للاسناد مطلقا **قوله** واصل المبتدأ اي ما ينبغي
 ان يكون المبتدأ عليه سواء جعل هذا في ضمن الوجوب وبالاولوية
 مثل ما ذكرنا في الفاعل فلهذا لا يجوز ان يراد بالمبتدأ ما
 يطلق عليه المبتدأ شاملا لقيمية فان القسم الثاني من
 المبتدأ يجب تقديمه على ما هو سادس مسددا للخبر اعني الاسم الظاهر
 ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت الاصلية بمعنى
 الاولوية الغير بالغة الى حد الوجوب **قوله** ان لم يمنع مانع
 الاولوي ترك هذا القيد او عند وجود المانع اذا لم يكن الاصل
 تقديم المبتدأ لمرتبة المبتدأ التقديم فيلزم الاضمار
 قبل الذكر مرتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل
 فتدبر **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها قيل
 هذا الحكم الثوري اذ قد يكون على العكس كما في قولنا هذا زيد
 والمنطلق مستق بزيد وقيل كلتي اذ الجزئي الحقيقي لا يحمل
 على شيء في التحقيق فقولنا هذا زيد هذا مستق بزيد والمنطلق

زيد فان قلت قد يجعل بعض الاوصاف مبتداء وثبت عليه
 حال كقولنا الانسان نوع والناطق فصل فكيف يكون
 كل مبتداء ذاتا قلت المراد من الذات ما جعل موضوعا
 ليثبت عليه شيء وان كان هذا الموضوع في نفسه من الاوصاف
 لكن من حيث انه موضوع ذات والخبر حال ثابت عليه
 فان قلت هذا الدليل منقوض بالفاعل اذ هو ذات
 والفعل حال من احوالها فينبغي ان يتقدم على الفاعل
 ما ينضم تقديمه وهو كونه الفعل عاملا في الفاعل وداعيا
 الى ذكر الفاعل بعد ايراده **قوله** لتقدمه رتبة في تقدم
 زيد الذي هو مبتداء رتبة وكذا جاز في داره قيام زيد
 في داره غلام زيد عند رجوع الضمير الى زيد عند بعضهم فان
 المضاف اذا كان مقدما رتبة كان المضاف اليه مقدما
 رتبة لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه عند
 بعضهم لعدم المضاف بالرتبة على شيء لا يستلزم تقدم
 المضاف عليه في هذا المذهب لا يجوز في داره قيام
 زيد وغلام عند ارجاع الضمير الى زيد فتأمل **قوله**
 وقد يكون المبتداء نكرة فان قلت المناسب ان يكون
 مسئلة اصالة تقديم المبتداء على الخبر مسئلة وجوب تقديمه
 على الخبر وهي قوله واذا كان المبتداء مشتقلا على ما له صدر

الكلام قلت نعم لكن المصنوع من سببه الاصلية فذكر الامور التي
 هي الاصل متتالية فاشارة بعد اصالة المبتداء الى اصالة تعريفه بقوله
 وقد يكون المبتداء نكرة ثم اشار الى اصالة كون الخبر مفردا
 بقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** ولكنه لا يكون نكرة على الاطلاق
 فيه انه قد يكون نكرة على الاطلاق اذا كان مفيدا كما سيجي وايضا
 لا فرق بين المعرف بلام العهد النعتي والنكرة في مثل ادخل
 السوف وادخل سوقا فتجوز الابداء باحدهما دون الاخر
 بحكم وايضا لا فرق بين قولنا انسان خير من فرس وقولنا
 حيوان ناطق خير من فرس فالحكم يكون احدهما مبتداء **قوله**
 دون الاخر بحكم والجباب انهم لما وجدوا في اكثر المواد الفائدة
 في المعرفة والنكرة المخصصة ولم يوجد في النكرة حكما بذلك
 والحكمة تراعى في الجنس **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم احدهما
 في الدار فيه ان التخصيص المعتبر هو التخصيص عند المخاطب
 ليفيد الحكم والا فالمتكلم عالم بالذي حكم عليه والجباب انه يلزم
 من علم المتكلم بكون احدهما في الدار تخصيص عند المخاطب ايضا
 فان المخاطب يعلم ان المبتداء رجل الذي يتصل بغير علم المتكلم
 بكونه في الدار الذي لم يتصل بغير العلم بكونه في الدار خارجا
 عن الرجل الذي حكم عليه **قوله** فكان كل واحد منهما تخصيص بهذه
 الصفة فجعل مبتداء في الدار خبره الظاهر ان ضمير جعل الى كل

منها الرجل والمرأة في هذا الكلام لم يجعل مبتداء ولم يجعل في
 الدار خبره بل قوله أم امرأة معطوف على المبتداء إلا أن يراد خلا
 الظاهر ويقال أن ضمير جعل راجع إلى الرجل بقوله وفي
 الدار خبره وقوله كل واحد منهما أي من الرجل والمرأة تخصيص
 بهذه الصفة بيان للواقع ويجوز أن يراد الظاهر ويراد جعل كل
 منهما مبتداء وفي الدار خبره أعم من المبتداء والخبر حقيقة
 أو حكما فإن المعطوف على المبتداء في حكم المبتداء والخبر في حكم خبره
قوله فأفاد عدم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصت فيه أن
 التعيين والتخصيص يرفع الاشتراك والعلّة فبإفادة العموم لم
 يحصل شيء منها والجواب أن عند عدم إفادة العموم يجوز أن يراد
 منه البعض دون البعض فبإفادة العموم تعين الجميع وأثبت
 تلك الإرادة **قوله** نحو تمر خير من جراحة هذا قول أمير المؤمنين
 عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجراحة إذا قتله والمراد أن فدية أي تمرة
 كانت والحكم ليس مقتصرًا بتمرة دون تمرة **قوله** إذ يستعمل في موضع
 ما هو ذاتنا بالاشتراك لأنه كان في الأصل فاعلا لا هو لا فاعلا
 التخصيص والمصدر **قوله** فإنه إذا قيل في الدار علم أن ما ذكر بعده
 موصوف بصحة استقراره في الدار فإن قيل فغير هذا يلزم
 من أن يجمع قائم رجل وتخصيص النكرة بتقدير الحكم مطلقا فإنه إذا
 قيل فغير هذا يلزم من أن يجمع قائم يعلم أن ما ذكر بعده موصوف

بصحة كونه

بصحة كونه مسندا إليه بالقيام مع أنهم مترجعا بأن تقدم الحكم الظرف
 بوجوب تخصيص المبتداء النكرة لا تقدم مطلق الحكم قلنا السر
 في ذلك أن الظرف لما كان فيه اشباعا إنما وقع في موقعه و
 يقتضي الارتباط بشئ فلا يسمع الخطاب بتخييل في ذهنه أن السند
 إليه شئ يصح أن يرتبط به هذا الظرف وأما إذا لم يكن الخبر المتقدم
 ظرفا فليس فيه اشباع فيجوز ذهن السامع في وقوعه متقدما
 فلم يرتبط بشئ حتى يتخصص ذلك الشئ بصحة ارتباطه بشئ فلا
 بوجوب تقدم ما ليس بظرف التخصيص بتقدم الحكم فتأمل **قوله**
 سلامي أي سلام من قبلي عليك إنما فسر سلامي بهذا التفسير
 إشارة إلى أن المقصود بالنسبة إلى المتكلم تخصيصه لا تعريفه
 فليس المراد من سلامي تعريف السلام بل تخصيصه وأيضا فائدة هذا
 التفسير أن يعبر هذا الوجه من نظاير قوله سلام عليك مثل
 قولنا ويل لك فإنه لا ينافي أن يكون معناه ويل لك بل ذكر الويل
 من قبل المتكلم لك فتأمل **قوله** هذا هو المشهور بين النحاة يحتمل أن
 يكون الميثارا إليه هذا الحكم بوجوب تخصيص النكرة الواقعة مبتداء
 بوجه ما من الوجوه الستة المذكورة في ضمن الأمثلة ويحتمل أن
 يكون إشارة إلى خصوص وجه تخصيص سلام عليك ويؤيد الآلة
 قوله لا على ما ذكره من التخصيصات فتأمل **قوله** كونه
 قسرا من الاسم فإن قلت الاسم المعتبر في تعريف المرفوع الفاعل

والمبتدأ اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما سبق تحقيقه ولوسم ان الالام
المعتبر في تعريف الخبر ايضا فهو ايضا يكون اعم من الحقيقي والحكمي
فيشمل الخبر الجملة ايضا فما معنى قوله فلم يكن الجملة داخله فيه
قلت التحقيق ان الجملة على صرافة كونها جملة بلانها ويلها الى مفرد يكون
خبر المبتدأ فتعميم الاسم من الحقيقي والحكمي ايضا لا يشمل لتعريف الخبر
الجملة فيصح ما ذكره الشارح وفيه ان قول المص في جنة الكلام ولا
يتأتى ذكر الالاف اسمين يستدعي ان يكون الجملة التي وقع مسئلة في
الكلام اسما حكما فيكون منافيا لما نحن فيه الا ان نجح موضع الحكم
المذكور بطريق المحصر في بحث الكلام الثاني فتأمل **قوله** وله نكير
الظرفية بل ذكر بقوله وما وقع ظرفا لكثر ان مقتضى جملة وذكر
مثاله ايضا في تخصيص النكرة بتقديم الحكم قبل ذلك **قوله** فلا بد من
عائده جواب شرط محذوف اي اذا كان جملة فلا بد من عائده وكذا
في الخبر المفرد المسوق او المأول به ايضا وجه التخصيص بالجملة
ان في الخبر المفرد غير لازم كما اذا لم يكن مشتقا كوزيد انسان او
جسم وقال الكسائي لا بد في خبر كان مطلقا من عائده حتى قال معنى
كان زيد احول **قوله** كاللآم في نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون
المخصوص بالمدح وهو زيد مبتدأ وجملة نعم الرجل خبرا عنه
مقدما عليه وفيه ان الجملة الانشائية فلا بد من ثابلا بمقول
في حقه نعم الرجل كما هو المشهور فيكون الخبر مفردا ويكون

العائد ايضا ضمير في حقه قال بعض المحققين لا يخفى ان نعم الرجل
من قبيل وضع المضمرا لا ان المظهر صلي لذلك باعتبار لام العهد
فلا معنى بجعله قسما له **قوله** او كون الخبر مقترنا للمبتدأ قال
بعض المحققين الاول او كون الخبر عين المبتدأ ليتناول
الشان في قولنا الشان هو قائم ومقولي عمرو قاعد
قوله نحو البر اكثر بستين نقل عنه قدس سره اكثر وواز
ده شتر دار وتفصيله ان اكثر اثني عشر وسقا والسق
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن في الازمان
واطلاقه على الجار والجور الذي ليس بزمان ولا مكان
بطريق الجار فمن اراده المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والجار
الا ان يقال بعدم الجاز بان يراد معنى مجازي شاملا لجميعها
قوله فالأكثر من النجاة وهم البصريون فيه انه لو كان
مذا مذهب البصريين فالمتناسب ان يقال ما وقع ظرفا
فهو مقدر بجملة خلافا للكوفيين لان المص تابع للبصريين
ونذكر مذهب البصريين وينتقل الخلاف لو وقع من واحد
قوله علانه اشار الى تقدير الجار ليرتبط بالمبتدأ اي قوله
فالأكثر ويجوز تقدير المضاف لهذا الربط بان يقال فهم الأكثر
انه مقدر بجملة **قوله** مقدر اي فسر التقدير بالثابلا
لان التقدير هوهم ان بقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم

قوله وقع ظرف زمان او مكان او
جار او مجور لا يخفى ان الظرف
اسم والمكان اسم

ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس
هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف بالجملة
الحذف بنفس هذا الظرف واعتبار الفعل بتأويل هذا
الجملة ويجوز ان يراد به التبيين كما يقال الفروض المقدرة
في كتاب الله اي المعينة في كتاب الله **قوله** بتقدير الفعل فيه
وذلك الفعل من افعال العموم فالجاء لكون والثبوت و
الحصول والوجود ويجوز تقدير فعل من افعال الخصوص عند
قرينة **قوله** فاذا وجب التقدير فالاولا وفي فان قلت ان ظاهر
ان مراد الاكثر من تقدير الظرف بالجملة وجوب تقديره بها
والدليل على الاولوية قلت لما كان تقدير الفعل اولى فاختار
ما هو الاول في تقدير الفعل اليه ولم يقدر واغبره وهذا معنى
وجوب تقدير الجملة عندهم لو قالوا بالوجوب **قوله**
فانه يصير مفردا فيه انه قد يكون في تقدير اسم الفاعل ايضا
جملة كما اذا كان بعد حرف النفي او الف الاستفهام وكما في
ما في الدار ابوه او في الدار ابوه فان الصفة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام مع فاعله جملة كما مر في القسم الثاني من
المبتدأ في يجوز ان يكون قوله فالأكثر باعتبار ان الظرف
عند تقدير الفعل جملة وعند تقدير الصفة ايضا يجوز ان يكون
جملة فاحتمال كونه جملة أكثر **قوله** والاصل في الخبر الافراد

ليوافق

ليوافق التوكيد ولا اسرع قبول للربط فان قلت دليلهم لا شيء
بتقدير خصوص اسم الفاعل قلت نعم ذكر اسم الفاعل لا بخصوص
بل لاستلزامه ما هو الواجب **قوله** مستلزامه ما له صدر الكلام
سواء كان المعنى الذي له صدر الكلام معنى تضمنيا لنفس
المبتدأ نحو من المتضمن للاستفهام نحو من ابوك او معنى لما هو
مقارن للمبتدأ نحو معنى همزة الاستفهام في ازيد قائم و
المشهور ان المعنى الذي يقتضى صدر الكلام ستة نظما
بعضهم بالفارسية حفظا للمبتدئ وهو قوله شش جيز
بود مقتضى صدر كلام در طبع فصيح شدة بين نظم تمام
شرط وقسم وتعجب واستفهام نفى امد ولام ابتداء كشيء تمام
لكن عند بعضهم التثنية والترجي ايضا منها **قوله** فان معنا
هذا ابوك ام ذاك اشار بهذا الى ان من معرفة في قوة
هذا ابوك ام ذاك لكنه اجمل واخصر في العبارة فصار
منها وانما ذهب اليه بعض النحاة من انه نكرة فالمناسب ان
يكون خبرا وابوك مبتدأ **قوله** متساويين في التعريف
او غير متساويين اشار بهذا التعميم الى فائدة ذكر معرفتين
وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فان المعرفتين لا يلزم
ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين لتوهم المساواة
في التعريف **قوله** نحو زيد المنطلق الظاهر انه مثال معرفتين

لا قرينة على كون احدهما مبتداء والآخر خبراً فوجب تقديم
المبتداء **قوله** في اصل التخصيص لا في قدره فالمراد التماساً وريحاً
صحته وقوعه مبتداء **قوله** رفعاً لا اشتباهاً مع رعايته
الاصل **قوله** فعلاً له اي فعلاً مستغنياً الى المبتداء فان الاستغناء
الى ضمير الشئ اسناداً اليه في الحقيقة فيكون فعلاً فالمراد من
كون الخبر فعلاً يكون جملة فعلية فاعله الضمير الراجح الى المبتداء
فلا يرد ان في مثل زيد قائم ليس الخبر فعلاً بل جملة فتأمل **قوله**
في هذه الصورة فاشأ بهذا الكلام الى ان الجزء جزء شرط
متعددة التباس المبتداء بالفاعل فان قلت قد وقع التباس
المبتداء بالفاعل والتباس قوله بالقسم الثاني من المبتداء في
اقام زيد لوجعل زيد مبتداء وقائم خبره والتباس المبتداء بالخبر
والفاعل بالمبتداء ايضا لوجعل اقامتاً تسمى الثانية من المبتداء
وزيد فاعله لم يلتفتوا الى رفع هذه الالتياس في اقام زيد
وما قام زيد قلت التباس المبتداء بالفاعل اذا كان الخبر فعلاً
توجب التباس الجملة الاسمية بالفعلية ويغير الكلام بالاسمية
والفعلية بخلاف هذا الالتياس فانه لا يغير هذا الكلام وبقيده
معنى واحد في جميع احتمالاته فتأمل **قوله** او بالبدل عن الفاعل
قبل في هذه الصورة التقديم مختلف فيه فيجوز ان يكون داخل
في مراد المص فمراده بقوله او كان الخبر فعلاً صورة بحيث

لم يظهر

لم يظهر اسناد الفعل الى شئ آخر في اللفظ فيجوز مثل ما قاما
الزيدان وقاموا الزيدون من هذه القاعدة فيجوز ان يكون
الزيدان والزيدون مبتداء والفعل مع فاعله خبرهما كما لاستغناء
قال بعض المحققين المعنى المقتضى للصداقة الذي تضمنه الخبر
لا يكون غير الاستغناء والتقي بما النافية دون لا النافية فانه
لا يجوز ان يقال زيد ما قام ويجوز زيد لا قائم **قوله** او كانت
الخبر بتقديم مصحح قيل احترز بقوله بتقديم من ان يكون الخبر
بناخيره مصحح كما في زيد قام فانه لو اخرب المبتداء بكرة غير
محصنة فان قلت لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل التباس المبتداء
بفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير محذور فساو وجه
ترجيح احدهما على الاخر قلت الفرق ان في صورة تقديم المبتداء
يكون بكرة صرفة غير مفيدة للمعنى بخلاف تأخيره فانه عند التأخير
تخصص وبقيده الكلام فائدة تامة واحتمالي لا التباس ايضا ليس
على السوية بل عند الموحى على المبتداء يكون كلاماً تاماً جزماً وعند الحمل
على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدراً باسم الفاعل
وم لم يكن الكلام فينتج جانب المبتداء به فكان لم يلتبس على من حمل كلام
التكلم على التام **قوله** لتعلق الخبر التابع له تبعيته يمنع من التقديم
على الخبر وانما لم يقل المص او لجزء الخبر ضمير في المبتداء ولم يفت الشا
ايضا لتعلق الجزء ليشمل قولنا قرين كل رجل وضيعة فانه في مثل

هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتداء **قوله** خبرا عن ان الفتحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء لما لم يكن خبر المبتداء خبرا ان اصطلاحا اشار به الى المسامحة وصرف العبارة من ظاهرها وجعل مبتداء هذا الخبر مجرور ان مع اسمها وخبرها فلكون المجرور في تأويل الاسم المفرد يصح جعله مبتداء **قوله** وقد يتعدّد الخبر من غير تعدّد الخبر عنه ومع تعدده ايضا اما بالعطف كوزيد وعمرو قائم وقاعد او بغير العطف في احدهما او في كليهما وليس له مثال واقع بل مجرد احتمال ويجوز تعدّد الخبر عنه من غير تعدّد الخبر كوزيد وعمرو رجلان وحلوهما من الطعم ولم يتعرّض له في جانب المبتداء لعلته في الكلام **قوله** واما بحسب اللفظ فقط دون المعنى فليس له مادة وقد يقال في مثل قولنا هذا الماء فاتر معني لا حار ولا بارد وتحقق التعدد معني فقط وهذا محل ما قلنا فان اللفظ كلفية مخصوصة لا تعدد فيها بحسب المعنى كالمز **قوله** وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل متابع فيه ان التعدد بالعطف في بعض المواد خبر معني وان كان بحسب اللفظ في صورة العطف مثلها عالم وجاهل وافسان وفرس **قوله** وهو سبب في الاول وسبب في الثاني اي الشرط هو التعليق بين الشئيين بان يكون الاول سببا لتحقيق الثاني او الحكم بتحقيق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وقوله في وما يكمل من نعمة فمن الله

من قبيل الثاني

من قبيل الثاني **قوله** فلا يرد عليه وما يكمل من نعمة فمن الله يعني لا يرد ان صحة دخول الفاء لم يتوقف على تضمن معنى الشرط كما في هذا المثال فان فيه ايضا معنى الشرط بالتفسير المذكور **قوله** فيشبه المبتداء الشرط في سببته للخبر فيه بحث اذ مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط باعتبار سببته لشرط آخر غير الخبر فلا بد ان يقال قد يتضمن المبتداء والخبر معنى الشرط والجزاء وهو سبب في الاول وسبب في الثاني حتى يصح هذا التفريع ويرتبط عليه قوله فيصيح دخول الفاء في الخبر **قوله** ويصح دخول فيه لافادة المبتداء والخبر فائدة تامة غير السببية فلا حاجة الى الفاء واما عند قصد السببية فلا بد فيه من الفاء لافادته واما عند عدم قصد السببية فلا حاجة الى الفاء فذكره ليكون لغوا فيجب تركه وفيه ان الاحتمال عند استعمال هذا المبتداء في التراكيب منحصر في قصد السببية وعدمه ففي الاستعمال ايراد الفاء او تركه واجب فصيحة دخول الفاء الخالي من الوجوب والامتناع كما ذكره الشارح لم يكن في استعمال **قوله** وذلك المبتداء المتضمن لمعنى الشرط اما اسم الموصول فان قيل هذا الكلام يدل على انحصار المبتداء المتضمن معنى الشرط الذي يصح دخول الفاء في خبره في الاسم الموصولة بفعل او ظرف وفي النكرة الموصوف بهما وليس كذلك

لا يستدعي هذا التفريع لجواز ان يكون تضمن المبتداء مع

فان المبتدأ الذي دخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والاسم
التي فيها معنى الشرط كما ومن واي وان واذا نحو وما بكم
من نعمة فمن الله ومثل من كان في هذه الايام فهو في الآخرة
اعمر ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها وغير ذلك قلت
مراد المص ان مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط على وجه
يصح ان يقصد وان لا يقصد ويصح دخول الفاء وعدمه
في الخبر منحصرا في الصور المذكورة واما ايراد الكلام لا فائدة
الشرط وقصدا للسببية وادخال الفاء في الجزاء فغير منجزة
كما اذا دخل حرف الشرط على المبتدأ نحو اما زيد فمنطلق على
ان بعضها من المواد المذكورة كن وما واتي من قبيل الموصول
بفعل وظرف فلا نقض بها **قوله** اي الذي فيه لطيفة لا يخفى
جعلت صلته جملة فعلية لفظا او معنى كما اذا كان المبتدأ لام
الموصول وصلته اسم الفاعل او المفعول كما في قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة **قوله** او الذي في الدار
يجوز ان يكون كلمة او في المتن للترديد فيكون الجمع مثلا لا واحدا
في حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به نحو السائل الذي يأتي
او في الدار فله درهم **قوله** او النكرة الموصوفة بها اي اجدها
فيكون المضاف محذوفا فلما افرد الضمير با رجاء الى احدهما لا لاجتماع
الى تقدير المضاف **قوله** فقولك قل ان الموت الذي تفرون

منه فانه

منه فانه ملائكم فان قلت الفاء زائدة ههنا ولا سببية فلم يكن
يحتاج في فيه قلت يجوز ان يكون الفاء سببا للحكم بالملاقاة فتقول
كل رجل يأتيني هذا مثال الموصوف بفعل فان قلت الموصوف بفعل
هو رجل لا كل فيكون مثالا للمضاف الى النكرة الموصوفة بفعل
فان قلت الموصوف بفعل هو رجل لا المبتدأ النكرة الموصوفة
بفعل قلت لا نسلم ذلك بل الموصوف في هذا المثال هو كل رجل
اما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فقولك كل غلام رجل يأتيني هذا مبني على ان يأتيني صفة رجل
او لغلام لا لكل غلام رجل اذ هو يكون مثالا للقسم الاول
مثل كل رجل يأتيني **قوله** والشرط والجزاء من قبيل **الجزاء**
فيه ان جزاء الشرط كثيرا ما امر نحو ان زني زيد فاضربه
وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة ايضا من هذا القبيل وايضا جاز دخول حرف
الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل ان كانت الشمس
طالعة فالتا موجود ويمكن الجواب من الاول بان المراد من
الشرط والجزاء مجموع القضية الشرطية لا مقدماتها على حدة
ولا تايلها على حدة ولا شك ان القضية الشرطية جملة
خبرية وان لم يكن بعض اجزائها كذلك ومن الثاني بان لا
نسلم صحة قولنا هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لان حرف الشرط والاستفهام كلاهما يقتضيان الصدارة
 فيبطل ح صدارة احدهما بل لقال في الصورة المذكورة
 هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالها موجود في سقي
 صدارة حرف الشرط في جملتها ولم يخرج حرف الاستفهام
 القضية الشرطية من جزئها لان الجملة الشرطية كانت
 جزاء للجملة الاستفهامية بخلاف ما اذا دخل حرف الاستفهام
 او حرف التمني والتمني على نفس الجملة الخبرية فانه يخرجها
 من الخبرية الى الانشائية فتأمل **قوله** باب كان وباب علمت
 ايضا ما نغان بالاتفاق وان لم يخرجوا الكلام من الخبرية
 الى الانشائية **قوله** ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
 الاختلاف الواقع فيها اذ ذلك التخصيص لذكر خبر الحروف
 المشبهة في المرفوعات والتصرييح بان امره كما مر جملتها المبتداء
 والاصح انها لا يمنع عند لانها لا يخرج الكلام من الخبرية الى
 الانشائية **قوله** لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء
 وذهاب هذا البعض على منع هذه الحروف من دخولها
 في الخبر مع عدم مساعدة القرآن وكلام الفصحاء لذلك
 في غاية الغرابة اذ النجاة استنبطوا قواعد النحو من كلام
 الفصحاء فكيف يخالفون في الحكم بكلام الفصحاء **قوله**
 فوالله ما فارقتكم قايلا لكم كتب في الحاشي البلاء بالمدح

وهي مكية ولعل يعلم من هذا علة
 المنع لم يخرجوا في اخراج الكلام
 من الخبرية الى الانشائية مع

والفتح دشمني و دشمن داشتن **قوله** اي حذف جايزا لا
 واجبا يعني ما ذكره المصنف هو الحذف بطريق المجاز لا الوجوب
 حيث صرح به واكتفى بذكر القرينة فقط وقيل لا يجب حذفه
 اصلا لانه ركن اصيل في الكلام وحذف صورة القطع بالرفع
 على حذف الخبر لا المبتداء وجعل التخصيص بالمدح او الذم
 في افعال المدح واللام مبتداء خبره مقدم عليه لكي عدم
 ذكر المص صورة قطعية النعت بالرفع من صورة وجوب
 حذف الخبر وحصره فيما التزم في موضعه غيره ويؤيد
 ما ذكره الشارح **قوله** ليعلم انه كان في الاصل صفة
 والحاصل انه صفة لما قبله في المعنى قطع وجعل اعرابه في لغا
 لا اعراب ما قبله بان رفع وهذه في صورة كان النعت
 منصوبا او مجرورا وهذا الجعل للتنبيه وايضا السامع
 للاصغاء اليه للاهتمام باقادة المدح او الذم او التزم
 فانه لو لم يقطع لم يفهم الاهتمام ولو ذكر المبتداء لم يفهم
 كونه نعتا في الاصل فتأمل **قوله** في مقول المستعمل المبصر
 للامال الرافع صوته قال الفا ضل المحشي الاستبدال
 ما ه تؤد يدن وبانك كزذن وكلاهما مستقيم يعني الراء
 كل منهما على البدل مستقيم والا يلزم الجمع بين معنى المشر
 كما يتوهم من ظاهر عبارة الشرح لكن هذا جايز عند بعضهم

قوله لأن مقصود المستعمل قال بعض المحققين فيه منع
 الاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكمة
 على الهلاك وفيه ان تعيين الشيء بالاشارة يلازم جعله
 محكوما عليه لا محكوما به **قوله** جريا على عادة المستعملين
 العادة ما انتفى خلافا له او نذر فاشارة بقوله غالبا الى ان
 هذا من قبيل القسم الثاني **قوله** ولثلاثيوتهم نصب الهلاك
 عند الوقف اذ الغالب في احراز الكلام الوقف عليه ايضا
 الاصل فيما ذكره مفردا الوقف **قوله** فان تقديره على المذهب
 الصحيح قال بعض المحققين واما على مذهب الغير الصحيح
 فليس مما نحن فيه منها اذ اطرف مكان خبر من السبع الخ
 مكان خروج السبع ومنها انه اطرف زمان والمخذوف هو
 الى المبتداء اي خرجت فوقت خروجي وجود السبع والذي
 يدل على عدم هذا وصحة ما ذكره من حذف الخبر ان
 العرب اذا بصرح بالمخذوف تقول فاذا السبع واقف
قوله فيما التزم اي في تركيب حذف الخبر لقيام قونية والتزم
 في موضعه غيره **قوله** في اربعة مواضع بحكم الاستقراء ولم
 يعتبر مثل قوله زيد في الدار من قبيل حذف الخبر بتقدير
 في الدار وحاصل في الدار لان الخبر بحسب الاصطلاح هو في
 الدار وهو غير مخذوف وتقدير العامل لا يلفظ لا يساعده

الجنة

الجنة بل المعنى حاكم بان الخبر في الدار **قوله** اولها المبتدأ الذي
 بعد لولا وخبره عاما اي كان من افعال العموم الذي هو الكون
 والثبوت والوجود والحصول ولو صحح بهذا واستغنى من
 ذكر قوله هذا اذا كان الخبر عاما كما كان **قوله** اي لولا وحده
 زيد **قوله** يلزم عليه حذف الفعل وجوبا من غير المفتوح من
 غير امر زائد على القرينة **قوله** لولا هي الواقعة ويلزم عليه ان لا
 يكون في الشرطية اسناد اذ لا يوجد اسناد بين الحرف وموله
قوله اذا كان زيد مفعولا به لثلاثي يلزم تكرارا المثال ويكون
 المصدر منسوبا الى المفعول به وبعد حال عند **قوله** قائم
 او قائم فالاول حال من احدهما والثاني من كليهما
 وان ضربت زيدا قائما مثال للمصدر الثاني ويلي **قوله** واكثر
 شربي ملتوتا مثال لا فعل التفضيل المضاف الى المصدر **قوله**
قوله واحط ما يكون الامير قائم مثال لا فعل التفضيل
 المضاف الى المصدر الثاني ويلي فان ما مصدرية فيكون
 بمعنى الكون **قوله** وفيه تعلقا تكثيرة نقل عنه قدس سره
 وهي حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
 المكان ومن العدول من ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
 لان معنى قوله حاصل اذا كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة
 ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى **قوله** عطف عليه شيء

شيء بالواو التي بمعنى مع فان قلت سيجي في بحث المفعول معه
 ان الواو بمعنى مع لم يكن للعطف قلت المراد بالعطف معنا
 اللفظي اي الارتباط المعنوي فان قلت بما يرجع عليه رفع
 مذكور هذا الواو قلت لما كان صورته موافقة بالاعطف
 اجوي عليه حكمه ولهذا قال الكوفيون ان الواو بمعنى مع خبر
 انتقل رفعه الى مذكوره لعدم قبوله الا عراب **قوله** كل
 رجل وصيغته كسب في الحاشية الضيعة في اللفظة العقار
 التي هي الارض والنخل والمتاع وهما كناية من مصحتها
 اي الضيعة انتهى قال بعض المحققين كانهم ثبتوا ضيعة
 الارض بالارض المقلدة التي لا تغني ثم اعلم ان في ارجاع
 ضمير ضيغته بحث هو انه لا يجوز رجعه الى كل ولا الى رجل
 فقال بعضهم الى انه من قبيل وضع المضمير موضع المظهر بتقدير
 كل رجل وصيغته لك الرجل وقال بعض المحققين لما كان
 رجل باثبا على اسماء كثيرة ضميره ايضا ثابت عن ضمائر
 يعود في كل اعتبار الى رجل اخر فكانه قيل زيد وضيعة
 وعمرو وضيغته وبكر وضيغته الى غير ذلك **قوله** فهذا
 الخبر واجب حذفه وجعل الشيخ الرضائي حذف الخبر
 غالبا لا واجبا **قوله** واقم المعطوف موضع فان قلت
 المعطوف على المبتداء بحسب الرتبة متقدم على الخبر فكيف

فكيف يقيم موضع فان ما يقيم موضع الخبر يكون متأخرا
 عنه قلت المعطوف على المبتداء وان كان من تنتمه لكن يذكر
 بعد الخبر عرfa فيصح ان يقع موقع الخبر وقيل تقديرا كالألف
 على رجل مقرون هو وصيغته على الضمير المستتر في مقرون
 المؤكد بهو ثم حذف مقرون مع الضمير المؤكد واقم المعطوف
 مقامه وفيه تكلف لا يخفى وانما لم يقدّر كل رجل وصيغته
 مقرونان مع ان مقتضى العطف على المبتداء هو هذا لانه
 يكون الخبر متأخرا جزما فلم يقع المعطوف في موضعه فلم
 ينب عنه **قوله** كل مبتداء يكون مقسما به يعني متعينا لذلك
 بحيث انتقل من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قونية على حذف
 خبره الذي هو قسمي اي لمحرك وبقاء كل اشياء بهذا العطف
 التفسيري الا ان العرب افتح بمعنى العرب بالضم والحيوة والبقاء
قوله ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح اي لا يستعمل مع اللام
 الموطئة للضم في مقام وقع مقسما به الا المفتوح **قوله** اي
 المرفوعات خبر ان يحتمل ان يكون المراد منها مقدرة في نظم الكلام
 وقوله خبر ان مع منها المحذوف كلام برأسه ويحتمل ان يكون
 مجموع خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخولها كلاما واحدا
 ولم يكن منها محذوف فيه وقول الشارح اي من المرفوعات
 اشارة الى انه ليس من خبر المبتداء بل ذكره لانه من المرفوعات

قوله بعد دخول هذه الحروف عليها أي خبر كل من هذه الحروف بعد دخول ذلك الحروف والأظهر أن يقال خبر حرف المشبهة بالفعل هو السند بعد دخوله وإنما قال عليها لأن المدح يعمه وروى هذه الحروف لا يراث الأثر ليس لأبجوع السند والسند اليه فيكون بيانا للواقع وإن كان أصل التعريف لا يقتضي ذلك بل يكفي ذكر عليه كما لا يخفى أو معنى فيه أن المناسب لاكتفاء بإراث الأثر لفظا إذا الأثر المعنوي كالتأكيد مثلا قد يحصل في صورة الألف من خبرها خبر المبتدأ ويمكن أن يقال من الأثر المعنوي هو الأثر التقديري أو المحلى المعنى الذي أفاده الحروف المشبهة بالفعل فتأمل **قوله** ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف فإن قلت يلزم أيضا أن لا يكون قائم في أن زيد قائم أبوه خبر أن لأنه مسند إلى فاعله وهو أبوه لا إلى اسم أن وهو زيد قلت التزمنا ذلك فإن الخبر بمجموع قائم أبوه هو مسند إلى اسم أن لا قام فقط وغيبنا أن هذا خلاف عرف النحوي الذي ينظر في اللفظ وإن كان السند بحسب المعنى هو مجموع قائم أبوه **قوله** فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم فيه أنه لا حاجتنا إلى التأويل في التعريف إذ يجوز أن يستفاد كون خبرها جملة من قوله وأمره كما مر خبر المبتدأ كما مر في تعريف خبر المبتدأ من

عدم التعيم واستفاد كون خبر المبتدأ من جملة قوله والخبر قد يكون جملة فتأمل **قوله** والمراد أن أمره بعد أن صرح كونه خبرا لا يخفى أن المناسب بقوله وأمره كما مر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرايطه استثناء تضمنه الاستثناء وقوع جملة انشائية وأمثلة ذلك وما ذكره الشارح فتكلف **قوله** ألا في تقديمه فإن حكم تقديمه على اسم الممتنع وحكم تقديم الخبر على المبتدأ على الجواز **قوله** إلا أن يكون ظرفا فإن حكمه إذا كان حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معروفا وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة فيه أن هذا الاستثناء يقتضي أن يكون خبره الظرف مثل خبر المبتدأ في التقديم مع أن أبينها تفاوتنا بيننا فإن خبرا أن إذا كان ظرفا يتقدم قدما غالبا شايعا كما دأب لا يجوز تأخيرها سواء كانت الاسم معروفة أو نكرة ونفس خبر المبتدأ كذلك وأيضا خبرا أن إذا كان ظرفا مقارنا باللام لا مقدم يجوزيد كفي الدار بخلاف خبر المبتدأ **قوله** خبرا لا الكائنة لمنه الجناس قدر متعلق الظرف معرفا باللام رعاية لجانب المعنى فإن كلمة لا علم ونفي الجنس صفة فلا بد من تعريف متعلقة لكن الشايع في أمثلة هذه المواضع تقديم النكرة لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فإذ اللام

ومدخوله صلته وذا لا يجوز عند البصريين فالتقدير عندهم
 خبر لا الكائنة لنفي الجنس بان يكون كائنة حالاً من المضاف
 اليه تباً ويلها بالمفعول للفعل المستفاد من الاضافة اي
 فتأمل **قول** لنفي صفة اذ لا رجل قائم لنفي القيام من الرجل
 لا لنفي الرجل نفسه هذا مسلم لما كان الشايخ في خبرها كونها
 من افعال العموم من الكون والحصول والثبوت والموجود ونفي
 الشيء هو نفي وجوده وثبوت فنفي وجود الجنس هو نفيه
 فلهذا قيل لنفي الجنس لا لنفي صفة فعل هذا لا حاجة الى رد
 ما ذكره فان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطرداً **قول** ما عرف
 في خبر ان من الدخول لا يراث اثره لفظاً او معنى وفيه انه
 اثر معنى في مضروب فيلزم ان يكون خبراً وليس كذلك فعلم
 فلا يرد محل نظر فتأمل **قول** على ما هو الظاهر يعني رفع
 المعرب المنصوب باعتبار كان خلاف الظاهر **قول** لان
 الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه اي الحال وفيه انه
 اذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية من التكلف
 في اللباس والطعام والكلام ونحوها يجوز تقييدها بغير الدار
قول وليكون مثلاً لا النوعي خبرها الظرف وغيره لولم
 يقيّد النوعين بالظرف وغيره ليتنا وذا الخبر المتعّد واصبنا
قول حذفاً كثيراً جعل حذفاً كثيراً مفعولاً مطلقاً باعتبار

موصوفه

موصوفه المقدر ويجوز جعله ظرفاً اي زماناً كثيراً وهو
 الانسب بقوله وينوّه لا يثبتونه أصلاً **قول** لدلالة
 النفي عليه لان النفي يقتضي منقياً ولما لم يكن قرينة
 خصوصاً ينصرف الى العام ولان النفي رفع الوجود فيحمل
 معناه عدم الخصوص **قول** اي لا اله الا الله جعل بعضهم
 هذه الكلمة جملة تامة مستغنية عن تقديم الخبر فان اصل
 التركيب الله فادخل لا والاحصر فالمسند اليه هو الله
 والمسند اليه لكن لا فادة الحصر قدم لا اله واخر الله
 وجعل الا الله خبراً وقال بعضهم المحققين انا اوضح هذا
 الرأي بلام موجود ههنا لو بدل كلمة لا وا لا بكلمة انا
 وقيل انما الله كان كلاماً تاماً من غير احتياج الى تقدير
 فقوله النجاة بتقدير الخبر لراع لفظي هو ان لا يقتضي خبراً
 منقياً بل لكن المعنى لا يقتضي كذلك **قول** فيقولون معنى
 قولهم لا اهل ولا مال انتفى الامل والمال فان قلت فيكون
 لاح اسم فعل لازم فما وجه نصب مدخول لا اذا كان مضافاً
 قلت لان ان لا اسم فعل ماضٍ بل يجوز ان يثبت لا تنفي كنية
 حرف النداء لا دعوى ولو سلم فيجوز ان فاعل اسم الفعل
 ضمير مبهم والتكثرة المضافة بعدها منصوبة على التمييز بهذا
 الضمير اليهم قائم **قول** وعلى التقديرين يحملون ما سوي

موجود

خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر فيجعلون في تلك
 المادة الصفة مرفوعا باعتبار محل الرجل لأن الرجل مبنى و
 تابع المبنى تابع لمحلّه وأما مثل قولنا لا غلام رجل طريف أو
 قائم برفع طريف أو قائم محمول على أنه صفة لغلام باعتبار مكان
 عليه وهو كونه مبتدأ فإن قلت إن بني تميم من العرب وليس
 أنفسهم أن يقولوا أن هذا اللفظ عندنا مرفوع بأنه صفة أو خبر
 فما معنى قوله يحملون ما ترى خبر على الصفة قلت المراد أن
 النجاة يحملون ما ترى خبر على الصفة في كلامهم وفيه أن النجاة
 من ابن عمرو ذلك وليس داء ب العرب بيان مثل هذا فالأثر
 أن يحمل العبارة على أن أهل الحجاز يحذفون خبرا عند القية
 حذفها كثيرا على سبيل الجواز وبنو تميم يحذفون حذفها دائما على
 سبيل الوجوب فتأمل **قوله** في معنى النفي والدخول على المبتدأ
 والخبر كون مدخول لا مع كونه نكرة محل نظر فتأمل **قوله**
 وبما عرفت من معنى الدخول لا بد أبوه في ما زيد أبوه قائم
 قال بعض المحققين قد عرفت ما يمنعك من القبول وهو
 أن المراد بالدخول ودوده عليه لا يراث الأثر إليه لفظا أو معنى
 ولا شك أنه أثر معنى في أبوه باعتبار نفي قيامه قلنا الأثر
 المقصود معنى هو النفي من زيد كون أبيه قائما لا نفي القيام
 من الأب فيصح أنه لم يدخل على أبوه لا يراث هذا الأثر معنى

قوله من صد عن نيرانها قائما بن قيس لا يراجع لي كتب في النجاة
 الصدود الأعراف والبواجر الزوال والضمير في نيرانها للحرب
 أي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال له عنها بأعراف النجاة
 وفيه أنه من ابن عمر فأن لا عمل هو هنا مع أن أثره لا يظهر في
 خبرها وخبرها في ولم يظهر أثر العمل فيه لجواز أن يكون
 لا يراجع لي مبتدأ وخبر أو صيغة الابتداء بالنكرة بسبب تخصيصها
 بالعموم في سياق النفي **قوله** لما فرغ من المرفوعات شرع
 إلى الظاهر أن هذه الشرطية لزومية إذ لا فائدة معتدة
 بها في الحكم إلا أنها في معناها والعلاقة المقنضية للزوم المعبر عنه
 أرباب العقول منتفية كما لا يخفى إلا أن يدعي اللزوم العرفي
 العاري بعد ما علم أن المعنى في صد ذكر المرفوعات والمنصوب
 والمجوزات فإن الفراغ من أحدها عرفا يستلزم في شروع
 المقصد للبيان في الآخر **قوله** لكثرة أذكره الشيء المقصود
 بالبيان يستدعي كثرة الاهتمام بالشيء بوجوب تقديم **قوله**
 ولحفة النصب وذكر باعتبار الفتحة التي هي الأصل في الأعراف
 النصب والخفيف يعطى على الثقيل ولأن مناسبة المنصوب
 بالمرفوعات أكثر من مناسبة بالمجوز ومن حيث اشتغال خبر
 على الفاعلية والمفعولية اللتين هما كما المتضامتين فتأمل **قوله**
 فما في أكثر الأفعال وهي الأفعال المتعدية **قوله**

المنصوبات هو ما اشتمل بحتم ان يكون المجموع كلاما واحدا بان يكون
 هو ضمير الفصل واللام للحقيقة المبطل للجمعية بدخولها في التعبير
 المعروف بلفظ الجمع الدال على الافراد غير مناسب بمقام التعريف للاشارة
 الى جامعية هذا التعريف او الى تعدد انواع المنصوبات المعرف
 ههنا ويحتمل ان يكون كلامين مستقلين بان يكون قوله المنصوب
 كلاما واحدا بتقدير هذا الباب المنصوبات والمنصوبات هذا
 وقوله هذا اشتمل على علم المفعولية كلاما آخر فوفيه اشارة الى
 المعروف الذي هو المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات وما
 بعده تعريف للمنصوبات وما فيها اشتمل كناية من الاسم كما صرح
 به في المرفوعات فلا ينتقص التعريف بحروف الاواخر المحل للام
 اذ الظاهر انه يصدق عليها انها شئ اشتمل على علم المفعولية ككنا
 ليست باسم لكن الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول
 المركبات والجل التي وقعت احدي المنصوبات **قوله** علامة كون
 الاسم مفعولا فلا ينتقص منصوبا بمثل مسلمات **قوله** مسلمين وسلمين
 في موت بمسلمات ومسلمين ومسلمين اذ ذات الكثرة والياء
 في هذه الامثلة وان كانت علامة كون الاسم مفعولا لكن ليست
 ملازمة بهذه الخشية في الامثلة **قوله** او حكما كما في المحققات
 من الحال والتمييز وغيرهما **قوله** وهي اربعة الفتحة والكسرة
 وهذه الاربعة متصفة بكونها علم المفعولية اذ كانت ملتبسة

بالخشية المذكورة **قوله** فمنه اي من المنصوب يعني الضمير الراجع
 الى المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافقا للضمير هو
 في قوله ما اشتمل وهو المناسب باعتبار جعل المقسم موافقا
 لجعل معرفا **قوله** او ما اشتمل على علم المفعولية ليؤلف ضمير اشتمل
 الراجع الى ما وهو المناسب باعتبار قرب المراجع **قوله** لصحة ^{الطلاق}
 صيغة المفعول عليه اي لغة كما يشعر اليها لفظ الصيغة واما اصطلاح
 فيصح اطلاق لفظ المفعول على كلها من غير تقييد فان معناه ^{اصطلاح} الا
 هو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به
 تعلقا مخصوصا ولا يقدر خروج مفعول ما لم يسم فاعله
 من هذا المفهوم والاصطلاح للمفعول فان اطلاق المفعول عليه
 باعتبار ما كان لا بالفعل بحسب الاصطلاح فان قلت اطلاق المفعول
 لغة على المصادر باعتبار انها وقع عليها الفعل كما تقول فعلت
 الضرب واوقعت الضرب فيكون اطلاق المفعول عليها باقيا
 كونها مفعولا به لا مفعولا حقيقة قلت نعم لكن المعنى اللغوي
 هو ان يقع عليه الفعل وجميع افراد المفعول المطلق كذلك دون
 ساير الفاعيل وفيه ان هذا غير صحيح في مثل مات موتا فان الفعل
 لم يقع على الموت فتأمل وايضا الفعل المتعلق على المصدر ايضا
 مصدر فيقتضى فعلا اخر متعلقا عليه وهكذا فيلزم التسلسل
 فان قلت اذا صح اطلاق المفعول المقيّد بقيده او فيه اوله

او مع على ساير المفاعيل فيلزم ان يقع اطلاق المفعول المطلق عليها
لان صحة اطلاق المفعول المطلق من لوازم صحة اطلاق التعية قلت
الاطلاق والتعديد ههنا بحسب اللفظ فقط واما بحسب المعنى فكل
واحد منها مبين للاخر فاطلاق احد الاسماء المقيدة لا يستلزم اطلاق
المطلق باعتبار معناه المراد **قولنا** فاعله فاعل فعل قال الفاضل
المحتمى الفاعل منها اعم من ان يكون حقيقة او حكما لبناء المفعول المطلق
للفعل المبني للمفعول في مثل ضرب زيد وقال بعض المحققين لما فتر
فعل الفاعل اياه لقيامه بمقام به معنى الفعل المذكور بحيث يصح سنده
اليه يصدق على ضربا في ضرب زيد ضربا انه فعله فاعل فعل مذكور فلا
فلا حاجة في ادراجه الى تعيم الفاعل من الحقيقي والحكمي ولا يخفى ان الحق
ههنا للفاضل فان مفعول ما لم يقع فاعله ليس بمقام به معنى الفعل
وان كان مستثالا به ولهذا خرج من تعريف الفاعل بقيد على جهة قباله
به لكن قام به معنى المصدر المبني للمفعول فضربا في ضرب زيد ضربا
قام بالفاعل الحكمي وايضا لم يصح السارح بتفسير الفاعل حتى يتبين
بتفسيره من تعيمه فان قلت تعريف المفعول المطلق لم يصدق
على الفاعل المطلق للفعل كقولك لم يضرب زيد ضربا لانه لم يفعل
فاعل فعل مذكور قلت المراد بفعل الفاعل اياه اسناده الى الفاعل اعم
من ان يكون ايجابا او سلبا **قولنا** وانما زيد لفظا لا اسم لما كان تعريفات
ساير المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسكن

ترك لفظ الاسم فغير من ذكره بقوله زيد لفظ الاسم ههنا
والا فالمناسب ايراد النكتة الترك في سياق لا في الذكر
ههنا ويمكن ان يقال لما شاغ عند النجاة توصيف المعاني
بأحوال الالفاظ وبالعكس لم يجز الى ذكر الاسم زائدا لنكتة
فان قلت كون المفعول المطلق من المنصوبات التي هي الاسماء
وذكر معناها في تعريفه على انه الاسم فلا حاجة الى هذه الزيادة
قلت لو سلم ما ذكرته يدل على اعتبار الاسم في المفعول المطلق
بالالتزام ودلالة الالتزام بهجورة في التعريفات فان قلت
لم لم يحل ما في ما فعل على كونها كناية عن الاسم وزاد لفظ
الاسم مخالفا لتعريفات ساير المفاعيل قلت في هذا الحمل
يجوز الى تكليفات وتقديرات لا يلزم مقام التعريف
كما لا يخفى **قولنا** لان فعله الفاعل هو المعنى الى قبل الوجه
في زيادة الاسم اخراج ضرب الثاني في ضرب زيد
فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
الا انه ليس باسم وفيه ان ضرب باعتبار مجموع معناه
ليس مما فعله الفاعل بل ما فعله الفاعل هو الحدث
الذي في ضمنه ومعناه التضمني والشئ اذا كان معناه
التضمني مفعولا لا يقال انه مفعول فيصدق التعريف
عليه بدون قيد الاسم فيلزم عدم ما نعتبه **قولنا** او اسما

معنى الفعل عطف على مقدره فهو ايضا من اقسامه المذكور
حكما او على مذكور في قوله هو اعم من ان يكون مذكورا **قوله**
وخبر به المصادر التي لم يذكر فعلها لكن لم يخرج بعد مثل
ضرب شديد في قولنا ضربني ضرب شديد وانواع في قولنا
ضربني انواع ولم يخرج بقوله بعناه ايضا فلا يكون التعريف
مانعا **قوله** بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء فيه انه يلزم خروج المفعول المطلق النوع والعدد
من تعريفه لانها يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن
الفعل مشتملا على معنى المفعول المطلق اشتمال الكل على الجزء
والجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدوث التي دل
عليها اللفظ وكون ذلك الحدث نوع كذا او معدود العدد
وكذا فمن عوارض ذلك المعنى ووصافه فالمعنى المعتد به
في المفعول المطلق هو ذات ذلك الحدث والفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء في جميع اقسامه او المراد من معنى المفعول
المطلق هو ما قصد به من الافراد والفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء او المراد من الحدث التي في ضمنه هو ذلك
الفرد وبالجملة تحقق الفعل باعتبار الجزء الذي هو الحدث
تحقق مدلوله الاسم الذي هو المفعول المطلق لانها متحدان بالذات
فخرج هذا لا يخرج عن حد المفعول المطلق انواعا في ضربت انواعا

اذ الافراد

اذ الافراد التي جعل انواعا لئلا يحفظها وقصد بها تفسيرها ^{المراد}
بالحدث الذي في ضمن ضربت فالفعل مشتمل على معنى المفعول
المطلق الذي هو انواعا اشتمال الكل على الجزء بقى ههنا بحث
وهو ان يفعل العامل في المفعول المطلق اعم من الفعل
وشبهه كما صرح به الشارح في قوله فعل مذكور فاذا كان عاملا
مصدرا كقولنا ضربني ضربا شديدا حاصل فمعنى العامل
في عين المفعول المطلق لا مشتملا عليه الا ان يقال النسبة
~~معتددة في المصدر العامل في المفعول المطلق فيكون المصدر~~
العامل مشتملا عليه لا عينه ويحتمل ان يكون معنى قوله بمعنى
ان الاسم المفعول المطلق بمعنى الفعل بان يكون ما قصد به
من المفعول المطلق عين الحدث الذي هو المعنى المعتد به في الفعل
لانه تحقق كون الفعل دالا على معنى في نفسه ومصحح كونه مسندا
الى فاعله ويبدف في النقص بالمادة المذكورة **قوله** فخرجه
مثلا ديبا اذ لم يقصد من التأديب ما قصد من الضرب
واما اذا قصد ذلك فلا كما هو مذهب الزجاج **قوله** فان لكونه
اعتبارا في الاول ان يقال فانهما كراحتين احدهما ما وجد
من فعل وعبر عنها بكراحتي والاخرى ما وجد بعدها وتعلقت
بتلك الكراحتي الاولى تعلق الفعل على المفعول به فعبثت بها بقولك
كوهت فاما متغيران بحسب الوجود ويجوز ان يراد بكراحتي معنى

مصدر كرهت لاما وقع سابقا عليه في يكون مفعولا مطلقا
والفعل شتم على ما قصد منه مثل ما ذكر في كرهت كرهته
قوله للتأكيد أي لتأكيد ما هو مستند حقيقة ومعنى يقيد
به في العامل وهو الحدث فإذا كان عاملا المصدر يكون لتأكيد
تمام معناه **قوله** أن دل على بعض أنواعه الأظهر أن يقال
أن دل على نوعه ليشتمل ما إذا دل على جميع أنواعه قال بعض
المحققين أن الدلالة على بعض الأنواع في ضمن الكل فلم يجز
الذي دل على جميع الأنواع وفيه أن هذا نوعان كونه للنوع
باعتبار الدلالة على بعض الأنواع في صورة الدلالة على الكل
مع أنه ليس كذلك ثم الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذاته
كما في جلست جلسته وقد يكون بصيغته مثل ضربت ضربا
شديدا **قوله** والعدد أن دل عدده أي وحدته أو كثرته
سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو ضربته ضربتين
أو من صيغته نحو ضربت ضربا كثيرا وفيه المفعول المطلق
النوع الذي ثني أو جمع يدل على عدده مع أنه للنوع وما للعدد
نفسه له والجواب أن في هذه المادة يدل المفعول المطلق على عدد
نوعه لا على عدده فافترقا **قوله** وقد يكون لفظ لفظه لما كان المفعول
من تعريف المطلق ومن موازداستلزامه أن يكون المفعول المطلق
مصدرا للمفعول الذي اشتق منه العامل أما بحسب جوهر الحروف أو

بحسب

بحسب جوهر الحروف أو بحسب الالباب وإن كان بحسب الالباب
والوجود متحدين وقيل هذا الكلام إشارة إلى تقسيم آخر للمفعول
المطلق بذكري أحد القسمين وترك الآخر على المفاتيح أو لرفع
وهو أن كونه للتأكيد يرجح أن يكون لفظه لأن التأكيد
المعنوي يكون بالفاظ مخصوصة محفوظة واللفظ لا يكون
بغير لفظ المؤكدا وللإشارة إلى أنه في هذه المسئلة ليس تابعا
لسيبويه بل خالفا **قوله** نحو قعدت جلوسا صيغة معنوية هذا
المثال ثني على عدم التفرقة بين معني القعود والجلوس
ومراد فهمهما وأما إذا كان القعود هو ما كان بعد اضطرار
والجلوس كان القيام فلا قال بعض المحققين هذا مثال
للمفارقة بحسب الباب أيضا لأن قعد يقعد من باب ينظر
وجلس يجلس من باب ضرب يضرب **قوله** وسيبويه يقيد
عاملا من باب حقيق هذا انما عدا مثل ضربته أنواعا والظاهر
مع سيبويه في أثبتة الملك نباتا دون قعدت جلوسا **قوله**
وقد يحذف الفعل الناصب وصف الفعل بالناس إشارة
إلى أن المراد من الفعل هو العامل حتى يعلم حذف عامل الفعل
المطلق إذا كان اسما أيضا **قوله** لأن اسم التفضيل حكم الموصوف
أو ما أصنف إليه لينة التقريب قلت نعم لما كان بين
الصنف والموصوف أي وبالذات استغنى عن التصريح

بدليل الجزء الاول فكان المذني هذا الجزء الثاني **قوله** فخير
اسم تفضيل الى الظاهر من تعريف المفعول المطلق على ما ذكرنا
ان يكون المفعول المطلق متحدا بحسب الوجود بالحدث فهو
من الفعل سواء كان محبوا بلفظ المصدر او لم يكن ومثل
ضربت سوطا وضربت انواعا وجه لا حاجة في جعل الخير
مفعولا مطلقا الى موصوفه او ما اضيف اليه اذ المراد
بالخير هو القدر وما يفهم ههنا من قوله ومصدرية ان لا
يبدل في المفعول المطلق والمصدرية حتى يحتاج في توجيهه
كونه خيرا مفعولا مطلقا بدون التأويل الى المصدر مع
انه قال فيما سياتي في بحث المصدر ان ويؤيد المفعول مطلق
وليس المصدر فتأمل **قوله** وجوبا عطف على قوله جواز اقا المفعول
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة وجوبا
قوله اي حذفوا واجبا اشارة الى ان وجوبا منصوب على
المصدرية باعتبار انه بمعنى اسم الفاعل وصفه للمصدر المحذوف
قوله سماعا اي سماعيا فيكون صفة لوجوبا او حالا عنه
ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا بتقدير سماعا **قوله** موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها يعني ان نسبة هذا الحذف
الى السماع باعتبار ان السماع من العرب لم يثبت الفعل اصلا
بسبب وجود الحذف من غير قاعدة يعرف بها وجوب الحذف

قوله

قوله سفاك الله سقيا ورعيا باعتبار ذات المخاطب اي باعتبار
زوجه قوله اي رعاك الله رعيها هذا ايضا دعاء له اما باعتبار
مواشيه بان جعل الله رعاها ذي بنات طرية كثيرة **قوله**
اي خاب خيبة دعاء عليه من خاب الرجل خيبة يعني من مقوله
خاب خيبة ومعناه مناسب بمعنى خاب خيبة الذي هو عدم
نيل المقصود ولا انه مشتق من خاب خيبة حتى يلزم ما في المتن
مشتق منه او كون المصدر مشتقا من الفعل كما هو رأي
الكوفيين وفيه ان قوله من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب
يدل على ان خاب خيبة باثبات فعده مستعمل في كلامهم والنقل
يحذف فعله وجوبا سماعيا في ذلك والجواب ان الحذف
وجوبا في الجملة الانشائية الرعائية وما نقله جملة اخبارية
فلانها في **قوله** وجدعا بالمال المهملة اي جدعا دعاء عليه
بالذل وبقيح الحال **قوله** قطع الانف والاذن والشفة واليد
جوزع يفهم من كلام الشيخ الرضي ان الجذع قطع واحد من المذكور
فالمناسب العطف باودون الواو **قوله** وحمد وشكرا وعجبا
هذه الاملثة الثلاثة اما لانشاء الحمد والشكر والتعجب للاخبار
بها **قوله** فانه لم يوجد في كلامهم هذا دليل للدعوى المفهوم
ضمنا وهذا ان المصادر مما حذف فعلها وجوبا سماعا **قوله**
وهذا المعنى وجوب الحذف سماعا وفيه ان في الحذف القياس ايضا

ذاته المخاطب بان رزقه
من حيث لا يحتسب في الخشب
والرخاء او باعتبار رزقه

لم يوجد الافعال العاملة في المصدر فيلزم ان يكون من
 قبيل وجوب الحذف سماعا وليس كذلك الا ان يقال المراد
 لم يوجد في كلامهم الافعال العاملة في هذه المصادر ولم
 يوجد قاعدة ايضا يعرف منها الحذف لكنه ترك الكفاء بما
 في تفسير قوله سماعا **قوله** قيل عليه قال حدث الله حمدا يعني
 ان هذه المصادر الثلاثة ليس بها وجب عاملة سماعا كما ذكره
 المص فانهم قد قالوا حدث الله حمدا الى مذكور الافعال العاملة
 فيها **قوله** فاجاب بعضهم الى لا يخفى ان الجواب الاول بعيد وان كان
 موافقا لما ذكر المص والجواب الثاني يقتضي ان يقال في المثال
 حمدا وشكرا له وحجبا باللام **قوله** منها وانما لم يقل وحجبا وكذا
 لئلا يتوهم انحصار قواعد الحذف في المذكورات فانه يحذف
 فعل المفعول المطلق وجوبا قيا ساء في غير هذه المذكورات ايضا
 لكن ذكر المص هو المشهور **قوله** موضع ما اي المفعول المطلق
 لما فتر كالة ما بالمفعول **قوله** الموضع المضاف ليصبح ليرتباط
 بقوله منها ويجوز ان يكون ^{كقوله} ما كناية عن الموضع وضمير وقع
 عبارة عن المفعول المطلق والعائد الى ما محذوف اعني فيه
 بعد نفى داخل على اسم لا كان قوله داخل على اسم في كلام المص وقع
 بعد قوله او معنى نفى ومقصود جعله صفة لكل واحد من نفى
 ومعنى نفى والصفة الواحدة لا يصلح ان يكون لموصوفين جعلها

صفة للثاني اي معنى نفى وقدر الموصوف الاول كما هو المختار
 عند البصريين في صورة تنازع الفعلين ولئلا يلزم الفصل
 بين الصفة والموصوف على تقدير جعلها صفة للموصوف الاول
 ويجوز ان يقدّر لفظ واحد ويجعل صفة له اي بعد واحد
 من نفى او معنى نفى داخل على اسم ولا يلزم الفصل بالاجنبى بين
 الصفة والموصوف بقولنا من نفى او معنى نفى لانه بيان للدخل
 الموصوف وليس بالاجنبى داخل على اسم اي داخل على اسم طاء
 للخبر بقضية قوله ولا يكون خبرا عنه والمراد بالدخول على الاسم
 اعم من الدخول بصورة او معنى ليشمل قولنا ما كان زيدا ^{سيرا}
 والمراد ولا يكون خبرا عنه في قصد المتكلم ليخرج مثل ما زيدا
 لا سير بالرفع عند قصد المباهلة **قوله** كما ان مرفوعا على الخبر
 فلم يكن مفعولا مطلقا وفيه ان المناسب ان يحترز بقيود ^{الضوابط}
 من مفعول مطلق لم يكن فعلة واجب الحذف لانه المصادر
 التي لم يقع مفعولا مطلقا فانها خارجة عن البحث مع ان اكثر
 ما اخرج به بالقيود في هذه الضوابط مثل هذه المصادر
 او وقع مكررا قبل الاختصار ان يقال او مكررا عطفا على مثبتا
 فيكون تقديره بحكم العطف او وقع مكررا فلا حاجة الى التصحیح
 بوقع واجيب بانهم يتوهم عطفه على خبرا وهو فاسد **قوله**
 وانما جمع بين الضابطين يعني لم يفصل الضابطة الثانية

من الاولى بقوله منها لا اشتراكهما في بعض القيود فان قلت لم
يفهم من عطف قوله او وقع مكرراً على قوله ما وقع مثبتاً لا اشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه فما فائدة عدم فصل الضامتين
قلت لما لم يفصل علم ان منها اشتراكا في بعض القيود ولما مثل
من الضامتين الثانية بمثل زيد سيرا سيرا علم ان الاشتراك في القيد
المذكور فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع
مضمون جملة لا اشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قلت نعم لكن
لا كان كل واحد منهما مستقياً باسم اراد التفصيل لتمييز كل منهما باسمه
فتأمل قول **نحو ما انت لا سيرا اي يسير سيرا** لا بد من تقدير
الفعل بعد **لا** يلزم استثناء الشيء من نفسه فان المفعول المطلق
تأكيدي فاذا قلت ما انت تسير لا سيرا يكون المستثنى عين ما
فهم من **تسير قول** وما انت لا سيرا البريد قال بعض المحققين
البريد معرب دم بريده ويطلق على البغل الذي يقال استترام
لانه يقطع ذنبه ثم صار اسماً بمعنى بكي ويجوز فيه تقدير الفعل
بعد **لا** وقيل لا اذا المفعول المطلق فيه نوعي وفي المثال السابق
تأكيدي وهذا ان يصلح ان نكتة في تكرار المثال **قول** والي ما يشبهه
فعل المبتدأ في هذا المثال هو فاعل الفعل المحذوف بالحقيقة
يعود ضمير الفعل اليه فالاسم الواقع موقع الخبر اذا لم يكن فعله
بل مشبه به لم يصدق تعريف المفعول المطلق عليه لانتفاء كلا
يصدق بانه

قيد

قيد تعريف فيه والواجب ان لفظ ذلك الاسم الواقع موقع الخبر
وان كان لفظ المشبه به لكن ذكر ذلك واريد المشبه كما هو طريق
الاستعارة اذا شك ان المراد بسير البريد هو سير زيد فانطبق
التعريف عليه يصدق قيد به كما لا يخفى واعلم ان المقام يقتضي
ان يكون صدق هذه الضوابط نكتة بحذف الفعل الناصب للمفعول
ولم يظهر ذلك ويمكن ان يقال في هاتين الضامتين ان
المفعول المطلق وقع في موقع الخبر الذي هو عامله فلا بد من حذف
عامله فانه اذا ذكر عامله لم يقع موقع الخبر بل يكون الخبر مذكوراً
فلا بد من الحذف حتى يصدق الضابطة عليه وايضا يمكن ان يقال
في الضابطة التي يكون المفعول المطلق فيها تفصيلاً لا مضمون
الجملة لو ذكر الفعل كان الفعل تفصيلاً لا المفعول المطلق فلا
بد من حذف الفعل فيكون المفعول المطلق تفصيلاً ثم القوة
الدالة على الفعل المحذوف في جميع صور حذف فعل المفعول
المطلق هي نفس المفعول المطلق كما لا يخفى **قول** والمراد لمضمون الجملة
مصدرها الخ فان قلت هذا مما يقع في الجملة الفعلية وما في حكمها
واما اذا كانت الجملة اسمية مثل زيد جسم او حيوان او انسان
في مضمونها اذ ليس لها مصدر قلت يجوز في جميع الحمل احد المعنى
المصدرية باعتبار ارتباط مسندهما بما اسند بالحق اليها المصدرية
بالمسند نحو جسمية زيد او حيوانية زيد او انسانية زيد في زيد جسم

او حيوان او انسان مثلا اذا المراد المعنى المصدرى استنبط من
الجملة كما سيجي من ان اعترافا وحقا مضمون له على الفهم وزيد
قائم واعلم ان التعيين المفهوم من قوله مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول اشارة الى ان المصدر ينسب الى الفاعل اذا كان مناط
الفائدة نسبة مسند الجملة الى الفاعل وينسب الى المفعول اذا كان
مناط الفائدة النسبة لا بقاعية وكذا ينسب الى الطرف او الى ال
او غير ذلك اذا كان مناط الفائدة التقييد بانحو اصبحت مع زيد
في حديثه سرورا فاما ان تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة ههنا
صحة زيد في وقت السرور في الحقيقة والنفع اثره **قوله** وبآثره
الغرض المطلوب منه وفيه انه يجوز ان يجعل المصدر فائدة للمذكور
ومفعولا فيستغنى في مثل فشدوا الوثاق قائما متابعدا وما
فداء من تقدير العامل فالمناسب ان يحمل المصدر في هذه الضابطة
على المفعول لا على المفعول المطلق الذي يحذف فعلة **قوله** وتفصيل
الاثريان انواع المحتملة هكذا فشره الشيخ الرضى وتبعه الشارح
والظاهر ان المراد من الاحتمال ان يكون الاثار على سبيل البدل
فعلى هذا يلزم ان لا يكون الحذف واجبا في فشدوا الوثاق الى او
فقداء او فداء ولولم يذكر الاحتمال لتناول **قوله** ومنها ما وقع
للتشبيه اي لان يشبه به شيء فيه بحث من وجهين الاول انه اذا كان
معنى النسبية ما ذكره يلزم ان يكون المفعول المطلق في المثال المذكور
مشبه به

مشبه به لما فعله الفاعل لا فعله الفاعل لا فعله الفاعل فلم يصدق
تعريف المفعول المطلق عليه الا ان يقال هذا باعتبار نظ لفظه
الذي هو موضوع التشبيه لكن ههنا ذكر لفظ المشبه به واريد المشبه
كما هو طريق الاستعارة لكونه مشبه به باعتبار اصل معناه
وكونه مفعولا مطلقا باعتبار ما اريد منه الثاني ان مثل مرت
به فاذا له صوت مثل صوت حمار من افراد هذه القاعدة مع
ان المفعول المطلق لتشبيه شيء بشيء لا لان يشبه به شيء ومثل مرت
به فاذا له صوت مثل صوت حمار من هذه الضابطة مع ان
المفعول المطلق فيه لان يشبه شيء بشيء لا لان يشبه به شيء **قوله**
ان يراد بقوله للتشبيه لان يشبه شيء ولا تشك ان في جميع هذه
المفعول المطلق بالحقيقة مشبه شيء ويراد بالتشبيه معنى المصدر
هو فعل المتكلم اي وقع في كلام لاجل التشبيه سواء مشبه به او مشبه
اوالة التشبيه **قوله** واحترز به من نحو لو زيد صوت صوت حمار
المناسب بالاحتراس ان يكون في التركيب مفعول مطلق لم يحذف
فعله لا ما لم يكن مفعولا مطلقا فيراد القيد في هذه الضابطة
لاخراج امثال هذا التركيب الذي ليس فيه مفعول مطلق
غير مناسب **قوله** نحو مرت به فاذا له صوت صوت حمار المشهور
منسب صوت حمار على المصدرية بتقدير العامل كما هو المقصود بالتشبيه
ههنا ويجوز نصبه بنزع الخافض اي كصوت حمار ويجوز رفعه ايضا

على انه يدل من صوت او عطف بيان له او صفة له بتقدير مثل ثم بعد
نصبه على المصدرية قدر عامله ولم يجعل المصدر المذكور عامله لان عمل
المصدر بتأويل ان مع الفعل وهو لا يناسب ههنا لانه يكون في الرفع
لا في المقطوع وصوت زيد مقطوع به **قول** صراح التثنية قال الفاضل
الحشمي صراح بانك كرددن وقيل هو اسم استعمال المصدر **قول**
لا يحتمل لها غيره الاظهر في افادة المقصود ان يقال مضمون جملة لا يحتمل
غيره وفي مقابلة مضمون جملة يحتمل غيره فان لقوله لا يحتمل لها غيره احتمالا
احدهما ان يكون محتمل اسم مفعول وقع اسم لا التي لنفي الجنس ولها
صفة وغيره بان خبر لا ومفعول ما لم يسم فاعله للمتمم ضمير في تحريك الجمع
الشيء المذكور معناه او غيره ما لم يسم فاعله وخبر لا محذوف في الثاني
ان يكون محتمل مصدر كميما وغيره منصوب بان مفعول بمعنى لا
الجملة من المصادر غيره ففيما ذكرناه من العبارة لا حاجتنا الى مثل
هذه التعليلات **قول** فان اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وعلى على
الفردم لا يخفى ان مضمون الجملة على ما ذكر سابقا هو مصدرها
النسب الى فاعل او مفعول واعترافا بالنسبة الى قوله على الف
ليس كذلك ولا خفاء في مقابلة بالنسبة الى زيد قائم كذلك اللهم الا ان
يقال ان المصدر المأخوذ من زيد قائم هو حقيقة هذا القول المحتمل
فتأمل **قول** لانه انما يؤكد نفسه وذاته فيكون اللام في النفس للصلة كما
يؤكد لنفسه ضربا في ضربت ضربا الا انه يؤكد مضمون مفرد فيكون حاربا

مرفوع

من الضابطة ولهذا لم يحذف فعله وجوبا **قول** ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره فان قلت مضمون الجملة لا يخلو من ان يحتمل
المفعول المطلق او لا يحتمل غيره وعلى التقديرين يجب حذف فعله
بمقتضى الضابطتين فاحصر ان يجمع كلا الضابطتين ويقال ما وقع
مضمون جملة لها محتمل غيره او لا يحتمل لها غيره قلنا نعم لا كان
المتأخرون جعلوا ما كان مضمون جملة لا يحتمل لها غيره مستمرا باسم
خاص وهو تأكيد لنفسه وما كان مضمون جملة في كلا الضابطتين
احترارعا اذا وقع مضمون مفرد فانه لا يجب حذف فعله سواء كان
بحيث لا يحتمل لها غيره نحو ضربت ضربا اولها محتمل غيره نحو رجع
قول وان لم يكن للتشبيه الاولي ترك ان لان عدم ارادة التشبيه
معتبر في هذه الضابطة وان الوصلية لا يفيد ذلك بل يجمع بالاشارة
التشبيه ايضا **قول** اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول قال
بعض المحققين مع ان هذا القيد ينتقض بضرب ضربا لا مبر فانه مثنى
مضاف الى فاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله
وهو مع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربته فالوجه ان يفيد الاضافة
بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضوي انتهى ويمكن ان
يقال انه صرح الشارح بان المراد بالمثنى ان يكون على صيغة التشبيه
ولم يكن المراد بالتثنية بل للتكرير والتكثير ومع هذا قال لا بد من تبيين
القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا فاذا كان مثنى بهذا

المعنى لم يرد المواد النقص المذكورة اذ الظاهر ان المعنى على خصوص
 التنشئة لا على التكرير التكرير كما لا يخفى **قول** من تمة التعريف **الاول**
 ان يقال من تمة الضابطة فان اطلاق التعريف على الضابطة غير
 شايع والسكف باعتبار انه لم يكن في مثل ليك كالمثلة المسابقة
 للضوابط لكن اذا جعل مثل ليك منصوبا صفة لمشي لا فادة هذا
 المعنى بلا كلفة وان لم يكن في وتيرة الامثلة المسابقة فتأمل **قول**
 المفعول به اللام فيه اما موصول وضمير به راجع اليه اي الذي
 فعل به او للتعريف بناء على عدم قصد المدح وثن من لفظ المفعول به
 به راجع الى موصوفه اي الشئ المفعول به وعلى التقديرين لفظ المفعول
 مستند اليه ويجوز اسناده الى المصدر اي الذي فعل فعل متعلق
 به وفعل فعل سببه وسيب لانه متعلق به على ان يكون الباء للصلة متعلقا
 بالمفعول باعتبار تضمنه معنى التعلق اوله او وقع الفعل بسببه على ان
 يكون الباء للسببية وسببتيته باعتبار انه محل الفعل والحل سبب
 الحال وتحقيق السببية في غيره لا يقدم في وجه التسمية لانه صحيح
 لا مخرج **قول** ولم يذكر من المفعول اكتفاء بما سبق في المفعول
 المطلق وبما يفهم من الاسلوب او بما يفهم من السياق من ان البحث في
 الاسماء المنصوبة التي من جملتها المفعول به او محرابا من المسامحة
 بعد التصريح بالاسم في بعض افراد المفعول به في مثل قلت زيدا وقلت
 زيدا فقام هو اللفظ وهو ليس ما وقع عليه فعل الفاعل لا اسم فقلت

الالفاظ موضوعا باراء نفسها ولو ضمنا فيكون زيد وزيد قائمه
 اسم النفس كما يقال ان ضرب ومن قولنا ضرب فعل ماض ومن حرف
 جزم اسم لاهو الفعل والحرف اصطلاحا قلت اسمية الالفاظ باعتبار
 الوضع الضمني باراء نفس بمبنية على المسامحة والآن يلزم ان يكون
 جميع الافعال والحروف اسميا باعتبار الوضع لانفسها ولم يقل احد
 او تفننا بان اختار في المفعول المطلق ما هو حقيقة البيان وفي
 المفعول به ما هو حقيقة المجاز المشهور فيما بينهم من اطلاق حال المعنى على
 اللفظ بان اريد ما فيها وقع الاسم ووقع فعل الفاعل وان كان على معنى
 وحاله فاعطى للاسم فيكون المعنى هو اسم وقع عليه فعل الفاعل والظاهر
 اسم اللفظ الدال عليه على هذا المعنى ويجوز ان يكون المراد من ما في وقع
 عليه هو الاسم وضمير ايد اجعا الى معناه بطريق الاستخدام او كانت
 ضمير عليه راجعا الى الاسم بخلاف المضاف الى اسم وقع على معناه فعل الفاعل
قول فانهم يقولون الى لا فترو وقع فعل الفاعل على المفعول به متعلقه
 عليه بلا واسطة حرف الجر وفي كون هذا المعنى متبادرا منه فعلا بينه
 فانهم يقولون يعني ان اللفظة يريدون منه هذا المعنى في متعارفهم **قول**
 ولا يقولون في نزلت بزيد الى فخرج زيد في هذا التركيب من تعريف المفعول به
 وان كان مستقيا بالمفعول به بالواسطة فان قلت فمع هذا يلزم خروج بزيد ايضا
 في ذهبت بزيد من تعريف المفعول به مع انه يقال في الاذهاب واقع على زيد
 ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا قلت لان خروج وجه

فان الباء في التعدية وذكرها ليس لتعلق معنى الذهاب بزيد بل ليجل
الذهاب بمعنى الذهاب كالهزمة وتضعيف العين وبعد تفسير المعنى
تعلق الفعل بنفسه بزيد لا بواسطة شيء كما في ذهبت زيدا واما الباء
في مررت بزيد فليس للتعدية بل لالصاق فلم يغير معنى الفعل بل تعلق
معنى الفعل بتوسطها بمدخولها وكذا الى في سائر حروف الجارة فظهر
الفرق بين الباء للتعدية وسائر حروف الجر مع ان في الكل تعدية
باعتبار الافضاء بفعل فتأمل **قوله** فخرج به المفاعيل الثلاثة وكذا
الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا
قائما ضربت زيدا في حال قيامه واما خروج التمييز والمستثنى فلان تعلق
الفعل بهما بل تعلق في التمييز بما يتبين به وفي المستثنى ما اخرج من هذه
افاده بعض المحققين واعتبر الفاعل المحشي لاخراج هذه الثلاثة
قيدا ولا يعنى المفعول به هو ما تعلق به فعل الفاعل اولا ففي هذه
الثلاثة لم يتعلق الفعل اولا بل تعلق اولا بذي الحال والتمييز
والمستثنى منه واعتبر عليه بعض المحققين بانه يشكك بالمفعول الثاني
والثالث اذ ليس تعلق الفعل بهما اولا اقله فيجب ان يكون المفعول
مذكورا ثانيا او ثالثا لا يستدعي تعلق الفعل بهما ثانيا او ثالثا بل
الفعل بجميع المفاعيل اولا بلا واسطة الاخر فان الاعطاء مثلا في اعطيت
زيدا دهما تعلق بكل المفعولين بلا واسطة لانه تعلق بالثاني بعد تعلق
بالاول وبواسطة الايري ان المفعول به في باب عالت هو مضمون الجملة لكن

الاعراب على كل واحد من جزئيه لصلاحيته وعدم الترجيح فتأمل
ثم الظاهر ان اسناد الفعل الى الفاعل لا يسمى وقوعه عليه فخرج
الفاعل فالمراد بالتعلق الذي هو تفسير وقوع الفعل عليه غير
الاسناد **قوله** والمفعول المطلق بما يفهم الخ فيه انه لا حاجة الى هذا
التكلف لاخراج المفعول المطلق لانه لم يصدق عليه ما وقع فعل
الفاعل بل هو عين فعل الفاعل فلا يقال الضرب وقع على الضرب
بل يقال وقع الضرب ثم المراد من المخايرة بالذات اي بحسب الوجود
سواء كان بحسب اللفظ او لم يكن فلا يرد مثل كرهت كراهتي كما
للجني **قوله** والمراد بفعل الفاعل بعينه لا بد من التصرف في هذا المكنى
الاضافي في كل واحد من المضاف والمضاف اليه اما في المضاف
اليه بان يراد من الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبالنصرف
الاول يخرج من التعريف مفعول ما لم يسم فاعله فيكون مانعا وبالنصف
الثاني يدخل المفعول الثاني والثالث للفعل المجهول الذي اقيم لمفعوله
الاول مقام فاعله فيكون جامعا اعتبارا اسناده وذلك الاسناد
لعمد من ان يكون ايجابا او سلبا وكذا الوقوع والتعلق قال بعض
المحققين الاولي ان يقال فعل اسند وكذا في قوله فانه لم يعتبر
فانه لم يسند انهم ولا يخفى ان المراد فعل اسند في الكلام الذي وقع
فيه المفعول به ولا شك ان ذلك الاعتبار ادخل الى افادة هذا المعنى
قوله فخرج به مثل زيد الاولي والاخصر ان يقال فخرج زيد ودخل

درهما في مثل اعطى زيد درهما ثم اخراج زيد انما يصح لو لم يكن مفعلا
 به في اصطلاحهم وهو الا ليق بما لم يجده الصريح بخلافه مع جعله
 من المرفوعات ومصطلي آخر مستمر باسم على حدة كما قال الفاضل المحشي
 لكن في اخراجه عن تأمل **قوله** ولا يشكل بمثل اعطى فيه انه اذا كان
 الاشكال باعتبار ان المتبادر من الفاعل الفاعل الحقيقي ولا بد في
 التعريفات من حمل الكلام على المتبادر فقل **قوله** فلا يرد انه لو قال
 ما وقع عليه الفعل وله محذور اخر وهو انه لو قال ما وقع عليه الفعل ^{لشبه}
 منه الفعل الاصطلاحي يخرج شبه الفعل ويلزم كتاب السامحة
 في اسنادا تتعلق اليه فان التعلق بالمفعول به هو الحدث لا الفعل
 الاصطلاحي **قوله** وقد يتقدم هذا الحكم جارية المفاعيل الاخرى ^{الفعل}
 معه فلا وجه لتخصيص البحث بالمفعول به وعدم جريانه في المفعول معه
 كما مر غااة الاصل الواو وهو العطف في موضعها اثناء الكلام **قوله**
 على الفعل العامل ليس توصيف الفعل بالعامل للاشارة الى ان
 المراد من الفعل هو العامل كما قيل في نظائره لان دليله وهو قوله
 لقوة الفعل بخصوص بالفعل فلا يتم التقريب ولا يلائم لا يتقدم على بعض
 شبه الفعل لان معموله فعل التخصيص لا يتقدم عليه وكذا المصدر
 بل تحليله بقوله لقوة الفعل في العمل اشارة الى ان المراد نفس الفعل
 لا اعم من الفعل وشبهه لكن لم يفهم جواز تقدمه على اسم الفاعل والمفعول
قوله لقوة الفعل في العمل لا بد من قيده اخر والا يجري في جواز تقدمه

الفاعل

الفاعل ايضا مع انه لم يحذف وهو انه معول ليس بالنسبة الى عامله
 فاما الجوز والعامل **قوله** فيعمل فيه متقدمة متا ومتا خراجا لا من الفاعل
 او المفعول او خبر ان كان المحذوف واسمه الفعل او المفعول **قوله**
 اما جواز اشارة الى ان تقدم المفعول على الفعل يكون باحد الوجهين
 الثلاثة اما جاز واما واجب واما ممتنع كوقوعه في خبرات
 اعم كقوع المفعول في خبر ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان
 او كوقوع الفعل في خبر ان وهو الاظهر ولا يتقدم ما في خبر ان
 عليه وكذا اذا كان الفعل مؤكدا بنون التأكيد والستر في ذلك
 ان التأكيد يوزن للاهتمام بشان الفعل ولعدم المفعول توهم
 خلافة فلم يتقدم وكذا لا يتقدم المفعول على فعل التعجب مثل ما
 احسن زيدا لانه لا يتصرف فيه **قوله** وقد يحذف الفعل العامل
 في المفعول به قيل توصيف الفعل بالعامل اشارة الى ان هذا
 المحذف غير مختص بالفعل بل يحذف عامله الذي هو شبه الفعل
 ايضا لكن يجب ان يعلم ان العامل اعم من المحذف جوازا وفي
 اضمر عامله واما في المحذف وجوبا سيما في المنادي والمندوب
 والتحذير فالعامل المحذوف هو الفعل كما لا يخفى **قوله** لقيام قرينة
 اللام للنوحيات اي وقت قيام قرينة لا للتعليل فان التعليل
 لقيام القرينة انما يصح في المحذف جوازا واما في المحذف وجوبا
 فلا يكفي القرينة بل لا بد مع القرينة من امر اخر ليحذف فلم يكن قيام

القرينة عليه الحذف بل في وقت قيامها تحقق باعث الحذف **قول**
 اي يريد مكة الاولى اي تريد مكة بالاستفهام **قول** وجوبا في اربعة
 مواضع تخصيصها بالذكر ليس للمحصرفان قلت فما فائدة ذكر العدد
 قلت لينضبط المذكور فان قلت المذكور رخصة اذ المندوب ايضا
 مذكور قلت اشار الى ان المندوب بالحقيقة ليس غير المندوب وليس
 مواضع الحذف سببه زائد على الاربعة لكن لما لم يكن تعريف المندوب
 بحيث يشمل في بحث المندوب على حدة قال حكم المندوب **قول**
 في باب الاغواء قيز ساحتين وبركاري داشتن مثله على ما كتب في
 الحاشية اخال اخال اي الزم والمنصوب على الموع نحو الحمد لله
 الحميد اي اعني الحميد والمنصوب على الذم نحو اتاني زيد الفاسق الخبيث
 اي اعني الخبيث والمنصوب على الترحم نحو مرت بزيد المسكين اي اعني
 المسكين **قول** نحو امره ونفسه المراد اما الخت على الفرار من الرجل نفسه
 او على قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف والثاني
 للمصاحبة او العطف وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
 واقصدوا خيرا لكم واتوا لكم الخطاب للكفرة الذين جعلوا
 لهم الهة ثلثة عيسى عليه السلام والله تعالى فزيم من التثليث
 وارحم لقصد التوحيد والقائل لوجوب الحذف في هذا
 المثال هو صاحب الكشف والقرينة على تقدير الفعل انك
 اذ انيت من شيء ثم جئت بما لا ينهي عنه بل هي مما يؤثر بها اساق

الذهن

الذهن الى اقصدوا او اتت او نحوهما فان قلت ما ذكرت يكون
 ضابطة في الحذف فلم يكن من الحذف السماعي قلت انما يكون
 ضابطة في الحذف بطريق الوجوب اذ المندوب مع ما الفعل
 وليس كذلك ثم اعلم ان سيبويه لم يقل في مثل هذه الصورة
 بوجوب الحذف في المثال المذكور عنده مما وجب حذف فعل
 المفعول به سماعا ونقل من العلامة البيضاء وبه انه قال
 وجوب الحذف في هذا المثال من حيث انه قرآن فلو ذكر الفعل
 يلزم تكثيره هو غير مرضي لانهم لا يعدون هذا الاعتبار الحذف
 جازيا او واجبا فاعلم **قول** وولدت سهلا من البلاد اي مكانا
 سهلا لا يتألم فيه قدمك او سهلا لزرع وليس فيه احج مانع
 من الزرع والوطئ كوفتن راه قال قدس سره في الحاشية
 السهل نقيض الخيل والخرن ما غلظ من الارض ونقل من المبرد
 ان اهلا وسهلا منصوب على المصدرية نحو مرحبا اي رحبت
 بلادك مرحبا اي رجاء واهلت اهلا اي تأهلت تأهلا وسهل
 موضعك سهلا اي سهولة **قول** المندوب اي الموضع المندوب
 فالمندوب لا يحمل على الموضع الذي اعتبره في قوله الثاني المندوب
 ويجوز ان يراد بالثاني المفعول به الثاني لا باعتبار ان فعله
 وجوبا في اربعة مواضع يستلزم ان يكون المفعول به الثاني
 لا باعتبار ان قوله اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف في كل

رواه لا اجانب او اتت
 مكانا سهلا فيه ولا يتبع

عليه المنادي بلا تقدير شيء **قول** وهو المطلوب اقباله اي
الاسم المطلوب اقباله لكن ترك اكتفاء بما سبق من انه لا
اعتبار الاسم ويجوز ان يراد باللام الموصولة ويجعل كناية من
الاسم وقدرا للمعنى في اقباله اي الاسم الذي طلب اقباله معناه
ويجوز ان يكتفى على المسامحة المشهورة باعطاء حال المعنى للفظ
وعدم تقدير المعنى وباعطاء حال اللفظ للمعنى وعدم اعتبا
الاسم في التعريف **قول** اي بوجهه او بقلبه كلمة او لمنع الخلو
فيجوز ان يكون المطلوب كليهما **قول** كما اذا نادت ثيت مقبلا عليك
بوجهه حقيقة وكما اذا نادت ثيت من كان بيقه وبينك حامل فان
كلا الصورتين المطلوب هو الاقبال بقلبه فان طلب الاقبال
بالوجه فيها عيب **قول** او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض
قال بعض المحققين لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال
بالوجه والقلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه
حقيقة او حكما بل يمكن ان يجعل طلب الاقبال اعم من ان يكون
حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال
في جميع المواد في حكم طلب الاقبال بالوجه ورافعا اليه باعتبار
وليس كذلك فان طلب الاقبال المقبل بالوجه ليس لا باعتبار
قلبه واعلم انهم جعلوا نداء الله تعالى من قبيل الحكمي لتنزهه عن الاقبال
بالوجه حقيقة بالمعنى المذكور اذ لا وجه ولا قلب له ولكن في تنزيهه

من منزلة

منزلة من له صلوح الاقبال بالوجه او القلب ترك ادب
بل يجتري الى تشبيه الله من ذلك علوا كبيرا ولهذا قال الفاضل
الحاشي الاول ان يراد بالاقبال الاجابة والظاهر ان مراده
بالاجابة الامر الذي يعتد به في العرف بالالتفات فلا يراد
عليه ما ذكره بعض المحققين من انه لا معنى لارادة الاجابة
لانه لو اريد بالاجابة انعامها مثل فهو لا يستفاد من تقديره
مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان الله
به التشبيه لا يكون مطلوبا منه تعالى انتم فاذا قلت يا محمد فكأنك
تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق الى لقائك لا يخفى عليك
ان هذا تعسيف بعيد وليس مقصودا للنادي بل مقصود
اظهار ان لم للسامعين بسبب المندوب وليس مراده طلب
اقبال المندوب بوجه من الوجوه لاحقيقه ولا حكما مع ان
المندوب باب واسع كثيرا لدوران علم السنن فحمله داخلا
في المادي المنادي مستبعد جدا فلم يكن جعل المندوب بابا عام
حدة حكما مع ان المقصود جعله ذوجتين نظرا الى كونه مناسبا
بالمنادي في اكثر الاحكام لم يجعل بابا مستقلا ولم يفصله
عن المنادي ولم يصدر البحث وجوبا في حمة مواضع يجعله
موضعا خاصا مسا ونظرا الى كونه بابا واسعا كثيرا للدوران
على السنن وعدم شمول تعريف المنادي بدوران التكليف له

تعالى

يقول

مع مخالفة المنادي في بعض الاحكام وفي كونه مدخولاً وان
اذكروه على حدة في بحث المنادي فكان المصاعط عرضاً ^{فيها}
فعلياً على صاحب المفصل قوله اي طلباً لفظياً فيكون
منصوباً على المصدرية بان يكون صفة للمصدر المحذوف
اي للطلب وعامله المطلوب قوله بان يكون الة الطلب
لفظية الظاهر ان الطلب تقدير بان لاحتمال الثالث ليس
احتمالاً على حدة قوله او للنيابة او للحرف بان يكون لفظاً
او تقديرًا بمعنى ملفوظاً او مقدراً والمثالين المذكورين
مثاله ايضا فان قلت ما وجه جواز حذف النايبة
ان النايبة لا يحذف قلت يجوز حذفه اذا كان له نائب كما
في ضرب زيد قائماً والقرينة هي هنا بان قلت حاصل
التفصيل على هذه الوصف الثلاثة ان حرف النداء في
المنادي قد يكون ملفوظاً وقد يكون محذوفاً فعلى هذا ^{حاجة}
الى قوله فيما بعد ويجوز حذف حرف النداء قلت نعم
ذكره فيما بعد لافادة الاستثناء بقوله لا مع اسم الجنس
قوله او المنادي وفيه انه على هذا لا حاجة الى قوله فيما
يحذف المنادي وايضاً لا وجه لتخصيص هذا التفصيل
بتعريف المنادي دون المفعول المطلق والمفعول به
والمبتداء والخبر الى غير ذلك قوله لسده مستد الفعل

كان البود

كان المبرد زعم ان الفعل يعزل عن العمل فصار ما وقع موقعه
عاملاً وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال
الظاهران مرادة انها اسماء افعال بمعنى ادعو وهو فعل
المضارع المتكلم وتعريف اسماء الافعال لما كان بمعنى الماضي
والامر لا يصدق عليها الا ان يقال ان ابا علي لا يقتصر بما
ذكر في تعريف اسم الفعل بمعنى المضارع ايضا ويقال
انها اسماء افعال عند ابي علي بمعنى اقبل امرأ للخي طلباً لتعريف
صادق عليها وفيه انه يكون المنادي بمنزلة الفاعل
لان حرف النداء بمعنى اقبل وفاعله ضمير المخاطب الذي
وقع المنادي موقعه فيكون في احد جزئي المنادي فلا يصح
قوله وعلى المذاهب كلها مثل ياريد جملة اي واقع موقع الجملة
ويؤدي مؤدأها الى **قوله** وليس المنادي احد جزئي الجملة
فيه انه اذ لم يكن المنادي جزء الجملة كتم الكلام بدون المنا
مع ان يا وحدها لا يفيد شيئاً والجواب ان المنادي معلق يا
ولا بد من ذكره ليدل على معناها لا لانه جزء الكلام فتأمل
قوله جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران قال بعض المحققين
هذا لما يتم على قول من قال من المستكن محذوف واما على ما ^{حق}
انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق عنه ومن المحذوف فلا يصح
الفعل بتقدير الفاعل هو هنا انتهى وفيه انه لا شك ان الفعل

اذا كان مذكورا فالمستتر ليس بحذف ولا مقدر على ما فرقا
واما اذا كان الفعل محذوفا ومقدرا فيصح القول بتقدير
ما هو مستتر فيه وبحذف فيه اذ ليس الفعل مذكورا حتى
يقال ان الفاعل مستتر فيه بل الفعل مقدر فالفاعل ايضا
مقدر **قوله** وعند المبرد حرف النداء قائم مقام
احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر فيه ان الحرف لا يقوم
مقام الفعل في افادة معناه والفاعل ضمير مستتر لا يكون
ايضا مقدرا لا بتبعية الفعل فلا بد ان يحمل كلام المبرد على
ان الحرف قائم مقام الفعل في العمل وكلا جزئي الجملة مقدر
قوله وعند ابى عتي احد جزئها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر
فيه قيل ان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم ونقص باق
بمعنى ان تعجز وردا لنقص بان اق صوت يخرج في وقت الانشراح
لا اسم فعل وقيل ايضا ان اسم الفعل لا يكون بحرف واحد من حروف
الهمزة ورد بان اصل الهمزة اي يحذف منه الياء السفلى
من قلة الحروف اي قلة المسافة والعرب وايضا لو كان
يا اسم فعل لزم بدون المنادي وليس كذلك واجيب عنه بان
قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة الشرطية والقسمية
لكن هذا الجواب لا يتم ما لم يبين ما عرض ههنا فتأمل **قوله**
وبني اي يجب ان يبنى كما هو الاسلوب في الاحكام والنقواعد ثم

لما كان

لما كان العلم الموصوف باين مضافا الى علم آخر مما يختار فتحه ولم
يجب فيها البناء على ما يرفع به بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة
قوله قدم بيان البناء والحذف والفتح اي قدم بيان كل واحد منها
لقلة كل واحد بالنسبة الى النصب الذي له اقسام ثلاثة هي المضاف
وشبهه والتكررة الصرفة وقيل قدم المخرج الثلاثة على النصب لقلتها
باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد ومعرفه ومستغاث وان
كان المستغاث قسامين باعتبار كونه باللام وبالالف ثم العلة
يقضي التقديم اما باعتبار انه خفيف والخفيف يعلى باعتبار
انه شبه البسيط او الجزء او لعدم بالنسبة الى الكثرة فيصح تقديمه
على الكثير وان كانت الكثرة توجب الاسمية لكن ههنا اعتبار حجة
الوحدة وقيل وجه تقديم البناء على الرفع هو ان جنس الرفع
اشرف من المنصوب باعتبار كونه عدة في الكلام وان الرفع
على النصب في الذكر والبيان وان بيان البناء قوله على ما يرفع به اهم
لكونه من خواص النداء بخلاف النصب فانه يقتضي المفعول به بخلاف
الحذف فانه سبب التغير من الحالة الاصلية هي النصب **قوله**
ولطلب الاختصار في بيان النصب الذي هو كثير بنا فيه الاختصار
والضبط والا لوعكس الامر وفصل النصب والحذف والفتح
ثم قال ويثني على ما يرفع فيها سوي ذلك يحصل الاختصار في البناء
على ما يرفع به **قوله** على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو

التقديم يدل

تفصيل لما يرفع به الإشارة إلى أنواع الرفع بالحركة والحرف
وهذه الثلاثة اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا فان
المنادي قد يكون بحيث اعرابه تقديرية وقد يكون مبنيا قبل النداء
مثل هذا وايتها وهؤلاء في هذا الرجل وبأيتها الرجل وباعثوا
الكلام فللمنادي في هذه الامثلة جهتين بناء احدهما غير عارضي
وهي سبب كونه من اسماء الإشارة او للموصولات والثاني عارضة
بسبب كونه منادي مفردا معروفة وحي على ما يرفع به محلا فتأمل **قوله**
في غير صورة النداء ما قبل النداء تكون منادي باعتبار ما يؤيد
واما بعد النداء فالتمييز عنه بالمنادي باعتبار ما كان **قوله**
او الفعل مسندا الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على ما قبله فان
قوله يرفع به المنادي في قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادي
وعطف عليه قوله او الفعل مسندا الى الجار والمجرور فكانه قيل
ويثني ما يرفع به ويرد عليه ان النون في المضارع فما به الرفع
بهذا المعنى مع انه لا يكون في المنادي المبنى على ما يرفع به الا ان **يختص**
ما به الرفع في الاسم **قوله** وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق
الكلام لانه لم يسبق اسم لكن يجوز ارجاعه الى الاسم الذي في ضمن المنادي
لان المراد بالمنادي الاسم المطلوب الاقبال فيجوز ارجاع الضمير الى الاسم
مع قطع النظر من وصفه كارجاع ضمير هو الى العبد في اعدوا هو اقرب
للتقوي **قوله** مفردا اي لا يكون مضافا بالاضافة المعنوية ولا **مضافا**

مكتسبا في ويندرج

ويندرج فيه الاضافة بالاضافة اللفظية **قوله** وهو كل الى هذا
ما هو من الضابطة التي ذكرها الشيخ الرضي للشيء بالضاف
وهو كل اسم يجر امر بعده من تمامه من حيث المعنى لكن الانضباط
في شيء منها فانهم قالوا ان الموصوف او طرف شبه مضاف في باب
النداء مثل ما مقيما دون باب لا التي لنفي الجنس فلهذا قال بعض
المحققين ان شبه المضاف في باب المنادي هذا العامل فيما بعده
مثل يا طالعاجيلا والمعطوف عليه التي مع المعطوف اسم شيء
اما علم نحو يا زيد او عرا اذا دخلا عليهما او اسم جنس نحو يا
ثلاثة او ثلثين والموصوف لطرف نحو يا رجلا في الدار وفي باب **يا هؤلاء**
الاولاف فقط **قوله** او لهما معرفة قبل النداء فان قلت على هذا
يلزم اجتماع التعريفين بعد جملة منادي قلت لا يحذر في ذلك
بل المتنع اجتماع النفي التعريف فان قلت يلزم ذكر في المنادي **الضاف**
الى المعرفة او الاضافة ايضا من ذوات التعريف قلت صورة
الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف **فتأمل**
قوله ويا زيدا فان قلت الصواب في التمثيل يا رجلا لانهم قالوا ان
العلم اذا ثني اوجع بالواو والنون لزمه لام التعريف ويراد لام
التعريف لا يقع حرفا فلا بد من تغيير المثال قلت القاعدة **مختصة**
بغير المنادي فانه في المنادي حرف النداء قائم مقام لام التعريف
فلا حاجة الى ايراد اللام **قوله** يدخل وقت الاستغاثة إشارة الى ان

اضافة اللام الى الاستغاثة باذني ملائمة وليست الاستغاثة
 مع اللام بل معنى اللام هو الاختصاص **قول** ومعنى لام التخصيص
 قال بعض المحققين بل لام التعليل اي اعثنى لنفك ولا جرك
 وفي يا الله اعثنى بمقتضى ذاك وكرمك ولا يخفى ما فيه من التكلفة
 اذا العلة هو الاستغاثة المفهومة من المنادي والعلة ايضا
 الظاهر هو المنادي المستغاث **قول** دلالة على انه مخصوص من بين
 بالدعاء فان قلت لام الاختصاص يدل على اختصاص من شيء مدخوله
 لا اختصاص من مدخوله بشئ كما يفهم من شأنه قلت الماء في قوله خصوص
 بالدعاء ادخل على المقصور كما عرف اهل العربية فالمعنى على ان الدعاء
 مخصوص به فحصل اختصاص من شيء مدخوله **قول** نحو يا زيدا قال
 بعض المحققين لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون اللام الا في مقام
 الاستغاثة او التعجب او التهديد **قول** اي بالقوم للظلم المناسب
 القوم منادي مستغاثا ان يقال في التقدير بالقوم او يا قوما **قول**
 لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير لوجعل هذا الكلمة لفتح
 اللام من اول الامر يكفي ولا يحتاج الى دفع الالتباس بين المستغاث
 والمستغاث له الذي مادته اقل من التعليل **قول** بلام التعجب و
 التهديد اي بلام يدخل على المنادي وقت التعجب او وقت التهديد و
 الاضافة باذني ملائمة **قول** فلم اهل المص ذكرهما اعتراض بان
 المناسب ذكر هذا المنادي ايضا عند ارادة ذكر انواع المنادي **قول**

وكيف يصدق اعتراض آخر بان عند عدم ذكر هذا المنادي
 في هذا المقام يلزم عدم صدق قوله فيما بعد او ينصب ماسوا
 كليا مع ان الظاهر انه قاعدة كلية واجيب من الاعتراضين
 وقد يجاب من الاعتراض الثاني بجعل مثل عبد الله من تسمية
 القاعدة **قول** يصير فينتقم منه وايضا لا معنى للاستغاثة
 لشئ ليحصر لينتقم منه اذ لا يتحقق الاغاثة عادة وكذا الحال
 في التعجب فالاولى ان يجب الاستغاثة في التهديد بان المهتد
 يستغث بالمهدد لتغير حاله وترك ما يوجب قتله او ضربه فيخلص
 المهتد من اثم القتل او الضرب وفي التعجب بان المتعجب يستغث
 بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته فتغير حاله
 ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب **قول** فمشكل لانتفاء مقتضى
 فتحها الاشكال انما يكون اذ المحصور وجه الفتح فيما سبق والآن
 فلا اشكال اذ يجوز ان وجه الفتح وقوع موقع كاف الخطاب
 صورة فتأمل **قول** الخاف الغيا اللام للتوقيت اي بيني على
 الفتح وقت الف الاستغاثة ويجوز ان يكون للتعليل بان
 يكون علة لخصوص الفتح لا لاصل البناء بل علة البناء ما سبق
 في المنادي المبني على ما يرفع به وفيه ان هذا انما يصح اذا كان
 المستغاث بالالف مفردا معروفة واما اذا كان مضافا كما في قوله

يا امير المؤمنين فلا اذ ليس العلة المذكورة للبناء جارح
ولا لام اذا كانت الجملة حالية بصير المعنى ويصح المنادي وقت
الالف حال كونه لا لام فيه ويفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت
الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف
لا يكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون اللام فيه ايضا لا يكون الا
مفتوحا لا قنصا والالف الفتحة ويجوز ان يكون قوله ولا لام فيه
جملة برأسها عطف على قوله ويفتح والمقصود منه افادة ان المنا
المستغاث بالالف لا يكون اللام فيها اصلا ^{فحينئذ} اثريها تناف في
يجوز ان يكون الجر بالفتحة كما في غير المنصرف فلم يكن بين اثريها
تناف في هذه الصورة مثل لا حمدا الا ان يعتبر اطراف البناء
ويمكن ان يقال ان التنافي بين اثريها باعتبار ان اثر احدهما
وهو لام الاحراب واثر الاخرهما لالف البناء فانه وان كان كلاهما
بالفتح لكن اعتبار الفتح الواحد اعرابا وبناء لا يفتح فان قلت المنا
عند دخول اللام ليس بمضى حتى يكون فتح ما قبل الالف اثر البناء
قلت الحركات التي في غير الاواخر يمتد حركات البناء سواء
كان الاسم معربا او مبنيا فان قلت التنافي بين الاثرين انما
اذا كان كلاهما لفظيا واما اذا كان اثر اللام وهو الجر تقديرها
فلا كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المحكم فان البناء

يقضي

فان البناء يقتضي كسرة ما قبلها واعراب بالاعراب التقديرية
فليكن ههنا ايضا كذلك قلت لم يقل احد بتقدير الاعراب في
مثل هذه الصورة وفيه ما فيه **قوله** لفظا او تقديره ان كان
معربا قبل النداء هذا القيد يخرج من الحكم نحو يوم ينفع الصادقين
ونحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ينفعني ويا غير ما يضرب
ما هو مضاف الى الجملة مبنية على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء
فلم ينصب لفظا او تقديره بل محلا لكنه داخله فيما سواها فيلزم
عدم تبين حاله فالاولي عدم التقييد وجعل النصب في ينصب في
ينصب ما سواهما اعم من ان يكون لفظا او تقديره او محلا لئلا
المبنى الذي هو ما سواهما وجعل مناديا كما لا مثله المذكورة فان
قلت فاذا كان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديره او محلا
لم يحتج هذا الحكم بما سواهما بل مشترك بين كل منادى فانه
من جهة كونه مفعولا به منصوب محلا وان كان مبنيا على ما يفتح
به او على الفتح او محفوظا قلت نعم لكن بعد التعميم من
قوله وينصب ما سواهما انه يبقى على ما كان عليه من النصب يقتضي
المفعولية **قوله** يقتضي المفعولية لفظا او تقديره او محلا
من غير تصرف آخر فيه فيمتد المفرد المعرفة عنه بسبب اجراء
البناء على ما يرفع به عليه من حيث النداء وان كان منصوبا محلا
من جهة المفعولية ثم ما كان مبنيا قبل النداء يجعل مناديا فان

كان مفردا معرفة مثل هذا ويا هؤلاء يحصل له بناء آخر عارض بسبب
 النداء وهو البناء على ما يرفع به فله محلان قريب وهو الرفع بسبب البناء
 بعيد وهو النصب بالمفعولية وامتيازه من المنادي المنصوب
 بسبب البناء على ما يرفع به الذي هو محل القريب وان كان مضافا
 او مشبهاه مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون لم يحصل له بناء آخر
 بعد النداء فله بناء واحد ومحل واحد وهو النصب وداخل في قوله
 وينصب ما يسواهما فتأمل **قوله** او يشبه مضاف هذا هو القسم
 الثاني من اقسام الثاني المفرد المعرفة فالمناسب بمقابلته من الاقسام
 ان يقال واما ما لا يكون مفردا بان يكون شبه مضاف بسبب كونه
 مركبا من العامل والمحول لكن في كون طالعا في هذا المثال عاملا
 في جبلا ترد لان مثل شرابط عمل اسم الفاعل اعتماده على صاحبه
 او على حرف الاستفهام او النفي ولم ينقل من احد جواز الاعتماد على
 حرف النداء وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر يكون ذلك الموصوف
 منادي مفردا معرفة لا المشبه بالمضاف وايضا طالعا جبلا
 فكيف يكون صفة المنادي المفرد المعرفة للشيء الا ان تقديره موصوف
 نكرة صرفة فيخرج من كونه مثالا للمنادي المشبه بالمضاف كما
 في التقدير الاول **قوله** لانه منصوب لا يحتمل المعنيين لان رجلا حال
 كونه منصوبا لا يحتمل المعنيين فلا حاجة الى التقييد بغير المعنيين
 فيكون مستندك **قوله** مثل يا حسنا وجهه طريقا نقل عنه قدس

سوره في الحاشية وانما قيدناه بقوله طريقا ليكون نصا في كونه نكرة
 لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه
 الطريق انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريفه
 ووصفه اذا كان منقولا بحجة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة
 فلا يقال يا حليما لا تجل القدوس بل قدوسا ويقال ما تحله من
 ذات عرق طويلة لا يجوز ان يقال الطويلة **قوله** وتوابع المنادي
 المراد التابع صورة وحقيقة لئلا ينتقض بمثل يا هذا الرجل
 ويا هؤلاء الكرام فان الرجل والكلام صنفان لهذا هؤلاء ولم يجوز
 فيهما النصب بل التزم رخصا وانما لم ينتقض لان الرجل والكلام وان
 كانا صفتين صورة لكنهما مناديان حقيقة لكن ادخل حرفا لنداء
 على اسم الهم لئلا يلزم اجتماع الكنى التعريف كما سيجي ويجوز ان يكون
 بسبب ذكره فيما بعد يستثنى من هذه القاعدة فلا حاجة الى
 التصرف في التابع **قوله** المنبج على ما يرفع به هذا هو المتبادر من
 المنبج اذ المذكور سابقا بعنوان المنبج هو المنبج على ما يرفع به فالمكتبي
 المعروف باللام عبارة عنه واما المستغاث بالالف والعلم الموصوف
 بابن فليس العربي بعنوان المنبج وليس توابعها كذلك **قوله**
 لان توابع المنادي العربي تابعه للفظ اي اللفظ المنادي سواء كان
 ذلك التابع مبنيا او معربا فان كان مبنيا فيعرب محلا باعراب المنادي
 نحو يا عبد الله وان كان التابع معربا فيعرب لفظا او تقديره

بـ المنادي نحو يا زيد وعمر وولم يحز نصبه حملا على محله الذي هو المفعول به
 وانما جعلنا المفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما هذا لغير متبادر من
 المفرد ههنا بل المتبادر من المفرد ما قصد سابقا في المنادي المفرد^{العرف}
 من ان لا يكون مضافا لا بالاضافة المعنوية ولا بالاضافة اللفظية ولا
 شبه مضاف لكن لا كان الحكم الاتي من قوله يرفع وينصب جاريا في
 الاضافة اللفظية وفي شبه المضاف ايضا حمل العبارة على غير المتبادر
 جعل المفرد اعم اذ الاحكام قد يكون باعثا لتعميم الموضوعات
 وقد يكون باعثا لتخصيصها **قوله** فصل التواضع الظاهر ان تفصيل
 التواضع لتعرف التواضع الجاري فيها الحكم الاتي اجمالا اذ لم يكن التواضع
 بعد معلوما لان ما ذكره اذ عدم جريان الحكم المذكور لا يستدعي^{التفصيل}
 فيصح ان يقال وتواضع المنادي المبنى المفردة سوى البديل والعطف
 الغير الممتنع دخول يا عليه بل لا حاجة الى الاستثناء ايضا او بنا
 حكم البديل والعطف الغير الممتنع دخول يا عليه فيما سياتي بميزة
 الاستثناء كما هو داء في هذا الكتاب ويجوز ان يكون الباعث
 على التفصيل ذكر التأكيد والصفة اشارة الى انه لم يتبع الاصحى
 الاجمع في امتناع حرف المنادي ولم يتبع الاكثر في جعل التأكيد
 اللفظي كالبدل ثم ذكر الباقي لدفع توهم الاختصاص بقوله
 في غلبة اي في اغلب المذهب لا في اغلب الاستعمال بقية قوله
 وقد يجوز قوله والخيار عند المصنف ثم ان تفسير الشارح التأكيد

بالمعنى

العنوي **قوله** ولذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنى ايضا لم يذكر
 فيما بعده البديل والعطف والتأكيد الغير المذكور فيما سبق
 حكما كذلك لكن يصح في شرح المفصل بان المراد من التأكيد
 المعنوي اقتضي تفسير الشارح **قوله** وعطف البيان كذلك
 قيل ذهب الشيخ الرضائي الى انه بدل فعل هذا حكمه حكم البديل^{عند}
 فتأمل **قوله** الممتنع دخول يا عليه المراد من يا مطلق حرف النداء
 اذ ذكره بطريق مثلا ويجوز ان يراد خصوصا بسبب ان امتناع
 دخولها يستلزم امتناع دخول اخواتها وبالعكس قيل^{يقول} لم
 والعطف العرف باللام مع انه اخضر شعرا الى مانع كونه مناد
 مستقلا وهو امتناع دخول حرف النداء عليه ولجرحه عند
 مثل يا محمد والله تعين الرفع في والله واذا فتر الممتنع دخول يا
 عليه بالمعطف العرف باللام يدخل مثل هذا التركيب مع ان المعطف
 فيه مرفوع ليس الا فاعلى تفسير الشارح بقوله بعينه المعرف
 باللام ليس على ما ينبغي **قوله** حملا على لفظه الظاهر والمراد
 بالمقدرا اعم من ان لا يكون معربا بالاعراب التقدير قبل النداء
 فيبنى على ما يرفع به بالرفع المحلى ثم له النص المحلى ايضا باعتبار
 انه مفعول به نحو يا هؤلاء الكرام فللمنادي المبنى في محلان احدهما
 القريب وهو الرفع بسبب كونه منادي مفعولا معروفة والاخر
 البعيد وهو النصب بسبب كونه مفعولا به فلفظ المقدّر هنا

محذرة القريب فتأمل **قول** **له** فإن قلت إن تعريف التابع وهو
 كل ثان باعراب سابقة لا يصدق على التابع المرفوع المحذرة على اللفظ
 المنادي لأنه ليس في المنادي اعراب الرفع بل الرفع فيه علامة البناء
 قلت لما كان بناء المنادي عاضية وعلامة شئ حادث كان اعراب
 في المعرب فكانه معرب بالرفع فاذا رفع تابعه حمل على لفظا الذي هو
 الرفع فكان مرفوعا باعراب رفع سابقة فتأمل **قول** فيكون حاله
 جارية على تقدير مباشرة حرف النكرة فيه انه على هذا ينبغي ان يكون
 المعطوف الذي هو مضاف بالاضافة اللفظية او مباشرة منصوبا
 عند الخليل **قول** فله حكم التبعية وتابع المنادى تابع لمحله ومحل نصب
 فيه انه على هذا ينبغي ان يكون المختار والنصب عند ابى عمرو وفي سائر
 التعاريف ايضا فلا وجه للتخصيص بالمعطوف المذكور **قول** ان
 كان المعطوف المذكور كالحسن قال الشيخ الرضوي مراد المبرد بمثل
 الحسن العلم المحرف باللام فيكون معنى قوله والا اي ان لم يكن على
 لكن المعنى في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح من ان وجهه
 انه لما راي اللام في بعض الاعلام لازما كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي
 الفرق بينهما قيد العلم في كلام المبرد بما يمكن نزاع اللام فيه وحمل اسم الجنس
 في كلامه على اسم الجنس ما في **قول** في جواز نزاع اللام فترا العلم الذي يجوز
 نزاع اللام عنه بالمعروف باللام الذي قصد بلامه التعريف او جعل لاه
 جزء العلم ذلك يكون في علم هو اسم الجنس في الاصل خص بغيره

بخاصة له

بخاصة له اقتضت ذلك التخصيص ويستعمل غالبا **قول** مثل
 النجم والصقق نجم اسم جنس لكوكب عرف باللام وجعل علما
 غالبا بمفرد منه بخاصة فيه وهو الثريا والصقق اسم
 للصاعقة عرف باللام واريد به الصاعقة المخصوصة
 ثم اريد منه الرجل الذي احرقته تلك الصاعقة وجعل
 من الاعلام الغالبة له تجوزا **قول** ينصب لانها اذا وقعت
 منادي ينصب فيه ان هذا الدليل يقتضي ان لا يعرف بين
 المضاف بالاضافة الحقيقية واللفظية والمشابهة للمضاف
 في المفرد الذي حكم جواز الرفع والنصب **قول** حكمه اي حكم كل واحد
 منها ويجوز ارجاع الضمير الى مجموعها بناء ويلها بما بقي فعلى هذا
 لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان اخصر **قول** والعلم
 هذا من احكام المنادي وينزله المستثنى من قاعدة المفرد
 المعذرة لكن لما كان في اثبات هذا الحكم مدخل لتوصيف
 المنادي بالابن مضاف الى علم اخر الى من بحث تباع المنادى
 فكان هذا الحكم متعلق بجميع المنادى وصفه التي هي الابن
 المضاف الى علم اخر كما ان مسئلة نداء المعروف باللام التي
 يأتي بعد هذا من هذا القبيل اي في كل واحد من المنادى
 وتابعه منظورة فان المعروف باللام الذي جعل المهم واسطة
 بينه وحرف النداء ليصير تابعا في اللفظ لكنه منادى

بحسب الحقيقة **قوله** اما كونه مناديا فلان الكلام فيه وحيث ان
 المص قد تجاوز من بحث المنادي وكلامه طهرنا في تعويض المباني
 فالمتبادر من العلم الموصوف باين هو العلم الذي كان تابعا
 الا ان يقال ليقيم من توصيف العلم بكونه موصوفا بالابن انه
 متبوع لا تابعا واما كونه مبنيا على الصفة فلما يرفع من اختيار
 فتحه المنبع عن جواز صفة فان الفتح لما كان من القاب البناء
 فيرفع منه ان ما فيه الفتح فهو مبنيا ثم في اختيار الفتح فيرفع
 جواز امر آخر غير الفتح الذي يكون علامة البناء وهو الضم
 لا غير فلا يريد قال بعض المحققين فيه نظرا لجواز ان يبنى
 الفتح من جواز الجر في الزيد بن معننا انتهى وايضا لا بد من كون
 مبنيا على الضم لفظا لا تقديرا ولا محالا لما يرفع من اختيار فتحه
 للتحفة المطلوبة لكثرة استعماله **قوله** او ملحقا بها يعنى من
 تعبير كائنة واما الملحق بالتاء المعتبر كينت فليس حكم
 موصوفه ذلك **قوله** كما هو المتبادر الى الفهم وفيه ان المتبادر
 هو الاعم **قوله** هي حركة الاصلية وايضا هي مناسبة للفتح
 جاره الذي هو الابن المضاف الى علم اخر فيفتح اتباعا له
 كما سيجي في ياتيتم عدي وايضا هو في المعنى مضاف لان
 اضافة صفته كاضافته لانها متحدان بالذات **قوله**
 اي اذا اريد نداءه لما لم يفتح جعل المعرف باللام مناديا صرف

فلا يريد بواحد من اهل
 اللسان نداءه لما انه لا يصح ان
 يكون المعرف

العبارة من ظاهرها وزاد الارادة قال بعض المحققين فيه
 انه اذا لم يفتح جعل المعرف باللام مناديا لا يصح ان يكون مراد النداء
 ايضا فتقدريا لارادة لا يسمي ولا يغني عن جوع انتهى ويمكن ان
 يقال المراد من الارادة طلب اقباله بجعله مناديا حقيقة يتوصل
 في ذلك بجعل الاسم الكبري مناديا والاسم المعرف باللام المقصود
 بالنداء صفة له **قوله** قيل مثلا يا ايها الرجل ذكر مثلا طهرنا لا فائدة
 ان الكلام على سبيل التمثيل وليست بكلمة يا ولا ايها ولا الرجل معتبرة
 طهرنا بخصوصها بل ساير حروف النداء مثل يا في عدم اجتماعه
 مع لام التعريف واحتياجه الى الوسط وايضا ساير اسماء الجبهة
 مثل اي في هذا الاعتبار وايضا ساير الاسماء المعروفة باللام
 مثل الرجل في هذا القصد فيتناول مثل يا هؤلاء الكرام وباهذه
 المراءاة وباهذان العالمان الى غير ذلك فتم **قوله** يتوسط
 اي مع هاء التنبيه اما التنازع هاء التنبيه فلانه لما كان من حرف
 النداء معناه التنبيه بالجر بقربها التنبيه ما فاقا بغير حرف
 النداء واما اختيار الاسماء الجبهة في المتوسط فلان النداء لا يقع
 الا على ما هو معلوم الماهية فاذا كان المناسب ان لا يكون الوا
 معينا لئلا يتوقف ذهنه عند وبعين كونه واسطة ثم المنا
 ان يكون ذلك الجهم طالبا لا يرفع اياها منه بحسب الوضع لتتنسج
 الى التعيين ثم المناسب ان يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء

فذلك وسطية تارة باسم الإشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه
ان يرفع اياها مد بالمعروف باللام وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة
او ابدل ما اضيف اليه هاء التنبيه فانها مبهمة بخلاف ما اذا لم
يقطع او ابدل مما اضيف اليه بالتنوين فانها معينة بما اضيف
اليه ثم كلمة اي التي جعلت واسطة يرفع اياها بالمعروف باللام هذا
عند ارادة التعيين بالتدريج وتكرار الميم الذي يورث زيادة شوق
في نيل المراد ثم اعلم انه يغرم من ظاهر السياق ان الطريق في ارادة
النداء المعرف باللام منحصر في جعل الميم المذكور واسطة بين حرف
النداء واللام وليس كذلك فانه اذا ارد نداء الزيد بن التنبية
باللام يقال يا زيد ان يحذف اللام وذلك لان اللام فيه يحجب نقصان
تعريف العلم حين تنبيهه وجمعه فاذا ادخل فيه حرفا لنداء كجاء النقصان
به فلا حاجة معها الى اللام فيحذف اي يحذف اللام والجواب من الزيد ان
في يا زيد ان عند ارادة تنبيه العلم الذي كان اللام فيه يحجب نقصان
العلمية عند التنبيه والجمع فليس المقصود فيه نداء المعرف باللام
فيكون خارجا عن سخن فيه واما اذا قصد نداء الزيد بن المعرف
باللام المعهود بن فلا بد من توسيط الميم ولا يجوز حذف اللام منه
فيقال يا ايها الرجل الزيد ان ثم اي في قولنا يا ايها الرجل موصوفه
محذوفة ما اضيف اليه بتعويض حرف التنبيه عند غير الاغنى
وموصولة عند الاغنى بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة

تكون المنادي

تكون المنادي طالب التخفيف والاوّل هو المرجح ليكون هذا اوّل
على نحو واحد ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب باقادة كونه
مقصودا بالنداء ولانه اذا كان اي موصولة كان المعرف باللام
خبر مبتدأ محذوف فهو مرفوع لا محالة فلا حاجة الى قول التزموا
رفع الرجل **قول** ويا هذا الرجل والفرق بين ايتها وهذا ان ايتها
لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين واذا كان
هذا مقصودا بالنداء فالرجل مقصود بالصفتية فيجوز رفعه
ونصبه وهذا اذا كان اي موصوفه واما اذا كانت اي موصولة
كما هو رأي الاخفش فيجوز كونه مقصودا بالنداء مثل هذا فتأمل
قول والتزموا رفع الرجل نعيم من هذا القول لم يجوز مذهب الاخفش
لانه على مذهبه لا حاجة الى نكتة التزام رفع الرجل لانه على مذهبه خبر
مبتدأ فيكون مرفوعا لا محالة **قول** ما يخرج صفة الاسم المبره
صفة الاسم المبرم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام والآن فلا
يجوز اخراج صفة الاسم المبرم الذي جعل مطلقا فان الاسم المبرم الذي
كان مقصودا بالنداء مضافة ترفع وتنصب فلا وجه لاجراجه من
ملك القاعدة **قول** وجوز ان الوجهين انما يكون في توابع المنادي المبني
فان قلت قد يتبع محله ويجوز فيه وجهين فالخبر المستفاد من اني
م قلت الخبر اضافي يعنى من بين توابع المنادي لا يجوز الوجهين
في تابع المنادي المعرف بل في تابع المنادي المبني فتأمل **قول** وقالوا

أي العرب في محاوراتهم بناء على قاعدة الخ فيه أن قواعد النجاة مستنبط
 في كلام العرب ومبنى على محاوراتهم لا العكس فكيف صح قوله قالوا أي العرب
 فانه يدل على أن استعارة العرب بناء على القاعدة المذكورة ويمكن
 أن يقال إن العلم بالقواعد مبنى على استعارة العرب ومستنبط منه
 وأما وضع أصل القواعد وجودها ليس مبنى على استعارة العرب
 فيجوز أن يكون العرب مقدمات على استعارة العرب وكان استعارة مبنياً
 عليها **قوله** يا الله فان قلت كلمة يا الله علم للباري تعالى وليست
 لامة حال العلمية للتعريف فبادخال حرف النداء عليه لم يقع إجماع
 التي التعريف حتى يحتاج إلى التصريح بذلك فيكون ذكره للاستثناء
 من القاعدة السابقة قلت مجرى كون اللام في وقتما للتعريف
 مانع من اجتماع حرف النداء معها إلا إذا كان صدق على المعروف
 باللام المدخول بحرف النداء القاعدة المذكورة ولهذا لا يدخل حرف
 النداء في مثل النجم والصنع الذي صادر من الأعلام العالية **قوله**
 فلا يقال في سعة الكلام لا وإن كان واقعاً في قول الشاعر
 سمع الله الكبار بضم الكاف أي الكبير **قوله** خاصة قال بعض
 المحققين كلمة خاصة إشارة إلى لغة الحكم يختص باللفظ بالنداء
 النداء الأول قطع همزته والثاني اختص من نداء بكلمة يا
 من بين حروف النداء والثالث اجتماع حرف النداء باللام وإن
 كان الآخر أشد تناسباً بالمقام ثم من خصائص هذا القول من أن

النداء أنه يحذف حرف النداء منه ويعوض الهمزة المشددة عنه وثاني
 في آخره فيقال اللهم بمعنى يا الله **قوله** من أجلك يا الله تيمت قلبي وأخبره
 وانت بخيلة بالوصل عني ومعنى تيمت ذلك وقيل جاء بمعنى أفرقت قال
 الشارح الأبيات قوله من أجلك متعلق بمحذوف أراد تكمل المشي
 وتيمت الحب ذلكته بخيل عنه وبخل عليه والمعنى المشاق من أجلك
 يا أيها الحبيبة التي ذلكت قلبي في حبك وانت بخيلة بالوصل عني
 ولا يواصلني وفيه تقييد لما فعلت من البخل بالوصل انتهى **قوله**
 أشد شذوذاً لظاهر أن أشد بالدال المهملة يوصل به المقصود معني
 أفعال التفضيل من الشذوذ بسبب أن الشذوذ من العيوب الذي لا يشق
 منه أفعال التفضيل والآلة أن يكون أشد بالذال المعجمة فلا حاجة
 إلى ذكر الشذوذ كما يقال زيد أفضل فضلاً **قوله** أي في تركيب تيكور
 فيه المنادى المفرد المعرفة صورة المناسبة أن يقيده المنادى المفرد
 المعرفة يكون ما يرفع به هو الضمة ليعتد الحكم فيه بأنه يجوز فيه الضم والفتح
 أو يحذف الضم في قوله يجوز فيه الضم والفتح على الضم وما يقوم مقامه من
 الالف والواو واللام أن يكون الرفع بها في بعض المواد **قوله** ويتم الثاني تأكيد
 لفظي ولم ينبؤ بالهم الثاني ضحى لما طال الشين الرض من أن التأكيد اللفظي
 في الأغلب تكرير اللفظ الأول بلا تغيير وتفاوت فلما حذف تنوين
 الأول للاصنافه فجاء الثاني بلا تنوين أيضاً وأما لعدم انصرافه لكونه
 علماً للمؤنث بناءً على القبيلة أو لكونه علماً واقعاً في الشعر يقتضي الشعر

عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلية كما هو مذهب الكوفيين
قوله وذلك مذهب بصريين قال بعض المحققين هذا مذهب الخليل
 وهو اسناد سيبويه تابع له في هذا المذهب **قوله** والسير في اجاز الفتح
 وكان المصنف لم يحزه بل اشار الى رده بتقديم الخبر اعني قوله لكر حتى
 الاحتمال في الضم والنصب **قوله** لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
 كلمة او لمنع الخلو وتيم الثاني تابع مضاف بالصفة على تقدير الاول وهو
 كون تيم الاول منادى مفعولا معروفا وتابع مضاف بالاضافة او
 بالصفة اما الاضافة ايضا فعلى تقدير كون تيم الاول مضافا الى العدي
 المذكور وبالصفة ايضا اذا كان تيم الاول مضافا الى العدي **قوله**
 يا تيم تيم عدي لا ابا لكم اعني تيم بن عبد مناف وتيم قوم عدي بن ليا وعدي
 اخوهم والمعنى يا اخوة عدي ينتهوا حتى لا يلقينكم عدي بن ليا في مكره وقوله
 لا ابا لكم قال الجوزي يمدح ابي ابيك شيئا ما استغن عن الاب وابك
 رأس السلسلة لا حاجة لك الي ان ينسب الي الاب وقال الازهر انه
 شتم فوقه اي لست بابن رشيد وليس لك اب معين وضاع شبك وفي
 القاموس لا اب لك ولا ابا لك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة
 وخبر في اللفظ **قوله** احتراز من نحو يا فتاي ونحوه يا قاضي فانه اذا حذف
 منه الياء التيسر بالمفرد المعروفة ولم يقل انه مضاف الي ياء التكلم لكن
 اشتراط كون ما قبل الياء مكسورا مخرجا نحو يا مسلمي ثنية وجمعا
 مع انه ينبغي ان يجوز حذف الياء فيه لعدم الالتباس بعد الحذف اذ

ياء النسبة والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفة هكذا استغنى
 من كلام بعض المحققين وفيه ان في صورة الجمع ما قبل الياء الباقية
 مكسورة فيلتبس بالمفرد المضاف الي ياء المتكلم فتأمل ثم حذف
 الياء في مثل يا فتاي ايضا اذا اشتترضا فتأمل الي ياء المتكلم ثم
 كما حذف الياء والاكتفاء بالكرة مخصوص بالكرة بغير ياء فتأمل
 كذلك القلب بالالف ايضا مخصوص بغير ياء لانه يجب في حذف
 احدهما فيلزم الالتباس فينبغي ان يشير الى ذلك في قوله قلبها
قوله هذا ان الوجهان المقصود منه اما التحقيق او الاعتراض
 بان قوله المصنف يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة في كل مكان
 مضاف الي ياء المتكلم مع ان الوجهين الاخيرين غير جار في مثل
 يا عدي فتأمل **قوله** المغيرة بالحذف او القلب الاول ان يقال
 ليدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة لان المحذوف لا ياتي
 مغيرة **قوله** وقد جاء قال بعض المحققين الشذوذ في غير ماثن
 فانه كثير منه الفتح لنقل اليائين يعني كثرة فيه الفتح بسبب قلب
 الثانية الفاء وحذف الالف والاكتفاء بفتح ما قبل الالف
 وهو الياء الاول وفيه انه يكون في ماثن ففتح ياء واحدة مع
 ان السماع في القرآن وغيره بياثن والادغام فتأمل **قوله** بالهاء
 في هذه الوجوه كلها على تقدير ان يكون قوله بالهاء وقفا مسئلة
 على واحدة عطفا على الجملة السابقة او على خبرها يدل على وجوب

في الوقف في الاحوال الاربعة المذكورة لكن الوجوب ليس بالامع
الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود
ويجوز حذف الياء واسكان ما قبله ايضا في غلامي بفتح الياء
ويجوز الهاء والاسكان والاولى ان يكون قوله بالهاء عطفًا على
بلاهه محذوف تقديره ويكون المنادي المضاف اليه بالتمكيم
بلاهه وبالهاء وقفًا فبعيد الجواز لكن يحل على ما يشمل الوجوب ايضا
لثلاثي شكل بصورة الالف فانه الهاء مع الالف كما ذكرنا **قوله** فرقا
بني الوقف والوصل فيه ان زيادة الهاء في صورة قلب الياء
الفامثل يا غلاما توجب التباسه بالمستغاث بالالف وهذا التباس
يحل في المعنى بخلاف التباس حال الوقف بالوصل فانه لا يحل
بالمعنى فدفع هذا التباس توجب التباسًا فحش منه فقامل **قوله**
على الوجوه الاربعة كسائر الى اي على الوجوه الاربعة مع الهاء
في الوقف وكان قوله سائر المنادي المضاف اليه الهاء المتكلم للدلالة على
هذا المعنى **قوله** بابدال الياء بالياء قال بعض المحققين الباء صلبة
الابدال وانما تدخل على المتروكة فمدخوله الياء التختانية وما فوقها
التاء الفوقونية دون العكس كما سبق الى الاوهام وطولت هذه
الباء في الكتاب لتكونا ليست متحضة للتأنيث لانهما بدل من التأنيث
كما نيتكن توقف عليها بالهاء لتكونا عوضا من زائد بخلاف بنت
فان تاءها عوض من حرف اصلي هو هزة ابن لو واوليؤفيا ن

من

ان من قاعدة رسم الخط ان اللفظ يكتب على وجه يقرأ في حال الوقف
فاذا قرئ يا ابت ويا امت بالهاء في حال الوقف فلا وجه لتطويله
قوله ١ ومكسورة لمناسبة الياء اما باعتبار ان الماء يقتض كسر
ما قبلها فلي ابدلت الياء بالتاء وفتحت ما قبل التاء كسائر تاء
التأنيث انتقل الكسرة التي لمناسبة الياء في ما قبلها الى التاء **قوله**
قوله وبالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فان قولنا يا لالف في
معنى ويا ابتا فتعطف على يا ابت او عطف على فتحي اي يقال يا ابت
فتحي وكسرة كانية بالالف او عطف على محذوف اي بلا الف و
التقدير قالوا يا ابت ويا امت بلا الف وبالف فتأمل **قوله**
لا بالنظر الى الابن المضاف فيه انه لو كان الاختصاص بالنظر الى
المضاف اليه لا المضاف لجان ان يقال يا غلام ام ويا غلام عم
مثل يا ابن ام ويا ابن عم مع انه ليس كذلك لا خصوص جزاءه
في البنت كجزائه في الابن لا يوجب تعميم المضاف فالاولي ان يعتبر
الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل البنت داخلة تحت الابن
دخول المؤنث تحت المذكور كما هو الشايع **قوله** فقالوا يا ابن امي
وبابن عمي بفتح الياء وسكونها وقالوا ايضا بالهاء وقفًا فالاول
الاشارة اليه ايضا قوله ونقل التضعيف اي اليم المشددة قوله
ولما كان من حضاى النداء الترجيم اي الترجيم في سعة الكلام والترجم
من رجم الكلام من باب كرم او نصر بمعنى لان وسهل والجارية اذا

صارت سهل المنطق يقال هي رقيقة ومنه الترخيم في الاسماء لانه
سهل المنطق بها **قول** جازي واي واقع في سعة الكلام حمل الجواز على الوقول
الذي للضرورة في المقايضة بالطريق الاول ويقابل قوله وفي غيره
ضرورة تقابل الضد بالضعف ويجوز ان يحمل الجواز على معناه من
الواقع في سعة الكلام ومن الواقع للضرورة في مقابل بيقوله وفي غيره
ضرورة تقابل العام بالخاص **قول** واقع ضرورة اي ضرورة شعورية
داعية الى الظاهر انه حمل نصيب قوله ضرورة على انه مفعول له والفعل ^{المحلل}
هو الوقوع الجواز الذي قام بالتزخيم والضرورة مقامه بالمتكلم فلم يتحقق
شرط جواز تقدير اللام في المفعول له وهو كونه فعلا لفاعل الفعل ^{المحلل}
الا ان يجعل الاضطراب صفة للتزخيم اي تزخيم في غير المنادى واقع
لاضطرابه الى الوقوع فاما **قول** ويمكن حملها تعريف مطلق التزخيم الى
فان قوله تحقيقا على التفسير الذي ذكره المشايخ لا يصدق على تزخيم
غير المنادى بل على بعض اقسام تزخيم المنادى ايضا فكيف يصح جعله ^{تعريفا}
لمطلق التزخيم مع وجود قيد تخفيفا في هذا التعريف **قول** لانه ليس
اجزاء المنادى نظرا الى المعنى فان المنادى في باغلام زيد العلم المخصوص
وهو لا يستغاد بدون زيد قوله نظرا الى اللفظ ولهذا اعرب في الجزء
الاول **قول** لعدم ظهور اثر النداء فيه ولان المقصود من الاستغاث
والندوب مد الصوت والتطويل ترخم عليه الى طوب وبقدرة و
الحذف بنا فيه كما سيجي في عدم جواز حذف النداء منها **قول** لان
الجملة

لان الجملة مكملة ونقل عن بعض العرب جواز ترخمها بحذف الجزء
الاخير **قول** فيما ابقى دليل على ما القى دليل مبتدأ وفيما ابقى خبر مقدم
عليه **قول** نقص الاسم اي تنقيصه من اقل بنية العرب فانه لا يجوز
وان جاز نقصا نه ان لم يكن الاسم معربا او ما في حكمه **قول** بلا علة
موجبة والمخزوف لعلته موجبة كما في عصا في حكم الثابت **قول**
شرع في بيان كمية التزخيم ويمكن ان يقال شرع في اقسام التزخيم
او شرع في بيان خصوصيات التزخيم بعد الفراغ من بيان شرط
مطلق التزخيم **قول** زينا ولا يعنى زيدت التثنية او لانه
زيدت تأ التانيث **قول** من باب عماد في انه في آخره حرف صحيح
قبله مدة فوجه ايضا من قبيل ما يحذف منه حرفان عند
التزخيم لكن من الضابطة الثانية الاولي **قول** اي صحيح اصلي
لو اراد من الحرف الصحيح الاصلي سواء كان حرف علة او لم يكن
يشمل نحو رمي ومدعو فلا حاجة الى التعميم من الحقيقي والحكمي
لكن اراد ان يصح لفظ الصحيح تقديره لا مكان نحو سعادة والقدر
والسعادة **قول** لان ثبوت وقلون حال في المذهب اثبتة كره
والبنات البنون الاثافي جمعه وايضا اثبتة ميان حوض الفل
سركوه وسبوي بزرک والظاهر ان قلون جمعه **قول** في كلامي
ليس من تنه الجزاء حتى يلزم التكرار والاستدراك بل الخبر المدعي
يرتبط به قوله اما في الاول واما في الثاني **قول** المثال السائر

ان المثل الجاري على الالسننة والتقد بفحيتين صفاء الغم **قوله**
 وان كان مركبا اي مركبا من الاسمين بقربنية قوله حذف الاخير فيخرج
 المركب من تاء التانيث مثل طلحة وسعلاة من هذه القاعدة وحذف
 في قوله والا فحرف واحد فان قلت يجوز ان لا يكون المنادي المرحم
 المركب مركبا من اسمين ولم يكن الجزء الاخير ايضا حرفا واحدا ففي
 اي صابطة تدخل الصورة ولم يحذف منه قلت هذا نادرا في
 التركيب من لام التعريف الاسم مثل الرجل او في التركيب من الفعل
 والاسم وحما لا يقعان مناديين مرثما اما الاول فلانه لا يقع منادى
 بحسب الظاهر كما مر في قوله واذا نودي المرحم باللام واما
 الثاني فلانه جملة فلا يترجم منها **قوله** لا يكون مضافا ولا جملة العلة
 ذكر في عدم ترقيم المنادي المضاف يجري في مشابه المضاف اليه
 فلما بد ان لا يكون تلك المركب مشابها للمضاف ايضا **قوله**
 فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد قدر الفعل المضارع مع
 الاحوال السابقة معتبرة بصيغة المضي لعل هذا بسبب الفاء
 فانها لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد فان قلت قوله والا فحرف واحد
 لا يتناول مثل ضاربة مع انه يحذف منه حرف واحد وانما قلنا
 لا يتناول مثل ضاربة لانه مركب من ضارب وتاء التانيث
 قلت المراد من المركب هو المركب من الاسمين بقربنية قوله وان كان
 مركبا حذف الاسم الاخير فان لم يكن مركبا من الاسمين داخل في قوله

والا فحرف

والا فحرف واحد فتأمل **قوله** وهو اي المنادي المرحم في حكم
 المنادي الثابت في جميع اجزائه ويجوز ارجاع ضميره الى المحذوف
 بالترخيم الا انه حمل على ذلك تقابله بقوله وقد يجعل اسماء برأسه
 فان ضميرها يجعل راجعا الى المنادي المرحم فحسن التقابل يقتضي
 ان يكون ضميره هو ايضا راجعا الى المنادي المرحم ويستثنى من هذه
 القاعدة بعض المنادي المرحم نحو يا اعلون ويا قاضون فانه
 يقال بعد الترخيم يا اعل ويا قاضي باعادة المحذوف فلو كان المنادي
 المرحم في حكم الثابت بجميع اجزائه في هذين المثالين لقليل يا اعل ويا قاضي
 مع انه لم يقل **قوله** فيقال يا حار الفاء فاء فصحة تقديره اذا كان
 كذلك فيقال يا حار في يا حارث او عاطفة عطفا الفعلية على
 الاسمية المأولة بالفعلية كما انه قيل يجعل المنادي ثابتا بجميع اجزائه
 فيقال او فاء النتيجة تقديره يجعل المنادي المرحم في حكم الثابت بجميع
 اجزائه وكل ما يجعل في حكم الثابت يقال بعد الترخيم ما بقى كالكاف
 فيقال يا حار في يا حارث **قوله** وفي يا ثمود يا ثمود وفي يا كروان يا كرو
 ومثل ثعلبة امثلة لان التخيير في الاستعمال الاقل قد يكون بالتحريك
 فقط كما في يا حار وقد يكون بالقلب كما في كرا وقد يكون بالقلب
 والتحريك كما في يا ثم **قوله** وفي يا كروان قال في الحاشية كروان طاء
 ضعيف طويل العنق انتهى وفي الصراحة كروان طاء يقال له الجبار
 وآثر شواطئ كروان بروي كراوين جماعة كروان بالسر ايضا

جماعة غير القيا من **قوله** صيغة النداء يعطى بالشعار بان يا اصل
 في حروف النداء حتى يعتبر عنه بصيغة النداء ويجوز ان يراد بصيغة
 النداء بمجموع المنادي مع النداء للتنبيه على ان الصيغة للنداء واستعملت
 للمندوب **قوله** لانه لا يدخل عليه سواها علة لذكر قوله خاصة
قوله لكونها اشهر صيغها علة لتعميمها حتى استعمل في غير المنادي فان
 قلت شهرتها في النداء يستدعي ان لا يستعمل في غير النداء لئلا يلتبس ^{بالمنادي}
 قلت لا لتباس للفرق الواضح بين التثنية عليه وبين المطلوب الاقبال
 فيعلم ان المراد بقريئة المقام **قوله** عند فقد المتفجع عليه عدما هذا
 بالنظر الى الاغلب الاكثر واللاجوز ان يتحقق المتفجع وجودا ^{والمندوب}
 هناك متفجع عليه **قوله** واختص المندوب بواى كانه لا يختص
 بالمندوب ولا يستعمل في غيره فالباء داخل على القصور وهو لا عرف
 الا شهر كما حمل على هذا المحقق التفتازاني في شرح التلخيص في بحث
 ضمير الفصل قوله فلتخصيصه بالسند اي تخصيص السند اليه ^{السند}
قوله يرد عليه انه لا يقع بكثرة ويجوز حمل كلامه على العموم ووقع
 الايراد بجعل قوله لا يندب الا العروف بمنزلة المستثنى من القادة
قوله وجاز لك زيادة الالف الى قال لان الالف اذا كان المندوب
 مع ياء يجب زيادة الالف لئلا يلتبس بالمنادي وقال الرضي ان كانت
 قريئة تدل على المندوب لا يجب زيادة الالف مع ياء ايضا **قوله**
 عدلت الى حرف قد تجانس بحركة اخر المندوب قال بعض المحققين

والاظهر

الاظهر ان الياء والواو منقلبة من الالف بحفظ حركة اخر المندوب
قوله واغلا ملكيه بنه بهذا المثال على انه يجوز ندبة المضاف الى المضاف
 فان المندوب لا يلزم ان يكون مخاطبا بل هو في الاغلب غير مخاطب
 بخلاف المنادي فانه يجوز نداء المضاف الى مخاطب لئلا يلزم خطأ
 في كلام واحد الى تخصيص او المنادي مخاطب قال بعض المحققين ولا
 يبعد ان يكون هذا ادعيا الى اخراج المندوب من المنادي **قوله**
 اذا الميم اصلها الضمة دفع دخل مقدر وهو ان الواو كيف يجانس
 بحركة الاخر فان الاخر في غلامكم ساكن فدفع ان الميم في الاصل ^{مضمومة}
 حتى ان بعض القراء ضموا الميم في انتم وكلمة **قوله** ولا يندب من قسم
 المندوب المتفجع عليه عدما هذا القيد غير مفهوم من عبارة ^{المص}
 والعلة التي ذكرها اشتراط المفرد فيه في المتفجع عليه بحري في التفجع
 عليه وجودا ايضا **قوله** الا الميم حرف سواء كان علما او غير علم
 نحو وآمن قلع باب خيراه وما يحكا الكوفيين من قولهم وارحلا
 مستحى فشا **قوله** لانه جمع به تمام المضاف لان الاسم انما يتم
 بالتنوين او اللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة **قوله**
 بخلاف صفة فانه جيب بعد تمام الموصوف ولهذا جاز الفصل
 بين الصفة والموصوف في سعة دون المضاف والمضاف اليه
قوله والجحمة القبح قال بعض المحققين ومن الغريب انه قال
 المص في شرح الفصل الجحمة الرأس ولعله الخاس والخطا من

من الناسخ **قوله** ويعني بهما كما نذكره قبل النداء وفيه رد على من
قال المراد باسم الجنس دخول اللام عليه **قوله** لانه كما سم الجنس في
الابهام قال الفاضل المحشي ولانه موضوع في الاصل كما اشار اليه وبني
كون الاسم مشارا اليه وبني كونه على اطباء من ادي في ظاهره لا اخرجه في النداء
من ذكر الاسم احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وهي حرف النداء
قوله سواء كان مع بدل دد كما ذكره الشيخ الرضي من ان المصنف قد
لفظ النداء في لا يحذف منه حرف النداء وهي منه لانه لا يحذف منه الا
مع ابدال اليمين منه في آخره **قوله** نحو يوسف اعرض عن هذا يا يوسف
قيل هو عربي وقيل هو عربي وفيه انه لو كان عربيا ينصرف فاذ ليس
منه الا العلمية وقد يدفع بان يجوز ان يكون معدولا عن يوسف كالسنة
قوله ولا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يصف بذي اللام فالناسب
ذكره في لا يجوز حذف حرف النداء منه لئلا يختل البيان **قوله**
قالت امرأة امرأ القيس حين كرهته فلما اصبحت احدث منه الطلاق
وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل يستعمل القدم **قوله** اقتد بخنوق
قيل هو مثل للشخص على تخلص النفس من الورطة الشديدة **قوله**
المرق كرا قال الفاضل المحشي الاطراف خاموش بودن وجسمه
افكندن وسوفه وكردن وهي رقية اذا سمعها تلبه بالارض فيبلى عليه
ثوب فيصاد صار مثالا لتكبر وقد تواضع من هذا شرف منه **قوله**
والعنه ان النعام الذي هو اكبر منك قيل كرا ذكر الجباري وهو طويل

العنق مراد

العنق مراد بالطراف احفظ عينك للصيد فان النعام اطول منك اعنا
وقد اخطئ **قوله** فان ان فاضلة للمضارع ادعت نونا في اللام بعد
قبلها باللام وان لا يسجدوا مفعول لا يستدوت الذي قبله ولا زائدة
او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او برين بتقدير لام التعليل
قوله الثالث من تلك المواضع الاربعة كما جعل الثالث عبارة من
الموضع من تلك المواضع الاربعة لا بد من تقدير المضاف في قوله
ما اضر عامله اي موضع ما اضر عامله ويجوز ان يحمل الثالث على
القسم الثالث من الاقسام الاربعة للمفعول الذي يحذف عامله
وجوبا وفهم ذلك من قوله وجوبا في اربعة مواضع او يحمل على المفعول
المطلق في لا يقد المضاف **قوله** ما اضر عامله لم يقد المفعول
بقوله به اما لظهوره فان المتبادر من المفعول هو المفعول به اما
للاشارة الى ان مفهوما اضر عامله على شرطية التفسير اعم
متناول المطلق المفعول الذي اضر عامله على شرطية التفسير
حتى يتناول المفعول فيه الذي اضر عامله على شرطية التفسير
جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به وادخل كلمة كل تصريح
على انه اعم من المفعول به فان كان ذكر كل لا يلزم بمقام التعريف
ولهذا اجل واهل بيان ما اضر عامله في المفعول فيه **قوله**
الشرط والشرطية واحد والفاء في الشرطية اما باعتبار
كونها منفعة للعلل اما للنقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان

ان يكون الشرطية بمعنى الطريقة والطرز فالإضافة **قوله**
 أي ما اضمر عاملة بناء على شرط هو تفسيره إشارة إلى أن قوله **قوله** شرطية
 ظرف مستقر متعلق بالبناء المقدر اما باعتبار كونه مفعولا ^{للأفعال}
 أو مفعولا مطلقا له تقديره وبنى الكلام بناء على شرطية ويجوز ان يكون
 الظرف لغوا متعلقا باضمر على ان يكون على معنى **قوله** احتراز
 عن الجمع بين المفسر والمفسر قيل الجمع بين المفسر والمفسر يقع في
 كلامهم كما في قولك جاءني رجل أي زيد وجاءني أخوك أي زيد للاختراز
 عنه غير واجب قال بعض المحققين الأولي ان يقال احتراز من
 صيرورة التفسير عبثا لثلا يرد النقص المذكور وفيه ان النقص
 وارد على ما ذكره ايضا او ذكر المفسر لا يوجب كون التفسير عبثا كما
 المثال المذكور فقال ايضا وبعد فيه نظرا لان العبث انما يلزم في زياضه
 واما في زياضه ضربت غلامه فلا يجوز ان يقال احنت زياضه ^{غلامه}
 وكذا يجوز ان يقال في زياضه ضربت عليه ولا يستلزم احنت عليه فلا
 في تمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد المراد الباب ويمكن
 ان يقال المراد الاحتراز عن الجمع بين المفسر والمفسر في صورته
 الإيهام في الكلام من عدم ذكر المفسر وتعلق الفهم بتفسيره
 مفسر وعدم جواز الجمع في مثل هذه الصورة مطرد وفي مثل
 قوله احنت زياضه ضربت غلامه ولا يستلزم احنت عليه
 من حيث ان ضربت زياضه وضربت عليه تفسير ^{المقد} للفعل

لا بد من حذفه اذ لو ذكر لم يكن تفسيره وفيه بحث اذ لو ذكر
 يجوز ان يكون تفسيره باعبارا ان المراد من الالهانة مثل ضرب
 غلامه ومن الملازمة الجبس عليك لا يخفى فتأمل **قوله**
 كل اسم بعده فعل ولم يقل كل مفعول لان المتبادر من المفعول
 المفعول به وما اضمر عاملة اعم من المفعول به حتى يتناول المفعول
 فيه وان كان البعث ما اضمر عاملة الذي هو المفعول به لان التصريح
 بالمفعول يخرج ما عدا صور النصب ولم يكن من مظان الاضمار
 على شرطية التفسير بخلاف الاسم فانه يدخله بحسب الظاهر فيكون
 ما عدا صور النصب من مظان الاضمار على شرطية التفسير وبما
 بان بين احواله **قوله** واحتراز بقوله بعده فعل او شبهه **قوله**
 جزء الكلام الذي بعده أي بحيث يصح ان يكون ذلك الاسم من تنه
 هذا الكلام اذا سلط ذلك الفعل او شبهه عليه بقولية قوله لوسط
 عليه هو او مناسبة لنصبه **قوله** مشتغل ذلك الفعل او شبهه
 قوله مشتغل صفة للفعل او شبهه على سبيل التنازع واعمال
 الاول ويجوز ان يقدّر موصوفه أي كل واحد منهما **قوله**
 عنه أي عن العمل في ذلك الاسم بضميره أي بالعمل في ضميره فالظرف
 اعني عنه وبضميره كلاهما متعلق بمشتغل لكن الاول باعتبار
 تضمنه معنى الفراغ والاعراض والثاني باعتبار حقيقة معنى
 الاشتغال ويجوز ان يجعل الباء في قوله بضميره للتبعية

ويكون كلا الطرفين متعلقا بمشتغل باعتبار تضمين معنى الفراغ ^{في} **والا**
 ويكون سببية الضمير للفراغ والاعراض باعتبار العمل فيه كما يشعر به
 قوله اي بالعمل في ضميره **قوله** او متعلق بضميره بان يكون المحول
 مضافا الى ضميره كما في زيد ضربت غلامه او موصوفا للعامل في
 ضميره نحو زيدا ضربت رجلا اهانة او موصولا صلته عامل في ضميره
 كما في رأيت زيدا ضربت الذي اهانة **قوله** لو سلبت يجوز رفع ذلك
 الاشتغال فيه بحث وهو انما **احتج** الى رفع ذلك الاشتغال في
 تسليط نفس الفعل او شبهه واما في تسليط مناسبه خصوصاً في
 تسليط المناسب بالضرورة فلا حاجتنا الى رفع ذلك الاشتغال بل **لزم**
 ذلك الفعل لضمير العامل في الاسم بملاحظة اشتغال الفعل ^{المفتر}
 بمحوله مثلاً كون احنت زيدا لازماً للفعل المفتر الذي هو ضربت
 غلام زيد باعتبار متعلق الضرب بغلام زيد فلا تعني لرفع ذلك
 التعلق لتسليط لازم ضرب الغلام الذي هو اهانة زيد الا ان
 يتكلف واريد من رفع الاشتغال هو قطع النظر من اعتبار
 مفترية وملاحظة في رتبة المفترية ف**ما** **قوله** كما هو
 الظاهر المتبادر متعلق بقوله لنصبه بالفعولية او بجميع ما اعتبر
 في هذا التعريف **قوله** فان عمل معنى الابتداء فيه ورفع آياه الى
 فان قلت ففي هذا يخرج من التعريف جميع افراد ما اضمر عامله ايضا
 فان زيدا ضربته مثلاً محول للفعل المفتر فعمل الفعل المفتر فيه ايضا

مانع من ذلك قلت المراد ان في ما اضمر عامله لا مانع صورة عن العمل
 الاشتغال الفعل المذكور بالضمير او متعلقه فانه اذا رفع ذلك ^{الاشتغال}
 يجوز ان يكون الاسم المذكور منصوباً بهذا الفعل ولعل قوله فعل
 بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع من عمل ما بعده فيه تأمل
قوله خبر كان الى قال بعض المحققين لا يخفى ان خبر كان بقوله
 كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه ^{بالفعل}
 كذلك المتبادر من كل اسم المفعول به انتهى وفيه ان هذا التحقيق
 مناف لما حققه في اول التعريف من ذكر الاسم دون المفعول
 وكذا ذكر الكل اشارة الى ان ما اضمر عامله اعم من المفعول به وهذا
 لا محل ذكر ما اضمر عامله في المفعول فيه وايضاً لو كان المتبادر
 ذلك فلا وجه لاجراء مثل زيد ابوك بقوله بعده فعل او شبهه
 ولا الى اجراء مثل زيد ضربته بقيد الفراغ عن الفعل يجوز
 الاشتغال لان زيد في المثالين ليس بمفعول به ثم ان اجراء خبر كان
 من ما اضمر عامله بعد تعميم الاسم من المفعول به غير مناسب لتناول
 التعريف له وارتكابه غير مفتر في قاعدة من القواعد ف**ما**
قوله وحيثما صور اربع اي داخل في تعريف ما اضمر عامله ^{وان}
 كان باعتبار شبه الفعل يكون صوراً اخر لكن لما لم يتعلق الغرض
 ولم يلتفت الى امثلة عدة الشارح ما كان بعد الفعل وشبه
 الفعل صورة واحدة ولم يلتفت ايضا الى اجتماع الصور ^{الثلاث}

والاثنين بان يقع في مادة واحدة تسليط نفس الفعل وتسليط
مراد فيه لانه لما صح تسليط نفسه لا يصح تسليط مراد فيه لانه
ولما صح تسليط مراد فيه لا يصح تسليط لازم فتمت **قوله**
والاخرى في ترتيبها تأخير المثال المشتغل بالمتعلق لكن اخرى
عنه مثل زيد اخبرني عليه ليكون الافعال المعلومه في طرزها
ولم يتجمل بينهما الفعل المجرول **قوله** فان مررت بعد تعديته بالباء
مراد ف تجاوزت فان قلت المراد ف صفة المفردات ومررت
به مركب فكيف يكون مراد ف تجاوزت قلت المراد ان المروءي
تعدي بالباء والباء خارج عنه مراد ف تجاوزت **قوله**
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته الاولي ان يقال فان
الاصلي ضربت زيدا بتركه ضربته فان في الاصل الفعل الاول
موجود بدون الثاني وبعد حذفه اجتمع الى المفترق
بالثاني او يقال فان التقدير ضربت زيدا **قوله** في مطلق
الاصول على شريطة التفسير في الفاموس نظمة الشئ موضع
نظن فيه وجوده والمظان جمعه نقل عنه قدس سره في الحاشية
اي في مواضع نظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وان لم يكن في الواقع **قوله** ونجما والرفع قدم
صورة اختيار الرفع على النصب مع ان مناسبة الثاني بالباء
اشد لانه يرفع بسلامته عن الحذف ولان ما هو بعد عن الباء

لغرابته

لغرابته اهم بالذكر منه فان قلت ففي هذا كالمنا سب تقديم
صورة وجوب الرفع لغرابته مع آخره عن جميع الصور قلت
صورة وجوب الرفع غير مناسب بالباب بحيث يكون ذكره
اجنبيا ولهذا غير فيه الاسلوب وقال وليس مثل ازديت
به منه فذكره في اول بحث ما اضطررنا له غير مناسب فتمت
قوله بالابتداء اي يكون مبتدأ حمل لا ابتداء على كونه مصدرا
لمبتدأ اي المبتدائية المفترقة بكونه مبتدأ ويجوز ان يراد بالابتداء
هو العامل في المبتدأ والخبر المشهور بالابتدائية لكن في تعيين
كونه مبتدأ لاحتمال الخبرية بجذف المبتدأ على التقديرين
فيه رد لجعل رافعه فعلا مجعولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة
اليه وفيما اختاره الشارح لعله كونه الرفع مختارا وهو الاستغناء
عن تكليف التقدير فتمت **قوله** لان مجردة عن العمل اللفظية
يصح رفعه بالابتداء لا بد فيه من قيد آخر وهو لا سناد
اي تجرده ليسندا اليه شئ او يسندا الي شئ ثم ان التجرد المذكور
موجب للرفع بالابتداء لا يصح فقط الا ان يقال المراد ان صحة
تجرده يصح او يقال ان تجرده الظاهري يصح وما هو موجب
هو تجرده ظاهرا وحقيقة **قوله** قرينة يرجع خلافا للرفع
يعني النصب المراد صلاحية الترجيح لا الترجيح بالفعل
فان المرجح بالفعل معدوم عند وجود اقوي منها وايضا

في صورة استثناء الامر بن المرفوع بالفعل للنصب معدوم فلا
 بد من احتيا ر الرفع وليس كذلك وانما حمل القرينة على قرينة
 ترجح خلاف الرفع لا على ما يصح لان عند عدم قرينة المصححة
 للنصب وجب الرفع لا يجوز النصب والبحث في اختيار الرفع
 وجواز النصب فتأمل **قوله** لسلامته عن الحذف قيل يعا
 ترجح النصب بعدم كون الجملة خبرا فان جعل الجملة خبرا
 مع استقلالها تكتل لا يخفى واجب بان السلامة من الحذف
 ارجح لكن على هذا الجواب يلزم في جميع صور اختيار الرفع ان يكون
 ترجح لوجود الاقوى ولم يتحقق مادة عدم قرينة خلافه فتأمل
قوله كما ما مع غير الطلب واذا المفاجاة الا حصر الاوضح او
 عند وجود اما مع غير الطلب واذا المفاجاة الا ان يقال
 المصحح تحقق مادة اخر لوجود الاقوى فجعل وجود
 اقوى ضابطة وجعل دخول اما مع غير الطلب واذا المفاجاة
 مثالا لها **قوله** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لما يتوهم منه
 خبر المبتدأ فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها او تخصيص ^{اللزوم}
 بما عدا باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** على جملة فعلية
 متقدمة اي عند عدم قرينة ترجح خلاف النصب وهي متقدمة
 دائما على تقدير الرفع فلم يتحقق مادة اختيار النصب على تقدير
 العطف على الفعلية للتنا سب قلت لم يعتبر السلام من الحذف

من القرين

من القرين المرفوعة الرفع وان كان من مؤيداتها ففي مثل حرجب
 فزيد القينة تحققت القرينة المرفوعة للنصب مع عدم المرفوعة
 للرفع فتأمل **قوله** لرعاية التنا سب بين الجملة المعطوف عليه
 فيه ان رعاية التنا سب وجعل الجملة فعلية لا يقتضي النصب البتة
 لجواز تقدير الفعل المجهول الرفع للاسم الواقع في مطلق الأسماء
 على شريطة التفسير والجواب ان وجود المفسر بحيث لو سلب
 للنصب الاسم يقتضي تقدير الناصب وايضا على تقدير الرفع لم
 يقتض رعاية المناسبة في العطف لجواز ان يكون الرفع على
 الابتداء بل يرجح هذا الاحتمال بسبب السلامة من الحذف **قوله**
 ولا يقدر معمولها فيه ان هذا مناف لما يذكر في بحث الفعل ان الفرق
 بين لم ولما ان لما قد يحذف فعلها دون **قوله** ولا زيدا خبره
 ولا عمرا شاربا لتكرار الي ان لا يدخل على المعرفة **قوله**
 وان زيدا خبره التاء ديبا اشار في هذا المثال الى ان المنا فية
 يستعمل بحذف الاستثناء **قوله** وانما قال بعد حرف الاستفهام
 لانه يجتزأ الرفع في اسم الاستفهام الظاهر ان المقصود من ^{هذا}
 الكلام فائدة ذكر الحرف مع انه لو قال بعد الاستفهام بدون
 الحرف يجزأ اسم الاستفهام بل الاستفهام معه وايضا اذا
 قال بعد الاستفهام وعطف على النفي بلا حذو الحرف على
 الاستفهام ايضا فيكون في قوة بعد حرف الاستفهام بل المنا

ان ذكر بعد الاستفهام يدل مع الاستفهام لاخراج مثل من اكره
قوله ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان يستقيم النحاة
المشهور ان الفعل اذا ذكر في كلام صمد بهل يقتضي كلمة هل
ان يذكر الفعل في يليها ولا يرضى لفارقتها والفصل عنه ^{فانه يحذف وان استقيم}
لم يجوز مثل هل زيدا ضربته فهو راحة واستقيم السكاكي
واما في ذكر في الكلام فعل فيجوز دخول هل على الاسم من غير فتح
بالانفاق مثل زيدا انت ضارب اذ عرفت ذلك فالمناسب
ان يقال ليشمل مثل زيدا انت ضارب فانه تركيب فيصيح غير
قبيح وايضا صح ما ذكره السكاكي وعند اكثر النحاة هو جائز
وكلامه يدل على انه جائز قبيح عند النحاة فتأمل **قوله** وفيما ذكر
النحاة ردي قاله الشيخ الرضوي المراد بحروف الاستفهام
الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول هل على الفعل
في صورة ذكر الفعل في الكلام **قوله** وبعد اذا الشرطية نقل
من المبرد وجوب النصب بعد اذا الشرطية لوجوب الفعلية
ومن الكوفيين اختيار الرفع بعدها لوقوع الجملتين بعدها
على السواء فسلما من الحذف ترجح الرفع **قوله** وفيما قبل
الامر والنهي قوله في عبارة المتن الموصولة اعني ما مع بعض الصلة
اعني قبل فيلزم عليه حذف الموصول مع بعض الصلة وهو
قليل وايضا يلزم عليه حذف المضاف وهو كلمة قبل والبقاء
المضاف

فانه يحذف وان استقيم
المشهور ان الفعل اذا
ذكر في كلام صمد بهل يقتضي
كلمة هل ان يذكر الفعل في
يليها ولا يرضى لفارقتها
الفصل عنه ولهذا
يجوز مثل هل زيدا ضربته
عند زائدة

وابقاء المضاف اليه على اعراب الجر وهو الامر والنهي وذلك ايضا
نادر وايضا فستربا بالموضع مع صحة تفسيره بالاسم الواقع في
الاضمار على شريطة التفسير ويصح ان يراد في وقت الامر والنهي
حذف الزمان من المصدر كثيرا فتأمل **قوله** وعند خوف لبس المفسر
بالصفة يعنى على تقدير الرفع وانما زاد الخوف ولم يقل عند
اللبس اذ يجوز زوال اللبس بالقرينة عند الرفع مع ان النحاة
في النصب بسبب الاستغناء من ملاحظة القرينة على تقدير ^{النصب}
قال الفاضل المحشي اني بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس
وتوهمه فان الاول انما يتحقق عند تساوي الاحتمالات ودفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفع مختار وفيه ان
المناسب ذكر اللبس في صورة وجوب النصب ثم اعلم ان ضابط
خوف اللبس بالصفة هي ان يكون الاسم المذكور نكرة ويكون
المفسر متعلق بحتم خبرا اذ ارفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس
في الاسم المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق ثم المناسب
ان يجعل مطلق خوف لبس المقصود تفسيره في صورة الرفع ^{ضابطه}
لاختيار النصب لئلا يلبس المقصود بغير المقصود حتى يكون
مثل زيدا ضربته غلامه من قبيل المختار فيه النصب لان المقصود
بالاقادة اهانة زيد وهم لم يلبس على تقدير النصب واما على تقدير
الرفع فيجوز ان يكون مراده اثبات ضرب غلام زيد ولم يكن المقصود

فعلا عاملا في كل شيء يكون تركيبا اخباريا فيتغير المعنى المقصود
قوله ويجوز الزاينة والزاينة حاصل كلام الشارح في هذا المقام
 يدل على ان حمل هذا القول على دفع سؤال مقدور ورد على قاعدة احتيا
 النصب فيما قبل الامر والنهي ويجوز ان يكون معطوفا على كل شيء
 فعلوه في الزبر ويكون مثالا اخر لصورة وجوب الرفع في الاسم
 الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير لكن المناسب ان
 يقول بطريق التعليل لان الغامول لم يظهر وجه ترك لام فتأمل **قوله**
 الرابع من تلك المواضع التي فيها ناصب مفعول به التحذير في موضع التحذير
 ولما ريد بالاربع القسم الرابع من اقسام المفعول به الذي يحذف فعله
 الناصب لا حاجة الى تقدير الموضع **قوله** وانما وجب حذف الفعل فيه
 لضيق الوقت وانما لم يذكر علة وجوب حذف الفعل في موضع
 السابقة اما في المنادي فلان تعريفه يفيد ذلك حيث ذكر انه الملقب
 اقباله بحرف نائيب مناسب ادعوا فيعلم منه ان ادعوا فعلة وحرف النداء
 نائيب مناسب ومن العلوم عدم اجتماع النايب مع المنوب واما
 فيما اضمر عاملة شريطة التفسير فلان هذا العنوان يدل على ان عاملة
 مضمرة شرط التفسير **قوله** بعد الاضمار ومن العلوم جواز ذكر المفسر
 بعد ارادة التفسير بسبب حذفه **قوله** او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا
 له فان قلت لا حاجة الى تقدير ذكر على تقدير كونه مفعولا لانه يجوز ان يكون
 عاملا في التفسير المذكور في قوله بتقدير اتى قلت نعم لكن تقديره لمصولة

المعطوف

المعطوف عليه بقوله او ذكر المحذر منه مذكورا **قوله** لا يخفى
 عليك ان تقدير اتى في اول النوعين غير صحيح هذا انما يصح اذا
 كان اتى بمرحبة كمن ودور شوه واما اذا كان بمرحبة كناه دار
 فيصح تقدير اتى في اول النوعين بلا كلفة وهذا المعنى تقديره
 في النوع الثاني غير مناسب فعمل كل واحد من المعنيين تقدير
 اتى في النوعين غير مناسب الا ان تقدير اتى في احد النوعين
 بمعنى آخر ولا يخفى بعده **قوله** وفي بعض افراد النوع الثاني
 مثل نفسك نفسك فان المعنى بعدة نفسك مما يوذكرك وفيه بحث
 مشهور وهو انه اذا كان معنى نفسك نفسك بعدة نفسك
 مما يوذكرك لم يكن نفسك نفسك من النوع الثاني ومحذرا منه
 بل محذرا فاجاب عنه بعض المحققين بما حاصله ان المراد التحذير
 من النفس بتبعيدها عن الرزائل التي يوذكرك فانك اذا لم
 تتعد من الرزائل نصيبك نصيبك منها المحن والشدة ابدا والنفس
 محذرة منه لا محذور ويمكن ان يقال في الجواب يجوز ان يكون ما في
 مما يوذكرك مصدرية ومن للتعليل والاجل والعنى بعدة نفسك
 من اجل اذ هي النفس اياك كايذاء الاسد وحي ايضا يكون النفس
 محذرا منه فتأمل ثم الكتاب بعون الملك الوهاب على
 يد العبد المفتقر الى رحمة ربه المقتدر على
 ابن مصطفى ضحوة يوم الاحد ثامن عشر من شوال

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısım . *Kış. Ali Paşa*

Yeni Kayıt No

Eski Kayıt No *907 / 926*

Tasnif No